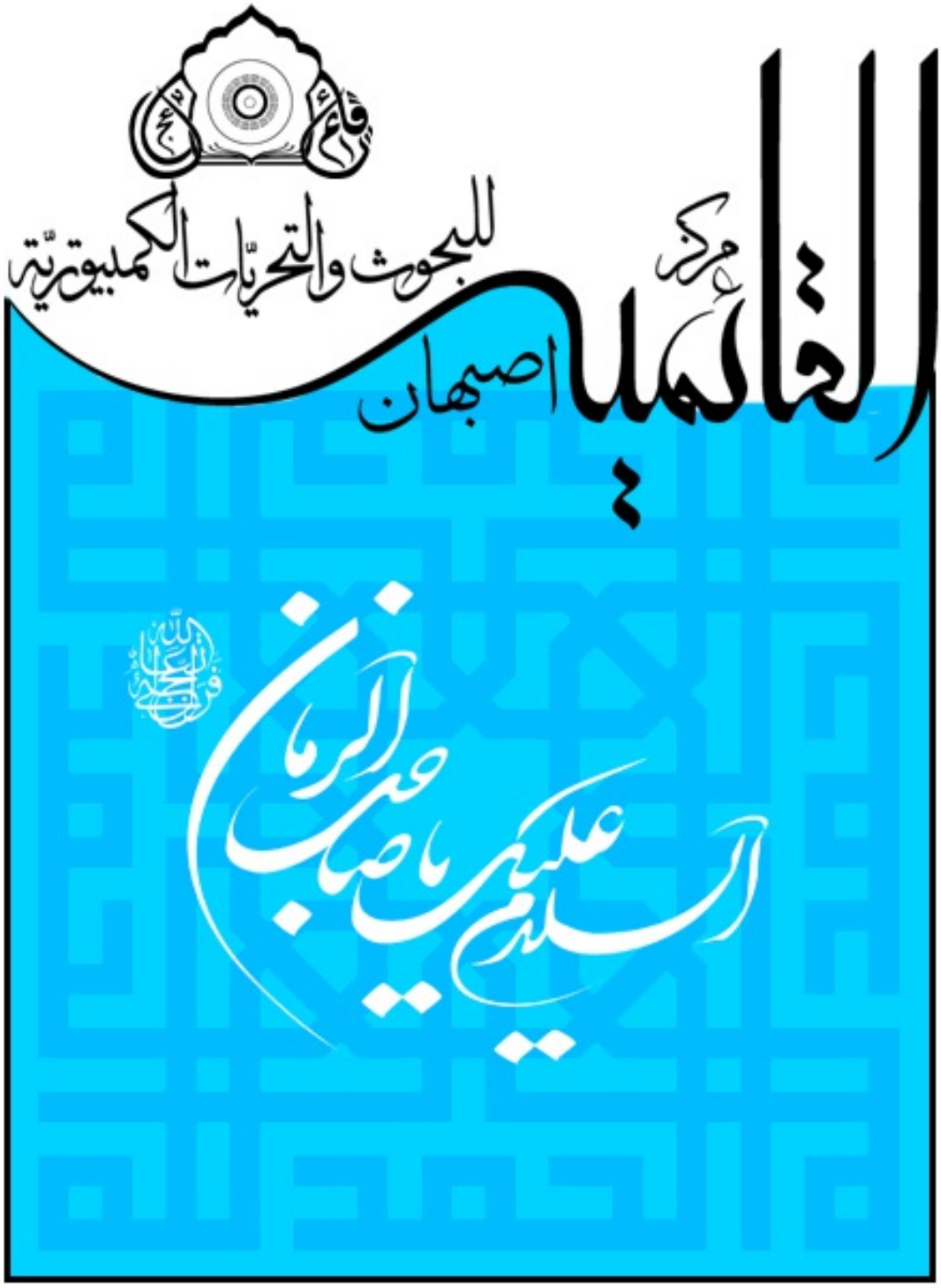

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى المجتهد المجاهد

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

٥

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه الصادق علیه السلام

كاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعة:

دارالكتاب

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۵ ----- ۲۲
اشارة ----- ۲۲
المقدمه ----- ۲۲
[تتمة کتاب الصلاة] ----- ۲۳
[تتمة الباب الثانی فی افعال الصلاة] ----- ۲۳
[تتمة الفصل الاول فی واجبات الصلاة] ----- ۲۳
[الخامس الرکوع] ----- ۲۳
اشارة ----- ۲۳
[واجباته] ----- ۲۳
اشارة ----- ۲۳
الاول: أن ینحنی قدراً تصل کفّاه الی رکبتیه ----- ۲۳
اشارة ----- ۲۳
[حکم غیر مستوی الخلقة] ----- ۲۵
[لو عجز من الانحناء] ----- ۲۵
رکوع الجالس ----- ۲۶
[الثانی] اعتبار الطمأنینة ----- ۲۷
[الثالث] اعتبار الذکر فی الرکوع ----- ۲۸
[الرابع] الانتصاب بعد الرکوع ----- ۳۰
[مستحبات الرکوع] ----- ۳۱
التکبیر للرکوع ----- ۳۱
رفع الیدین به ----- ۳۳
وضع یدیه علی رکبتیه مفرجات الاصابع ----- ۳۳

[رد الرکبتین الی خلفه] ----- ۳۳
تسویة ظهره ----- ۳۳
مد عنقه ----- ۳۳
الدعاء فیه بالماثور ----- ۳۴
زیادة التسبیح ----- ۳۴
[السمعلة] ----- ۳۴
التحمید بعد السمعلة ----- ۳۵
الصلاة علی النبی (ص) و آله (ع) ----- ۳۶
ما یکره فی الرکوع ----- ۳۶
اشارة ----- ۳۶
ان یطأطئ رأسه بحیث لا یساوی ظهره ----- ۳۶
قراءة القرآن فیه ----- ۳۶
ان یرکع و یداه تحت ثیابه ----- ۳۷
[السادس: السجود] ----- ۳۷
اشارة ----- ۳۷
[واجبات السجود] ----- ۳۸
اشارة ----- ۳۸
السجود علی سبعة اعضاء ----- ۳۸
اشارة ----- ۳۸
حد الجبهة و ما یجب وضعه منها ----- ۳۹
حدود سایر ما یجب وضعه ----- ۴۰
مساواة موضع الجبهة للموقف ----- ۴۱
اشارة ----- ۴۱
المراد من الموقف ----- ۴۲

حکم السجود علی المرتفع ----- ۴۳
ان یطمئن بقدر التسبیح ----- ۴۴
الذکر ----- ۴۵
رفع الراس منه ----- ۴۵
ان یجلس بینهما مطمئنا ----- ۴۶
ان یضع جبهته علی ما یصح السجود علیه ----- ۴۶
اشارة ----- ۴۶
لو وضع جبهته علی ما لا یصح السجود علیه ----- ۴۶
لو لصق الطین بالجبهة ----- ۴۷
لو کان بجبهته دمل ----- ۴۸
مستحبات السجود ----- ۴۹
اشارة ----- ۴۹
التکبیر له ----- ۴۹
التکبیر عند رفع الراس منه ----- ۵۰
السبق بیدیه الی الارض عند الهوی ----- ۵۰
الارغام بالانف ----- ۵۰
التسبیح الزائد ----- ۵۲
جلسة الاستراحة ----- ۵۲
الدعاء بینهما بالماثور ----- ۵۴
الاستغفار بین السجدتین ----- ۵۴
القیام معتمدا علی یدیه ----- ۵۴
ان یقوم سابقا برفع رکبتیه قبل یدیه ----- ۵۴
ان یصلی علی النبی و آله فی السجدتین ----- ۵۵
ان یدعو بالماثور حال النهوض الی القیام ----- ۵۵

التورک فی الجلوس بین السجدتین ----- ۵۵
مکروهات السجود ----- ۵۵
اشارة ----- ۵۵
الاقعاء فی الجلوس بین السجدتین ----- ۵۶
اشارة ----- ۵۶
معنی الاقعاء ----- ۵۷
نفخ موضع السجود ----- ۵۷
عدم رفع الیدین من الارض بین السجدتین ----- ۵۷
قراءة القرآن فی السجود ----- ۵۸
[خاتمة فی] سجود العزیمة ----- ۵۸
اشارة ----- ۵۸
احکام سجود التلاوة ----- ۵۹
[الثانی: لو تحقق الموجب فسجد ثمّ تحقق فرد آخر] ----- ۶۰
[فوریة سجدة التلاوة] ----- ۶۰
[من سمع السجدة فی الصلاة] ----- ۶۱
ما یعتبر فی سجود التلاوة ----- ۶۱
[السابع] ----- ۶۳
اشارة ----- ۶۳
واجبات التشهد ----- ۶۳
اشارة ----- ۶۳
الجلوس بقدره ----- ۶۳
الطمأنینة فیه ----- ۶۴
الشهادتان ----- ۶۴
الصلاة علی النبی- ص- ----- ۶۴

اضافة آله (ع) الی النبی (ص) ---- ۶۵
کیفیة الشهادتین ---- ۶۶
مسئلة [فی استحباب الصلاة علی النبی عند ذکر اسمه] ---- ۶۷
مستحبات التشهد ---- ۶۸
اشارة ---- ۶۸
(ان یجلس) فیه متورکا ---- ۶۸
ان یدعو بعد الواجب ---- ۶۸
حکم من لا یحسن التشهد ---- ۶۹
[الثامن: التسلیم] ---- ۷۰
اشارة ---- ۷۰
ادلة عدم وجوب التسلیم ---- ۷۲
صورة التسلیم ---- ۷۵
اذا اختار الاولی یستحب الاتیان بالثانیة ---- ۷۷
یکفی فی الصیغة الثانیة (السلام علیکم) ---- ۷۸
لا یعتبر نیة الخروج ---- ۷۸
مستحبات التسلیم ---- ۷۹
الفصل الثانی: فی مندوبات الصلاة ---- ۸۰
اشارة ---- ۸۰
الاول: التوجه بسبع تکبیرات بینهما ثلاثة ادعیة ---- ۸۰
اشارة ---- ۸۰
ما به الافتتاح من التکبیرات ---- ۸۱
الثانی: القنوت ---- ۸۳
اشارة ---- ۸۳
محل القنوت ---- ۸۵

ما یعتبر فی القنوت ---- ۸۶
اشارة ---- ۸۶
لا یجوز القنوت بالفارسیة ---- ۸۷
وضع الیدین قائما علی فخذیه بحذاء رکبتیه... ---- ۸۹
التعقیب ---- ۸۹
الفصل الثالث: فی القواطع ---- ۹۰
اشارة ---- ۹۰
[نواقض الطهارة تبطل الصلاة] ---- ۹۰
تعمد الالتفات عن القبلة ---- ۹۲
اشارة ---- ۹۲
الالتفات بتمام البدن ---- ۹۳
الالتفات بالوجه ---- ۹۵
تعمد الکلام فی الصلاة ---- ۹۶
اشارة ---- ۹۶
[اختصاص مبطلیة الکلام بغیر الدعاء و القرآن و الذکر] ---- ۹۶
[لو تکلم فی الصلاة ساهیا] ---- ۹۷
[لو اکره علی التکلم او اضطر الیه] ---- ۹۸
القهقهة فی الصلاة ---- ۹۸
اشارة ---- ۹۸
فروع ---- ۹۹
الماحی لصورة الصلاة ---- ۱۰۰
[البکاء لأمور الدنیا] ---- ۱۰۱
التکتف و التکفیر ---- ۱۰۱
مکروهات الصلاة ---- ۱۰۳

[مسائل] ----- ۱۰۵
یحرم قطع الصلاة ----- ۱۰۵
عقص الشعر ----- ۱۰۷
تسمیت العاطس ----- ۱۰۷
رد السلام فی الصلاة ----- ۱۰۸
اشارة ----- ۱۰۸
فروع ----- ۱۱۰
الباب الثالث: فی بقیة الصلوات ----- ۱۱۱
اشارة ----- ۱۱۱
[الفصل] الاول: فی صلاة الجمعة ----- ۱۱۱
اشارة ----- ۱۱۱
وقت صلاة الجمعة ----- ۱۱۲
اشارة ----- ۱۱۲
لو خرج وقت الجمعة و هو فیها ----- ۱۱۴
لو لم یکن شرائط الجمعة مجتمعة فی اول الوقت ----- ۱۱۵
ادراک الامام فی الرکعة الثانیة ----- ۱۱۶
[شرائط وجوب الجمعة] ----- ۱۱۷
اشارة ----- ۱۱۷
[الشرط] الاول السلطان العادل او من نصبه ----- ۱۱۷
اشارة ----- ۱۱۷
ادلة وجوبها العینی ----- ۱۱۸
ادلة اشتراط السلطان العادل ----- ۱۲۲
ولایة الفقیه ----- ۱۲۴
و الشرط الثانی: العدد ----- ۱۲۶

و الشرط الثالث: الخطبتان ---- ۱۲۷
و الشرط الرابع الجماعة ---- ۱۲۸
و الشرط الخامس: ان لا یکون هناک جمعة اخری ---- ۱۲۸
من تجب علیه الجمعة ---- ۱۲۹
اشارة ---- ۱۲۹
لو تکلف الحضور للجمعة من لا تجب علیه ---- ۱۳۰
و لو فاتت الجمعة وجبت الظهر ---- ۱۳۱
ما یعتبر فی الخطبتین ---- ۱۳۲
اشارة ---- ۱۳۲
[وجوب ایقاع الخطبتین بعد الزوال] ---- ۱۳۲
[ایقاع الخطبتین قبل الصلاة] ---- ۱۳۳
[قیام الخطیب مع القدرة] ---- ۱۳۳
[استحباب الطهارة فی الخطبتین] ---- ۱۳۴
[صفات الخطیب] ---- ۱۳۴
[وجوب الاصغاء الیهما] ---- ۱۳۵
مسائل ---- ۱۳۵
[الأذان الثانی بدعة] ---- ۱۳۵
[حرمة البیع بعد النداء] ---- ۱۳۵
[لو امکن الاجتماع حال الغیبة استحبت الجمعة ---- ۱۳۶
[الرابعة: فی آداب الجمعة ---- ۱۳۶
الفصل الثانی: فی صلاة العیدین ---- ۱۳۷
اشارة ---- ۱۳۷
شروط صحتها ---- ۱۴۰
وقت صلاة العیدین ---- ۱۴۱

کیفیة صلاة العیدین ---- ۱۴۲
مستحبات صلاة العیدین ---- ۱۴۳
اشارة ---- ۱۴۳
الاصحار بها ---- ۱۴۳
الخروج حافیا بسکینة و وقار ---- ۱۴۴
ان یطعم قبل خروجه فی الفطر و بعد عوده فی الاضحی ---- ۱۴۴
التکبیر عقیب اربع صلوات ---- ۱۴۴
ان یکبر فی الاضحی عقیب خمس عشرة ---- ۱۴۵
مسائل اربع ---- ۱۴۵
[یکره التنفل قبلها و بعدها] ---- ۱۴۶
قیل: التکبیر الزائد واجب ---- ۱۴۶
تجب الخطبتان بعدها ---- ۱۴۷
یحرم السفر بعد طلوع الشمس قبلها ---- ۱۴۷
الفصل الثالث: فی صلاة الآیات ---- ۱۴۷
اشارة ---- ۱۴۸
[المقام الاول فی اسبابها] ---- ۱۴۸
[المقام الثانی فی] کیفیة صلاة الآیات ---- ۱۴۹
اشارة ---- ۱۴۹
فروع ---- ۱۵۰
مستحبات هذه الصلاة ---- ۱۵۲
اشارة ---- ۱۵۲
ان یقرأ فیها السور الطوال ---- ۱۵۳
مساواة الرکوع للقیام ---- ۱۵۳
الجماعة ---- ۱۵۳

الاعادة مع بقاء الوقت ----- ۱۵۴
التکبیر ----- ۱۵۴
القنوت خمس مرات ----- ۱۵۴
المقام الثالث: فی وقتها ----- ۱۵۵
المقام الرابع: فی بعض احکامها ----- ۱۵۸
اشارة ----- ۱۵۸
[موارد وجوب قضاء صلاة الآیات] ----- ۱۵۸
حدوث الآیة فی وقت الفریضة ----- ۱۵۹
[لو زاحمت الفریضة فعل الکسوف فی ضیق وقتهما] ----- ۱۶۱
الفصل الرابع: فی صلاة الاستئجار ----- ۱۶۲
اشارة ----- ۱۶۲
لو آجر نفسه فمات ----- ۱۶۵
الصلاة تخرج من اصل الترکة ----- ۱۶۵
[جواز استئجار غیر البالغ] ----- ۱۶۷
[حکم استئجار ذوی الاعذار] ----- ۱۶۷
الاجیر یعمل علی طبق تکلیف نفسه ----- ۱۶۷
[لو اطلق، یجب علی الاجیر الصلاة علی مقتضی تکلیف نفسه] ----- ۱۶۸
[لزوم مراعاة الشروط المعتبرة فی الاداء] ----- ۱۶۸
الفصل الخامس: فی قضاء الولی ----- ۱۶۹
اشارة ----- ۱۶۹
[المقام الاول فی المقضی] ----- ۱۶۹
[المقام الثانی] فی المقضی عنه ----- ۱۷۰
[المقام الثالث] فی القاضی ----- ۱۷۱
[المقام الرابع] احکام القضاء ----- ۱۷۲

اشارة ----- ۱۷۲
الایصاء بالاستئجار عنه ----- ۱۷۳
الباب الرابع: فی الصلوات المندوبة ----- ۱۷۵
اشارة ----- ۱۷۵
صلاة الاستسقاء ----- ۱۷۵
اشارة ----- ۱۷۵
[کیفیتها] ----- ۱۷۵
[مستحباتها] ----- ۱۷۶
اشارة ----- ۱۷۶
ان یدعو بالمأثور ----- ۱۷۶
ان یصوم الناس ثلاثا ----- ۱۷۶
الخروج یوم الثالث ----- ۱۷۶
الخروج یوم الجمعة او الاثنین ----- ۱۷۶
التفریق بین الاطفال و امهاتهم ----- ۱۷۷
تحویل الامام الرداء ----- ۱۷۷
[تکبیر الامام بعدها و کذلک التسبیح و التهلیل و التحمید] ----- ۱۷۷
المعاودة مع تاخیر الاجابة ----- ۱۷۷
نافلة رمضان ----- ۱۷۸
صلاة لیلة الفطر ----- ۱۷۹
صلاة یوم الغدیر ----- ۱۸۰
صلاة لیلة النصف من شعبان ----- ۱۸۰
صلاة لیلة المبعث و یومه ----- ۱۸۰
صلاة علی- ع ----- ۱۸۱
صلاة فاطمة علیها السلام ----- ۱۸۱

صلاة جعفر- ع- ---- ۱۸۱
الباب الخامس: فی السهو ---- ۱۸۲
اشارة ---- ۱۸۲
لو ترک شیئاً من الواجبات عمدا ---- ۱۸۲
حکم الزیادة العمدیة ---- ۱۸۳
حکم النقیصة سهواً ---- ۱۸۶
اشارة ---- ۱۸۶
حکم الاخلال بالرکوع ---- ۱۸۷
حکم الاخلال بالسجدتین ---- ۱۹۰
[الاخلال بباقی الواجبات] ---- ۱۹۱
اشارة ---- ۱۹۱
[مقدمة فی] امکان تکلیف الناسی بغیر ما نسیه ---- ۱۹۲
[المقام الاول] ثبوت الجزئیة فی حال النسیان و عدمه ---- ۱۹۲
[المقام الثانی] مقتضی الاصل العملی عند الشک فی الجزئیة ---- ۱۹۳
[المقام الثالث] مقتضی القاعدة الثانویة عند الشک فی الجزئیة ---- ۱۹۴
اشارة ---- ۱۹۴
حدیث لا تعاد ---- ۱۹۴
الصحیح لا یشمل العامد ---- ۱۹۵
الحدیث لا یشمل الجاهل المقصر ---- ۱۹۶
الحدیث یشمل الجاهل القاصر ---- ۱۹۷
شمول الحدیث للزیادة ---- ۱۹۷
حدیث لا تعاد شامل للشروط و الموانع ---- ۱۹۸
المراد من الاعادة ---- ۱۹۹
[الاخلال بما عدا الخمسة المستثناة لا یوجب فساد الصلاة] ---- ۱۹۹

المراد بالطهور ----- ۱۹۹
حکم الزیادة السهویة ----- ۲۰۰
تردد المنسی بین الرکن و غیره ----- ۲۰۱
حکم زیادة الرکوع- او السجدتین ----- ۲۰۳
حکم زیادة الرکعة ----- ۲۰۴
اشارة ----- ۲۰۴
[ما تقتضیه القاعدة] ----- ۲۰۵
ما یقتضیه النصوص الخاصة ----- ۲۰۵
حکم نسیان الرکعة فما زاد ----- ۲۰۸
الخلل فی المقدمات ----- ۲۱۱
حکم نسیان غیر الرکن ----- ۲۱۲
اشارة ----- ۲۱۲
الاول: ما لا حکم له ----- ۲۱۲
[الثانی] ما یتدارک من غیر سجدة السهو ----- ۲۱۴
اشارة ----- ۲۱۴
لو تذکر ترک الرکوع قبل السجود ----- ۲۱۵
لو ذکر بعد القیام ترک السجدة ----- ۲۱۸
لو ذکر قبل الدخول فی الرکن ترک التشهد ----- ۲۱۹
[الثالث] ما یتدارک مع سجدتی السهو ----- ۲۲۱
اشارة ----- ۲۲۱
[اذا تذکر ترک السجدة الواحدة بعد الدخول فی الرکوع] ----- ۲۲۱
قضاء التشهد ----- ۲۲۴
فیما اذا شک فی وجود الخلل ----- ۲۲۶
اشارة ----- ۲۲۶

[الفصل الاول فی الشک فی اصل الصلاة] ----- ۲۲۷
الفصل الثانی: فی الشکوک فی الرکعات الباطلة ----- ۲۲۹
اشارة ----- ۲۲۹
[لو کان الشک فی عدد الثنائیة] ----- ۲۲۹
اشارة ----- ۲۲۹
[المراد بالیقین و الحفظ و التثبت] ----- ۲۳۱
هل الشک بنفسه من المبطلات ----- ۲۳۱
اذا عرض الشک هل یجب التروی ----- ۲۳۲
[هل یقوم الامارة مقام القطع] ----- ۲۳۲
[عدم جواز المضی فی الصلاة فی حالة الشک و التردید] ----- ۲۳۳
اشارة ----- ۲۳۳
[حکم الشک فی الصلاة المقصورة فی مواطن التخییر] ----- ۲۳۳
حکم الشک فی عدد الثلاثیة ----- ۲۳۴
حکم الشک فی الاولیین من الرباعیة ----- ۲۳۵
اشارة ----- ۲۳۵
ما به یحرز الرکعتان ----- ۲۳۶
اذا لم یدر کم صلی ----- ۲۳۷
اشارة ----- ۲۳۷
الاستصحاب لا یجری فی الشک فی الرکعات ----- ۲۳۸
الفصل الثالث: فی الشک فی اجزاء الصلاة و شرائطها ----- ۲۴۰
اشارة ----- ۲۴۰
القاعدة تجری فی الرکعتین الاولیین ----- ۲۴۱
یعتبر الدخول فی الغیر فی جریانها ----- ۲۴۱
القاعدة تجری فی الاجزاء غیر المستقلة ----- ۲۴۵

لا یکفی الدخول فی الهوی و النهوض فی جریان القاعدة ----- ۲۴۶
اشارة ----- ۲۴۶
الشک فی الرکوع بعد الانتصاب ----- ۲۴۸
حکم الشک فی الجزء الاخیر ----- ۲۴۸
حکم الشک فی الشیء مع احراز الغفلة ----- ۲۴۹
اشارة ----- ۲۴۹
اذا کانت صورة العمل محفوظة ----- ۲۵۱
حکم الشک فی الاخلال العمدی ----- ۲۵۱
حکم الشک فی الشرائط ----- ۲۵۲
الفصل الرابع: فی الظن بعدد الرکعات، و اجزاء الصلاة ----- ۲۵۵
اشارة ----- ۲۵۵
[المقام] الاول: فی الظن بعدد الرکعات ----- ۲۵۵
المقام الثانی: فی حکم الظن بالافعال ----- ۲۵۷
الفصل الخامس: فی الشک فی الرکعات الموجب لصلاة الاحتیاط ----- ۲۵۸
اشارة ----- ۲۵۸
[المقام] الاول: فی الشک فی اعداد الرباعیة ----- ۲۵۸
اشارة ----- ۲۵۸
حکم الشک بین الاثنتین و الثلاث ----- ۲۶۰
حکم الشک بین الثلاث و الاربع ----- ۲۶۳
حکم الشک بین الاثنتین و الاربع ----- ۲۶۵
حکم الشک بین الاثنتین و الثلاث و الاربع ----- ۲۶۶
المقام الثانی: لو کان الشک بین اعداد الرباعیة و بین ما زاد عنها ----- ۲۶۷
اشارة ----- ۲۶۷
حکم الشک بین الاربع و الخمس ----- ۲۶۸

حکم الشک بین الاربع و الست ----- ۲۷۰
حکم الشک بین الاربع و الخمس و الست ----- ۲۷۱
حکم الشک بین الثلاث و الخمس ----- ۲۷۱
حکم الشک بین الثلاث و الاربع و الخمس ----- ۲۷۱
المقام الثالث: فی حکم الشک فی طرف الزیادة عن اعداد الرباعیة ----- ۲۷۲
بعض فروع الشکوک الصحیحة ----- ۲۷۲
اشارة ----- ۲۷۲
فی فرض الشک بین الثلاث و الاربع ----- ۲۷۲
فی الشکوک التی یعتبر فیها اکمال السجدتین ----- ۲۷۳
الشک فی ان حالته ظن او شک ----- ۲۷۳
حکم انقلاب الشک ----- ۲۷۵
لو شک المصلی جالسا احد الشکوک الصحیحة ----- ۲۷۶
الفصل السادس: فی الشکوک التی لا اعتبار بها ----- ۲۷۷
اشارة ----- ۲۷۷
[لا اعتبار بالشک بعد التجاوز عنه] ----- ۲۷۷
[الشک فی الصلاة بعد الوقت] ----- ۲۷۷
[حکم شک کثیر الشک] ----- ۲۷۷
اشارة ----- ۲۷۷
[عدم ترتیب آثار الشک] ----- ۲۷۸
[عدم الاعتناء بالشک حکم تعیینی الزامی] ----- ۲۷۸
[حکم کثیر السهو و النسیان] ----- ۲۷۹
[فی الشکوک التی لا حکم لها بانفسها] ----- ۲۸۰
[لو کان کثیر الشک فی بعض الاحوال] ----- ۲۸۰
[اذا کان کثیر الشک فیما لا حکم له] ----- ۲۸۰

[لو کان شکه فی اصل الصلاة او الطهارة] ----- ۲۸۱
[لا یجب علی کثیر الشک حفظ الصلاة و ضبطها] ----- ۲۸۱
حد الکثرة ----- ۲۸۲
لا اعتبار بشک کل من الامام و الماموم مع حفظ الآخر ----- ۲۸۳
السهو فی السهو لا یلتفت الیه ----- ۲۸۸
حکم الشک فی النافلة ----- ۲۹۰
تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----- ۲۹۲

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۵

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ –

عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.

مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ –

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.

یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.

یادداشت : ج.۱ – ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).

یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).

یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : تبصره‌المتعلمین فی احکام‌الدین.

موضوع : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

المقدمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِیمِ

الحمد للّه رب العالمین، و صلی اللّه علی سید رسله محمد و آله الطاهرین.

و بعد:

فهذا هو المجلد الخامس من کتابنا (فقه الصادق) وفقنا لطبعه ثالثا، و المرجو من اللّه تعالی التوفیق لنشر بقیة المجلدات بالتدریج، فانه ولی التوفیق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۹

الخامس: الركوع، و يجب فى كل ركعة مرة الا فى الكسوف و الآيات، و هو ركن، و يجب ان ينحنى قدراً تصل كفاه الى ركبتيه.

[تتمة كتاب الصلاة]

[تتمة الباب الثانى فى افعال الصلاة]

[تتمة الفصل الاول فى واجبات الصلاة]

[الخامس الركوع]

اشارة

الخامس من افعال الصلاة الركوع، و يجب بالضرورة فى كل ركعة بل هو من مقوماتها مرّة واحدة الا فى الكسوف و الآيات فانه يجب فى كل ركعة منها خمس ركوعات على ما سياتى فى محله.

و هو ركن فى الصلاة تبطل بالإخلال به عمدا و سهوا للاجماع و الروايات، بل تبطل بزيادته عمدا و سهواً، اما عمدا فلادلة بطلان الصلاة بالزيادة، و اما سهوا فللإجماع، و لحديث لا تعاد و تفصيل الكلام فى ذلك يأتى فى محله ان شاء اللّه تعالى.

[واجباته]

اشارة

و يجب فيه امور:

الاول: أن ينحنى قدراً تصل كفّاه الى ركبتيه

اشارة

اما وجوب الانحناء فلا ريب فيه لانه عبارة عن الركوع، و أما التحديد المذكور فهو المشهور، و استدل له بصحيح حماد المتضمن لفعل امامنا الصادق (ع) تعليما لحماد، و فيه: ثمّ ركع و ملأ كفيه من ركبتيه- الى ان قال- يا حماد هكذا صل «۱».

و بما رواه الجمهور عن انس قال رسول اللّه (ص): اذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك «۲».

و بصحيح زرارة عن الامام الباقر (ع) فى حديث: و تمكن راحتيك من ركبتيك الحديث «۳». و نحوه ما فى صحيحه الآخر عنه (ع) «۴».

و لكن لا بد من حمل هذه النصوص على الاستحباب بقرينة قول الامام الباقر

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حديث ۱.

(۲) المعتبر ص ۱۷۹.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰

]...[

(ع) فی صحیح زرارة و بلّغ باطراف اصابعک عین الرکبة «۱».

و قوله فی صحیحه الآخر: فان وصلت اطراف اصابعک فی رکوعک الی رکبتیک اجزأک ذلک، و احب الی ان تمکن کفیک من رکبتیک فتجعل اصابعک فی عین الرکبة و تفرج بینها «۲». و نحوهما صحیح معاویة بن عمار و محمد بن مسلم و الحلبی المروی عن المنتهی و المعتبر «۳».

فانها صریحة فی الاکتفاء بان ینحنی بقدر أن یصل اطراف الاصابع التی منها الوسطی الی الرکبة، و الظاهر من اطراف الاصابع فیها العموم المجموعی لا الإفرادی کی یعتبر وصول اطراف جمیع الاصابع حتی الابهام و الخنصر الیها، فیکفی وصول الواحد و لو کان هو الوسطی الیها.

و ما احتمله فی جامع المقاصد من حمل اطراف الاصابع علی الاطراف التی تلی الکف فوصول مجموعها الی الرکبة یستلزم وصول الراحة إلیها فلا تنافی بین الطائفتین، خلاف الظاهر منها، فلاحظ.

و قد اورد علی هذه النصوص بایرادات: (۱) انها مخالفة لفتوی الاصحاب، فلاعراض الاصحاب عنها لا یعتمد علیها.

و فیه: ان الاصحاب لم یتفقوا فی حد الانحناء علی شیء واحد، بل جملة من الاساطین کالعلامة فی المنتهی، و صاحب المسالک و غیرهما ذهبوا الی کفایة وصول الید و اطراف الاصابع الیها و اختار المحقق فی المعتبر و غیره: فی غیره: کفایة وصول الکف الیها، فالاعراض غیر ثابت.

---

(۱) التهذیب: ج ۲ ص ۸۳ من طبعة النجف.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۱

]...[

---

(۲) انه یحتمل ان یکون المراد منها ان وصول اطراف الاصابع الیها یجزی عن وضع الیدین علی الرکبتین، فهی اجنبیة عن تحدید مقدار الانحناء، فلا تصلح لصرف ظهور النصوص الاول.

و فیه: ان الظاهر منها اجزاء وصول اطراف الاصابع الیها فی الخروج عن عهدة التکلیف بالرکوع، لاعن التکلیف بوضع الیدین حاله فتکون ظاهرة فی تحدید مقدار الانحناء.

(۳) انها معارضة بموثق عمار عن ابی عبد اللّه (ع) فی ناسی القنوت قال (ع): و ان ذکره و قد اهوی الی الرکوع قبل ان یضع یدیه علی الرکبتین فلیرجع قائما و لیقنت ثمّ یرکع، و ان وضع یده علی الرکبتین فلیمض فی صلاته «۱».

اذ الظاهر منه انه یرجع ما لم یرکع و ان رکع فلا یرجع، فیدل علی عدم تحقق الرکوع ما لم ینحن بمقدار یبلغ یداه الی الرکبتین.

و فیه: اولا: ان وضع الیدین غیر وضع الراحتین، و دعوی ارادة وضعهما علی النحو المتعارف المعهود فی الصلاة الذی لا ینفک غالباً

عن بلوغ الراحتین ممنوعة، اذ الغلبة و التعارف لا توجبان انصراف المطلق الی الغالب و المتعارف.

و ثانیا: انه لیس فی مقام بیان حد الرکوع، فالتصرف فیه اولی.

فتحصل ان المتعین العمل بهذه النصوص، و حمل الطائفة الاولی علی الاستحباب، و یؤیده ما ادعی من الاجماع علی عدم اعتبار الوضع الفعلی، مع ان الظاهر منها وجوبه.

ثمّ ان مقتضی قاعدة المشارکة عدم الفرق بین الرجال و النساء فی حد الانحناء، الا ان الاظهر تبعا لجملة من الاساطین عدم اعتبار الحد المزبور فی رکوعهن

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب القنوت حدیث ۲.

و لو عجز

لصحیح زرارة: فاذا رکعت وضعت یدیها فوق رکبتیها علی فخذیها لئلا تطاطا کثیرا فترفع عجیزتها «۱»: الظاهر بقرینة التعلیل فی انه یکفی فی رکوع المرأة وصول یدیها الی فوق رکبتیها، فلا یعتنی الی ما قیل من انه لا منافاة بین استحباب وضع الیدین فوق الرکبتین و کون انحنائها مساویا لانحناء الرجل.

فروع

[حکم غیر مستوی الخلقة]

الاول: غیر مستوی الخلقة- کقصیر الیدین- یرجع الی المستوی کما هو المشهور، لان الظاهر من النصوص ان بلوغ الیدین لوحظ طریقا الی الحد الخاص من الانحناء، و حیث انه لم یقدّر فی النصوص بالاقل او الاکثر او المتوسط فینزل علی الفرد المتعارف و هو مستوی الخلقة علی ما هو الشأن فی جمیع التحدیدات الشرعیة کما فی تحدید الوجه فی باب الوضوء و نظائره.

فما عن الاردبیلی- ره- من انه لا یبعد القول بالانحناء حتی یصل الیدین الی الرکبتین مطلقا لظاهر الخبر مع عدم المنافی و عدم التعذر ضعیف.

ثمّ انه بما ان المستوی ایضاً متفاوت، فهل یکون لکل حکم نفسه بالنسبة الی یدیه و رکبتیه کما اختاره صاحب الجواهر-، ره- او انه یرجع الی الاکثر انحناءً، او الاقل او المتوسط؟ وجوه: اقواها الاخیر، إذ ظاهر نصوص التحدیدان الحد هو مرتبة خاصة من الانحناء للجمیع و حیث لم یقید بالاقل او الاکثر فتحمل علی ارادة المتوسط، لانه المنصرف الیه. و منه یظهر ضعف الاقوال الاخر.

[لو عجز من الانحناء]

الثانی: و لو عجز من الانحناء علی الوجه المذکور فتارة یتمکن من الانحناء

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۴.

أتی بالممکن و إلا أومأ

. جالسا، و اخری لا یتمکن منه ایضاً، فان لم یتمکن فالمشهور علی انه اتی بالممکن و الا اومأ و عن المعتبر: انه قول علمائنا کافة، و استدل له: بالاجماع و بقاعدة المیسور.

و فیهما نظر: اما الاجماع: فلأن المنقول منه لا سیما فی مثل هذه المسألة المعلوم مدرک المجمعین لا یکون حجة، و اما القاعدة: فلما عرفت فی هذا الکتاب غیر مرة من ان النصوص التی استدل بها علیها- مضافاً الی ضعفها- لا تدل علی عدم سقوط المیسور من الاجزاء بالمعسور منها.

و علی هذا فیتعین العمل بما دل علی بدلیة الایماء عن الرکوع عند عدم القدرة علی الاتیان به.

و أما ان تمکن منه جالسا، فهل یتعین علیه الاتیان به جالسا کما اختاره بعض، او الایماء قائما کما نسب الی المشهور، بل عن المنتهی دعوی الاجماع علیه، او یتخیر بینهما؟ وجوه: استدل للاول: بان الصلاة معه اقرب الی التامة من الصلاة مع الایماء، و بانه لقدرته علی الرکوع جالسا غیر مشمول لما دل علی بدلیة الایماء عن الرکوع.

و استدل للثانی: برجحان القیام الرکنی علی الرکوع.

اقول: الاقوی هو التخییر بینهما لما تقدم منا مراراً من ان مورد التنافی بین الاوامر الضمنیة انما یکون من موارد التعارض لا التزاحم و مقتضی القاعدة «۱» فیه سقوط اطلاق دلیل کل منهما لو کان کما فی المقام، ففی المقام اطلاق دلیل وجوب الرکوع یعارض اطلاق دلیل القیام الرکنی فیتساقطان و یرجع الی اصالة البراءة عن تعین کل منهما علی ما عرفت، فیحکم بالتخییر، و من ذلک یظهر ضعف القولین الآخرین.

---

(۱) قد عرفت مرارا ان المرجع فی تعارض العامین من وجه اخبار الترجیح و التخییر و حیث لا مرجح لشیء منهما فیحکم بالتخییر.

]...[

و من ما ذکرناه ظهر انه لو عجز عن الانحناء اصلا اومأ و هو قائم تمکن من الرکوع جالسا ام لم یتمکن، غایة الامر فی صورة التمکن منه یتخیر بینه و بین الرکوع جالسا.

رکوع الجالس

الثالث: المعروف بین الاصحاب فی کیفیة رکوع الجالس کما عن الذکری و جامع المقاصد و الروض و غیرها وجهان: احدهما: ان ینحنی بحیث یصیر بالنسبة الی القاعد المنتصب کالراکع بالنسبة الی القائم المنتصب.

ثانیهما: ان ینحنی بحیث یکون نسبة رکوعه الی سجوده کنسبة رکوع القائم الی سجوده باعتبار اکمل الرکوع و ادناه، فان اکمل رکوع القائم انحناؤه الی ان یستوی ظهره مع مد عنقه فتحاذی جبهته موضع سجوده، و ادناه انحنائه الی ان تصل کفاه الی رکبتیه فیحاذی وجهه او بعضه ما قدام رکبتیه من الارض و لا یبلغ محاذاة موضع سجوده، فاذا روعیت هذه النسبة فی حال الجلوس کان اکمل رکوع القاعد أن ینحنی بحیث تحاذی جبهته مسجده، و ادناه محاذاة وجهه ما قدام رکبتیه.

و فی الجواهر بعد نقل ذلک عن غیر واحد من الاصحاب قال: و الوجهان متقاربان ثمّ اختار الاناطة الی العرف، لانه لم یقدر رکوع الجالس بشیء و له هیئة عرفیة ینصرف الیها الذهن عند اطلاق الامر به من جلوس.

اقول: مع ملاحظة ان للرکوع قائما حدا شرعیا تعبدیا، و لیس هو بلوغ الکفین او اصابع الرکبتین من حیث هو، بل من حیث تحقق مرتبة خاصة من الانحناء به، فهی الحد الشرعی للرکوع یکون المنساق الی الذهن من اطلاق الامر به جالسا اعتبار المرتبة الخاصة من

الانحناء المعتبرة فی رکوع القائم فیه و علیه فلا وجه للاحالة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۵

و ان یطمئن بقدر التسبیح

الی العرف، بل یعتبر ان ینحنی ظهره حال الجلوس بمقدار ما کان ینحنی حال القیام، فالصحیح هو التحدید بالوجه الثانی و ان کان الظاهر رجوع الاول الیه ایضاً فلاحظ.

ثمّ ان المحکی عن الشهیدین و المحقق الثانی: لزوم رفع الفخذین، و استدل له: بانه کان واجبا حال القیام، و حیث لا دلیل علی اختصاصه به فالاصل بقائه، و بان تتحقق المشابهة المزبورة و هما کما، تری إذ وجوبه فی حال القیام لیس إلّا من جهة تحقق الهیئة الخاصة به و عدمه بدونه، و حیث انها تتحقق فی حال الجلوس و لو لم یرفع الفخذین فلا وجه لاعتباره.

[الثانی] اعتبار الطمأنینة

و الثانی من واجبات الرکوع ان یطمئن بقدر التسبیح بلا خلاف، و عن المعتبر و المنتهی و الخلاف و غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له خبر بکر بن محمد الازدی المروی عن قرب الاسناد عن الامام الصادق (ع): اذا رکع فلیتمکن «۱».

و مرسل الذکری عن النبی (ص): ثمّ ارکع حتی تطمئن راکعاً.

و أما صحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): بینا رسول اللّه (ص) جالس فی المسجد اذ دخل رجل فقام یصلی فلم یتم رکوعه و سجوده، فقال (ص) نقر کنقر الغراب لئن مات هذا و هکذا صلاته لیموتن علی غیر دینی «۲». و قریب منه خبر عبد اللّه بن میمون عن ابی عبد اللّه (ع) «۳» فلا یدلان علی ذلک، اذ ظاهر هما لزوم بقائه راکعا

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۹ من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۶

]...[

بمقدار الذکر و لو کان غیر مستقر فالعمدة فی دلیله الخبران، و لکن غایة ما یدلان علیه اعتباره فیه فی الجملة لا بقدر التسبیح، اللهم الا ان یقال ان ظاهر قوله (ص) فی المرسل: ثمّ ارکع حتی تطمئن راکعا ثمّ ارفع رأسک لزوم التمکن من اول الرکوع الی حین رفع الراس فتأمل.

و لو اخل سهوا حتی بالمقدار الذی یتحقق به الرکوع عن استقرار، فبطلان الصلاة و عدمه یبتنیان علی ان تکون الطمأنینة شرطا للرکوع او الصلاة، فعلی الاول تبطل لاستلزام الاخلال بها فوت الرکوع، علی الثانی لا تبطل لقوله (ع): لا تعاد الصلاة الا من خمس «۱».

و لو شک فی ذلک یمکن ان یقال دخلها فی الصلاة معلوم علی ای تقدیر و یشک فی شرطیتها للرکوع فالاصل یقتضی عدمها، و بذلک یدخل فی عموم لا تعاد و یحکم بعدم البطلان، و لو کان مریضا لا یتمکن من الطمأنینة سقطت عنه و علیه ان یرکع بلا طمأنینة بلا خلاف لاختصاص ما یدل علی اعتبارها بحال التمکن.

و لو دار الامر بین الرکوع قائما بلا طمأنینة او جالسا معها، فعن المشهور: تقدیم الاول، و الاقوی هو التخییر، و ذلک لما تقدم مرارا من

ان موارد اضطرار المکلف الی ترک احد الشیئین المعتبرین فی الصلاة و عدم التمکن من اتیانهما معا یکون من موارد التعارض لا التزاحم، و قد مر أیضاً ان مقتضی القاعدة فی هذا التعارض انه لو کان لکل من دلیلیهما اطلاق فلا محالة یسقط کل «۲» من الاطلاقین فیرجع الی الاصل، و ترفع خصوصیة کل من الامرین باصالة البراءة فیثبت التخییر، ففی المقام یسقط

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) و حیث ان الاوجه هو الرجوع الی اخبار الترجیح و هی تقتضی تقدیم الاول لکونه اشهر- فما- افاده المشهور اقوی- منه-

و ان یسبح مرة واحدة.

اطلاق دلیل اعتبار الطمأنینة و اطلاق دلیل وجوب الرکوع قائما للتعارض بینهما بالعموم من وجه، فیرجع الی الاصل فیثبت التخییر، و ان کان الاحوط اختیار الاول کما لا یخفی وجهه.

[الثالث] اعتبار الذکر فی الرکوع

و الثالث من الواجبات: الذکر اجماعا حکاه جماعة کثیرة، لکن اختلفوا فی تعیینه، فعن الاکثر او المشهور تعین ان یسبح مرة واحدة، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و عن المبسوط و اکثر کتب المصنف- ره- و اکثر المتاخرین بل المشهور بینهم: کفایة مطلق الذکر.

و استدل للاول بجملة من النصوص: کصحیح زرارة عن الباقر (ع) قال: قلت له: ما یجزی من القول فی الرکوع و السجود؟ قال ثلاث تسبیحات فی ترسل و واحدة تامة تجزی «۱».

و صحیح معاویة بن عمار قال: قلت لابی عبد اللّه (ع): اخف ما یکون من التسبیح فی الصلاة؟ قال ثلاث تسبیحات مترسلا تقول سبحان اللّه سبحان اللّه سبحان اللّه «۲». و الظاهر منه ان وجوب التسبیح و تعینه کان امراً مفروغا عنه لدیهم، و نحوهما غیرهما من الروایات الظاهرة فی تعین التسبیح.

و لکن لا بد من رفع الید عن هذا الظهور لاجل ما یدل علی کفایة مطلق الذکر

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

صورتها سبحان ربی العظیم و بحمده

بدلا عن التسبیح و هو صحیح هشام بن الحکم عن ابی عبد اللّه (ع) قال: قلت له: یجزی ان اقول مکان التسبیح فی الرکوع و السجود لا إله الا اللّه و الحمد للّه و اللّه اکبر؟ قال نعم کل هذا ذکر «۱».

و صحیح هشام بن سالم المروی عن التهذیب: انه سأل ابا عبد اللّه (ع) یجزی عنی ان اقول مکان التسبیح فی الرکوع و السجود لا إله الا اللّه و الحمد للّه و اللّه اکبر؟ قال: نعم کل هذا ذکر اللّه «۲».

و عن الکافی نحوه باسقاط لفظ الحمد للّه، و هذان الصحیحان صریحان فی عدم تعین التسبیح و کفایة مطلق الذکر، فلأجلهما تحمل

النصوص المتقدمة على الافضلية، او على كون التسبيح الذكر الموظف فى اصل الشرع او بيان احد الافراد.

فتحصل: ان مقتضى الجمع بين الروايات كفاية مطلق الذكر، و دعوى عدم حجية النصوص الدالة على عدم لزوم التسبيح تعييناً لاعراض القدماء عنها، مندفعة بافتاء الشيخ بمضمونها و الاستناد اليها و دعوى الحلى نفى الخلاف فيه.

ثمّ انه على تقدير تعين التسبيح، فهل يجزى مطلقة كما عن الغنية، او يتعين التسبيحة الكبرى كما عن نهاية الاحكام و هو الظاهر من كلام المصنف فى المقام حيث قال صورتها سبحان ربى العظيم و بحمده، او يتخير بينها و بين ثلاث صغريات كما هو المشهور بين القائلين بتعين التسبيح، او يتعين ثلاث كبريات؟ وجوه و اقوال اقواها الثالث، لانه مقتضى الجمع بين ما دل على ان ادنى ما يجزى ثلاث تسبيحات فى ترسل كصحيح معاوية قلت لابى عبد اللّه (ع) اخف ما يكون من التسبيح فى الصلاة؟ قال

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب الركوع حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب الركوع حديث ۲.

]...[

(ع) ثلاث تسبيحات مترسلا تقول: سبحان اللّه سبحان اللّه سبحان اللّه «۱». و نحوه غيره، و بين ما دل على كفاية الواحدة الكبرى كصحيح هشام قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن القول فى الركوع و السجود؟ قال (ع) تقول فى الركوع سبحان ربى العظيم «۲». و نحوه، غيره هذا مضافاً الى صحيح زرارة المتقدم الصريح فى التخيير بينهما.

و أما ما فى صحيحى ابن يقطين من التصريح بكفاية تسبيحة واحدة فلا ينافى المختار لامكان حملهما على ارادة الكبرى، و لذلك كله يحمل خبر الحضرمى قلت لابى جعفر (ع): اى شىء حد الركوع و السجود؟ قال (ع): تقول سبحان ربى العظيم و بحمده ثلاثا فى الركوع، و سبحان ربى الاعلى و بحمده ثلاثا فى السجود فمن نقص واحدة نقص ثلث صلاته، و من نقص اثنتين نقص ثلثى صلاته، و من لم يسبح فلا صلاة له «۳». على الاستحباب، و يحمل نقص الصلاة فيه على نقص الفضيلة، و نفى الصلاة على نفيها.

و أما بناءً على المختار من كفاية مطلق الذكر فهل يجتزى به مطلقا و لو بمسماه، او لا بد و ان يكون بقدر ثلاث تسبيحات صغريات؟ قولان اقواهما الثانى، اذ مضافاً الى ان ما دل على كفاية مطلق الذكر، لا إطلاق له كى يتمسك به لاثبات كفايته على الاطلاق، انه لو سلم اطلاقه لا بد من تقييده بحسن مسمع عن ابى عبد اللّه (ع) لا يجزى الرجل فى صلاته اقل من ثلاث تسبيحات او قدرهن «۴».

و فى خبره الآخر عنه (ع) ايضاً يجزيك عن القول فى الركوع و السجود ثلاث تسبيحات مترسلا او قدرهن «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب الركوع حديث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب الركوع حديث ۱- ۵.

(۳) الوسائل باب ۴ من ابواب الركوع حديث ۵.

(۴) الوسائل باب ۵ من ابواب الركوع حديث ۱.

(۵) الوسائل باب ۵ من ابواب الركوع حديث ۴.

و ان ينتصب قائما

فتحصل مما ذکرناه: ان اقل ما یجزی للمختار تسبیحة تامة، و صورتها: سبحان ربی العظیم و بحمده، او یقول سبحان اللّه ثلاثا، او بقدر ذلک من سائر الاذکار.

و ما یظهر من بعض النصوص المتقدمة من عدم جزئیة لفظة (و بحمده) للتسبیحة التامة لا یوجب الالتزام بانها مستحبة کما عن المعتبر و کنز العرفان، بل لا بد و ان یحمل علی المسامحة و التخفیف فی العبارة لانها مذکورة فی اثنتی عشرة روایة اکثرها صحاح، نعم یجزی فی حال الضرورة و المرض واحدة صغری کما هو المشهور، بل عن المعتبر نسبته الی الاصحاب، و یشهد له صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق (ع) قلت: ادنی ما یجزی المریض من التسبیح؟ قال: تسبیحة واحدة «۱». فان المناسب للمرض ارادة الصغری و لا أقل من الاطلاق و لا دلیل یقید ذلک بالکبری لاختصاص المقید بحال الاختیار، و اصرح منه فی الدلالة علی المدعی قول الامام الصادق (ع) فی ذیل المرسل المحکی عن الهدایة بعد ان قال: فان قلت: سبحان اللّه سبحان اللّه سبحان اللّه أجزأک، و تسبیحة واحدة تجزی للمعتل و المریض و المستعجل.

[الرابع] الانتصاب بعد الرکوع

و الرابع من الواجبات: ان ینتصب قائما بلا خلاف فیه، بل عن المعتبر و المنتهی و جامع المقاصد و غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له ما فی صحیح حماد: ثمّ استوی قائما، فلما استمکن من القیام قال: سمع اللّه لمن حمده «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الرکوع حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۱

]...[

و خبر ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع) اذا رفعت رأسک من الرکوع فاقم صلبک حتی ترجع مفاصلک «۱».

و ما تضمن کیفیة صلاة النبی (ص) فی المعراج و فیه: ان اللّه تعالی اوحی الیه بعد الرکوع: ان ارفع رأسک من الرکوع «۲» و نحوها غیرها.

نعم لو کان معذورا عن رفع الرأس لمرض او غیره سقط بلا خلاف، کما انه لو نسی فهوی للسجود قبل انتصابه صحت صلاته لعموم حدیث لا تعاد الصلاة، و عن الشیخ فی الخلاف بطلانها لعموم نفی الصلاة بدونه فی الخبر.

و فیه: انّ حدیث لا تعاد حاکم علیه و علی سائر العمومات المثبتة لما یعتبر فی الصلاة.

و لو هوی لِلسجود قبل الانتصاب نسیانا و التفت قبل وضع الجبهة علی الارض فعن، غیر واحد منهم المصنف- ره- فی التذکرة و شیخنا المرتضی- ره- و صاحب الجواهر و غیرهم: انه یجب علیه تدارکه، و هو الاقوی لانه لم یتجاوز محله، فالامر به باق لا بد من امتثاله.

و دعوی ان المامور به انما هو رفع الرأس من الرکوع حتی یعتدل قائما و لیس وجوبه مقدمیا للقیام الحاصل عقیبه کی یمکن تدارکه بعد هویه للسجود و خروجه عن حد الراکع، و حیث انه لخروجه عنه لا یمکن تدارک المامور به لمضی محله فلا محالة یکون ساقطا مندفعة: اولا: بانه ما لم یدخل فی السجود اذا رجع الی الرکوع و رفع رأسه منه بما ان رجوعه عود الی الحالة الاولی لا رکوع آخر فلا یکون محله ماضیا، فیجب الرجوع مقدمة لامتثال الامر المتعلق برفع الراس منه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۲

]...[

و ثانیاً: انه لو سلم مضی محل رفع الراس بالهوی، الا انه یجب الرجوع لامتثال الامر المتعلق بالقیام عقیبه الثابت بقوله (ع) فی خبر ابی بصیر المتقدم: اذا رفعت رأسک من الرکوع فاقم صلبک. و قوله (ع): ثمّ ارفع رأسک حتی تعتدل قائما. فما عن المبسوط و الذکری من عدم الوجوب معللا بانه حکم بسقوطه و خرج محله ضعیف.

و مما ذکرناه ظهر أنه لو انحنی بقصد الرکوع فنسی فهوی للسجود کان النسیان قبل الوصول الی حد الرکوع او بعده کان التذکر قبل تجاوز اقصی الحد او بعده فانه فی جمیع هذه الصور یرجع لتدارک ما نقص منه، و دعوی عدم وجوب العود لأن الرکوع قد تحقق و الناقص انما هو الذکر و الطمأنینة و ترکهما یغتفر بالقاعدة الثانویة المستفادة من حدیث (لا تعاد الصلاة الامن خمسة)، مندفعة بان شمول حدیث (لا تعاد) متوقف علی ان یلزم من تدارک ما نقص زیادة فی الصلاة، فلا یشمل مثل المقام مما لا یلزم زیادة فیها.

و بعبارة اخری: المستفاد من الحدیث اغتفار الترک غیر المستند الی العمد، و فی المقام بعد الالتفات و امکان التدارک لو ترک یستند ذلک الی العمد، فلا یکون مشمولا للحدیث فلا بد و ان یرجع للتدارک.

هذا کله فیما اذا لم یدخل فی السجود، و ان دخل فیه فسیأتی الکلام فیه فی محله مفصلا.

ثمّ ان ظاهر النصوص عدم الفرق فی اعتبار رفع الراس من الرکوع بین الفریضة و النافلة، فما عن نهایة الاحکام من انه لو ترک الاعتدال فی الرفع من الرکوع او السجود فی صلاة النافلة عمدا لم تبطل صلاته ضعیف، و قد استدل له بانه لیس رکنا فی الفریضة فکذا فی النافلة.

و فیه ان عدم کونه رکنا لا یوجب جواز الاخلال به عمدا و إلّا لجاز الاخلال بالفاتحة و التشهد و امثالهما، مع انه لا یلتزم به احد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۳

مطمئنا و یستحب التکبیر له

الواجب الخامس: ان یکون فی قیامه بعد الرفع مطمئنا، و هو ان یعتدل قائما و یسکن فیه و لو یسیرا اجماعا محصلا و منقولا.

و قد استدل له: بخبر ابی بصیر: اذا رفعت رأسک من الرکوع فاقم صلبک «۱».

و النبوی: ثمّ ارفع رأسک حتی تعتدل قائما. بدعوی ان المتبادر من هذه العبائر الاستقرار فی حال الاعتدال و اقامة الصلب.

و فیه: ان اقامة الصلب و الاعتدال یلائمان مع الحرکة ایضاً، فالعمدة فیه الاجماع.

هذا تمام الکلام فی واجبات الرکوع.

[مستحبات الرکوع]

التکبیر للرکوع

و یستحب فیه امور: الاول التکبیر له کما هو المشهور شهرة عظیمة و ظاهر التذکرة الاجماع علیه و قیل یجب.

و مستند الحکم الروایات الآمرة بالتکبیر له کصحیحة زرارة عن ابی جعفر (ع) قال: اذا اردت ان ترکع فقل و انت منتصب: اللّه اکبر

«۲».

و فی صحیحته الاخری المرویة عن الکافی: اذا اردت ان ترکع و تسجد فارفع یدیک و کبر «۳». و نحوهما غیرهما.

و ظاهر هذه الروایات الوجوب کما ذهب الیه العمانی و الدیلمی، و هو الظاهر من

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴

]...[

المرتضی- ره- و نسب الی ابن عقیل.

الا ان المشهور رفعوا الید عن هذا الظهور لاجل اشتمال الروایات الآمرة بالتکبیر علی کثیر من المستحبات و لقوله للمسیء ثمّ اقرأ ما تیسر من القرآن ثمّ ارکع.

و لقوله (ع) فی موثقة ابی بصیر بعد ما ساله عن ادنی ما یجزی من التکبیر: تکبیرة واحدة «۱» و لصحیحة زرارة المرویة عن الفقیه قال ابو جعفر (ع): اذا کنت کبرت فی اول صلاتک بعد الاستفتاح باحدی و عشرین تکبیرة ثمّ نسیت التکبیر کله او لم تکبر اجزأک التکبیر الاول ... الخ «۲». فان الرخصة فی تقدیمها و ترکها عمدا فی مواضعها تدل علی عدم وجوبها، و لخبر الفضل عن الامام الرضا (ع) المعلل رفع الیدین فی جمیع التکبیر قال (ع) فلما ان کان فی الاستفتاح الذی هو الفرض رفع الیدین احب اللّه تعالی ان تؤدی السنة علی جهة ما یؤدی الفرض «۳».

و فی الجمیع نظر: لان اشتمال الروایات الآمرة به علی کثیر من المستحبات لا تکون قرینة علی صرف الامر عن ظاهره و قد تقدم وجهه، و النبوی ضعیف السند لا یعتمد علیه، و اما موثقة ابی بصیر فالظاهر أن السؤال فیها انما یکون عن ادنی ما یجزی من التکبیرة فی افتتاح الصلاة لا فی مجموعها حتی یشمل مثل تکبیر الرکوع، و اما صحیحة زرارة فهی مرویة عن التهذیب بالعطف بالواو فلا یصح الاعتماد علیها و خبر الفضل لیس فی مقام تمییز الواجب عن المستحب کی یستدل به علی عدم وجوب غیر ما یستفتح به.

فتحصل: ان شیئا مما استدل به علی صرف ظاهر الاخبار لا یتم فالاقوی

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۹ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵

و رفع الیدین به، و وضع یدیه علی رکبتیه مفرجات الاصابع

بحسب الادلة الوجوب، الا ان الافتاء به مشکل لاجل ذهاب الاعاظم قدیما و حدیثا الی الاستحباب.

ثمّ ان المشهور: اعتبار القیام حال التکبیر، و عن الشیخ و الشهید: جواز ان یهوی بالتکبیر.

و یشهد للمشهور: صحیح زرارة المتقدم، و فی صحیح حماد: وضع یدیه حیال وجهه و قال: اللّه اکبر و هو قائم ثمّ رکع.

و استدل لما اختاره الشیخ: بالمطلقات الدالة علی المشروعیة التکبیر غیر المحمولة علی المقید لعدم حمل المطلق علی المقید فی باب المستحبات.

و فیه ما تقدم فی مبحث الاقامة من انه اذا کان دلیل المقید الزامیا و لو ارشادیا فلا محیص عن حمل المطلق علیه و حیث ان الامر بالقیام حال التکبیر ارشاد الی شرطیته فتحمل المطلقات علی المقید فی المقام.

مستحبات الرکوع.

و الثانی:

رفع الیدین به

ای بالتکبیر لصحیحی زرارة و حماد المتقدمین، و قد تقدم الکلام فیه فی مبحث التکبیرة.

و الثالث:

وضع یدیه علی رکبتیه مفرجات الاصابع

اما وضع الیدین علی الرکبتین فقد تقدم الکلام فیه عند ذکر شرائط الرکوع، و اما استحباب تفریج الاصابع فیشهد له صحیح زرارة عن الامام الباقر (ع) و فیه: و فرج اصابعک إذا وضعتها علی رکبتیک. «۱» المحمول علی الاستحباب بقرینة خبر علی بن جعفر عن اخیه الامام

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

و ردهما الی خلفه و تسویة ظهره و مد عنقه و الدعاء و زیادة التسبیح

موسی (ع): سألته عن تفریج الاصابع اسنة هو؟ قال (ع): من شاء فعل و من شاء ترک «۱».

و الرابع:

[رد الرکبتین الی خلفه]

ردهما ای الرکبتین الی خلفه.

و الخامس:

تسویة ظهره.

و السادس:

مد عنقه

موازیا لظهره.

و یشهد لاستحباب هذه الامور الثلاثة ما فی صحیح حماد: ورد رکبتیه الی خلفه حتی استوی ظهره حتی لو صبت علیه قطرة ماء او

دهن لم تزل لاستواء ظهره ورد رکبتیه الی خلفه و نصب عنقه «۲».

و تدل علیه ایضاً صحیحة زرارة عن ابی جعفر (ع) و فیهما: و بلّغ اطراف اصابعک عین الرکبة و فرج اصابعک اذا وضعتهما علی رکبتیک واقم صلبک و مد عنقک «۳».

و السابع:

الدعاء فیه بالماثور

، و هو ما فی صحیح زرارة عن ابی جعفر (ع): ثمّ ارکع و قل: اللهم لک رکعت و لک اسلمت و بک آمنت و علیک توکلت و انت ربی خشع لک قلبی و سمعی و بصری و شعری و بشری و لحمی و دمی و مخی و عصبی و عظامی و ما اقلته قدمای غیر مستنکف و لا مستحسر سبحان ربی العظیم و بحمده ثلاث مرات فی ترتیل «۴».

و الثامن:

زیادة التسبیح

بان یسبح بالتسبیحة الکبری ثلاثاً کما یشهد له

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

و ان یقول بعد رفع رأسه سمع اللّه لمن حمده

صحیحا زرارة و حماد: او خمسا، و یدل علی استحبابه بالخصوص ما عن الفقه الرضوی بعد الامر بالتسبیحة الکبری ثلاث مرات و ان شئت خمس مرات، او سبعا و یشهد له ما فی خبر هشام: الفریضة من ذلک تسبیحة و السّنة ثلاث و الفضل فی سبع او ازید «۱». و تدل علیه الروایات الکثیرة الدالة علی استحباب تطویل الرکوع و، صحیح ابان بن تغلب قال: دخلت علی ابی عبد اللّه (ع) و هو یصلی فعددت له فی الرکوع و السجود ستین تسبیحة «۲»

[السمعلة]

و التاسع: یستحب ان یقول المصلی اماما کان او ماموما او منفردا بعد رفع رأسه: سمع اللّه لمن حمده کما هو المشهور لقوله (ع) فی صحیحة زرارة: ثمّ قل سمع اللّه لمن حمده و انت منتصب قائم «۳».

و فی خبر ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): کان یقول بعد رفع رأسه: سمع اللّه لمن حمده «۴». و نحوهما صحیح حماد المتقدم.

و لکن دعوی اختصاصها بالامام و المنفرد غیر بعیدة، اما اختصاص الاخیرین فواضح و اما الاول فبقرینة ما فی ذیله من الامر باجهار الصوت، اذ ینبغی للماموم خفض الصوت کما یدل علیه قوله (ع) فی خبر ابی بصیر: و لا ینبغی لمن خلف الامام ان یسمعه شیئا مما یقول «۵».

و صحیحة جمیل الآتیة، بل صحیح محمد بن مسلم عن ابی عبد اللّه (ع) اذا قال الامام سمع اللّه لمن حمده قال خلفه ربنا لک الحمد، و ان کان وحده اماماً او غیره

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۷ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۵۲ من ابواب صلاة الجماعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸

]...[

قال سمع اللّه لم حمده الحمد للّه رب العالمین «۱». بمفهومه یدل علی عدم مشروعیة هذه الجملة للماموم، فما قواه بعض المتاخرین من اختصاصها بالامام و المنفرد هو القوی بحسب الادلة.

و أما الماموم فیستحب له التحمید مخیراً بین (ربنا لک الحمد) و یدل علی استحباب هذه الصیغة صحیحة محمد بن مسلم المتقدمة آنفا و بین (الحمد للّه رب العالمین)، و یدل علی استحباب هذه: ما فی الصحیح عن جمیل بن دراج قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) قلت: ما یقول الرجل خلف الامام اذا قال سمع اللّه لمن حمده؟ قال: یقول: الحمد للّه رب العالمین و یخفض من الصوت «۲». فان الجمع بین الصحیحتین یقتضی القول باستحباب التحمید مخیرا بین الصیغتین.

و ما رواه الکلینی باسناده عن المفضل قلت لابی عبد اللّه (ع): جعلت فداک علمنی دعاءً جامعا فقال لی: احمد اللّه فانه لا ینبغی احد یصلی الا دعا لک یقول سمع الله لمن حمده «۳». لا یدل علی استحباب السمعلة لکل احد کی یتمسک باطلاقه لاثبات مشروعیتها للماموم کما عن البحار لعدم کونه فی مقام البیان من هذه الجهة کما لا یخفی.

و لا یخفی انه لو دل الدلیل علی استحبابها له ایضاً فلا وجه لدعوی التخییر بینها و بین التحمید کما ذکره بعض المحققین بدعوی کونهما من قبیل المستحبات المتزاحمة حینئذ اذ لا تنافی بینهما بل یحکم باستحبابهما معا.

العاشر:

التحمید بعد السمعلة

، و اقله الحمد للّه رب العالمین، و یشهد له صحیح ابن مسلم المتقدم.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب الرکوع حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹

و یکره

الحادی عشر:

الصلاة علی النبی (ص) و آله (ع)

فی الرکوع علی ما علیه السیرة، و یدل علیه ما عن الصدوق فی ثواب الاعمال عن محمد بن یحیی قال: قال ابو جعفر (ع): من قال فی رکوعه و سجوده و قیامه: اللهم صل علی محمد و آل محمد کتب له بمثل الرکوع و السجود و القیام «۱».

و فی الکافی عن ابی حمزة عن ابیه مثله الا انه قال صلّی اللّه علی محمد و آله کتب له «۲». و نحوهما صحیح ابن سنان «۳»، و خبر ابی بصیر «۴».

ما یکره فی الرکوع

اشارة

خاتمة:.

و یکره فی الرکوع امور: الاول:.

ان یطأطئ رأسه بحیث لا یساوی ظهره

لخبر علی بن عقبة: رآنی ابو الحسن بالمدینة و انا اصلی و انکس براسی و اتمدد فی رکوعی فارسل الیّ: لا تفعل «۵». و نحوه غیره.

الثانی:

قراءة القرآن فیه

لخبر السکونی عن الامام علی (ع): سبعة لا یقرءون القرآن: الراکع، و الساجد، و فی الکنیف، و فی الحمام، و الجنب، و النفساء، و الحائض «۶».

و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲۰ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۴۷ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۰

ان یرکع و یداه تحت ثیابه

الثالث:

ان یرکع و یداه تحت ثیابه

و ان لم یکن تحتها ثوب آخر بلا خلاف، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و یشهد له خبر عمار عن ابی عبد اللّه (ع): سألته عن الرجل یصلی فیدخل یده فی ثوبه، قال (ع): ان کان علیه ثوب آخر ازار او سراویل فلا باس، و ان لم یکن فلا یجوز ذلک «۱». و ظاهره الحرمة، الا انه یرفع الید عن هذا الظهور و یحمل علی الکراهة للاجماع، کما حکی علی عدم الحرمة.

و قد استدل للجواز و عدم الحرمة بصحیحة محمد بن مسلم عن ابی جعفر (ع) قال سألته عن الرجل یصلی و لا یخرج یدیه من ثوبه، قال: ان اخرج یدیه حسن، و ان لم یخرج فلا باس «۲».

و فیه: انها اعم من روایة عمار فتقید بها.

کما ان الاستدلال علی الجواز بما رواه الشیخ باسناده عن الحسن بن علی بن فضال عن رجل قال: قلت لابی عبد اللّه (ع) ان الناس یقولون: ان الرجل اذا صلی و ازاره محلولة و یداه داخلتان فی القمیص انما یصلی عریانا، قال: لا بأس «۳». غیر تام لانه ایضا اعم من خبر عمار، مضافا الی انه یمکن ان یکون المراد من قوله (ع) لا باس نفی الباس عن قول الناس بعدم الجواز، فلاحظ.

و لا یخفی ان مفاد خبر عمار الکراهة فی جمیع حالات الصلاة لا خصوص الرکوع، فتخصیص الحکم به لا وجه له.

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

السادس: السجود و یجب فی کل رکعة سجدتان و هما رکن

فی السجود

[السادس: السجود]

اشارة

السادس من افعال الصلاة: السجود، و یجب فی کل رکعة سجدتان بالاجماع، بل بضرورة من الدین و هما معا لا کل واحدة منهما رکن فی الصلاة، تبطل بالاخلال بهما فی کل رکعة عمدا و سهواً و بزیادتهما، و لا تبطل بالاخلال باحداهما سهواً کما سیأتی تفصیل ذلک فی محله.

و فی المقام اشکال معروف و هو: ان الرکن ما یوجب زیادته و نقیصته البطلان، و فی ما نحن فیه ان کان الرکن مجموع السجدتین فاللازم بطلان الصلاة بنقص واحدة منهما سهوا لانتفاء المجموع بانتفاء البعض، مع انه لا یوجب البطلان، و ان کان الرکن صرف الوجود المتحقق بواحدة منهما فاللازم بطلان الصلاة بزیادة سجدة واحدة و لم یلتزم به احد، و للاصحاب فی التفصی عن هذا الاشکال اجوبة غیر تامة، و حیث لا یترتب علی تحقیق القول فیه ثمرة عملیة فالصفح عن ذکرها اولی، و لکن الذی یخطر بالبال فی الجواب عنه: ان الرکن هو ما یوجب نقیصته البطلان، و اما مبطلیة زیادته فهی لیست ماخوذة فی مفهوم الرکن، و قد تقدم الکلام فی

ذلک فی مبحث التکبیرة، نعم هی ملازمة له غالباً، و علیه فنقول فی المقام: ان موضوع الرکنیة هو ماهیة السجدة التی عبر عنها بالسجود فی حدیث لا تعاد و غیره، و کونها فی ضمن الثنتین واجب آخر لا رکن.

و اما قول المصنف- ره- تبعا للاساطین انهما معا رکن فالمراد منه انهما لیستا رکنین بل رکنا واحدا فاثباته لهما انما یکون فی مقابل سلبه عن کل واحدة منهما.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۲

و یجب فی کل سجدة السجود علی سبعة اعضاء الجبهة، و الیدین و الرکبتین و إبهامی الرجلین

یجب السجود علی سبعة اعضاء

[واجبات السجود]

اشارة

و یجب فی کل سجدة امور: الاول

السجود علی سبعة اعضاء

اشارة

: الجبهة، و الیدین، و الرکبتین و ابهامی الرجلین بلا خلاف، و عن غیر واحد من الاساطین: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له خبر عبد اللّه بن میمون القداح عن جعفر بن محمد (ع): یسجد ابن آدم علی سبعة اعظم: یدیه، و رجلیه، و رکبتیه، و جبهته «۱».

و صحیح زرارة قال ابو جعفر (ع) قال رسول اللّه (ص): السجود علی سبعة اعظم الجبهة، و الیدین، و الرکبتین، و ابهامی الرجلین... الخ «۲».

و عن الصدوق باسناده عن زرارة نحوه الا انه قال: و الکفین، بدل الیدین.

و صحیح حماد الوارد فی کیفیة صلاة الامام الصادق (ع) لتعلیم حماد: و سجد علی ثمانیة اعظم: الکفین، و الرکبتین، و انامل ابهامی الرجلین، و الجبهة و الانف «۳». و نحوها غیرها.

و عن السید و الحلی و الاسکافی: اعتبار السجود علی مفصل الزندین من الکفین، و لم یعرف مستنده کما صرح به جملة من الاساطین.

و عن جماعة من القدماء التعبیر باصابع الرجلین او اطرافها عوض الابهامین، و استدل لهم بالنصوص المعبرة بالرجلین او باطراف الاصابع.

و فیه: انها مطلقة تقید بالنصوص الدالة علی ان المعتبر وضع الابهامین.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب السجود حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب السجود حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۳

]...[

حد الجبهة و ما یجب وضعه منها

ثمّ ان الجبهة عبارة عما بین قصاص الشعر الی طرف الانف الاعلی و الحاجبین طولا و ما بین الجبینین عرضا کما صرح به غیر واحد من الفقهاء و اللغویین، و عن کشف الغطاء: انها السطح المحاط من الجانبین بالجبین، و من الاعلی بقصاص الشعر من المنبت المعتاد و من الاسفل بطرف الانف الاعلی و الحاجبین، و لا استقامة للخطوط فیما عدا الجانبین. و نحوه عن غیره.

و الجبین علی ما ذکره فی الصباح ناحیة الجبهة من محاذاة النزعة الی الصدغ، و عن مجمع البحرین الجبین فوق الصدغ.

و لکن یظهر من بعض النصوص کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): الجبهة کلها ما بین قصاص شعر الراس الی الحاجبین موضع السجود، فایما سقط من ذلک الی الارض أجزأک مقدار الدرهم او مقدار طرف الانملة «۱». و نحوه غیره، اوسعیة الجبهة من ذلک اذ الظاهر منها ان الجبهة السطح المحاط من الاعلی بقصاص الشعر، و من الاسفل بطرف الانف الاعلی، و من الجانبین بما بین منتهی الحاجبین مصعداً الی قصاص الشعر، و لکنه لا یمکن الالتزام بذلک، لانه مضافاً الی عدم مساعدة العرف له، لازم ذلک جواز السجود علی طرفی الحاجب المائلین الی الصدغ، و لا أظن ان یلتزم احد بذلک، مع ان هذه النصوص لیست فی مقام بیان حد الجبهة بل تکون فی مقام بیان عدم لزوم الاستیعاب.

و ذکر بعضهم: ان المتبادر الی الذهن من العبارات المذکورة فی الروایات- و لو

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب السجود حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۴

]...[

بواسطة معروفیة الجبهة لدی العرف- لیس إلا ارادة السطح المستوی بینهما لا طرفیه المائلین الی الصدغ الواقعین بین منتهی الحاجبین و القصاص، فانهما خارجان عن حد الجبهة، فعلی هذا تنطبق النصوص علی التفسیر القاموس و غیره.

ثمّ انه یکفی فیها صدق السجود علی مسماها، و لا یعتبر الاستیعاب کما هو المشهور للروایات المتقدمة و غیرها الصریحة فی ذلک، و لا- تنافیها صحیحة علی بن جعفر عن اخیه الامام موسی (ع) قال: سألته عن المرأة تطول قصتها فاذا سجدت وقع بعض جبهتها علی الارض و بعض یغطیه الشعر هل یجوز ذلک؟ قال: لا حتی تضع جبهتها علی الارض «۱». لانه مضافا الی احتمال ان یکون مفادها ان المرأة التی هذه صفتها لا- تطمئن بوضع جبهتها علی الارض الا- ان ترفع الحاجب، غایة الامر انها تکون ظاهرة فی لزوم الاستیعاب، فترفع الید عن هذا الظهور، و یحمل عدم الاجزاء فی الخبر علی عدم الاجزاء فی الفضل بقرینة تلک الروایات الصریحة فی عدم لزوم الاستیعاب و کفایة المسمی، و هذا مضافاً الی انه جمع عرفی یشهد له خبر یزید عن ابی جعفر (ع): الجبهة الی الانف مسجد ای ذلک اصبت به الارض أجزأک و السجود علی کله افضل «۲». فما عن الحلی من وجوب الاستیعاب، ضعیف.

ثمّ لا یخفی انه لا وجه لاعتبار ان لا ینقص فی الجبهة عن الدرهم بعد تصریحه (ع) فی صحیح زرارة المتقدم بکفایة اقل من ذلک، و لا- یعارضه ما فی خبر دعائم الاسلام من اعتباره لقصوره عن المکافئة سندا، مع انه لو تم سنده تعین حمله علی الاستحباب بقرینة

صحیح زرارة المتقدم. فما نسب الی کثیر من الاصحاب من اعتبار ان لا یکون اقل منه ضعیف.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب ما یسجد علیه حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب السجود حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵

]...[

حدود سایر ما یجب وضعه

و أما الیدان، فالمراد منهما باطنهما من الزندین الی رءوس الاصابع کما هو المشهور، لانه المتبادر من الامر بالسجود علی الید، و ما فی بعض النصوص من التعبیر بالکفین بدل الیدین لا یوجب حمل النصوص باجمعها علی ارادة الراحة لشیوع استعمال الکف فیما دون الزندین الی رءوس الاصابع، حتی قیل انه المتبادر منه.

و لو تنزلنا عن ذلک فلا اقل من کونه مجملا فیؤخذ بما یکون مبینا و هو الید، و یحمل المجمل علیه فتدبر، و لکن یظهر من الخبر المروی عن تفسیر العیاشی عن ابی جعفر (ع) الوارد فی قطع ید السارق بعد ما حکم (ع) فیه بلزوم القطع من اصول الاصابع علله بان المساجد للّه و ما کان للّه لا یقطع «۱»، ان خصوص الراحة من المساجد، و لا تکون الاصابع داخلة فیها، الا انه لا یعتمد علیه لقصور السند، و لاحتمال ان یکون المراد ان ما کان للّه لا یقطع من اصله بحیث لا یبقی منه شیء فلا ینافی دخول الاصابع فی المساجد.

ثمّ ان الظاهر لزوم الاستیعاب العرفی لانه المتبادر من الامر بوضع الیدین علی الارض، و یشیر الیه خبر ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع): اذا سجدت فابسط کفیک علی الارض «۲». و ما نسب الی المشهور من الاکتفاء بالمسمی، بل عن غیر واحد: نفی الخلاف فیه لا ینافی ذلک، اذ الظاهر ان مرادهم ان خروج جزء قلیل لا یکون منافیا للاستیعاب المعتبر، فمقتضی اطلاق الادلة لزوم الاستیعاب، و الاجتزاء بالبعض

---

(۱) المستدرک باب ۴ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من ابواب السجود حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶

و عدم علو موضع السجود علی القیام بازید من لبنة.

محتاج الی دلیل مفقود، فما عن المنتهی من ان الحمل علی بعض الجبهة یحتاج الی دلیل لورود النص فی خصوص الجبهة، و التعدی بالاجتزاء بالبعض یحتاج الی دلیل، هو الصحیح.

و أما الابهامان، فعن المحقق و الشهید الثانیین و صاحب المدارک و غیرهم: و الاجتزاء بوضع شیء منهما و لو کان باطنهما او ظاهرهما، و عن المفید و الشیخ و الکلینی و غیرهم: تعین وضع الطرف من کل منهما دون الظاهر و الباطن.

و استدل له بما فی صحیح حماد من انه (ع) سجد علی انامل ابهامی الرجلین بدعوی ان الانملة طرف الاصبع.

و فیه: مضافا الی ما قیل من ان الانملة هی العقدة: ان الصحیح لا یدل علی تعیین الانامل کی یقید به اطلاق ما دل علی لزوم السجود علی الابهامین.

و دعوی انصراف الامر بالسجود علی الابهامین الی الانامل کما تری، فالاقوی الاجتزاء بکل من ظاهر الابهام و باطنه و طرفه.

و أما الرکبتان، فلا یجب الاستیعاب فیهما بلا خلاف و لا إشکال لعدم امکانه. ثمّ ان الظاهر عدم صدق وضع الجبهة علی الارض الا مع الاعتماد علیها، فلا یکفی مجرد المماسة، بل دعوی لزوم الاعتماد علی الاعضاء السبعة غیر بعیدة، اذ لا یتحقق السجود علی شیء الا مع الاعتماد علیه،

مساواة موضع الجبهة للموقف

اشارة

و الثانی: عدم علو موضع السجود علی القیام بازید من لبنة علی المشهور، بل عن المعتبر و التذکرة و غیرهما: دعوی الاجماع علیه، و ان قدره فی المعتبر

]...[

بالمقدار المعتد به لا باللبنة.

و یشهد له خبر عبد اللّه بن سنان عن ابی عبد اللّه (ع): سألته عن السجود علی الارض المرتفعة، فقال (ع): اذا کان موضع جبهتک مرتفعا عن موضع بدنک قدر لبنة فلا باس «۱».

و اورد علیه بایرادات: (۱) ضعف السند، لان فی طریقه الهندی، و هو مشترک بین جماعة لم یثبت توثیق جمیعهم.

و فیه: ان الظاهر کونه الهیثم بن مسروق لروایة محمد بن علی بن محبوب عنه، و هو ممدوح فی الرجال و له کتاب یروی عنه جماعة من الاجلاء، هذا مضافاً الی ان اعتماد الاصحاب علیه یوجب جبر ضعفه لو کان.

(۲) ان الخبر روی بنحو آخر و فیه: یدیک بالیاءین المثناتین من تحت بدل بدنک بالباء الموحدة و النون.

و فیه: ان استدلال الاعاظم به کاشف عن کون النسخة الاصلیة بالباء و النون، و یؤیده ما فی الکافی قال: و فی حدیث آخر فی السجود علی الارض المرتفعة قال (ع) اذا کان موضع جبهتک مرتفعا عن رجلیک قدر لبنة فلا باس. «۲». المظنون کونه المستند المذکور.

(۳) ان مفهومه ثبوت البأس بالزائد علی اللبنة و هو اعم من المنع.

و فیه: انه لوقوعه فی جواب السؤال عن جواز السجود علی الارض المرتفعة لا ینبغی التأمل فی ظهوره فی المنع.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب حدیث ۳.

]...[

و استدل صاحب المدارک- ره- علی المنع من السجود علی مطلق المرتفع بصحیح ابن سنان: انه سال ابا عبد اللّه (ع) عن موضع جبهة الساجد ا یکون ارفع من مقامه؟ قال (ع): لا و لکن مستویا «۱».

و فیه انه بقرینة حسنه المتقدم یحمل علی ارادة المساواة العرفیة التی لا یقدح فیها ارتفاع یسیر، و قوله (ع) فی الجواب لا یحمل علی المنع عن الارتفاع الذی یعتد به فی العرف، فالجمع بینهما یقتضی البناء علی المنع اذا کان الارتفاع ازید من اللبنة، و الجواز اذا کان

بقدرها او اقل.

و بذلک ظهر ان خبری الحسین بن حماد و صحیح معاویة لو سلم ظهورها فی المنع عن السجود علی مطلق المرتفع، یتعین حملها علی الزائد علی اللبنة.

ثمّ ان جماعة کالشهیدین و المحقق الثانی و غیرهم صرحوا باعتبار عدم کون موضع الجبهة اخفض من الموقف باکثر من لبنة، و استدل له: بموثق عمار عن الامام الصادق (ع): سألته عن المریض أ یحل له ان یقوم علی فراشه و یسجد علی الارض فقال (ع): اذا کان الفراش غلیظا قدر آجرة او اقل استقام له ان یقوم علیه و یسجد علی الارض، و ان کان اکثر من ذلک فلا «۲».

و بقوله (ع) فی صحیح ابن سنان المتقدم: و لکن مستویا. و لکن الظاهر من الصحیح ارادة ما یقابل الارتفاع لا الاستواء حقیقة، فالعمدة فیه الموثق، و الخدشة فیه بعدم ظهور نفی الاستقامة فی المنع فی غیر محلها، اذ الظاهر منه بقرینة السؤال هو ذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب السجود حدیث ۲.

]...[

و دعوی انه لعدم عمل القدماء به لاقتصارهم علی التعرض للارتفاع بل عن التذکرة لو کان مساویا او اخفض جاز اجماعا لا یعتمد علیه، مندفعة بانه مضافاً الی انه یمکن ارادة المثال من الارتفاع فی عبارات الاصحاب، و یکون المراد التفاوت بین الموقف و المسجد انه یحتمل ان یکون عدم افتائهم بالمنع فی صورة الانخفاض لاجل اعتقادهم عدم ظهور نفی الاستقامة فی المنع الذی عرفت ما فیه لا للإعراض عنه، و به یقید ما باطلاقه یدل علی الجواز کخبر محمد بن عبد اللّه عن الامام الرضا (ع): انه ساله عمن یصلی وحده فیکون موضع سجوده اسفل من مقامه، فقال (ع): اذا کان وحده فلا باس «۱».

و اما ما ذکره بعض المحققین- ره-: من ان ما فی الخبر من التفصیل بین المنفرد و غیره مما لم ینقل القول به عن واحد فالاولی رد علمه الی اهله فغیر سدید، اذ مضافاً الی ان الشرطیة تکون مسوقة لبیان تحقق الموضوع، و لیس لها مفهوم، یرد علیه: انه یمکن ان یکون التقیید بالوحدة لاجل التنبیه علی اعتبار ان لا یکون مسجد الماموم اخفض من مسجد الامام.

و من جمیع ما ذکرناه ظهر ضعف ما عن الاردبیلی و جماعة من المتاخرین عنه من الجواز مطلقا.

المراد من الموقف

ثمّ انه صرح غیر واحد: بان موضوع المساواة الجبهة و الموقف، و عن بعضهم:

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب السجود حدیث ۴.

]...[

التعبیر عن الموقف بموضع القیام، و عن کشف الغطاء: المراد من الموقف موضع القیام للصلاة، فلا یصح مع فرض العلو حاله و الانتقال الی المساوی عند السجود و فی الجواهر: ان المراد منه المحل الذی لو اراد الوقوف عن ذلک السجود بلا انتقال وقف علیه

من غیر فرق بین کونه موضع الابهامین ام لا- و عن غیر واحد: ان المراد منه موضع الابهامین لا غیر، فلو ادخل مشط قدمیه فی محل منخفض بطلت صلاته.

و الذی اختاره: ان المراد منه موضع الرکبتین و الابهامین، اذ المراد من موضع البدن فی خبر ابن سنان المتقدم موضع البدن حال الجلوس لا حال القیام و لا حال السجود کی یشمل موضع الیدین، و ذلک لان الظاهر منه کونه فی مقام تحدید الانحناء المعتبر فی السجدة، و حیث ان تساوی موضع الیدین مع موضع الجبهة و عدمه کتساوی موضع القیام مع موضع الجبهة و عدمه لا یوجبان اختلافا فی الانحناء الخاص، فلا یعتبر عدم ارتفاع الموضعین، هذا مضافا الی التصریح فی مرسل الکلینی بالرجلین، مع ان مقابلة موضع البدن بموضع الجبهة تابی عن ارادة موضعه حال السجود کما لا یخفی و ارادة موضعه حال القیام خلاف المقطوع به من الفتوی فیتعین ارادة موضعه حال الجلوس فلو کان فی حال القیام فی موضع، و فی حال السجود صعد علی محل مستو مرتفع عن موضع القیام بازید من لبنة صحت صلاته.

ثمّ ان الظاهر عدم اعتبار ذلک فی باقی المساجد بعضها مع بعض کما هو المنسوب الی المشهور لعدم الدلیل علیه، و الاصل یقتضی عدمه، و خبر ابن سنان سواء ارید من موضع البدن فیه موضع الرکبتین و الابهامین ام ارید المساجد الستة، انما یدل علی اعتبار مساواة الجبهة له لا مساواة بعض المساجد لبعض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱

]...[

حکم السجود علی المرتفع

و لو وضع جبهته علی موضع مرتفع ازید من المقدار المغتفر، فاما ان یکون الارتفاع بمقدار لا یصدق معه السجود عرفا، او یکون بمقدار یصدق ذلک، فعلی الاول: فان وضع علیه بقصد الجزئیة و کان ذلک عمدیا بطلت صلاته لإطلاق قوله (ع): من زاد فی صلاته فعلیه الاعادة «۱». و ان کان سهویا صحت لعموم حدیث لا تعاد «۲». و حینئذ جاز رفعها و وضعها ثانیاً کما یجوز جرها.

و دعوی ان المنصرف الی الذهن من السجود المامور به خصوص الوضع المتصل بالهوی فلا یجوز الجر، ضعیفة.

و من ذلک ظهر حکم ما لو لم یکن الوضع بقصد الجزئیة فانه لا تبطل الصلاة به، عمدیا کان الوضع ام سهویا، و فی کلتا الصورتین جاز رفع الجبهة و وضعها ثانیا کما یجوز جرها.

و علی الثانی: فان کان اعتبار عدم علو موضع الجبهة عن موضع البدن بازید من اللبنة قیداً للسجدة بمعنی عدم تحقق السجدة المامور بها التی هی جزء للصلاة ما لم ینحن الی هذا الحد، فحکمه حکم الصورة الاولی بلا فرق بینهما، فان رفع الجبهة و وضعها ثانیا لا یوجب زیادة سجدة شرعیة و ان کان یصدق زیادة سجدة عرفیة اذ دعوی کون المساواة شرطا فی مفهوم السجود عرفاً ضعیفة جدا کما لا یخفی الا ان ادلة مبطلیة زیادة السجدة لا تشمل ما لا یکون سجدة بنظر الشارع، و اما ان کانت

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲

]...[

المساواة من قیود الصلاة حین السجدة فمقتضی القاعدة عدم جواز الرفع و تعین الجر لانه یلزم منه زیادة السجدة عمدا، و هذا بخلاف ما لو جر رأسه فانه لیس فیه تبدیل سجدة باخری بل تبدل حال بحال.

و ما ذکره بعض المحققین- ره- من الالتزام بجواز الرفع حتی بناءً علی کون المساواة قیدا للصلاة بدعوی ان الفعل الاول حال وقوعه لا- یتصف بالزیادة و لکنه لیس بمسقط لطلبه لعدم موافقته له فهو باق فی عهدة التکلیف به فإذا اتی به ثانیا بقصد امتثال امره صح الثانی و صدق علی الاول وقوعه زائدا، و ما دل علی مبطلیة الزیادة لا یتناول مثل هذه الزیادة. انتهی. مندفع، اولا: بالنقض بما لو سجد سجدة صحیحة شرعیة و لم یأت فیها بالذکر فان لازم ما ذکر جواز رفع الراس و الاتیان بسجدة اخری معه فتدبر.

و ثانیا: بالحل، و هو انه لو رفع رأسه و سجد ثانیا تتصف الثانیة بالزیادة فیلزم زیادة السجدة، و یأتی لذلک مزید توضیح فی مبحث الخلل ان شاء اللّه تعالی، و لکن بما ان الظاهر من دلیل السجود علی الارض المرتفعة کونه فی مقام تحدید الانحناء المعتبر فی السجود شرعا کما عرفت، فیکون ظاهرا فی کون عدم العلو من قیود السجدة لا الصلاة.

و علیه فمقتضی القاعدة جواز الرفع مطلقا، و یشهد له- مضافاً الی ذلک- خبر الحسین بن حماد: قلت لابی عبد اللّه (ع): اسجد فتقع جبهتی علی الموضع المرتفع فقال (ع) ارفع رأسک ثمّ ضعه «۱».

و لا یعارضه صحیح معاویة بن عمار عن ابی عبد اللّه (ع): اذا وضعت

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب السجود حدیث ۴.

و لو تعذر السجود اوما أو رفع شیئا و سجد علیه. و ان یطمئن بقدر التسبیح

جبهتک علی نبکة فلا ترفعها و لکن جرها «۱».

و صحیح ابن مسکان عن الحسین بن حماد قال له (ع): اضع للسجود فیقع وجهی علی حجر او علی موضع مرتفع احول وجهی الی مکان مستو؟ فقال (ع) نعم جر وجهک علی الارض من غیر ان ترفعه «۲».

لان الجمع بینهما و بین الخبر یقتضی حمل الامر بالجر فیهما علی الاستحباب، هذا مضافاً الی انه یحتمل فی الصحیح الاول ان یکون لعدم امکان الاعتماد علی الجبهة و فی الثانی ان یکون لاجل ارادة مکان مستو و الذی هو الافضل، و علیه فهما اجنبیان عن ما نحن فیه. و ما فی المدارک من انه لا یعمل بخبر الحسین لان فی سنده ضعفا، فی غیر محله لانجباره بعمل الاصحاب.

و لو تعذر السجود اوما و عن جماعة منهم المصنف- ره- او رفع شیئا و سجد علیه و قد تقدم الکلام فی ذلک مفصلا فی مبحث القیام فراجع.

و الثالث:

ان یطمئن بقدر التسبیح

اجماعا حکاه جماعة.

و استدل له: بصحیح علی بن یقطین المتقدم فی ذکر الرکوع: و یجزیک واحدة اذا امکنت جبهتک من الارض.

و صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) قال: سألته عن الرجل یسجد علی الحصی فلا یمکن جبهته من الارض، فقال (ع): یحرک جبهته حتی یتمکن فینحی الحصی عن جبهته و لا یرفع رأسه «۳».

و صحیح الهذلی المروی عن اربعین الشهید عن الامام علی بن الحسین (ع):

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب السجود حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۸ من ابواب السجود حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴

و ان یسبح مرة واحدة صورتها سبحان ربی الاعلی و بحمده.

فاذا سجدت فمکن جبهتک من الارض و لا تنقر کنقرة الدیک «۱».

و فیه: ان تمکین الجبهة من الارض غیر الاطمئنان بوضعها، بل الظاهر منه الاعتماد علیها، مضافاً الی انه انما تدل هذه النصوص علی لزوم تمکین الجبهة لا سائر اجزاء بدن المصلی، فإذا العمدة فیه هو الاجماع، و علیه فلو تعذرت الطمأنینة سقطت، و لا یسقط الذکر لإطلاق دلیله المقتصر فی تقییده بالطمانینة علی القدر المتیقن الذی انعقد الاجماع علیه و هو صورة التمکن.

الرابع:

الذکر

، و الاقوی کفایة مطلقه و اقل ما یجزی للمختار ان یسبح تسبیحة تامة مرة واحدة صورتها: سبحان ربی الاعلی و بحمده او یقول: سبحان اللّه ثلاثا او بقدر ذلک من سائر الاذکار و الکلام فیه خلافا و استدلالا، و مختارا هو الکلام فی الرکوع الا انه فی التسبیحة الکبری یبدل العظیم بالاعلی کما صرح به فی جملة من النصوص.

الخامس:

رفع الراس منه

بلا خلاف بل عن الوسیلة و الغنیة و المنتهی و غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له مضافاً الی توقف صدوق السجدة الثانیة و ایجاد سائر افعال الصلاة علیه: صحیح ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع): و اذا رفعت رأسک من الرکوع فاقم صلبک حتی ترجع مفاصلک و اذا سجدت فاقعد مثل ذلک «۲».

و فی صحیح حماد: رفع رأسه من السجود فلما استوی جالسا قال اللّه اکبر «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱۸.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۱ من افعال الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۵

و ان یجلس بینهما مطمئنا و ان یضع جبهته علی ما یصح السجود علیه.

و فی النبوی: ثمّ اسجد حتی تطمئن ساجدا ثمّ ارفع رأسک حتی تستوی قائما «۱».

و السادس:

ان یجلس بینهما مطمئنا

اجماعا حکاه جماعة، و یشهد له ما فی صحیح حماد المتقدم، و خبر اسحاق بن عمار الحاکی لاول صلاة صلاها رسول اللّه (ص) عن الامام الکاظم (ع): ثمّ قال له: یا محمد اسجد لربک، فخر رسول اللّه (ص) ساجدا، فقال له: قل سبحان ربی الاعلی و بحمده، ففعل ذلک ثلاثا، فقال استو جالسا یا محمد ففعل «۲».

و أما خبر ابی بصیر المتقدم فلا یدل علیه، لان رجوع المفاصل غیر الطمأنینة و لیس لازماً لها.

و السابع:

ان یضع جبهته علی ما یصح السجود علیه

اشارة

من الارض، او ما نبت منها، و قد تقدم الکلام فیه فی بحث المکان فراجع، کما انه قد تقدم هناک اعتبار طهارة محل وضع الجبهة و کون ما یسجد علیه مما یستقر الجبهة علیه فلا نعید.

لو وضع جبهته علی ما لا یصح السجود علیه

فروع: الاول لو وضع جبهته علی ما لا یصح السجود علیه، یجب علیه الجر، و لا یجوز رفعها کما نص علیه غیر واحد من الاساطین، و عن صاحب الحدائق: جواز الرفع، و نسبه الی الاصحاب.

---

(۱) سنن ابی داود ص: ۱۳۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱۱.

]...[

و مستند الحکم: ما ذکرناه فی مسألة السجود علی المرتفع، و هو ان وضع الجبهة علی موضع خاص ان کان من قیود السجود المأمور بها، فمقتضی القاعدة جواز الرفع، و ان کان من قیود الصلاة فی حال السجدة کالذکر فلا یجوز، و حیث ان الظاهر من الادلة ان اعتبار کون المسجد ارضا او نباتها من قیود المسجد الذی هو قوام السجود، فمقتضی القاعدة جواز الرفع، لانه لا یلزم منه زیادة السجود الصلاتی التی هی موضوع البطلان، فما اختاره صاحب الحدائق- ره- و قواه العلامة الطباطبائی فی منظومته هو الاقوی.

ثمّ انه بناءً علی المنع من الرفع، لو لم یتمکن من الجر فهل یجوز الرفع ام لا؟ وجهان: اختار ثانیهما جملة من الاساطین کصاحب الجواهر و الشیخ الاعظم- قده-.

و استدل له فی الجواهر: بانه یستلزم زیادة السجدة العمدیة لعدم اندراج السجود فی الفرض فی السجدة السهویة لحصول القصد فی کل منهما الا انه سها عما یجب حالها او یشترط فی صحتها و الا لوجب التدارک مع السهو عن الطمأنینة و وضع احد المساجد و نحوهما مما یعتبر فی صحة السجود.

و فیه انه لو کان وضع الجبهة علی ما یصح السجود علیه واجباً حال السجدة، کان ما ذکر تاما، لکنه خلاف ظاهر الادلة، و اما ان کان شرطا فی صحة السجود فلا یتم، اذ السجود الاول وقع غیر مطابق للمأمور به فلا یسقط امره و یجب تدارکه بفعل السجود ثانیا، و حیث

انه کان الاول عن سهو فلا یقدح فی صحة الصلاة.

و استدل له الشیخ- ره-: بانه ان کان شرطا مطلقا فاللازم الحکم ببطلان الصلاة فی الفرض، لانه اخل بشرط مطلق هو کالرکن، و یلزم من تدارکه زیادة سجدة، فهو کناسی الرکوع الی ان یسجد و ان لم یکن شرطا مطلقا، فحیث انه یلزم من تدارکه زیادة سجدة و لا دلیل علی وجوب تدارک الشرط، معه فلا یجوز الرفع.

و فیه: ما عرفت من ان السجود الاول لکونه غیر مطابق للمامور به زیادة فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۷

]...[

الصلاة، من غیر فرق بین ان یسجد ثانیاً و ما لم یسجد.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی وجوب الرفع فی الفرض، و یؤیده التوقیع المروی عن کتاب الغیبة و احتجاج الطبرسی کتب محمد بن عبد اللّه بن جعفر الحمیری الی الناحیة المقدسة یسأل عن المصلی یکون فی صلاة اللیل فی ظلمة فاذا سجد یغلط بالسجادة و یضع جبهته علی مسح او نطع فاذا رفع رأسه وجد السجادة، هل یعتد بهذه السجدة ام لا یعتد بها؟ فوقع (ع): ما لم یستو جالسا فلا شیء علیه فی رفع رأسه لطلب الخمرة «۱».

لو لصق الطین بالجبهة

الثانی: لو لصق الطین بالجبهة، و بعبارة اخری لو لم ینفصل ما یصح السجود علیه عن الجبهة، فهل تصحّ صلاته کما عن المنتهی و التحریر و الذکری، بل قال الشیخ الاعظم- ره-: یظهر من اقتصار نسبة الخلاف الی المبسوط فی البیان و الذکری عدم الخلاف عن غیره، ام لا؟ وجهان: استدل للثانی: بعدم صدق اسم تعدد وضع الجبهة المتوقف علیه صدق السجدتین، و الظاهر ان مراد المستدل انه لا تتحقق السجدة الا مع وضع الجبهة علی المسجد المنفصل عنها، و بان المتبادر من الامر بالسجود علی ما یصح السجود علیه وضع جبهته المنفصلة عنه علیه، و بما عن الشیخ باسناده عن علی ابن بجیل انه قال: رایت جعفر بن محمد (ع) کلما سجد فرفع رأسه اخذ الحصی من جبهته فوضعه علی الارض «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب السجود حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب السجود حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۸

]...[

و فی الجمیع نظر، اذ مجرد التصاق الجبهة بشیء لا یکفی فی صدق اسم الوضع بل، یعتبر فیه الاعتماد علیه، فلو رفع رأسه من السجود و کان المسجد ملتصقا بالجبهة لا تکون جبهته فی هذه الحال موضوعة علیه فلو سجد ثانیا و اعتمد علیه صدق علیه اسم الوضع ثانیا، فصدق تعدد الوضع المتوقف علیه صدق السجدتین، لا یتوقف علی انفصال الجبهة عن المسجد.

و التبادر ممنوع.

و الخبر لا یدل علی اللزوم لکونه حکایة فعل مجمل.

فتحصل: ان الاقوی هو الصحة و عدم لزوم ازالة الطین الملتصق بالجبهة للسجود ثانیا.

لو کان بجبهته دمل

الثالث: من کان بجبهته دمل او غیره، ان امکن سجوده علی الموضع السلیم و لو بحفر حفیرة وجب بلا خلاف.

و یشهد له: مضافاً الی اطلاق ما دل علی السجود علی الجبهة خبر مصادف: خرج بی دمل فکنت اسجد علی جانب فرأی ابو عبد اللّه (ع) اثره فقال (ع): ما هذا؟ فقلت: لا أستطیع ان اسجد من اجل الدمل فانما اسجد منحرفا، فقال (ع) لی: لا تفعل ذلک و لکن احفر حفیرة و اجعل الدمل فی الحفیرة حتی تقع جبهتک علی الارض «۱».

و ان لم یمکن ذلک فان تعذر وضع احد الجبینین ایضا سجد علی ذقنه بلا خلاف، بل عن الخلاف و غیره: دعوی الاجماع علیه صریحا و ظاهرا.

و یشهد له موثق اسحاق بن عمار المروی عن تفسیر القمی عن ابی عبد اللّه

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب السجود حدیث ۱.

]...[

(ع) قلت له: رجل بین عینیه قرحة لا یستطیع ان یسجد، قال (ع): یسجد ما بین طرف شعره، فان لم یقدر سجد علی حاجبه الایمن، فان لم یقدر فعلی حاجبه الایسر، فان لم یقدر فعلی ذقنه، قلت: علی ذقنه؟ قال (ع): نعم اما تقرأ کتاب اللّه عز و جل یَخِرُّونَ لِلْأَذْقانِ سُجَّداً «۱».

و خبر علی بن محمد قال: سئل ابو عبد اللّه (ع) عمن بجبهته علّة لا یقدر علی السجود علیها، قال (ع): یضع ذقنه علی الارض، ان اللّه تعالی یقول یَخِرُّونَ لِلْأَذْقانِ سُجَّداً «۲».

و أما ان امکن وضع احد الجبینین فالمشهور بین الاصحاب تعین السجود علی احدهما، بل عن جماعة: نفی الخلاف عنه.

و استدل له: بان الجبهة تشمل الجبینین، فما دل علی ان السجود علیها یدل علی تعین السجود علی احدهما فی المقام، اذ الدلیل الدال علی التقیید بما عداهما یختص بحال الاختیار؛ و بما دل علی الاکتفاء فی السجود بما بین قصاص الشعر الی الحاجبین؛ و بموثق اسحاق المتقدم بناءً علی ان المراد من الحاجب للجبین.

و فی الجمیع نظر: اذ قد عرفت عدم شمول الجبهة للجبین.

و ما دل علی الاکتفاء بالسجود بما بین قصاص الشعر الی الحاجبین مسوق لبیان التحدید الطولی.

و ارادة الجبین من الحاجب غیر ظاهرة، بل الظاهر من الموثق- لا سیما بقرینة السؤال- انه عند تعذر السجدة علی ما بین العینین التی هی الاولی یسجد علی ما بین الحاجب و القصاص الذی یکون داخلا فی الجبهة، و علیه فیحتمل ما فیه من الترتیب

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب السجود حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب حدیث ۲.

و یستحب التکبیر له

علی الاستحباب.

فتحصل ان العمدة فیه الاجماعات المحکیة المعتضدة بعدم نقل الخلاف عن احد، و بها یقید اطلاق خبر علی بن محمد المتقدم فتأمل.

مستحبات السجود

اشارة

و یستحب فیه امور الاول

التکبیر له

ای للأخذ فیه کما هو المشهور.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة او حسنه عن الامام الباقر (ع): اذا اردت ان ترکع و تسجد فارفع یدیک و کبر ثمّ ارکع و اسجد «۱». و هو شامل للسجدة الثانیة کالاولی، و نحوه غیره، و الکلام فی وجوبه و رفع الید حاله هو الکلام فی تکبیر الرکوع فراجع ما ذکرناه.

و هل یعتبر فیه ان یکبر حال الانتصاب من الرکوع قائما او قاعدا کما هو المشهور، ام لا؟ وجهان: استدل للاول: بصحیح حماد: ثمّ کبر (ع) و هو قائم و رفع یدیه حیال وجهه ثمّ سجد «۲».

و فیه مضافاً الی انه لا یصلح لتقیید المطلقات کصحیح زرارة: ثمّ ترفع یدیک بالتکبیر و تخر ساجدا «۳». و صحیحه الآخر: اذا اردت ان تسجد فارفع یدیک بالتکبیر و خرّ ساجدا «۴». یعارضه خبر المعلی عن ابی عبد اللّه (ع): سمعته یقول: کان علی بن الحسین اذا هوی ساجدا انکب و هو یکبر «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱ من افعال الصلاة حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۲۴ من ابواب السجود حدیث ۲.

و عند رفع الرأس منه و السبق بیدیه الی الارض

و الجمع بینه و بین الصحیح یقتضی الحکم بالتخییر.

و اورد علیه باعراض الاصحاب عنه.

و فیه: انه یمکن ان یکون عدم عملهم به لاعتقادهم عدم امکان الجمع بینه و بین الصحیح، و حیث ان الصحیح ارجح فیقدم لا للإعراض عنه.

و الثانی:

التکبیر عند رفع الراس منه

و یشهد لاستحبابه عند رفع الراس من السجدة الاولی: صحیح حماد: ثمّ رفع رأسه من السجود فلما استوی جالسا قال اللّه اکبر «۱». و لیس ظاهره اعتبار کونه بعد الجلوس مستویا کی یوجب تقیید صحیح زرارة: اذا اردت ان ترکع و تسجد فارفع یدیک و کبر ثمّ ارکع و اسجد «۲».

و لاستحبابه بعد الرفع من الثانیة: ما فی التوقیع المروی عن الاحتجاج و الغیبة للشیخ قال (ع): فانه روی: اذا رفع رأسه من السجدة الثانیة و کبر ثمّ جلس ثمّ قام «۳».

و مرسل المصباح روی: انه اذا کبر للدخول فی فعل من افعال الصلاة ابتدأ بالتکبیر حال ابتدائه و للخروج عنه بعد الانفصال عنه و الثالث:

السبق بیدیه الی الارض عند الهوی

الی السجود.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم قال: رایت ابا عبد اللّه (ع)، یضع یدیه قبل رکبتیه اذا سجد «۴».

و صحیح زرارة قال (ع) فیه: فاذا اردت ان تسجد فارفع یدیک بالتکبیر و خرّ ساجدا و ابدأ بیدیک فضعهما علی الارض قبل رکبتیک «۵».؟ و نحوهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من ابواب السجود حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب السجود ۱.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۳.

و الارغام بالانف

و ظاهرها و ان کان الوجوب الا انها تحمل علی الاستحباب بقرینة موثق ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع): لا بأس اذا صلی الرجل ان یضع رکبتیه علی الارض قبل یدیه «۱». و قریب منه صحیح عبد الرحمن «۲»، فما عن الصدوق فی الامالی من وجوبه ضعیف.

الارغام بالانف

و الرابع: الارغام بالانف کما هو المشهور، و عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه، و عن ظاهر الصدوق فی الفقیه و الهدایة: و القول بوجوبه.

و هو الاقوی بحسب الروایات کموثق عمار عن جعفر (ع) عن ابیه (ع) قال: قال علی (ع): لا تجزی صلاة لا یصیب الانف ما یصیب الجبین «۳».

و مصحح عبد اللّه بن المغیرة قال: اخبرنی من سمع ابا عبد اللّه (ع) یقول: لا صلاة لمن لم یصب انفه ما یصیب جبینه «۴».

و قیل: یتعین حملهما علی الاستحباب لوجوده: (۱) ما دل علی انه سنة: کصحیح زرارة قال ابو جعفر (ع): قال رسول اللّه (ص): السجود علی سبعة اعظم: الجبهة، و الیدین، و الرکبتین، و الابهامین من الرجلین، و ترغم بانفک ارغاما، اما الفرض فهذه السبعة و اما الارغام بالانف فسنة من النبی (ص) «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب السجود حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب السجود حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴ من ابواب السجود حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۴ من ابواب السجود حدیث ۷.

(۵) الوسائل باب ۴ من ابواب السجود حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۵۳

]...[

و صحیح حماد قال (ع): و وضع الانف علی الارض سنة «۱».

(۲) ما دل علی ان السجود علی سبعة اعظم: کصحیح زرارة المتقدم و نحوه غیره.

(۳) خبر محمد بن مصادف: انما السجود علی الجبهة و لیس علی الانف سجود «۲».

(۴) الاجماع المحکی عن الخلاف و الغنیة و المعتبر و التذکرة و غیرها.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن السنة تطلق علی معنیین: احدهما المندوب، و الثانی ما کان فرضا من النبی (ص) فی مقابل ما کان فرضا فی الکتاب، و لو لم ندع ظهورها فی الثانی- لا سیما عند المقابلة بالفرض و التقیید بمن النبی (ص)- فلا اقل من الاجمال فلا تصلح النصوص المتضمنة للسنة لصرف ما یکون ظاهرا فی الوجوب.

و أما الثانی فلأن غایة ما تدل علیه هذه النصوص عدم کونه جزءاً للسجود و هذا لا ینافی کونه واجبا آخرا و جزءاً للصلاة.

و دعوی انه علی ذلک یکون الفرق بینه و بین السبعة المذکورة من جهتین: احداهما: انها ماخوذة فی السجدة دونه و الثانیة: انها من قبل اللّه تعالی و هو من قبل النبی (ص)، مع ان الظاهر من النصوص المصرحة بانه سنة من النبی (ص) عدم التفاوت بینه و بین سائر المساجد الا من جهة انها فرض اللّه تعالی و هذا سنة من النبی (ص)، مندفعة بان هذه النصوص بما انه لا مفهوم لها و لیست فی مقام الحصر فلا تدل علی عدم الفرق بین الارغام و سائر المساجد من غیر الجهة المتضمنة لها.

و بما ذکرناه ظهر ما فی الثالث، مضافاً الی احتمال ارادة عدم کون الارغام رکنا

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب السجود حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۵۴

]...[

و فی السجود کالجبهة، فیکون کسائر المساجد.

و أما الاجماع: فیمکن ان یکون لبعض ما سبق.

فتحصل: ان الاقوی هو ما ذهب الیه الصدوق، الا ان مخالفة الاعاظم و المحققین مشکلة، و طریق الاحتیاط معلوم.

و لا یخفی ان العناوین المذکورة فی النصوص و ان کانت مختلفة ففی بعضها الارغام، و فی آخر السجود علی الانف، و فی ثالث اصابة الانف ما یصیب الجبین، الا ان الظاهر ان المراد واحد لاجتماع الثلاثة فی صحیح حماد.

ثمّ ان ارغام الانف معناه: وضعه علی الرغام و هو التراب الا ان المحکی عن جماعة من الفقهاء: التصریح بکفایة وضع الانف علی مطلق ما یصح السجود علیه، و هو الاظهر لإطلاق موثق عمار و المرسل المتقدمین، و لما دل علی ان السجود علی الخمرة مستحب، و ما تضمن مواظبتهم علی استعمالها و هی سجادة صغیرة معمولة من السعف، کما ان المتبادر من الموثق و المرسل و ان کان اعتبار المماثلة بین ما یسجد علیه و ما یصیبه الانف الا انه تبادر بدوی یزول بالتامل و به یظهر ان المراد اعتبار کون ما یصیبه الانف، مما یصح السّجود علیه فلاحظ.

و مقتضی اطلاق الانف عدم الفرق بین الطرف الاعلی و الطرف الاسفل کما هو المشهور و عن السید و الحلی: التخصیص بالاول، و استدل له: بخبر عبد اللّه بن الفضل عن ابیه: انه دخل علی الامام الکاظم (ع) و کان یقرض اللحم من جبینه و عرنین انفه من کثرة السجود و العرنین طرف الانف الاعلی «۱».

و فیه: انه لا یدل علی تعیینه کما لا یخفی.

و عن ابن الجنید: التخصیص بالثانی: و استدل بانصراف المطلقات الیه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من ابواب السجود حدیث ۴.

و الدعاء و التسبیح الزائد و الطمأنینة عقیب رفعه من الثانیة.

و فیه: ان انصرافها بدوی منشؤه غلبة الوجود فلا یعبأ به.

الرابع: الدعاء فی السجود.

و یشهد له: خبر عبد اللّه بن هلال المروی عن الکافی: شکوت الی ابی عبد اللّه (ع) تفرق اموالنا و ما دخل علینا، فقال (ع): علیک بالدعاء و انت ساجد، فان اقرب ما یکون العبد الی اللّه تعالی و هو ساجد، قلت: فادعو فی الفریضة و اسمی حاجتی؟ فقال (ع): نعم قد فعل ذلک رسول اللّه (ص) «۱».

و خبر زید الشحام عن ابی جعفر (ع): ادع فی طلب الرزق فی المکتوبة و انت ساجد: یا خیر المسئولین، و یا خیر المعطین، ارزقنی و ارزق عیالی من فضلک فانک ذو الفضل العظیم «۲».

و الخامس:

التسبیح الزائد

علی التسبیحة المجزیة علی حسب ما عرفته فی الرکوع.

جلسة الاستراحة

و السادس: الطمأنینة عقیب رفعه من السجدة الثانیة ای الجلوس عقیبها مطمئنا، و یسمی ذلک بجلسة الاستراحة، و المشهور بین الاصحاب استحبابها، و عن السید و ظاهر جماعة من القدماء کالصدوق و الاسکافی و ابن ابی عقیل: القول بوجوبها، و مال الیه

کاشف اللثام و قواه صاحب الحدائق- ره- لظاهر الامر الوارد فی موثقة ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اذا رفعت رأسک فی السجدة الثانیة من

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۵، ص: ۵۵

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب السجود حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب السجود حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۵۶

]...[

الرکعة الاولی حین ترید ان تقوم فاستو جالسا ثمّ قم «۱». و هی عمدة ما استدل به علی الوجوب.

و أما الروایات الاخر الآمرة بالجلوس المعللة بان من یفعل خلاف ذلک فهو من اهل الجفاء کما فی روایة الشیخ عن الاصبغ «۲»، او بانه وقار المؤمن الخاشع لربه کما فی الخبر المروی عن زید النرسی «۳»، او انه من توقیر الصلاة او ان ذلک من فعلهم (ع) کما فی خبر و الاصبغ ابی بصیر «۴».

او من فعل علی (ع)، فلا تدل علی الوجوب لو لم نقل بظهورها لاجل هذه التعلیلات فی الاستحباب.

و أما الموثقة فهی معارضة بما رواه الشیخ عن زرارة قال: رایت ابا جعفر (ع) و ابا عبد اللّه (ع) اذا رفعا رءوسهما من السجدة الثانیة نهضا و لم یجلسا «۵».

و مقتضی الجمع العرفی بینهما حمل الامر فی الموثقة علی الاستحباب.

فان قلت: ان الظاهر من خبر زرارة بنائهما علی ذلک دائماً، و هو ینافی مع مرجوحیته التی لا ریب فیها، و صراحة الروایات المتعددة بان بناءهم علی الجلوس قبل القیام وعدهم (ع) التارک له من اهل الجفاء.

قلت: هذا لا یوجب الخدشة فی سند الروایة و دلالتها بل یصرف عن ظاهرها و تحمل علی رؤیة زرارة فعلهما فی وقت من الاوقات، نعم یمکن ان یورد علیه: بان

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب السجود حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب السجود حدیث ۵.

(۳) المستدرک باب ۵ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۹.

(۵) الوسائل باب ۵ من ابواب السجود حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۵۷

و الدعاء بینهما

فعلهما علیهما السلام لعله کان فی مورد التقیة فلا یدل علی الجواز فی غیر موردها فتأمل.

و یمکن ان یستدل علی الاستحباب بما رواه الشیخ- ره- فی التهذیب عن رحیم قال: قلت لابی الحسن الرضا (ع): جعلت فداک اراک اذ اصلیت فرفعت رأسک من السجود فی الرکعة الاولی و الثالثة فتستوی جالسا ثمّ تقوم فتصنع کما تصنع؟ قال (ع): لا تنظروا الی ما اصنع انا اصنعوا ما تؤمرون «۱». و هو یدل علی عدم الوجوب، لانه یظهر منه ان بناء اصحابه (ع) لم یکن علی الفعل بل کانوا یترکونها و هو (ع) قررهم علی ذلک و قال لا تنظروا الی فعلنا فانه اعم من الوجوب، اصنعوا ما تؤمرون بمعنی ان فعلکم یکون علی النحو الذی امرتم به فان کان الامر وجوبیا لا تترکوه و داوموا علی الفعل، و ان کان استحبابیا فانتم مخیرون فی الفعل و الترک.

و عن المنتهی: ان المراد منه لا تفعلوا ما تشاهدون علی سبیل الوجوب و لکن اصنعوا ما تؤمرون به، و الامر للوجوب.

و کیف کان: فهو یدل علی ان جلسة الاستراحة کانت عند الراوی مستحبة، فلما رأی التزامه (ع) بالفعل توهم وجوبها فردعه (ع) عن توهمه و قرر ما کان یراه من عدم الوجوب.

و بهذا البیان الذی ذکرناه یندفع ما عن جماعة من المحققین- ره- من حمل الروایة علی التقیة بدعوی انه لا شبهة فی مرجوحیة ترک الجلوس، فلم یکن امرهم به و الزامهم فی هذا الخبر بموافقة ذلک الامر الا لاجل التقیة، فبقرینة هذه الروایة ترفع الید عن ظهور الموثقة فی الوجوب و تحمل علی الاستحباب.

و السابع:

الدعاء بینهما بالماثور

، و هو ما فی صحیح الحلبی عن ابی عبد اللّه (ع): فاذا رفعت رأسک فقل بین السجدتین: اللهم اغفر لی و ارحمنی و اجرنی و ادفع

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب السجود حدیث ۶.

و القیام معتمدا علی یدیه سابقا برفع رکبتیه.

عنی فانی لما انزلت الی من خیر فقیر تبارک اللّه رب العالمین «۱».

الثامن:

الاستغفار بین السجدتین

لما فی صحیح حماد المتقدم: ثمّ رفع رأسه من السجود فلما استوی جالسا قال: اللّه اکبر، و قال استغفر اللّه ربی و اتوب الیه ثمّ کبر.

و التاسع:

القیام معتمدا علی یدیه

لصحیح ابی بکر الحضرمی: اذا قمت من الرکعة فاعتمد علی کفیک «۲».

العاشر:

ان یقوم سابقا برفع رکبتیه قبل یدیه

. و یشهد له مضافاً الی الاجماع المحکی عن جماعة جملة من النصوص: کصحیح ابن مسلم قال: رایت ابا عبد اللّه (ع) یضع یدیه قبل

رکبتیه اذا سجد، و اذا اراد ان یقوم رفع رکبتیه قبل یدیه «۳» و نحوه غیره.

الحادی عشر:

ان یصلی علی النبی و آله فی السجدتین

کما عرفته فی الرکوع.

الثانی عشر:

ان یدعو بالماثور حال النهوض الی القیام

، و فی صحیح ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع): اذا قمت من السجود قلت: اللهم بحولک و قوتک اقوم و اقعد و ارکع و اسجد «۴».

و فی صحیحه الآخر عنه (ع): اللهم ربی بحولک و قوتک اقوم و اقعد و ان شئت قلت: و ارکع و اسجد «۵».

و فی خبر سعد الجلاب عنه (ع): کان امیر المؤمنین (ع) یبرأ من القدریة فی

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب السجود حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۳ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۱۳ من ابواب السجود حدیث ۳.

و یکره الاقعاء.

کل رکعة و یقول: بحول اللّه و قوته اقوم و اقعد «۱». و نحوه ما فی خبری الحضرمی «۲» و ابی بصیر «۳» و صحیح ابن مسلم «۴».

الثالث عشر:

التورک فی الجلوس بین السجدتین

، و هو ان یجلس علی فخذه الایسر جاعلا ظهر القدم الیمنی فی باطن الیسری، بلا خلاف، و عن التذکرة: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له: ما فی صحیح حماد: ثمّ قعد (ع) علی فخذه الایسر قد وضع قدمه الایمن علی باطن قدمه الایسر و قال ... الخ «۵» و قریب منه خبر ابی بصیر.

مکروهات السجود

اشارة

و یکره فیه امور: الاول

الاقعاء فی الجلوس بین السجدتین

اشارة

کما هو المشهور.

و یشهد له: موثق ابی بصیر عن ابی عبد الله (ع): لا تقع بین السجدتین اقعاءً «۶».

و مضمر معاویة و ابن مسلم و الحلبی المروی عن الخلاف انه (ع) قال: لا تقع بین السجدتین کاقعاء الکلب «۷». و نحوهما غیرهما.

و ظاهرها و ان کان المنع الا انها تحمل علی الکراهة جمعا بینها و بین صحیح زرارة عن الامام الباقر (ع) انه قال: لا بأس بالاقعاء بین السجدتین، و لا ینبغی الاقعاء فی التشهد انما التشهد فی الجلوس و لیس المقعی بجالس «۸».

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب السجود حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب السجود حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۳ من ابواب السجود حدیث ۷.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۹.

(۶) الوسائل باب ۶ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۷) الوسائل باب ۱ من ابواب السجود حدیث ۲.

(۸) الوسائل باب ۶ من ابواب السجود حدیث ۷.

]...[

و مصحح ابن ابی عمیر عن عمرو بن جمیع قال ابو عبد اللّه (ع): لا بأس بالإقعاء فی الصلاة بین السجدتین و بین الرکعة الاولی و الثانیة، و بین الرکعة الثالثة و الرابعة، و اذا اجلسک الامام فی موضع یجب ان تقوم فیه تتجافی، و لا یجوز الاقعاء فی موضع التشهدین الا من علة، لان المقعی لیس بجالس انما جلس بعضه علی بعض، و الاقعاء ان یضع الرجل الیه علی عقبیه فی تشهدیه فاما الاکل مقعیا فلا باس به لان رسول اللّه (ص) قد اکل مقعیا «۱».

و ظاهر هذین الخبرین المنع عن الاقعاء فی التشهد کما عن الصدوق و الشیخ الالتزام به، اذ مضافا الی انه لا وجه لحمل النهی فیهما علی الکراهة یأبی عنه التفصیل بین ما بین السجدتین و التشهد بنفی البأس فی الاول و النهی فی الثانی، مع کراهة الاقعاء فی الاول؛ و لأجل ذلک لو سلم ظهور لا ینبغی فی الکراهة فی نفسه یتعین حمله علی المنع، مع ان للمنع عن ظهوره فیها مجالا واسعا.

و لکن الظاهر تعین حمل النهی فیهما ایضا علی الکراهة، و التفصیل بین الموردین علی شدة الکراهة فی الثانی و خفتها فی الاول لظهور التعلیل فی صحیح زرارة: و ایاک و القعود علی قدمیک فتتأذی بذلک و لا تکن قاعدا علی الارض فیکون انما قعد بعضک علی بعض فلا تصبر للتشهد و الدعاء فی کراهة.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب السجود حدیث ۶.

]...[

معنی الاقعاء

و الاقعاء علی ما نسب الی الفقهاء فی المعتبر و المنتهی و التذکرة و تاج العروس و غیرها: هو ان یعتمد بصدور قدمیه علی الارض و یجلس علی عقبیه.

و فسره اللغویون: بان یجلس علی الیتیه و ینصب ساقیه و یتساند الی ظهره.

و الظاهر ان المنهی عنه هو المعنی الاول لا الثانی و ذلک لوجوه: (۱) اتفاق الفقهاء علیه علی ما حکی.

(۲) ما فی ذیل مصحح ابن ابی عمیر المتقدم من تفسیره به.

(۳) التعلیل فی صحیح زرارة و غیره بان المقعی لیس بجالس و انما قعد بعضه علی بعض.

(۴) مرسل حریز: لا تقع علی قدمیک. اذ الاقعاء علی القدمین یناسب هذا المعنی لا الثانی.

(۵) ان الظاهر ورود هذه النصوص ردا علی العامة، حیث انهم یرون استحبابه بهذا المعنی.

و لا یخفی ان بعض هذه الوجوه و ان کان فی نفسه لا یدل علی تعین ارادة هذا المعنی منه الا ان ملاحظة مجموعها توجب الاطمئنان بارادته منها دون المعنی الثانی، و ما تضمن تشبیهه باقعاء الکلب لا یکون ظاهرا فی المعنی اللغوی، اذا لمعنی المنسوب الی الفقهاء اشبه به من المعنی المذکور، اذ الکلب یفترش ساقیه و فخذیه کما عن الجواهر، فما اختاره فی المستند من کراهة الاقعاء بالمعنی الثانی ایضا و استدل له بما تضمن تشبیهه باقعاء الکلب ضعیف.

الثانی:

نفخ موضع السجود

کما نسب الی المشهور، بل عن المنتهی: دعوی

]...[

الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح ابن مسلم عن الامام الصادق (ع) قلت له: الرجل ینفخ فی الصلاة موضع جبهته؟ قال (ع) لا «۱». و نحوه غیره المحمول کلها علی الکراهة للاجماع علی عدم المنع عنه، و لما فی صحیح لیث قلت لابی عبد اللّه (ع). الرجل یصلی فینفخ فی موضع جبهته فقال (ع): لیس به باس انما یکره ذلک ان یؤذی من الی جانبه «۲». و ظاهره عدم الکراهة من جهة الصلاة و اختصاصها بما اذا کان الی جانبه من یؤذیه ذلک، و به یخصص اطلاق ما تضمن النهی عنه فیها فتأمل.

الثالث:

عدم رفع الیدین من الارض بین السجدتین

لما عن جامع البزنطی عن الامام الرضا (ع) قال سألته عن الرجل یسجد ثمّ لا یرفع یدیه من الارض بل یسجد الثانیة هل یصلح له ذلک؟ قال (ع): ذلک نقص فی صلاته «۳». المحمول علی الکراهة للاجماع علی عدم المنع.

الرابع:

قراءة القرآن فی السجود

لخبر السکونی: سبعة لا یقرءون القرآن: الراکع، و الساجد ... الخ «۴».

و خبر القاسم بن سلام عن النبی (ص) انی قد نهیت عن القراءة فی الرکوع و السجود، فاما الرکوع فعظموا اللّه تعالی فیه، و اما السجود فاکثروا فیه الدعاء «۵». و نحوهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب السجود حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۴۷ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۸ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۶۳

]...[

[خاتمة فی] سجود العزیمة

اشارة

خاتمة: یجب السجود علی من قرأ احدی آیاته الاربع فی السور الاربع التی تسمی بالعزائم بلا خلاف، بل عن جماعة کثیرة کالشیخ و المصنف- ره- و الشهید و غیرهم: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له: جملة من النصوص کصحیح الحلبی: قلت لابی عبد اللّه (ع): یقرأ الرجل السجدة و هو علی غیر وضوء؟ قال (ع): یسجد اذا کانت من العزائم «۱».

و صحیح ابن مسلم عن الامام الباقر (ع): عن الرجل یعلم السورة من العزائم فتعاد علیه مرارا فی المقعد الواحد، قال (ع): علیه ان یسجد کلما سمعها و علی الذی یعلمه ان یسجد «۲». و نحوهما غیرهما.

و کذا یجب علی المستمع لها بلا خلاف، و یشهد له: صحیح ابن مسلم المتقدم و غیره کما سیمر علیک.

و ما یظهر من بعض النصوص من عدم وجوبه علی المستمع اما مطلقا: کموثق عمار عن ابی عبد اللّه (ع): عن الرجل یصلی مع قوم لا یقتدی بهم فیصلی لنفسه و ربما قرءوا آیة من العزائم فلا یسجدون فیها کیف یصنع؟ قال (ع): لا یسجد «۳».

او فی بعض الاوقات: کموثقة الآخر عنه (ع): فی الرجل یسمع السجدة فی الساعة التی لا تستقیم الصلاة فیها قبل غروب الشمس و بعد صلاة الفجر فقال، (ع): لا یسجد «۴». لا یعتمد علیه لعدم القائل بمضمونه، فیتعین حمل هذه النصوص علی التقیة او غیرها کی لا تنافی ما سبق.

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۴۵ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۸ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۴۳ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۶۴

]...[

و بالجملة وجوبه علی القارئ و المستمع مما لا خلاف فیه و لا کلام.

انما الخلاف فی وجوبه علی السامع فعن الاکثر: وجوبه علیه و عن جماعة منهم المحقق و المصنف: العدم.

و استدل للاول: باطلاق جملة من النصوص: کخبر ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع): اذا قرئ شیء من العزائم الاربع فسمعتها فاسجد و ان کنت علی غیر وضوء «۱».

و صحیح ابن مسلم المتقدم، و نحوهما غیرهما.

و فیه انه یتعین صرفها عن ظاهرها فی خصوص السامع: لصحیح ابن سنان قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن رجل سمع سجدة تُقرأ، قال (ع): لا یسجد الا ان یکون منصتا لقراءته مستمعاً لها او تصلی بصلاته، فاما ان یکون یصلی فی ناحیة اخری و انت تصلی فی ناحیة اخری فلا تسجد لما سمعت «۲».

و قد اورد علیه الشهید بامرین: الاول: ضعف السند لان فی الطریق محمد بن عیسی عن یونس و ابن ولید شیخ ابن بابویه لا یعتمد علی ما تفرد منه محمد بن عیسی عن یونس، الثانی: انه یتضمن وجوب السجدة اذا صلی بصلاة التالی بها و هو غیر مستقیم عندنا، اذ لا یقرأ فی الفریضة علی الاصح و لا تجوز القدوة فی النافلة.

و فی کلیهما نظر: اما الخدشة فی السند: فیدفعها اولا: تصریح الصدوق بان الاصحاب ینکرون قول ابن ولید یقولون من مثل ابی جعفر محمد بن عیسی، و ثانیا: ان الخدشة فی الصحیحة المعمول بها بین الاصحاب لا یلتفت الیها.

و أما المناقشة فی دلالته فمندفعة بان تضمن الخبر لما لا نقول به لا ینافی حجیته فی غیره، و منه یظهر اندفاع ما اورد علیه بان ظاهره التفصیل بین الماموم السامع و غیره،

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۳ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۶۵

]...[

و لم یقل به احد.

ثمّ ان الصحیح لو روده مورد توهم الوجوب لا یستفاد منه الا عدم وجوبه علی السامع، فالجمع بینه و بین النصوص المتقدمة الظاهرة فی الوجوب یقتضی حملها علی الاستحباب.

و مما ذکرناه: ظهر انه لا وجه لتقیید اطلاق النصوص کی یترتب علیه عدم الدلیل علی استحبابه للسامع، فیتمسک بالاتفاق له.

احکام سجود التلاوة

فروع: الاول لا یجب السجود بقراءة بعض الآیة او استماعه و لو لفظ السجدة منها لعدم الدلیل علیه، فیرجع الی الاصل و هو یقتضی العدم.

و دعوی ان الامر علق علی سماع السجدة او قراءتها و المتبادر منها لفظ السجدة لاتمام الآیة، مندفعة بان السجدة فی الاخبار اشارة الی الآیات المعهودة التی قد یعبر عنها بالعزائم قد یعبر بالسجدة، و یدل علی ما ذکرناه ما فی بعض الاخبار: فان کانت ای السجدة فی آخر السورة فلیسجد ثمّ یقوم فیقرأ فاتحة الکتاب «۱». مع ان لفظ السجدة لیس فی شیء من العزائم فی آخر السورة کما هو واضح فلا یجب السجود الا بقراءة تمام الآیة او استماعها، مضافا الی انه لا إطلاق للنصوص کی یتمسک به لورودها فی مقام بیان حکم آخر.

[الثانی: لو تحقق الموجب فسجد ثمّ تحقق فرد آخر]

: لو تحقق الموجب فسجد ثمّ تحقق فرد آخر تجب سجدة اخری، لانه مضافاً الی انه مقتضی لزوم السجدة عقیب هذه الموجبات، و یدل علیه صحیح محمد

---

(۱) الوسائل باب ۳۷ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

]...[

ابن مسلم عن ابی جعفر (ع) قال سألته عن الرجل یتعلم السورة من العزائم فیعاد علیه مرارا فی المقعد الواحد قال (ع): علیه ان یسجد کلما سمعها، و علی الذی یعلمه ایضاً ان یسجد «۱».

فهل تتعدد السجدة بتعدد الموجب اذا المستمع او القارئ السجدة و لم یسجد بعد الموجب الاول عصیانا او نسیانا ام لا وجهان: مقتضی القاعدة هو الاول: لما حققناه فی محله من اصالة عدم تداخل الاسباب.

و ما اورده علی هذا الاصل فی حدائق من ان النصوص الکثیرة الدالة علی انه اذا اجتمعت علیک حقوق اجزأک منها حق واحد تبطل هذا الاصل فی غیر محله، اذ مضافا الی ان تلک النصوص انما وردت فی مورد خاص، فالتعدی عنه یحتاج الی دلیل مفقود، انها انما تدل علی الاجزاء بفعل واحد بعد اجتماع حقوق متعددة، و انه لا یجب امتثال کل منها بایجاد فرد مغایر لما یتحقق به امتثال الآخر الذی یعبر عنه بتداخل المسببات لا عدم تاثیر الاسباب الا اثرا واحدا، فعلی فرض التعدی انها تبطل اصالة عدم تداخل المسببات، و لکن بما ان المختار عدم تداخل «۲» الاسباب و المسببات، فمقتضی القاعدة فی المقام تکرار السجود مع تکرار القراءة او السماع، و یشیر الیه صحیح ابن مسلم المتقدم فتأمل.

[فوریة سجدة التلاوة]

الثالث: المشهور بین الاصحاب ان وجوب السجدة فوری، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له: ما تضمن الامر بالایماء لو سمع السجدة فی الصلاة، و ما دل علی ان علة المنع عن قراءة العزائم فی الفریضة انها تستلزم زیادة السجود فیها.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

(۲) قد بنینا اخیرا علی اصالة التداخل- فالعمدة هو الصحیح- منه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۶۷

]...[

و لو ترکها نسیانا او عصیانا لا تسقط اجماعا، و یشهد له: استصحاب الوجوب، و صحیح ابن مسلم عن احدهما (ع) قال: سألته عن الرجل یقرأ السجدة فینساها حتی یرکع و یسجد قال (ع): یسجد اذا ذکر اذا کانت من العزائم «۱». و هو و ان کان مورده النسیان الا انه یستفاد منه حکم صورة الترک عصیانا ایضاً اذ المستفاد منه ان الفوریة مطلوبة بالاستقلال و لیست من قیود المطلوب.

[من سمع السجدة فی الصلاة]

الرابع من سمع السجدة فی الصلاة اومأ للسجود: لخبر علی بن جعفر عن اخیه (ع): عن الرجل یکون فی صلاة فیقرأ آخر السجدة، قال (ع): یسجد اذا سمع شیئا من العزائم الا ان تکون فی فریضة فیومئ براسه ایماءً «۲».

و قد تقدم تفصیل القول فی ذلک فی مبحث القراءة فی مسأله قراءة العزائم فراجع.

ما یعتبر فی سجود التلاوة

الخامس: تعتبر فی هذا السجود امور: الاول: النیة، لانه عبادة فیدل علی اعتبارها فیه ما دل علی اعتبارها فیها کما عرفت فی مبحث النیة.

الثانی: اباحة المکان کسجدة الصلاة لوحدة المناط و هو امتناع اجتماع الامر و النهی فیما کان الترکیب بین المامور به و المنهی عنه اتحادیا.

الثالث: وضع الجبهة علی ما یصح السجود علیه لإطلاق قوله (ع) فی صحیح هشام: السجود لا یجوز الا علی الارض او علی ما انبتت الارض الا ما اکل او لبس

---

(۱) الوسائل باب ۴۴ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۳ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۶۸

]...[

و نحوه غیره.

و دعوی معهودیة السجود فی الصلاة و ملحوظیة خصوصیة المسجد فیه فی الشریعة صارفة للمطلقات الی ارادته فی سجود الصلاة ممنوعة.

الرابع: عدم علو المسجد بما زید من لبنة لإطلاق ما دل علیه.

و فی وجوب الذکر فیه وجهان اقواهما الاول، و یشهد له موثق عمار: سئل ابو عبد اللّه (ع) عن الرجل اذا قرأ العزائم کیف یصنع؟ قال (ع): لیس فیها تکبیر اذا سجدت و لا إذا قمت و لکن اذا سجدت قلت ما تقول فی السجود «۱». و المرسل المروی عن دعائم الاسلام و یدعو فی سجوده بما تیسر من الدعاء «۲».

و ظاهر هما وجوب مطلق الذکر و عدم وجوب ذکر مخصوص، فیجمع بینهما و بین ما تضمن الامر باذکار خاصة بحمله علی الاستحباب.

و بما ذکرناه یظهر ضعف ما ذکره بعض المحققین من ان الامر فی جمیع نصوص الباب یدور بین الحمل علی الوجوب المقطوع بعدمه، و الحمل علی الوجوب التخییری البعید جداً عن سیاق کل واحد، فیتعین الحمل علی الاستحباب.

و دعوی انه للاجماع علی عدم وجوب الذکر یحمل الخبران ایضاً علی الافضلیة، مندفعة بان جماعة من اصحابنا لم یتعرضوا فی کتبهم للذکر و الدعاء کالنهایة و التهذیب و الاستبصار و المبسوط و غیرها، و جماعة منهم وقع فی کلامهم الامر به.

و لا یعتبر فیه ما یعتبر فی سجود الصلاة غیر ما مر للاصل، و صحیح الحلبی عن الامام الصادق (ع) قال: سألته عن الرجل یقرأ السجدة و هو علی ظهر دابته، قال (ع): یسجد حیث توجهت به، فان رسول اللّه (ص) کان یصلی علی ناقته و هو

---

(۱) الوسائل باب ۴۶ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۳.

(۲) المستدرک باب ۳۵ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

]...[

مستقبل المدینة یقول اللّه عز و جل فَأَیْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ «۱». و ان کان یشعر باعتبار الاستقبال فیه بقرینة التعلیل الا انه لا یستفاد منه بعد التأمل ازید من الرجحان، اذ یکفی فی صحة التعلیل ذلک فلاحظ.

کما ان جملة من النصوص و ان کان ظاهرها اعتبار الطهارة من حدث الحیض کصحیح عبد الرحمن عن ابی عبد اللّه (ع): سألته عن الحائض هل تقرأ القرآن و تسجد سجدة اذا سمعت السجدة؟ قال (ع): تقرأ و لا تسجد «۲».

و عن الاستبصار: لا تقرأ و لا تسجد و نحوه غیره الا انه یتعین حملها علی الرخصة فی الترک او طرحها لصراحة طائفة من النصوص فی عدم اعتبارها کخبر ابی بصیر المروی عن الکافی و التهذیب: اذا قرئ شیء من العزائم الاربع فسمعتها فاسجد و ان کنت علی غیر وضوء و ان کنت جنبا و ان کانت المرأة لا تصلی «۳».

و فی موثقة الآخر: و الحائض تسجد اذا سمعت السجدة «۴».

فانه ان امکن الجمع بحملهما علی الاستحباب فهو المتعین، و الا فحیث ان الترجیح و هو الاشهریة و مخالفة العامة للخبرین، فیقدمان علی تلک النصوص.

ثمّ ان الظاهر من جملة من النصوص وجوب التکبیر للرفع منه: کصحیح ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع): اذا قرأت شیئا من العزائم التی یسجد فیها فلا تکبر قبل سجودک و لکن تکبر حین ترفع رأسک «۵». و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۶ من ابواب الحیض حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۴۲ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۳۸ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۴۲ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۱.

السابع: التشهد و یجب فی کل ثنائیة مرة و فی الثلاثیة و الرباعیة مرتین

الا انه یتعین حملها علی الاستحباب جمعاً بینها و بین موثق عمار: انه سئل ابو عبد اللّه (ع) عن الرجل اذا قرأ العزائم کیف یصنع؟ قال (ع): لیس فیها تکبیر اذا سجدت و لا إذا قمت، و لکن اذا سجدت قلت ما تقول فی السجود «۱».

فی التشهد

[السابع]

اشارة

السابع من واجبات الصلاة: التشهد و هو یجب فی کل ثنائیة مرة بعد رفع الراس من السجدة الثانیة من الرکعة الثانیة و فی الثلاثیة و الرباعیة مرتین الاولی کما ذکر الثانیة بعد رفع الراس من الرکعة الاخیرة بلا خلاف، بل عن جماعة کثیرة: دعوی الاجماع علیه، بل عن الامالی: انه من دین الامامیة.

و تشهد له مضافاً الی فعل النبی (ص) فی بیان الواجب و امره به روایات کثیرة ستجیء فی غصون هذا الباب، کذا فی المدارک، و دعوی. انه یظهر من جملة من النصوص عدم کونه من واجبات الصلاة و کونه مستحبا کموثق عبید بن زرارة قلت: لابی عبد اللّه (ع): الرجل یحدث بعد ما یرفع رأسه من السجود الاخیر، فقال (ع): تمت صلاته و انما التشهد سنة فی الصلاة فیتوضأ و یجلس مکانه او مکانا نظیفا فیتشهد «۲». و نحوه غیره، مندفعة بان غایة ما تدل علیه هذه النصوص عدم قادحیة الحدث فی الصورة المفروضة و هی صورة الاضطرار لا عدم وجوبه و سیاتی ان شاء اللّه تعالی فی المبطلات التعرض لهذه المسألة فانتظر.

---

(۱) الوسائل باب ۴۶ من ابواب قراءة القرآن حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب التشهد حدیث ۲.

و یجب فیه الجلوس بقدره و الشهادتان.

واجبات التشهد

اشارة

و یجب فیه امور: الاول:

الجلوس بقدره

ای ما دام متشاغلا بالتشهد اجماعاً کما فی المدارک.

و تشهد له اخبار مستفیضة: کصحیح محمد بن مسلم قلت: لابی عبد اللّه (ع) التشهد فی الصلاة، قال: مرتین، قلت کیف مرتین؟ قال (ع): اذا استویت جالسا فقل: اشهد ان لا إله الا اللّه وحده لا شریک له و اشهد ان محمداً عبده و رسوله ثمّ تنصرف «۱». و نحوه غیره.

الثانی:

الطمأنينة فيه

للاجماع المحكى عن جامع المقاصد و المفاتيح و غيرهما.

و و الثالث:

الشهادتان

بلا خلاف، بل عن الغنية و التذكرة و مجمع البرهان: دعوى الاجماع عليه.

و تشهد له جملة من النصوص: كخبر سورة بن كلب المروى عن الكافى: سالت ابا جعفر (ع) عن ادنى ما يجزى من التشهد؟ فقال (ع): الشهادتان «۲» و صحيح محمد المتقدم و غيرهما.

و عن المقنع: اقل ما يجزى فى التشهد أن تقول الشهادتين او بسم اللّه و باللّه ثمّ تسلم.

و استدل له بصحيح الفضلاء عن ابى عبد اللّه (ع) فى حديث طويل حاك لصلاة النبى (ص) فى المعراج: فألهمنى اللّه تعالى ان قلت بسم اللّه و باللّه و لا إله الا اللّه

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب التشهد حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب التشهد حديث ۵.

و الصلاة على النبى (ص)

و الاسماء الحسنى كلها للّه، فقال: يا محمد صل عليك و على اهل بيتك «۱».

و فيه: مضافا الى انه لا يطابق الدعوى لاعراض الاصحاب عنه لا يعتمد عليه، و منه يظهر ما فى خبر بكر بن حبيب: سالت ابا جعفر عن التشهد فقال: لو كان كما يقولون واجبا على الناس هلكوا انما كان القوم يقولون أيسر ما يعلمون، اذا حمدت اللّه اجزأ عنك «۲». و نحوه خبره الآخر «۳»، و خبر حبيب الخثعمى «۴»، مع احتمال ورودها لنفى وجوب التحيات و الاذكار و الادعية المقترنة بالشهادتين.

و عن الجعفى: الاجتزاء بشهادة واحدة، و استدل له بصحيح زرارة قال: قلت لابى جعفر (ع): ما يجزى من القول فى التشهد فى الركعتين الاولتين؟ قال (ع): ان تقول اشهد ان لا إله الا اللّه وحده لا شريك له. الحديث «۵»، و لكنه لعدم العمل به يطرح او يحمل على التقية مع عدم مطابقته لدعواه.

و الرابع:

الصلاة على النبى- ص-

فى التشهدين.

و يدل عليه مضافاً الى الاجماعات المنقولة المستفيضة، بل الاجماع المحصل، ما عن الشيخ باسناده عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابى بصير و زرارة جميعا عن ابى عبد اللّه (ع) انه قال: من تمام الصوم و اعطاء الزكاة كما ان الصلاة على النبى (ص) من تمام الصلاة، و من صام و لم يؤدها فلا صوم له اذا تركها معتمدا، و من صلى و لم يصل على النبى (ص) و ترك و ذلك معتمدا فلا صلاة له، ان اللّه تعالى بدأ بها قبل الزكاة فقال قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلّى «۶».

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب التشهد حدیث ۳- ۱- ۲.

(۳) الوسائل باب ۵ من ابواب التشهد حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۵ من ابواب التشهد حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۴ من ابواب التشهد حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۱۰ من ابواب التشهد الحدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۷۳

و آله علیهم السّلام.

و مقتضی التشبیه کون الحکم فی المشبه به مفروغا عنه مسلما، و حمل الحکم فی المشبه علی المبالغة بواسطة الروایات الدالة علی عدم بطلان الصوم بعدم اعطاء الزکاة لا یوجب وهنا فی دلالته علی المدعی، فما عن جملة من المحققین من انه علی خلاف المطلوب ادل، لان مقتضی التشبیه عدم بطلان الصلاة بترکها ضعیف، و نحوه صحیح ابی بصیر عن زرارة عن الامام الصادق (ع) «۱»، و لکنها انما یدلان علی وجوبها فی الصلاة لا وجوبها فی کل من التشهدین، اللهم الا ان یقال: انهما بضمیمة الاجماع علی انها لو کانت واجبة فی الصلاة فموردها التشهد یدلان علی المطلوب، و موثق عبد الملک عن ابی عبد اللّه (ع): التشهد فی رکعتین الاولتین: الحمد للّه اشهد ان لا إله الا اللّه وحده لا شریک له، و اشهد ان محمداً عبده و رسوله اللهم صلی علی محمد و آل محمد و تقبل شفاعته و ارفع درجته «۲». و اشتماله علی التحمید و الدعاء الاخیر المستحبین بقرینة الادلة الاخر لا یوجب حمل الامر بها ایضاً علی الاستحباب، کما ان کونه فی التشهد الاول لا یضر بالاستدلال لعدم الفصل بینه و بین التشهد الثانی.

و بازاء هذه النصوص روایات تدل علی عدم الوجوب: کصحیح محمد بن مسلم المتقدم فی وجوب الجلوس فی التشهد، و نحوه، غیره، و الجمع بین الطائفتین و ان کان یقتضی حمل النصوص الاول علی الاستحباب الا ان عدم عمل الاصحاب بالثانیة مانع عن الاعتماد علیها، فلا بد من تاویلها او طرحها.

و الخامس:

اضافة آله (ع) الی النبی (ص)

. و یشهد له مضافاً الی الاجماع المحکی عن الناصریات و المبسوط و الخلاف و غیرها، موثق الاحول المتقدم، و ما دل علی عدم الاجتزاء بالصلاة علی النبی (ص) ما لم

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب التشهد حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب التشهد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۷۴

و أقله أشهد ان لا إله الا اللّه و اشهد ان محمدا رسول اللّه

ینضم الیه الصلاة علی آله، بل یظهر من بعض تلک النصوص ان الاکتفاء بالصلاة علیه یوجب البعد عن رحمة اللّه کخبر ابان بن

تغلب عن ابی جعفر عن آبائه قال: قال رسول اللّه (ص) من صلی علی و لم یصل علی آلی لم یجد ریح الجنة و ریحها یوجد من مسیرة خمسمائة عام «۱».

و صحیح ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع): قال رسول اللّه (ص) ذات یوم لأمیر المؤمنین (ع): أ لا ابشرک؟ قال: بلی- الی ان قال (ص)- و اذا صلی علی و لم یتبع بالصلاة علی اهل بیتی کان بینها و بین السموات سبعون حجابا و یقول اللّه تبارک و تعالی: لا لبیک و لا سعدیک یا ملائکتی لا تصعدوا دعاءه ان لم یلحق بالنبی عترته، فلا یزال محجوبا حتی یلحق بی اهل بیتی «۲». و نحوهما غیرهما.

کیفیة الشهادتین

و اقله ای اقل ما یجزی من الشهادتین: اشهد ان لا إله الا اللّه و اشهد ان محمدا رسول اللّه کما هو المنسوب الی المشهور او الاشهر، و عن جماعة: یجب ضم وحده لا شریک له فی الاولی، و تبدیل رسول اللّه بعبده و رسوله فی الثانیة، بل عن ظاهر المعتبر و الروض: انه المشهور، و عن المقنعة: عدم تعین الجملة الاولی فی الاولی و تعین الثانیة فی الثانیة، و الاقوی هو القول الثانی لصحیح محمد من مسلم المتقدم فی وجوب الجلوس، و موثق عبد الملک المتقدم فی وجوب الصلاة علی النبی (ص).

و استدل للاول: بخبر الحسن بن الجهم عن ابی الحسن (ع): عن رجل صلی

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من ابواب الذکر حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۴۲ من ابواب حدیث ۱۰.

اللهم صلی علی محمد و آل محمد

الظهر و العصر فاحدث حین جلس فی الرابعة، قال (ع): ان کان قال: اشهد ان لا إله الا اللّه و اشهد ان محمدا رسول اللّه (ص) فلا یعد، و ان کان لم یتشهد قبل ان یحدث فلیعد «۱». و بإطلاق ما دل علی الاکتفاء بالشهادتین کخبر سورة: سالت ابا جعفر (ع) عن ادنی ما یجزی من التشهد؟ قال: الشهادتان «۲». و نحوه غیره.

و فیهما نظر: اما الاول فمضافا الی ان المحکی عن بعض نسخه سقوط کلمة اشهد الثانیة، انه متضمن لما لا نقول به و هو صحة الصلاة مع الحدث بعد الشهادتین قبل التسلیم و الصلاة علی النبی، و بطلانها مع الحدث بعد السجدتین قبل الشهادتین او فی اثنائهما، اذ هذا التفصیل مخالف للاجماع، هذا مع انه لکونه مسوقا لبیان عدم البطلان مع الحدث بعد الشهادتین لا یأبی عن حمله علی ان المراد التلفظ بمضمون هاتین الجملتین بالعبارة المتعارفة لدیهم.

و أما الثانی: فمضافاً الی ان تلک النصوص انما هی فی مقام بیان عدم وجوب ما زاد علی الشهادتین فلا اطلاق لها من هذه الجهة انه لو ثبت الاطلاق تعین تقییده بصحیح ابن مسلم و موثق الاحول المتقدمین.

و مما ذکرناه ظهر ضعف القول الاخیر.

ثمّ ان المشهور بین الاصحاب علی ما نسب الیهم وجوب الصلاة بالصیغة المذکورة فی المتن و هی اللهم صلی علی محمد و آل محمد و عن صریح بعض ظاهر کثیر: الاجتزاء بکل ما یصدق علیه الصلاة علی النبی و آله و لو بمثل صلی اللّه علیه و آله، و الاول اقوی لموثق عبد الملک المتقدم فی وجوب الصلاة علی النبی (ص)، و قد عرفت ان اشتماله علی بعض المستحبات لا ینافی دلالته علی وجوبها: و للنبوی: اذا

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب التشهد حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۷۶

]...[

تشهد احدکم فی الصلاة فلیقل: اللهم صلی علی محمد و آل محمد.

و استدل للثانی: بإطلاق ما دل علی وجوب الصلاة علی النبی (ص)؛ و بان الموجود فی حدیث الفضلاء الحاکی لصلاة رسول اللّه (ص) فی المعراج: صلی اللّه علیّ و علی اهل بیتی.

و فیهما نظر: اما الاول فلأنه لو سلم الاطلاق لا بد من تقییده بما تقدم، مع ان للمنع عن الاطلاق مجالا واسعا، اذ النصوص المتضمنة للامر بها واردة فی مقام بیان حکم آخر فلا اطلاق لها.

و أما الثانی: فلأنه لم یذکر قبل الصلاة علی النبی فیه التشهد فراجع.

مسئلة [فی استحباب الصلاة علی النبی عند ذکر اسمه]

المشهور: استحباب الصلاة علی النبی (ص) و آله (ع) عند ذکر اسمه الشریف للمتکلم و السامع، و عن جماعة منهم المصنف- ره- فی المنتهی: دعوی الاجماع علیه و ذهب جماعة الی وجوبها.

و استدل له: بجملة من النصوص: کصحیح زرارة الامام الباقر (ع): اذا اذنت فافصح بالالف و الهاء و صل علی النبی کلما ذکرته او ذکره ذاکر فی الاذان و غیره «۱».

و خبر محمد بن هارون المروی عن الکافی عن ابی عبد اللّه (ع): اذا صلی احدکم و لم یذکر النبی (ص) فی صلاته یسلک صلاته غیر سبیل الجنة، قال: قال رسول اللّه (ص): من ذکرت عنده فلم یصل علی فدخل النار فابعده اللّه، و قال (ص): من

(۱) الوسائل باب ۴۲ من ابواب الاذان و الاقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۷۷

]...[

ذکرت عنده فنسی ان یصلی علی خُطئ طریق الجنة «۱».

و خبر محمد بن محمد المفید فی المقنعة عن الامام الباقر (ع) فی حدیث: ان رسول اللّه (ص) قال: قال لی جبرئیل (ع): من ذکرت عنده فلم یصل علیک فابعده اللّه، قلت آمین «۲». و نحوها غیرها.

و فیه: انه یتعین حمل هذه النصوص علی الاستحباب اذ دعوی الاجماع علیه مستفیضة؛ مع انها لو کانت واجبة لاشتهر وجوبها لعموم البلوی بها، مضافا الی خلو الادعیة الموظفة و القصص المنقولة عن المعصومین علیهم السلام عنها و عدم تعلیمها للمؤذنین، و لا یخفی ان هذه النصوص و ان اختصت بالصلاة علیه و لکن ضمّ الصلاة علی الآل الیها انما یکون لما دل علی ان الصلاة علیه (ص) فی کل مورد تکون موضوعاً لحکم یکون المراد منها الصلاة علیه و علی و آله کما عرفت.

فروع: الاول: الاظهر عدم اختصاص الحکم بذکر اسمه المختص به (ص)، بل یعم ذکره (ص) بکنیته او لقبه او الضمیر الراجع الیه کما عن المحدث الکاشانی التصریح به لعموم قوله (ص) من ذکرت عنده و دعوی انصرافه الی ما اذا کان الذکر بذکر اسمه المختص به او الصفات و الکنی و الالقاب المختصة به ممنوعة، فما عن شیخنا البهائی و المحقق النائینی- قده- من القول بالاختصاص ضعیف.

الثانی: الاقوی لزوم تکرار الصلاة بتکرار الذکر سواء صلی بعد کل ذکر ام لم یصل لما تقدم فی وجه وجوب تکرار سجوده التلاوة عند تکرار موجبه، فراجع. فما عن المحقق النائینی من اختصاص التکرار بما اذا کرر الذکر مع تخلل الصلاة غیر تام.

الثالث: مقتضی اطلاق النصوص و الفتاوی شمول الحکم لحال الصلاة کغیره.

الرابع: یمتثل هذا الامر بالصلاة علیه و آله بای صیغة کانت للاطلاق.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب التشهد حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۲ من ابواب الذکر حدیث ۱۳.

و یستحب ان یجلس متورکا و ان یدعو بعد الواجب

مستحبات التشهد

اشارة

و یستحب فیه امور: منها:

(ان یجلس) فیه متورکا

بلا خلاف، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له صحیح حماد: ثمّ قعد علی فخذه الایسر قد وضع قدمه الایمن علی باطن قدمه الایسر «۱».

و صحیح زرارة: و اذا قعدت فی تشهدک فألصق رکبتیک بالارض و فرج بینهما شیئا و لیکن ظاهر قدمک الیسری علی الارض و ظاهر قدمک الیمنی علی باطن قدمک الیسری و ألیتاک علی الارض و اطراف ابهامک الیمنی علی الارض «۲». و نحوهما غیرهما.

و منها: ان یقول قبل التشهد: الحمد للّه، کما فی موثق عبد الملک المتقدم، او یقول: بسم اللّه و باللّه و الحمد اللّه و خیر الاسماء للّه کما فی موثق ابی بصیر «۳». المتضمن لجملة من المستحبات.

و منها:

ان یدعو بعد الواجب

بان یقول: و تقبل شفاعته و ارفع درجته فی التشهد الاول کما فی موثق عبد الملک «۴».

و منها: ان یقول بعد التشهد الاول حین القیام عنه بحول اللّه و قوته اقوم و اقعد کما فی صحیح محمد بن مسلم «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب التشهد حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۳ من ابواب التشهد حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۱۴ من ابواب التشهد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۷۹

]...[

حکم من لا یحسن التشهد

مسألة: من لا یحسن التشهد اما ان یقدر علی التعلم او لا و علی الثانی: فاما ان یقدر علی الاتیان بالملحون ام لا و علی الثانی: فاما ان یقدر علی الترجمة او لا، و علی الثانی: فاما ان یقدر علی الذکر او لا.

اما الاول: فیجب علیه التعلم تحصیلا للواجب.

و أما الثانی: فیجب علیه الاتیان بما یقدر علیه من الملحون بلا خلاف، و یشهد له خبر مسعدة: سمعت جعفر بن محمد (ع) یقول: انک قد تری من المحرم من العجم لا یراد منه ما یراد من العالم الفصیح، و کذلک الاخرس فی القراءة فی الصلاة و التشهد و ما اشبه ذلک فهذا بمنزلة العجم و المحرم لا یراد منه ما یراد من العاقل المتکلم الفصیح «۱».

و أما الثالث: فهل یجب علیه الترجمة کما صرح به جماعة، ام لا کما هو ظاهر آخرین کالمحقق فی الشرائع و غیره؟ وجهان: قد استدل للاول: بإطلاق ما دل علی وجوب التشهد فی الصلاة، اذ ما دل علی تقییده بالصورة الخاصة مختص بحال القدرة، و بانه مما یقتضیه قاعدة المیسور.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن مقتضی اطلاق ما دل علی التقیید الشامل لحال العجز المقدم علی اطلاق ما دل علی وجوبه فی الصلاة ان المطلوب فی حال العجز لیس مطلق الشهادة بالتوحید و الرسالة و استحالة التکلیف بما لا یطاق لا تقتضی وجوب الترجمة بل لازمها سقوط التکلیف به رأسا.

و أما الثانی: فلما عرفت فی هذا الکتاب مرارا من عدم الدلیل علی القاعدة.

---

(۱) الوسائل باب ۵۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۸۰

]...[

فتحصل: ان الاقوی سقوطه فی الفرض.

و أما الرابع: فعن جماعة منهم الشهید- ره-: وجوب التحمید علیه بقدره، و استدل له: بخبر حبیب الخثعمی عن ابی جعفر (ع): اذا جلس الرجل للتشهد فحمد اللّه تعالی اجزأه «۱».

و خبر بکر بن حبیب قال: سالت ابا جعفر (ع) عن التشهد، فقال (ع) لو کان کما یقولون واجبا علی الناس هلکوا، انما کان القوم یقولون ایسر ما یعلمون، اذا حمدت اللّه تعالی اجزأ عنک «۲».

و فیه: ان الظاهر منهما اجزاء التحمید عن التحیات و الاذکار المقترنة بالتشهد.

و بفحوی صحیح ابن سنان عن الامام الصادق (ع): ان اللّه فرض من الصلاة الرکوع و السجود أ لا تری لو ان رجلا دخل فی الاسلام لا یحسن ان یقرأ القرآن اجزاه ان یکبر و یسبح و یصلی «۳» بدعوی انه اذا وجب الذکر بدلا عن القراءة التی حکایة محضة وجب بدلا عن التشهد بالاولویة.

و فیه: ان هذا استحسان لا یمکن جعله مدرک الحکم، فالاقوی السقوط لأصالة البراءة.

و أما الخامس: فعدم وجوب شیء علیه لا یحتاج الی بیان.

فهل یجب الجلوس بقدر التشهد فی موارد سقوطه کما صرح به جماعة ام لا؟ وجهان: استدل للاول: بان الجلوس احد الواجبین فلا وجه لسقوطه بسقوط الآخر.

و فیه: ان الظاهر من ادلته وجوبه قیداً للتشهد، فلا محالة یسقط بسقوطه لا سیما مع عدم حجیة قاعدة المیسور.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب التشهد حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب التشهد حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

الثامن: التسلیم و فی وجوبه خلاف

فی التسلیم

[الثامن: التسلیم]

اشارة

الثامن من افعال الصلاة: التسلیم، و فی وجوبه خلاف و الاظهر الوجوب وفاقا لکثیر من الفقهاء من القدماء و المتاخرین، و فی الجواهر: بل لعله هو الذی استقر علیه المذهب فی عصرنا و ما راهقه، و قد ذهب جماعة کثیرة منهم المصنف- ره- فی القواعد الی الاستحباب، و مستند القولین الاخبار.

و قد استدل القائلون بالوجوب. بکثیر من الروایات منها: روایات التحلیل: کخبر القداح المروی فی الکافی مسندا عن ابی عبد اللّه قال: قال رسول اللّه (ص): افتتاح الصلاة الوضوء، و تحریمها التکبیر و تحلیلها التسلیم «۱».

و عن الفقیه و الهدایة و التهذیب: مرسلا عن الامام علی (ع): افتتاح الصلاة الوضوء، و تحریمها التکبیر و تحلیلها التسلیم «۲».

و فی العلل و العیون: باسناده عن الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (ع): انما جعل التسلیم تحلیل الصلاة و لم یجعل بدلها (بدله خ) تبکیرا او تسبیحا او ضربا آخر، لانه لما کان الدخول فی الصلاة تحریم الکلام ... الخ «۳».

و عن العلل: بسنده عن المفضل بن عمر قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن العلة التی من اجلها وجب التسلیم فی الصلاة؟ قال: لانه تحلیل الصلاة الحدیث «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب التسلیم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب التسلیم حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب التسلیم حدیث ۱۰.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب التسلیم حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۸۲

]...[

و عن العیون: باسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) فی کتابه الی المأمون: و لا یجوز ان تقول فی التشهد الاول السلام علینا و علی عباد اللّه الصالحین لان تحلیل الصلاة التسلیم، فاذا قلت هذا فقد سلمت «۱».

و عن الخصال: عن الاعمش عن جعفر بن محمد (ع) بعین هذه الروایة و لکن بابدال لا یجوز ان تقول الی یقال «۲».

و روایة عبد اللّه بن الفضل الهاشمی قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن معنی التسلیم فی الصلاة؟ قال: التسلیم علامة الامن و تحلیل الصلاة «۳».

و المرسل المروی عن علی بن الحسین (ع) قیل له: ما تحریمها؟ قال: التکبیر، و قیل ما تحلیلها؟ قال: التسلیم «۴».

اقول: لا یمکن الخدشة فی سنده هذه الروایات لاستفاضتها، و استدلال الاعاظم کالسید و ابن زهرة و امثالهما بها؛ و کونها مرویة فی الکافی و التهذیب الی غیر ذلک مما یوجب الاطمئنان بصدور هذا المضمون عنهم (ع).

و تقریب الاستدلال بها علی المدعی انها انما تدل علی انحصار التحلیل بالتسلیم لکونها مسوقة لبیان ان التحلیل بای شیء یتحقق و لوقوع التسلیم جوابا فی المرسل الاخیر، و لان المصدر المضاف یفید السریان، و الاطلاق و لا یکون مهملا حتی یجوز أن یکون خبره اخص من وجه منه نحو زید قائم، بل لا بد و ان یکون خبره مساویا أو أعم، مضافاً الی ان بعض الاخبار المتقدمة صریح فی الحصر کما لا یخفی بل

---

(۱) عیون الاخبار ص: ۲۶۶ و الحدیث طویل.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب التسلیم حدیث ۱۳.

(۴) المستدرک باب ۵ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۸۳

]...[

تقابل التسلیم بالتکبیر یفید الحصر حیث ان التحریم منحصر بالتکبیر و لازم التقابل انحصار التحلیل به و قد یوجه الحصر بان تقدیم الخبر یفید الحصر و هو مبنی علی ان لا یکون اضافة المصدر الی معموله اضافة محضة، و هو خلاف ما ذهب الیه المحققون من اهل العربیة.

و کیف کان: فظهور الاخبار فی الحصر لا ینکر، فیستفاد منها وجوب التسلیم و جزئیته اما الاول: فلان مقتضی الحصر حرمة المنافیات قبله و توقف جوازها و عدم بطلان الصلاة بها علی الاتیان به، فیجب حفظا للصلاة عن الفساد.

و أما دلالتها علی الجزئیة للصلاة فلانها مقتضی الجمع بین هذه الاخبار و الاخبار الدالة علی حرمة المنافیات اذا وقعت فی اثناء

الصلاة، مضافا الی ان ظاهر کون التکبیر تحریما و التسلیم تحلیلا انهما جزءان للصلاة.

و منها الروایات الدالة علی ان آخر الصلاة التسلیم: مثل ما رواه الکلینی- ره- بسنده عن ابی بصیر قال: سمعت ابا عبد اللّه (ع) یقول فی رجل صلی الصبح فلما جلس فی الرکعتین قبل ان یتشهد رعف قال فلیخرج و لیغسل انفه ثمّ لیرجع فلیتم صلاته فان آخر الصلاة التسلیم «۱». و نحوه غیره.

و ظاهرها جزئیته لها، و انه معتبر فی ماهیتها التی امر بها، فتدل الروایة علی انه جزء وجوبی لها، مضافا الی ان الامر بالرجوع و الاتمام فی خبر ابی بصیر امر وجوبی لوقوع الرعاف قبل التشهد، فتعلیله بان آخر الصلاة التسلیم یدل علی وجوب الاتیان به و الا لما صح جعله علة.

و منها الاخبار «۲» الآمرة به الواردة فیمن یصلی خلف الامام و الامام یطیل

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب التشهد حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۶۴ من ابواب صلاة الجماعة.

]...[

تشهده، و فی باب الخلل و غیرهما من الموارد.

و قد یستدل علی وجوب التسلیم: بالروایات الدالة علی فساد صلاة المسافر بالاتمام معللا بانه زیادة فی الصلاة «۱»، بتقریب انه لو لم یکن التسلیم واجبا لم یقدح الاتیان بالرکعتین بعد التشهد، لان ما وقع بعد الصلاة لا یضر بها قطعا.

و فیه: انه لا یعتبر فی صدق الزیادة فی الصلاة کون التسلیم جزءاً وجوبیا، و عدم کون التشهد آخر الاجزاء الواجبة، بل تصدق ما لو اتی بالزائد بعد الصلاة بقصد لحوقه بالماتی به کالزیادة فی الطواف، و عدم بطلان الصلاة بالاتیان بالزائد بعد التسلیم انما هو لاجل الاخبار.

ادلة عدم وجوب التسلیم

و استدل القائلون بالندب: بصحیحة علی بن جعفر عن اخیه موسی (ع) قال سألته عن الرجل یصلی خلف الامام فیطول الامام بالتشهد فیاخذ الرجل البول او یتخوف علی شیء یفوت او یعرض له وجع کیف یصنع؟ قال یتشهد هو و ینصرف و یدع الامام «۲».

و فیه اولا: ان هذه الروایة مرویة عن الفقیه و عن موضع آخر من التهذیب انه قال: یسلم و ینصرف. فحینئذ تکون ادل علی خلاف مطلوبهم.

و ثانیا: ان الخصم لا یقول بجواز الانصراف بعد الشهادتین فکما یقید بالصلاة علی النبی (ص) یصح التقیید بالسلام.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب صلاة المسافر.

(۲) الوسائل باب ۶۴ من ابواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

]...[

و بصحیح الفضلاء عن ابی جعفر (ع) قال: اذا فرغ من الشهادتین، فقد مضت صلاته فان کان مستعجلا فی امر یخاف ان یفوته فسلم و انصرف اجزأه «۱».

و فیه: ان ذیل الصحیحة من اقوی ما یدل علی وجوب التسلیم، فانه یدل علی وجوبه حتی فی حال الاستعجال، فیتعین حمل قوله (ع) (مضت صلاته) علی ما لا ینافی وجوب التسلیم کإرادة المضی باعتبار عدم وجوب التحیات.

و بصحیح محمد بن مسلم عن الامام جعفر الصادق (ع): اذا استویت جالسا فقل: اشهد ان لا إله الا اللّه وحده لا شریک له، و اشهد ان محمدا عبده و رسوله ثمّ تنصرف «۲».

و فیه مضافاً الی خلوه عن ذکر الصلاة علی النبی (ص)، ان المراد من الانصراف فیه التسلیم بقرینة جملة من النصوص: کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (ع): اذا قلت: السلام علینا و علی عباد اللّه الصالحین فقد انصرفت «۳».

و صحیح ابن مسلم المتقدم: اذا انصرفت من الصلاة فانصرف عن یمینک «۴». و نحوهما غیرهما، و للامر به، و بذلک یظهر جواب آخر عن الاستدلال له بصحیح علی بن جعفر المتقدم.

و بموثق یونس بن یعقوب: قلت لابی الحسن (ع): صلیت بقوم صلاة فقعدت للتشهد ثمّ قمت فنسیت ان اسلم علیهم فقالوا: ما سلمت علینا، فقال (ع): أ لم تسلم و انت جالس؟ قلت بلی، قال (ع): لا بأس علیک و لو نسیت حتی قالوا لک.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب التشهد حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب التشهد حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۴ من ابواب التسلیم حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۸۶

]...[

ذلک استقبلتهم بوجهک فقلت السلام علیکم «۱».

و فیه: انه مختص بحال النسیان، و عدم وجوبه فی تلک الحال لا یلازم عدم وجوبه مطلقا لعدم کونه جزءاً رکنیا، مع ان الظاهر منه نسیان السلام الاخیر، فلا یدل علی عدم وجوب الجامع بینه و بین السلام الثانی کما لا یخفی.

و بالنصوص الدالة علی عدم بطلان الصلاة بوقوع الحدث و الالتفات قبل التسلیم: کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع) قال: سألته عن الرجل یصلی ثمّ یجلس فیحدث قبل ان یسلم قال (ع): تمت صلاته «۲».

و حسن الحلبی عن الامام الصادق (ع): اذا التفت فی صلاة مکتوبة من غیر فراغ فاعد الصلاة اذا کان الالتفات فاحشا، و ان کنت قد تشهدت فلا تعد «۳» و نحوهما غیرهما.

و فیه: ان هذا الحکم لا یختص بخصوص السلام بل ثابت فی التشهد ایضاً بمقتضی الاخبار الاخر، و الفرق انما هو فی وجوب قضائه بعد الصلاة، و اما من حیث عدم بطلان الصلاة بوقوع الحدث فهما مشترکان.

و هذه الروایات لا تنافی وجوب التسلیم و التشهد لاختصاصها بحال الاضطرار و السهو، و فی هذین الموردین لو لم تکن الروایات الخاصة لکنا ملتزمین ایضاً بعدم بطلان الصلاة، و ذلک لان مقتضی حدیث لا تعاد ان نقصان الصلاة من حیث التشهد و التسلیم ان لم یکن عمدیا غیر موجب للبطلان، بل الصلاة محکومة بالصحة، و ما نحن فیه کذلک لان المتروک لا یمکن تدارکه، فترکه غیر مستند

الی العمد فلا

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب التسلیم حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب التسلیم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۸۷

]...[

یوجب انفصاله عن الصلاة بطلانها.

فان قیل: ان لازم المستثنی فی حدیث لا تعاد و هو لزوم اعادة الصلاة من ناحیة الخمسة التی منها الطهور بطلان الصلاة فیما نحن فیه لوقوع الحدث فی وسط الصلاة، و بعبارة اخری: شمول المستثنی منه للتشهد، و التسلیم متوقف علی عدم امکان اتصالهما بالصلاة و خروج المصلی عن الصلاة، و هما متوقفان علی وقوع المبطل کما لا یخفی، فوقوع المبطل متقدم رتبة علی شمول المستثنی منه لهما بمرتبتین، ففی المرتبة السابقة علی الحکم بانه لا تعاد الصلاة من التشهد و التسلیم التی هی مرتبة موضوع هذا الحکم یحکم ببطلان الصلاة من جهة وقوع الحدث فی وسط الصلاة.

و بالجملة: رتبة وقوع المبطل متقدمة علی الخروج من الصلاة ففی تلک المرتبة یکون الحدث واقعا فی وسط الصلاة فتکون محکومة بالبطلان.

اجبنا عنه بان الحدث و امثاله قواطع للصلاة، لا ان اعدامها ماخوذة فیها بمعنی انها توجب عدم اتصال الاجزاء اللاحقة بالسابقة، فان کان عدم اتصالها و نقصان الصلاة منها موجبا للبطلان تبطل الصلاة، و الا فلا فعلی هذا مقتضی المستثنی عدم اتصال التشهد و السلام بالاجزاء السابقة، و هذا لا یوجب البطلان، اذ بمقتضی المستثنی منه یسقط اعتبار اتصالهما بها و لا تبطل بنقصانهما.

و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا انها مبطلة لها فی انفسها، فلا یوجب الحدث فی المقام البطلان، اذ موضوع البطلان وقوعه فی اثناء الصلاة فلا بد من تحقق الموضوع خارجا لیترتب علیه الحکم، و فی المقام الخروج عن الصلاة الذی هو موضوع عدم الاعادة و المبطل یتحققان فی الخارج فی زمان واحد، ففی زمان تحقق الحدث یتحقق الخروج عن الصلاة، و فی نفس ذلک الزمان یحکم بعدم الاعادة و سقوط جزئیة التشهد و السلام بنحو الاتصال، فلا وجه للحکم بالبطلان، و کون الحکم بعدم الاعادة متأخرا رتبة لا یکفی فی الحکم بالبطلان بل لا بد من التأخر الزمانی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۸۸

]...[

فتحصل مما ذکرناه: ان مقتضی القاعدة فی ما لو وقع الحدث سهوا او اضطراراً قبل التشهد او السلام هو الحکم بصحة الصلاة و مضیها حتی بناءً علی القول بوجوبهما و جزئیتهما، فالروایات الخاصة انما تکون موافقة للاصل فلا تدل علی عدم وجوب السلام کما لا تدل علی عدم وجوب التشهد.

و مما حققناه ظهر ما فی کلام المحقق الهمدانی- ره- من حمل الروایات علی التقیة او ارتکاب التاویل فیها بدعوی انه لا یمکن الالتزام بمضمونها.

کما انه ظهر من ما ذکرناه عدم تمامیة ما ذکره بعض المحققین- ره-: من ان مقتضی الجمع بین الروایات الدالة علی عدم بطلان

الصلاة بوقوع الحدث قبل السلام و ما یدل علی وجوب التسلیم، کونه واجبا خارجا عن اجزاء الصلاة لا واجبا نفسیا مستقلا، بل واجبا غیریا، و یکون جزء المرکب المامور به لا جزء الصلاة، فیکون المامور به مرکبا من الصلاة و ما هو خارج عنها فلو ترکه عمدا لم یأت بالمأمور به، و قبله لا یجوز ارتکاب المحرمات عمدا و سهوا بالنسبة الی بعضها، و اما ارتکاب بعضها سهوا فلیس بمبطل من جهة الادلة، ثمّ قال: ان بذلک یحصل الائتلاف بین ما یدل علی وجوب التسلیم و کونه محللا، و ما یدل علی ان الحدث بعد التشهد لیس مبطلا للصلاة و ما یدل علی انه اذا فرغ من التشهد تمت الصلاة و مضت.

و لا یخفی ما فیه علی من تدبر فی ما ذکرناه.

فتحصل من مجموع ما ذکرناه: جزئیة السلام للصلاة و وجوبه، و ان شیئا مما استدل به علی عدم الوجوب لیس بتام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۸۹

و صورته السلام علینا و علی عباد اللّه الصالحین أو السلام علیکم و رحمة اللّه و برکاته.

صورة التسلیم

و صورته ای صورة التسلیم الذی یتحقق به الانصراف عن الصلاة السلام علینا و علی عباد اللّه الصالحین، او السلام علیکم و رحمة اللّه و برکاته و أما السلام علی النبی (ص) فالمشهور عدم وجوبه، و عن الجعفی فی الفاخر و کنز العرفان: وجوبه.

و استدل له: بالآیة الشریفة یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَیْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِیماً «۱». بانضمام الاجماع علی عدم وجوبه فی غیر حال الصلاة.

و فیه مضافا الی احتمال ارادة الانقیاد من التسلیم فیها، ان عدم وجوبه فی غیر حال الصلاة لا یدل علی وجوبه فی حالها لامکان ارادة الندب من الامر به مع انه لو سلم ظهورها فی الوجوب تعین حملها علی الاستحباب بقرینة ما دل علی عدم وجوبه فی الصلاة کما سیمرّ علیک و بالامر به فی خبر أبی بکر الحضرمی عن ابی عبد اللّه (ع): تسلم واحدة و لا تلتفت، قل السلام علیک ایها النبی و رحمة اللّه و برکاته السلام علیکم «۲».

و خبر ابی بصیر المتقدم.

و فیه: انه محمول علی الاستحباب للاجماع علی عدم وجوبه و لما دل علی عدم وجوب التسلیم الا ما یتحقق به الانصراف کصحیح الفضلاء المتقدم و غیره.

و أما الصیغتان المتقدمتان: و هما السلام علینا و علی عباد اللّه الصالحین، و السلام علیکم و رحمة اللّه، و برکاته، فالمنسوب الی المشهور: ان الواجب احداهما علی التخییر،

---

(۱) سورة الاحزاب آیة ۵۶.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۹۰

]...[

و عن المنتهی: نفی الخلاف فی عدم وجوب الاتیان بهما، و نسب الی جماعة کثیرة: تعین الثانیة، و عن ابن سعید: تعین الاولی، و عن ابن طاوس: انه یخرج من الصلاة بالاولی، و مع ذلک یجب الاتیان بالثانیة.

و الاول اقوی، و تشهد لمحللیة الاولی جملة من النصوص: کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (ع): کلما ذکرت اللّه عز و جل به و النبی (ص) فهو من الصلاة، و ان قلت السلام علینا و علی عباد اللّه الصالحین فقد انصرفت «۱».

و خبر ابی کهمس عن ابی عبد اللّه (ع) قال سألته عن الرکعتین الاولتین اذا جلست فیهما للتشهد فقلت و انا جالس: السلام علیک ایها النبی و رحمة اللّه و برکاته انصراف هو؟ قال (ع): لا و لکن اذا قلت: السلام علینا و علی عباد اللّه الصالحین فهو الانصراف «۲». و نحوهما غیرهما.

فالقول بتعین الثانیة للمحللیة ضعیف.

و یشهد لمحللیة الثانیة: خبر ابی بکر عن ابی عبد اللّه (ع) قال: قلت له: انی اصلی بقوم، فقال: تسلم واحدة و لا تلتفت، قل: السلام علیک ایها النبی و رحمة اللّه و برکاته السلام علیکم «۳».

و ما عن جامع البزنطی عن ابن ابی یعفور قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن تسلیم الامام و هو مستقبل القبلة، قال (ع): یقول: السلام علیکم «۴».

مضافا الی اطلاقات التسلیم التی لو لم یکن المراد منها خصوص هذه الصیغة

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب التسلیم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب التسلیم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۹.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۱۱.

]...[

فلا اقل من کونها مشمولة لها، فالقول بتعین الاولی للمحللیة ضعیف.

و مما ذکرناه فی وجه محللیة کل واحدة منهما ظهران القول بلزوم الجمع بینهما ایضا ضعیف.

بقی الکلام فیما اختاره ابن طاوس و بعض المتاخرین من حصول الانصراف بالاولی، و وجوب الاتیان بالثانیة، فقد استدل له بما رواه ابن اذینة و غیره عن الامام الصادق (ع) فی وصف صلاة النبی (ص) فی السماء: انه لما صلی امره اللّه ان یقول للملائکة: السلام علیکم و رحمة اللّه و برکاته «۱».

و بصحیح ابن مسلم المتقدم فی ادلة وجوب التسلیم: إذا فرغ من الشهادتین فقد مضت صلاته و ان کان مستعجلا فی امر یخاف ان یفوته فسلم و انصرف اجزأه.

و بما ورد فی نسیان التشهد الذی تضمن الامر بالتسلیم بعد تمامیة الصلاة الظاهر فی ارادة الثانیة کصحیح سلیمان بن خالد عن الامام الصادق (ع): و ان لم یذکر حتی یرکع فلیتم الصلاة حتی اذا فرغ فلیسلم و لیسجد سجدتی السهو «۲» و فیه: مضافاً الی ان خبر المعراج لم یذکر فیه الاولی، و وجوب الثانیة فی هذا الفرض لا یلازم وجوبها مطلقا، و ظاهر صحیح ابن مسلم ان المراد من التسلیم و الانصراف فیه شیء واحد لا ان المراد من التسلیم الصیغة الاولی و من الانصراف الثانیة، انه ان ارید انه و ان تحقق الانصراف بالاولی للروایات الا انه لا یحل المنافیات الا بعد الثانیة، فیدفعه ان الاخبار الدالة علی تحقق الانصراف بالاولی ظاهرة فی انه لا شیء علیه بعده و یمضی فی حاجته مضافا الی ان قول ابی عبد اللّه (ع) فی خبر الاعمش: لا یقال فی التشهد الاول السلام علینا الی ان قال لان تحلیل الصلاة هو

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۹۲

]...[

التسلیم فاذا قلت هذا فقد سلمت «۱».

و تعلیل الامام الرضا (ع) فی ما کتبه الی المامون للمنع عن الاولی فی التشهد الاول: بان تحلیل الصلاة التسلیم فاذا قلت هذا فقد سلمت «۲». صریحان فی ان تحقق الخروج بالصیغة الاولی انما هو لکونها مصداقاً للتحلیل.

فالقول بتحقق الانصراف بالاولی، و کون الثانیة تحلیلا کما عن صاحب الحدائق ضعیف، و ان ارید حصول الانصراف بالاولی و کونها تحلیلا و مع ذلک یجب الاتیان بالثانیة، فیدفعه ان ظاهر خبر الفضل بن شاذان «۳» المشتمل علی ان علة وجوب التسلیم فی الصلاة انه تحلیل الصلاة، و غیر ذلک من الروایات الظاهرة فی ان الشارع لم یوجب تسلیما غیر ما جعله تحلیلا للصلاة عدم وجوب التسلیم الثانی مع فرض حصول التحلیل بالاول، فالقول بوجوب الصیغة الثانیة بعد الاولی ضعیف، فمقتضی الجمع بین الاخبار ما اخترناه من ان کلا منهما واجب تخییری.

مسائل الاولی:

اذا اختار الاولی یستحب الاتیان بالثانیة

لما تضمن الامر بها المحمول علی الاستحباب بقرینة ما تقدم، مضافاً الی ورود الجمع بینهما بهذه الکیفیة فی جملة من النصوص.

ثمّ انه هل تکون الثانیة حینئذ من الاجزاء المستحبة او تکون من المستحبات المستقلة عقیب الصلاة، و علی فرض کونها من الاجزاء هل تکون جزء المحلل بمعنی ان المجموع یقع محللا، او جزءاً للصلاة مع فرض کون الاولی محللة؟ وجوه.

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲۰.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب التشهد حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من ابواب التشهد حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۹۳

]...[

تدفع القول بانها جزء للصلاة مع کون الاولی محللة الاخبار الواردة فی الاولی الدالة علی انه تنقطع الصلاة بالاتیان بها، و هو ینافی بقاء جزء آخر منها، کما ان القول بکون الثانیة جزء المحلل یدفعه ان ظاهر الاخبار حصول التحلیل بالاولی، و معه لا یبقی محل لتاثیر الثانیة فی الحلیة اللهم الا ان یلتزم بانها من مکملات الاولی، الا انه تدفعه ایضا بعض الاخبار الآمرة بها بعد الحکم بحصول الانقطاع بالاولی کخبر ابی بصیر، فلا یمکن الالتزام بجزئیتها للصلاة، فتکون من الامور الخارجة عنها مستحبة بعدها، و اما لو اختار الثانیة فاستحباب الاتیان بالاولی محل تامل اذ لم یدل علیه دلیل.

الثانیة:

یکفی فی الصیغة الثانیة (السلام علیکم)

کما نسب الی الاکثر لروایة الحضرمی عن الامام الصادق (ع) قال: قلت له: انی اصلی بقوم فقال: تسلم واحدة و لا تلتفت قل: السلام علیک ایها النبی و رحمة اللّه و برکاته السلام علیکم «۱».

و خبر عبد اللّه بن ابی یعفور قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن تسلیم الامام و هو مستقبل القبلة، قال: یقول السلام علیکم «۲».

و استدل علی لزوم اضافة و رحمة اللّه او مع زیادة و برکاته: بصحیحة علی بن جعفر الحاکیة لصلاة الامام الکاظم (ع) «۳». و خبر ابن اذینة الحاکی لصلاة النبی (ص) فی المعراج «۴».

و فیه انه لا یستفاد منهما سوی الرجحان لأعمیة الفعل عن الوجوب.

و أما ما فی ذیل خبر دعائم الاسلام: تقول: السلام علیکم و رحمة اللّه السلام

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۱.

]...[

علیکم و رحمة اللّه «۱». فلا یعتمد علیه لضعف سنده.

و دعوی ان الاقتصار علی السلام علیکم فی النصوص یکون للاکتفاء بذکر البعض عن ذکر الکل، مندفعة بانها خالیة عن الشاهد.

لا یعتبر نیة الخروج

الثالثة: لا یعتبر فی السلام المخرج نیة الخروج من الصلاة، و لا عدم قصد عدم الخروج، لإطلاق الادلة، و لان ظاهر جملة من النصوص: ان الخروج و التحلیل من احکام السلام بما هو مثل ما عن کتاب الامام الرضا (ع) الی المأمون: و لا یجوز أن تقول فی التشهد الاول السلام علینا و علی عباد اللّه الصالحین، لان تحلیل الصلاة التسلیم، فاذا قلت هذا فقد سلمت «۲». و نحوه غیره، و ما ذکر فی وجه اعتبار قصد الخروج بانه مناقض للصلاة لانه کلام آدمی، فلو لم یقترن به ما یصرفه الی التحلیل کان مناقضا لها کما عن الذکری، مندفع بانه لو وقع فی الاثناء یکون مناقضا لها مطلقا، و اما لو وقع فی محله فهو تحلیل بحکم الشارع و لو لم یقصد الخروج.

ثمّ انه یختلف الحکم فی عدة فروع باعتبار قصد الخروج و عدم اعتباره منها ما لو قصد بالثانیة الخروج، فبناء علی المختار یخرج عن الصلاة بالاولی، و اما الثانیة فان قصد امرها الا انه جهلا بالحکم قصد بها الخروج فقد امتثل امرها، و یکون قصده لغواً و ان لم یقصد امرها بان یقصد خصوص الصیغة التی جعلت مخرجة عن الصلاة بعد الاولی، فحیث ان ما قصده لا واقع له، و ما له واقع لم یقصده فلا تقع امتثالا

(۱) المستدرک باب ۴ من ابواب التسلیم حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب التشهد حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۹۵

و یستحب أن یسلم المنفرد الی القبلة و یومئ بمؤخر عینیه الی یمینه.

لامرها.

و أما بناءً علی اعتبار قصد الخروج، فبناء علی تعین الاولی للخروج تبطل الصلاة فی الفرض لزیادة الاولی لأنه لم یأت بها مع ما یعتبر فیها و هو قصد الخروج، فتقع زائدة، و زیادة الثانیة ایضا کما لا یخفی.

و أما بناءً علی تعین الثانیة للخروج فتصح الصلاة، لان ما یعتبر فیه قصد الخروج قد قصد، و ما لم یقصد الخروج به و هو الاولی لا یعتبر فیه ذلک.

و أما بناءً علی التخییر و مشروعیة الاخری، فالصلاة صحیحة کما هو واضح، اما بناءً علی عدم مشروعیة الاخری فتبطل من جهة الزیادة کما لا یخفی وجهه.

و ان قصد الخروج بالاولی و اتی بالثانیة ایضا، فعلی المختار تصح الصلاة، لان قصد الخروج لیس بمضر، و اما بناءً علی لزوم قصد الخروج فبناء علی تعین الاولی للخروج او التخییر، فصحة الصلاة واضحة و اما بناءً علی تعین الثانیة للخروج، فالصلاة باطلة لزیادة الاولی ان کان قصده الخروج بالاولی مضرا بقصد امتثال امرها و الا فتصح الصلاة کما تقدم.

و مما ذکرناه ظهر حکم ما لو نوی الخروج بهما او لم ینو الخروج بشیء منها، فلا نطیل الکلام فی بیان حکمهما.

مستحبات التسلیم

الرابعة: و یستحب ان یسلم المنفرد تسلیمة واحدة الی القبلة و یومئ بمؤخر عینیه الی یمینه.

اما استحباب تسلیمة واحدة الی القبلة فهو المشهور بین الاصحاب، و یدل علیه، قول ابی عبد اللّه (ع) فی صحیحة عبد الحمید بن عواض: ان کنت

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۹۶

و الإمام (یومی الی یمینه) بصفحة وجهه و الماموم (یومی بصفحة وجهه) الی یمینه و یساره ... إن

تؤم قوما اجزأک تسلیمة واحدة عن یمینک، و ان کنت مع امام فتسلیمتین، و ان کنت وحدک فواحدة مستقبل القبلة «۱».

و أما صحیحة علی بن جعفر قال: رایت اخوتی موسی و اسحاق و محمد بنی جعفر یسلمون فی الصلاة عن الیمین و عن الشمال: السلام علیکم و رحمة اللّه و برکاته و السلام علیکم و رحمة اللّه و برکاته «۲». فیمکن حملها علی رؤیته لهم فی حال کونهم ماومین لا منفردین، فتأمل.

و لکن قد ینافیه خبر ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): اذا کنت وحدک فسلم تسلیمة واحدة عن یمینک «۳».

و یمکن الجمع بینهما بحملهما علی التخییر، و علی فرض التعارض تقدم صحیحة عبد الحمید لأصحیة سندها و اشهریتها فاستحباب تسلیمة واحدة للمنفرد مستقبل القبلة بحسب الادلة لا ینبغی التشکیک فیه و اما استحباب ان یومئ بمؤخر عینیه الی یمینه فتشهد له

الشهرة بین العلماء، و لعلها تکفی فی اثبات الاستحباب.

و الامام یسلم تسلیمة واحدة و یومئ الی یمینه بصفحة وجهه لصحیحة عبد الحمید المتقدمة، و ما فی عدة من الروایات «۴» من ان الامام یسلم تسلیمة واحدة مستقبل القبلة لا ینافیها، اذ تحمل الصحیحة علی الالتفات الیسیر غیر المنافی لصدق الاستقبال.

و اما المأموم فیسلم واحدة و یومئ بصفحة وجهه الی یمینه و یساره ان

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۱۲.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث.

کان علی یساره احد الفصل الثانی: فی مندوبات الصلاة، و هی خمسة: الاول: التوجه بسبع تکبیرات بینها ثلاثة ادعیة

کان علی یساره احد) لروایات مثل ما رواه الکلینی فی الصحیح عن ابی بصیر قال: قال ابو عبد اللّه (ع): اذا کنت فی صف فسلم تسلیمة عن یمینک، و تسلیمة عن یسارک، لان عن یسارک، من یسلم علیک «۱».

و ما فی بعض الروایات من انه یسلم تسلیمتین «۲». بلا تقیید یحمل علی صورة کون احدٍ علی الیسار لعدم الاطلاق له من هذه الجهة، مضافاً الی الروایات المصرحة بانه ان لم یکن علی یساره احد یسلم واحدة عن یمینه.

و أما ما فی بعض روایات اخر من ان وظیفته لیست الا تسلیمة واحدة کقوله (ع) فی صحیحة زرارة و غیره: یسلم تسلیمة واحدة اماما کان او غیره «۳». فیحمل علی نفی تاکد الاستحباب، او یحمل علی غیر الماموم ای المنفرد.

ثمّ ان هذه الاحکام مختصة بالتسلیمة الاخیرة کما هو المشهور بین الاصحاب و لا یخفی وجهه علی من امعن النظر فی روایات الباب.

مندوبات الصلاة

الفصل الثانی: فی مندوبات الصلاة

اشارة

زیادة علی ما سمعته فی المواضع المخصوصة و هی کثیرة ذکر المصنف- ره- منها خمسة:

الاول: التوجه بسبع تکبیرات بینهما ثلاثة ادعیة

اشارة

بان یکبر ثلاثا ثمّ یدعو، ثمّ یکبر اثنین ثمّ

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب التسلیم حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۹۸

]...[

یدعو، ثمّ یکبر اثنین ثمّ یدعو، لقول الامام الصادق (ع) فی حسنة الحلبی: اذا افتتحت الصلاة فارفع یدیک ثمّ ابسطهما بسطاً ثمّ کبر ثلاث تکبیرات ثمّ قل: اللهم انت الملک الحق لا إله الا انت سبحانک انی ظلمت نفسی فاغفر لی ذنبی انه لا یغفر الذنوب الا انت ثمّ کبّر تکبیرتین، ثمّ قل: لبیک و سعدیک، و الخیر فی یدیک، و الشر لیس الیک، و المهدی من هدیت، لا ملجأ منک الا الیک، سبحانک و حنانیک، تبارکت و تعالیت، سبحانک رب البیت، ثمّ کبّر تکبیرتین، ثمّ تقول: وجهت وجهی للذی فطر السموات و الارض عالم الغیب و الشهادة حنیفا مسلما و ما انا من المشرکین، ان صلاتی و نسکی و محیای و مماتی للّه رب العالمین لا شریک له و بذلک امرت و انا من المسلمین «۱».

و فی الخبر المروی عن شرح النفلیة: تقول عقیب السادسة یا محسن قد اتاک المسیء الخ «۲».

و لا یخفی ان الاتیان بالتکبیرات السبع علی النهج المزبور انما هو مستحب، و لا یجب ازید من تکبیرة واحدة للاحرام کما هو صریح الروایات الکثیرة کخبر زرارة عن ابی جعفر (ع) قال: ادنی ما یجزی من التکبیرة فی التوجه الی الصلاة تکبیرة واحدة و ثلاث تکبیرات و خمس و سبع افضل «۳».

و خبر ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اذا افتتحت و کبرت ان شئت فواحدة، و ان شئت ثلاثا، و ان شئت خمسا، و ان شئت سبعا، و کل ذلک مجز عنک «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۱.

(۲) المستدرک باب ۶ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۹.

(۴) الوسائل باب ۱۲ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۹۹

]...[

و ما رواه الشیخ باسناده عن زید الشحام قال: قلت لابی عبد اللّه (ع): الافتتاح، فقال: تکبیرة تجزیک، قلت فالسبع؟ قال ذلک الفضل «۱».

و هذه الروایات تدل علی عدم وجوب ازید من تکبیرة واحدة، و افضلیة السبع، و ان منها تکبیرة الاحرام و هذا لا کلام فیه انما الکلام یقع فی موردین.

ما به الافتتاح من التکبیرات

الاول: فی ان الافتتاح هل یحصل بمجموع ما یختاره من التکبیرات، او ان الذی تفتتح به الصلاة تکبیرة واحدة و البقیة خارجة عن الواجب مطلوبة بطلب ندبی.

اقول: لا ینبغی التأمل فی ان ظاهر عدة من روایات الباب ان الافتتاح یحصل بمجموع ما یختاره کما افتی به والد المجلسی- ره- فلاحظ صحیحة زید الشحام المتقدمة، و روایة ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع) قال (ع): الامام تجزیه تکبیرة واحدة، و تجزیک ثلاثا مترسلا اذا کنت وحدک «۲».

و خبر ابی بصیر المتقدم، و غیر ذلک من الروایات، الا انه ینبغی رفع الید عن هذا الظهور لا لما قیل من عدم تصور التخییر بین الاقل و الاکثر خصوصا اذا کان الاقل وجوده منحازا فی الخارج عما یلحقه من الاجزاء الاخر کما فی المقام، فانه یندفع بان التخییر بین الاقل و الاکثر ممکن باخذ الاقل بشرط لا کما حققناه فی الاصول، بل الوجه فی رفع الید عن ظهور الاخبار عدم معروفیة هذا القول بین الاصحاب، بل

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۰

]...[

المعروف خلافه، و لا یبعد دعوی شهادة بعض الاخبار لما ذهب الیه الاصحاب کصحیحة الحلبی: فاذا کنت اماما یجزیک ان تکبر واحدة تجهر فیها و تسرّ ستاً «۱». لا شعارها او دلالتها علی ان ما یجهر به هو بالخصوص تکبیرة الافتتاح دون ما عداه، فما ذهب الیه المشهور منهم المصنف- ره- من ان واحدة منها تکبیرة الاحرام هو المتبع.

المورد الثانی: فی انه علی المشهور هل یتعین ان یجعل الاولی افتتاحا کما عن جماعة من المتاخرین، او الاخیرة کما هو ظاهر جماعة من القدماء، او یتخیر فی السبع ایتها شاء جعلها تکبیرة الافتتاح؟ وجوه: و قد استدل للاول: بروایتین واردتین فی سبب زیادة ست تکبیرات، و فی احداهما: ان الحسین (ع) کان الی جنب النبی (ص) فافتتح رسول الله (ص) فلم یحر الحسین (ع) بالتکبیر، ثمّ کبر رسول اللّه (ص) فلم یحر الحسین، فلم یزل رسول اللّه (ص) یکبر و یعالج الحسین حتی کمل سبع تکبیرات فاحار الحسین فقال ابو عبد اللّه: فصارت سنة «۲».

و فی الاخری و هی صحیحة زرارة: فافتتح رسول اللّه (ص) الصلاة فکبر الحسین (ع)، فلما سمع رسول اللّه (ص) تکبیره عاد فکبر الحسین (ع) حتی کبر رسول اللّه (ص) سبع تکبیرات و کبر الحسین (ع) فجرت بذلک السنة «۳».

و تقریب الاستدلال بهما: ان ما کبره (ص) اولا هو تکبیرة الاحرام، و التکبیرات الاخر انما وقعت لتمرین الحسین (ع) علی التکلم.

و فیه: ان افتتاح الصلاة بالاولی انما کان قبل تشریع السبع، و اما بعد ما شرع

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب تکبیرة الاحرام حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۱

]...[

۱۰۱

فهل یتعین جعلها تکبیرة الاحرام فهو اول الکلام.

و قد استدل بعض المحققین علی تعین الاولی: بما حاصله: ان مقتضی الاطلاق بعد الاجماع علی حصول الافتتاح بواحدة منها عدم اعتبار خصوصیة زائدة عن طبیعة التکبیرة الماتی بها للافتتاح، فلا بد و ان یحصل الافتتاح بالاولی لانه ما دام لم یوجد المسمی فی الخارج یحب ایجاد المسمی، فمتی وجد سقط الوجوب، فیتصف بعده سائر الافراد بالاستحباب، اذ الامر الوجوبی و الاستحبابی لا یتنجزان معا اذا کان متعلقهما طبیعة واحدة بلحاظ افرادها المتعددة، فلا محالة ما یوجد فی الخارج او لا یتصف بالوجوب، و ما زاد علیه بالاستحباب.

و فیه: انه اذا تعلق امر وجوبی و استحبابی بطبیعة واحدة فکما یکون ایجاد المسمی بایجاد فرد منها واجبا، کذلک ایجادها بایجاد فرد آخر منها مستحب، فما یقع فی الخارج اولا کما یصلح لان یکون مصداقا لما هو واجب کذلک یصلح لان یکون مصداقاً لما هو مستحب، فحیث لا- یمکن صیرورة فرد واحد امتثالا لهما معا و وقوعه امتثالًا لاحدهما دون الآخر ترجیح بلا مرجح، فلا محالة فی وقوعه امتثالا- لاحدهما یحتاج الی القصد و التعیین کما هو الحال فی کل فعل یکون قابلا للوقوع امتثالا لامرین، کالرکعتین القابلتین للوقوع مصداقا لفریضة الصبح و نافلتها، و لذا تری تسالم الفقهاء علی لزوم تمییز تکبیرة الاحرام بالقصد، و لیس الوجه فی ذلک مغایرة تکبیرة الاحرام لغیرها من التکبیرات السبع، و لها خصوصیة زائدة کما عن بعض المحققین- ره- فانه یکفی فی دفعه الاطلاقات، بل الوجه فیه ما ذکرناه، فتعین الاولی للافتتاح لا وجه له.

و قد استدل لتعین الاخیرة للافتتاح: بروایة ابی بصیر المتقدمة، و فیها بعد ذکر الدعاء بعد التکبیرات الثلاث بقوله: اللهم انت الملک الحق ... الخ، و الدعاء عقیب الاثنتین بقوله: لبیک و سعدیک ... الخ، و عقیب السادسة: یا محسن قد اتاک المسیء. الخ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۲

الثانی: القنوت.

قال (ع): ثمّ تکبر للاحرام.

و بما فی الفقه الرضوی: و اعلم ان السابعة هی الفریضة و هی تکبیرة الافتتاح و بها تحریم الصلاة «۱».

و دلالتهما علی ما ادعی من کون الاخیرة تکبیرة الاحرام لا تنکر، الا انه لا یعتمد علیهما لضعف سندیهما، اللهم الا ان یقال بانجباره بعمل القدماء من الاصحاب بهما، بل و قد ادعی الاجماع علی تعینها فی الغنیة فتأمل.

فتحصل مما ذکرناه: ان شیئاً مما استدل به علی تعین الاولی او الاخیرة للافتتاح لا یتم، فالاقوی هو التخییر فی جعل ایتها شاء تکبیرة الافتتاح، بل لا یبعد القول بالاکتفاء بالقصد الاجمالی بواحدة من السبع، و ان کان الاحوط جعلها الاخیرة کما لا یخفی وجهه.

تنبیه: مقتضی اطلاق کثیر من النصوص و الفتاوی عدم اختصاص استحباب الاستفتاح بسبع تکبیرات بالفرائض، بل یعم النوافل ایضاً.

فی القنوت

الثانی: القنوت

اشارة

و هو الدعاء الشامل للثناء علی اللّه تعالی بالتسبیح و التهلیل فی الموضع المخصوص، و لا شبهة و لا خلاف فی مشروعیته، بل فی الجواهر: لا خلاف بین المسلمین فی مشروعیته فی الصلاة فی الجملة، و لکن الاصحاب اختلفوا فی انه مستحب او واجب، و المشهور او الاشهر هو الاول، بل المحکی عن المعتبر و المنتهی: دعوی الاجماع علیه، و عن ابن عقیل: وجوبه فی

---

(۱) فقه الرضا (ع) ص: ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۳

]...[

الفرائض الجهریة، و عن الصدوق: الوجوب فی جمیع الصلوات، و مال الیه فی الحبل المتین.

و استدل لوجوبه بجملة من النصوص المتضمنة للامر به و النافیة للصلاة بدونه: مثل ما رواه فی الکافی باسناده عن الحرث بن المغیرة قال: قال ابو عبد اللّه (ع): اقنت فی کل رکعتین فریضة او نافلة قبل الرکوع «۱».

و موثق زرارة عن الامام الباقر (ع): القنوت فی کل الصلوات «۲». و نحوهما غیرهما.

و فیه: انه یتعین حمل هذه النصوص علی الاستحباب بقرینة صحیح البزنطی عن الامام الرضا (ع) قال: قال ابو جعفر (ع) فی القنوت: ان شئت فاقنت و ان شئت فلا تقنت، قال ابو الحسن (ع) و اذا کانت التقیة فلا تقنت، و انا اتقلد هذا «۳». و روایة الصحیح بطریق آخر: القنوت فی الفجر ... الخ لا تضر بالاستدلال لاحتمال تعدد الحدیث، مع انه ایضا بضمیمة عدم الفصل بین الفجر و غیرها یدل علی المطلوب، و النصوص الآتی بعضها الدالة علی انه لا قنوت فی غیر الجهریة.

و یؤید عدم الوجوب صحیح وهب عن ابی عبد اللّه (ع): القنوت فی الجمعة و العشاء و العتمة و الوتر و الغداة، فمن ترک القنوت رغبة عنه فلا صلاة له «۴». اذا الظاهر من تعلیق نفی الصلاة علی ترکه رغبة عنه انه لا بأس بترکه من حیث هو، و بالآیة الشریفة وَ قُومُوا لِلّهِ قانِتِینَ «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب القنوت حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب القنوت حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴ من ابواب القنوت حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب القنوت حدیث ۲.

(۵) سورة البقرة آیة: ۲۳۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۴

]...[

و فیه: ان المراد من القنوت فیها لیس القنوت المصطلح کما یظهر لمن تدبر فیها و فی الروایات الواردة فی تفسیرها.

و أما القائلون بوجوبه فی الجهریة فقد استدلوا له بجملة من النصوص: کصحیح وهب المتقدم، و صحیح سعد عن الامام الرضا (ع) قال: سألته عن القنوت هل یقنت فی الصلوات کلها ام فیما یجهر فیه بالقراءة؟ قال: لیس القنوت الا فی الغداة و الجمعة و الوتر و المغرب «۱». و نحوهما غیرهما.

و فیه: ان هذه النصوص محمولة علی الاستحباب لصحیح البزنطی المتقدم الدال علی عدم وجوبه فی الفجر، و خبر عبد الملک: قلت

لابی عبد اللّه (ع): قنوت الجمعة فی الرکعة الاولی قبل الرکوع و فی الثانیة بعد الرکوع؟ قال (ع) لی: لا قبل و لا بعد «۲» لعدم احتمال الفصل بین الفجر و الجمعة و غیرهما و لموثق یونس قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن القنوت فی ای صلاة اقنت؟ قال (ع): لا تقنت الا فی الفجر «۳».

فتحصل: ان الاقوی استحبابه فی جمیع الصلوات.

و عن جماعة من المحققین کالمصنف- ره- و الشیخ و الشهیدین و غیرهم: انه یتاکد فی الجهریة.

و استدل له: بالنصوص المتقدم بعضها المتضمنة للامر به، و ثبوته فی خصوص الجهریة المحمولة علی تاکد الاستحباب بقرینة ما دل علی استحبابه فی جمیع الصلوات، و عدم وجوبه فیها.

و فیه: ان عدة من النصوص تدل علی ان التخصیص بالجهریة انما یکون

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب القنوت حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب القنوت حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب القنوت حدیث ۷.

و هو فی کل ثانیة قبل الرکوع و بعد القراءة

. لاجل التقیة کموثق ابی بصیر قال سالت ابا عبد اللّه (ع) عن القنوت، فقال: فیما یجهر فیه بالقراءة قال: فقلت له: انی سالت اباک عن ذلک فقال لی فی الخمس کلها، فقال: رحم اللّه ابی، ان اصحاب ابی اتوه فسألوه فاخبرهم بالحق، ثمّ اتونی شکاکا فافتیتهم بالتقیة «۱». و نحوه غیره.

محل القنوت

و هو فی کل صلاة مرة واحدة فی الرکعة الثانیة قبل الرکوع و بعد القراءة کما هو المشهور، بل عن الخلاف و الغنیة و التذکرة: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): القنوت فی کل صلاة فی الرکعة الثانیة قبل الرکوع «۲».

و صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق (ع): ما اعرف قنوتا الا قبل الرکوع «۳». و نحوهما غیرهما.

و عن المحقق و الشهید الثانی: التخییر بین قبل الرکوع و بعده، و استدل له بما رواه معمر بن یحیی عن ابی جعفر (ع): القنوت قبل الرکوع، و ان شئت بعده «۴».

و فیه: انه معارض بالروایات المتقدمة الدالة علی ان مورده قبل الرکوع، و هی تقدم لوجوه لا تخفی، و یحمل الخبر علی التقیة کما عن الشیخ- قده-.

و دعوی ان الجمع بین النصوص الاول و الخبر یقتضی حملها علی الافضلیة و معه لا وجه لحمله علی التقیة، مندفعة بان الجمع المزبور بالنسبة الی صحیح معاویة بعید جداً، فلاحظ.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب القنوت حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب القنوت حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب القنوت حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۳ من ابواب القنوت حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۶

]...[

ما یعتبر فی القنوت

اشارة

یعتبر فیه امور: الاول: رفع الیدین، بل عن کشف اللثام دخوله فی مفهوم القنوت. و یشهد له خبر محمد بن سلیمان: کتبت الی الفقیه اساله عن القنوت؟ فقال: اذا کانت ضرورة شدیدة فلا ترفع الیدین، و قل ثلاث مرات: بسم اللّه الرحمن الرحیم «۱». فان تعلیق جواز ترکه علی الضرورة الشدیدة یدل علی اعتباره فیه.

و موثق عمار: قلت لابی عبد اللّه (ع): اخاف ان اقنت و خلفی مخالفون، فقال: رفعک یدیک یجزی یعنی رفعهما کانک ترکع «۲». فان الاجتزاء به فی مقام التقیة یناسب کونه من مقومات القنوت.

و الاولی ان یکون الرفع به تلقاء وجهه مبسوطتین یستقبل ببطونهما السماء کما هو المتعارف لدی المتشرعة.

و یشهد له مضافا الی السیرة القطعیة ما رواه فی الذکری عن ابن سنان عن الامام الصادق (ع): ترفع یدیک حیال وجهک، و ان شئت تحت ثوبک و تتلقی ببطونهما السماء «۳».

الثانی: یعتبر فیه الاتیان بشیء من الذکر و الدعاء و المناجاة، و لا یعتبر فیه ذکر مخصوص.

و یشهد لهما صحیح اسماعیل بن الفضل سالت ابا عبد اللّه (ع) عن القنوت و ما یقال فیه، قال (ع) ما قضی اللّه علی لسانک، و لا أعلم فیه شیئا موقتا «۴». و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب القنوت حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب القنوت حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من ابواب القنوت حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۹ من ابواب القنوت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۷

]...[

و الاولی ان لا یکون اقل من ثلاث تسبیحات لخبر ابن ابی سماک عن ابی عبد اللّه (ع) و فیه: یجزی من القنوت ثلاث تسبیحات «۱». و اولی منه ان لا یکون اقل من خمس تسبیحات لما فی خبر ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): سألته عن ادنی القنوت قال خمس تسبیحات «۲».

و اولی منه ان یقرأ الادعیة الواردة عن المعصومین (ع)، و الافضل کلمات الفرج.

لا یجوز القنوت بالفارسیة

و لا یخفی انه اختلف الاصحاب فی جواز القنوت بالفارسیة و تحقق وظیفة القنوت بها.

فعن جماعة من القدماء الجواز، بل عن جامع المقاصد: لا نعلم قائلا بالمنع سوی سعد بن عبد اللّه، و قیل: بالمنع:.

و استدل للجواز: بما دل علی جواز الدعاء بکل ما یناجی به الرب، و ان کل ما یذکر به اللّه تعالی و النبی فهو من الصلاة: کالمرسل عن الامام الصادق (ع): کلما ناجیت به ربک فی الصلاة فلیس بکلام «۳».

و صحیح الحلبی: کلما ذکرت اللّه عز و جل به و النبی (ص) فهو من الصلاة «۴» و نحوهما غیرهما.

و بما دل علی نفی التوقیت فی القنوت «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب القنوت حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب القنوت حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۹ من ابواب القنوت حدیث ۲- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۸

و یقضیه لو نسیه بعد الرکوع.

و باصالة البراءة من المانعیة فی جوازه بها بعد عدم شمول ما دل علی قادحیة الکلام عمدا لذلک.

و فی الجمیع نظر: اما الاولان: فلانه بقرینة کون الاقوال الصلاتیة عربیة تکون تلک النصوص منصرفة الی خصوص العربیة و لا تشمل غیرها.

و أما الاصل: فلأنه یکون الدعاء بغیر العربیة بعد انصراف الدعاء فی النصوص الی العربی داخلا فی الکلام الذی دل الدلیل علی قادحیته.

فتحصل: ان الاقوی المنع.

الثالث: القیام بلا خلاف، و یشهد له موثق عمار عن ابی عبد اللّه (ع): عن الرجل ینسی القنوت فی الوتر او غیر الوتر، قال (ع): لیس علیه شیء، و ان ذکره و قد اهوی الی الرکوع قبل ان یضع یدیه علی الرکبتین فلیرجع قائما و لیقنت ثمّ لیرکع «۱».

مسألة و یقضیه ای و یقضی القنوت لو نسیه بعد الرکوع ان تذکر بعد الدخول فیه بلا خلاف.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة و محمد بن مسلم قال: سألنا ابا جعفر (ع) عن الرجل ینسی القنوت حتی یرکع، قال (ع): یقنت بعد الرکوع فان لم یذکر فلا شیء علیه «۲». و نحوه موثق عبید «۳».

و لا یعارضهما صحیح معاویة قال سألته عن الرجل ینسی القنوت حتی یرکع أ یقنت؟ قال (ع): لا «۴» لتعین حمله علی نفی الوجوب، او تاکد الاستحباب او شیء

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب القنوت حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب القنوت حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۸ من ابواب القنوت حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۸ من ابواب القنوت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۰۹

الثالث نظره فی حال قیامه الی موضع سجوده. و فی حال قنوته الی باطن کفیه

آخر مما لا ینافی ما سبق، او یطرح، و لا یخفی وجهه.

و ان تذکر قبل الوصول الی حد الرکوع رجع الی القیام و اتی به لموثق عمار المتقدم.

و ان تذکر بعد الدخول فی السجود او بعد الصلاة قضاه بعد الصلاة لصحیح ابی بصیر: سمعته یذکر عند ابی عبد اللّه (ع) قال فی الرجل اذا سها فی القنوت: قنت بعد ما ینصرف و هو جالس «۱».

و صحیح زرارة: قلت لابی جعفر (ع): رجل نسی القنوت فذکر و هو فی بعض الطریق، فقال (ع): لیستقبل القبلة ثمّ لیقله «۲» الثالث من مندوبات الصلاة: ان یکون (نظره فی حال قیامه الی موضع سجوده) لصحیح زرارة او حسنه عن الباقر (ع): اذا استقبلت القبلة بوجهک فلا- تقلب وجهک الی ان قال (ع) و اخشع ببصرک و لا ترفعه الی السماء، و لیکن حذاء وجهک فی موضع سجودک «۳». و نحوه صحیحه الآخر.

و فی حال قنوته الی باطن کفیه و الدلیل علیه ما دل علی کراهة النظر الی غیر موضع السجود کخبر غیاث عن جعفر عن ابیه (ع) عن علی (ع): لا تجاوز بطرفک فی الصلاة موضع سجودک. فتأمل.

و ما دل علی کراهة التغمیض کخبر مسمع عن ابی عبد اللّه (ع) عن آبائه (ع): ان رسول اللّه (ص) نهی ان یغمض الرجل عینیه فی الصلاة «۴»

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب القنوت حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من ابواب القنوت حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من ابواب القیام حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۶ من ابواب القیام حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۱۰

و فی رکوعه الی بین رجلیه و فی سجوده الی طرف انفه و فی جلوسه الی حجره. الرابع: وضع الیدین قائما علی فخذیه بحذاء رکبتیه و قانتا تلقاء وجهه و راکعا علی رکبتیه و ساجدا بحذاء اذنیه و جالسا علی فخذیه

فان مقتضی الجمع بین هذین الدلیلین استحباب ذلک.

و فی رکوعه الی بین رجلیه) لقوله (ع) فی صحیحة زرارة: فاذا رکعت الی ان قال و لیکن نظرک إلی ما بین قدمیک «۱».

و فی حال سجوده الی طرف انفه، و یدل علیه ما عن الفقه الرضوی انه قال: و یکون بصرک فی وقت سجودک الی انفک و بین السجدتین فی حجرک و کذلک فی وقت التشهد «۲» و ضعف سنده منجبر بعمل الاصحاب به، مضافاً الی کفایته فی امثال المقام فتأمل.

فظهر انه یستحب ان یکون نظره (فی حال جلوسه الی حجره).

الرابع من مستحبات الصلاة:

وضع الیدین قائما علی فخذیه بحذاء رکبتیه...

. و یدل علیه قوله (ع) فی صحیحة زرارة: اذا قمت للصلاة الی ان قال و ارسل یدیک و لا تشبک اصابعک و لیکونا علی فخذیک قبالة رکبتیک «۳».

و قانتاً تلقاء وجهه کما تقدم تحقیقه فی القنوت.

و راکعا علی رکبتیه کما تقدم تحقیقه فی الرکوع.

و ساجدا بحذاء اذنیه لقوله (ع) فی صحیحة زرارة: و لا تلزق کفیک رکبتیک

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۳.

(۳) فقه الرضا (ع) ص: ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۱۱

الخامس: التعقیب و اقله تسبیح الزهراء علیها السّلام و لا حصر لأکثره و یستحب ان یأتی فیه بالمنقول

و لا تدنهما من وجهک بین ذلک حیال منکبیک، و لا تجعلهما بین یدی رکبتیک و لکن تحرفیهما عن ذلک شیئا «۱».

و جالسا علی فخذیه لما روی عن النبی (ص): انه کان اذا قعد یدعو یضع یده الیمنی علی فخذه الیمنی و یده الیسری علی فخذه الیسری «۲» فتأمل.

الخامس من مندوبات الصلاة:

التعقیب

و قد اجمع العلماء علی استحبابه.

و تدل علیه روایات کثیرة و اقله ای ما لا ینبغی ترکه لتاکد استحبابه تسبیح الزهراء علیها السّلام.

و الظاهر من کلمات الاصحاب ان افضلیته مفروغ عنها لدیهم، و الاخبار الدالة علیها کثیرة کخبر صالح بن عقبة عن جعفر (ع) انه قال: ما عبد اللّه بشیء افضل من تسبیح فاطمة (ع) و لو کان شیء افضل منه لنحله رسول اللّه (ص) فاطمة (ع) «۳». الی غیر ذلک من الروایات الکثیرة الدالة علی افضلیته.

و لا حصر لأکثره بل یستحب الدعاء لأمر الدنیا و الآخرة بما امکن، کما یدل علیه قوله (ع) فی خبر مسعدة المروی عن قرب الاسناد: اذا قضیت الصلاة بعد ان تسلم و انت جالس فانصب فی الدعاء من امر الدنیا و الآخرة «۴». و غیر ذلک من الروایات الواردة بهذا المضمون، و یستحب ان یأتی فیه بالمنقول و هو فی غایة الکثرة کما یظهر لمن راجع محلها.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من افعال الصلاة حدیث ۳.

(۲) التذکرة ج: ۱ ص: ۱۲۸.

(۳) الوسائل باب ۹ من ابواب التعقیب حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب التعقیب حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۱۲

الفصل الثالث فی قواطع الصلاة- و یبطلها کل نواقض الطهارة و ان کان سهوا.

نواقض الطهارة تبطل الصلاة

الفصل الثالث: فی القواطع

اشارة

، و یبطلها امور:

[نواقض الطهارة تبطل الصلاة]

الاول: کل نواقض الطهارة و ان کان سهوا بلا خلاف فیه فی حال العمد، بل عن المعتبر و التذکرة و الروض و غیرها: دعوی الاجماع علیه، و علیه فالنصوص «۱» الواردة فی عدم قادحیة الحدث تحمل علی التقیة لاعراض الاصحاب عنها، الا انه وقع الخلاف فی الحدث الواقع بعد السجدة الاخیرة، فالمشهور انه یبطل الصلاة، و عن الصدوق و المجلسی عدم مبطلیته.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة او حسنه عن ابی جعفر (ع): فی الرجل یحدث بعد ان یرفع رأسه من السجدة الاخیرة و قبل ان یتشهد، قال: ینصرف و یتوضأ فان شاء رجع الی المسجد و ان شاء ففی بیته و ان شاء حیث شاء قعد فتشهد ثمّ یسلم و ان کان الحدث بعد الشهادتین فقد مضت صلاته «۲».

و موثقة عبید بن زرارة قال: قلت لابی عبد اللّه (ع): الرجل یحدث بعد ما یرفع رأسه من السجود الاخیر، قال: تمت صلاته انما التشهد سنة فی الصلاة فلیتوضأ و یجلس مکانه او مکانا نظیفا فیتشهد «۳». و غیرهما من الروایات الواردة بهذا المضمون.

و هذه الروایات لو تمت دلالتها علی ان الحدث بعد السجدة الاخیرة و لو کان عمدیا لا یبطل الصلاة، فبما انها اخص من ما یدل علی مبطلیة الحدث، فتقدم و لاجلها یحمل الامر بالاعادة فی خبر ابن الجهم علی الاستحباب، فینحصر الجواب

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب قواطع الصلاة.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب التشهد حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من ابواب التشهد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۱۳

]...[

باعراض الاصحاب عنها و موافقتها للتقیة.

و لکن یمکن دعوی اختصاصها بصورة عدم کون الحدث عمدیا، اما لظهورها فیها، او لحملها علیها للاجماع علی مبطلیة الحدث اذا کان عمدیا و لو بعد السجدة الاخیرة، فتنطبق الروایات علی هذا علی القاعدة التی ذکرناها فی التسلیم من عدم مبطلیة الحدث الواقع بعد السجدة الاخیرة ان لم یکن عمدیا، فلا وجه حینئذ لحملها علی التقیة او القول برد علمها الی اهلها.

و أما اذا کان الحدث الواقع فی اثناء الصلاة قبل السجدتین الاخیرتین فی غیر حال العمد فلا خلاف فی مبطلیته للصلاة اذا کان الناقض مما یوجب الغسل، و اما ما یوجب الوضوء ففیه خلاف، و المشهور انه کالعمد مبطل للصلاة وقع سهواً او بغیر اختیار، و عن السید و الشیخ: انه لو احدث بما یوجب الوضوء سهوا تطهر و بنی علی ما مضی من صلاته و عن غیر واحد: ان المراد من السهو فی کلامهما غیر الاختیار لا السهو عن کونه فی الصلاة مع اختیاریة الحدث.

(و کیف کان: فالاقوی ما هو المشهور، و هو مبطلیته فی غیر حال العمد و الاختیار مطلقا.

و تدل علیه روایات: کموثقة عمار عن ابی عبد اللّه (ع) قال: سئل عن الرجل یکون فی صلاته فیخرج منه حب القرع کیف یصنع؟ قال: ان کان خرج نظیفاً من العذرة فلیس علیه شیء و لم ینقض وضوءه، و ان خرج متلطخا بالعذرة فعلیه ان یعید الوضوء و ان کان فی صلاته قطع الصلاة و اعاد الوضوء و الصلاة «۱».

و خبر علی بن جعفر عن اخیه الامام موسی (ع) قال: سألته عن الرجل یکون فی الصلاة فیعلم ان ریحا قد خرجت فلا یجد ریحها و لا یسمع صوتها قال: یعید الوضوء

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب نواقض الوضوء من کتاب الطهارة حدیث ۵.

]...[

و الصلاة و لا یعتد بشیء مما صلی اذا علم ذلک یقینا «۱».

و خبر الحسین بن حماد عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اذا احس الرجل ان بثوبه بللا و هو یصلی فلیاخذ ذکره بطرف ثوبه فلیمسه بفخذه و ان کان بللا یعرف فلیتوضأ و لیعد الصلاة و ان لم یکن بللا فذلک من الشیطان «۲».

و لعل اختصاص هذه النصوص بغیر حال العمد واضح.

و استدل للقول بعدم البطلان بصحیحة الفضل بن یسار قال: قلت لابی جعفر (ع): اکون فی الصلاة فاجد غمزا فی بطنی او اذی او ضربانا، فقال: انصرف ثمّ توضأ و ابن علی ما مضی من صلاتک ما لم تنقض الصلاة بالکلام متعمداً، و ان تکلمت ناسیا فلا شیء علیک فهو بمنزلة من تکلم فی الصلاة ناسیا، قلت: فان قلب وجهه عن القبلة؟ قال: نعم و ان قلب وجهه عن القبلة «۳».

اذ الظاهر ان المراد الانصراف لقضاء الحاجة.

و خبر القماط: سمعت رجلا یسأل ابا عبد اللّه (ع) عن رجل وجد غمزاً فی بطنه او اذی او عصراً من البول و هو فی صلاة المکتوبة فی الرکعة الاولی او الثانیة او الثالثة او الرابعة، فقال: اذا اصاب شیئا من ذلک فلا باس بان یخرج لحاجته تلک فیتوضأ ثمّ ینصرف الی مصلاه الذی کان یصلی فیه فیبنی علی صلاته من الموضع الذی خرج منه لحاجته ما لم ینقض الصلاة بالکلام، قال: قلت: و ان التفت یمینا و شمالا او ولی عن القبلة؟ قال: نعم کل ذلک واسع انما هو بمنزلة رجل سها فانصرف فی رکعة او رکعتین او ثلاثة من المکتوبة فانما علیه ان یبنی علی صلاته، ثمّ ذکر سهو النبی «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱ من قواطع الصلاة حدیث ۹.

(۴) الوسائل باب ۱ من قواطع الصلاة حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۱۵

]...[

و فیه: ان ظاهرهما عدم مبطلیة الحدث فی حال العمد، فیتعین حملهما علی التقیة، و یؤیده اشتمال الثانی علی سهو النبی (ص) او طرحهما، مع انه لو سلم ظهورهما فی عدم مبطلیة الحدث فی غیر حال العمد یکونان معارضین لما تقدم، و هو یقدم لوجوه غیر خفیة.

و بما ورد فی المتیمم الذی یصیب الماء فی اثناء صلاته بعد ان صار محدثا: کصحیح زرارة و محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال: سألته عن رجل دخل فی الصلاة و هو متیمم فصلی رکعة ثمّ احدث فاصاب الماء، قال (ع): یخرج و یتوضأ ثمّ یبنی علی ما مضی من صلاته التی صلی بالتیمم «۱».

و قال المحقق: هذه الروایة متکررة فی الکتب باسانید مختلفة واصلها محمد بن مسلم.

و فیه ان الصحیح مختص بالمتیمم، و مع احتمال اختصاصه به کما ذهب الیه المفید و الشیخ فی النهایة و المبسوط و ابن ابی عقیل لا وجه للتعدی عنه الی المتوضئ مع انه لو سلم التعدی یتعین طرحه لمعارضته للنصوص المتقدمة، و هی تقدم لوجوه لا تخفی.

و بما دل علی عدم مبطلیة الحدث الواقع بعد السجدة.

و فیه: ما عرفت من ان عدم مبطلیة ما وقع بعد السجدة الاخیرة فی غیر حال العمد مما تقتضیه القاعدة فلا وجه للتعدی عنه الی ما قبل السجدتین.

فتحصل: ان الاقوی ان الحدث مبطل للصلاة مطلقا.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۱۶

و تعمد الالتفات الی ما ورائه.

تعمد الالتفات عن القبلة

اشارة

و الثانی من قواطع الصلاة: تعمد الالتفات الی ما ورائه بلا خلاف فیه فی الجملة و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و دعوی عدم معقولیة جعل القاطعیة و المانعیة له مع کون الاستقبال شرطا، اذ جعل احد الضدین مانعا مع کون الآخر شرطا لغو، لانه فی فرض وجود المانع حینئذ یکون الشرط مفقودا فلا محالة یستند عدم المعلول الی عدم الشرط فلا یوجد مورد یستند عدم المعلول الی وجود المانع، مندفعة بان شرطیة الاستقبال لا تقتضی بطلان الصلاة فی صورة الانحراف عن القبلة فی الآنات المتخللة لما عرفت من ان ظاهر ادلة اعتباره اعتباره فی حال الاشتغال بافعال الصلاة، و هذا بخلاف جعل القاطعیة للانحراف عن القبلة فانها تقتضی بطلانها فی صورة الانحراف فی الآنات، فلا یلزم لغویة جعل القاطعیة له، ثمّ ان الالتفات تارة یکون إلی ما بین المشرق و المغرب، و

اخری یکون الیهما، و ثالثة یکون الی الوراء. و علی التقادیر الثلاثة تارة یکون بجمیع البدن، و اخری یکون بالوجه، و علی التقادیر الستة اما عمدی او سهوی.

الالتفات بتمام البدن

. اقول: الاقوی ان الالتفات بتمام البدن ان کان عمدیا یوجب البطلان مطلقا کما هو المشهور بین الاصحاب، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص کصحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع): سألته عن الرجل یلتفت فی صلاته؟ قال (ع) لا «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

]...[

و موثق ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): ان تکلمت او صرفت وجهک عن القبلة فاعد الصلاة «۱».

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): الالتفات یقطع الصلاة اذا کان بکله «۲».

و لا یعارضها خبر عبد الملک: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن الالتفات فی الصلاة أ یقطع الصلاة؟ فقال (ع): لا و ما احب ان یفعل «۳». لقصوره عن المکافئة فلا بد و ان یطرح او یحمل علی ما لا ینافیها.

و قیل: یختص القاطعیة بما اذا کان الی الخلف، و استدل له بخبر علی بن جعفر عن اخیه (ع) قال: سألته عن الرجل یلتفت فی صلاته هل یقطع ذلک صلاته؟ قال: اذا کانت الفریضة و التفت الی خلفه فقد قطع صلاته فیعید ما صلی و لا یعتد به، و ان کانت نافلة لم یقطع ذلک صلاته «۴». و نحوه غیره.

و فیه: ان الظاهر من الشرطیة فی الخبرین بقرینة ما فی ذیلهما من قوله (ع) و ان کانت نافلة الخ..) کونها مسوقة لبیان الفرق بین الفریضة و النافلة لا لبیان الفرق بین الالتفات الی الخلف و غیره حتی تدل علی انه إن لم یکن الالتفات الی الخلف فلا تبطل الصلاة فلاحظ.

و بمصحح الحلبی عن مولانا الصادق (ع): اذا التفتت فی صلاة مکتوبة من غیر فراغ فاعد الصلاة اذا کان الالتفات فاحشا «۵». و نحوه غیره، بدعوی ان مفهومه عدم قاطعیة الالتفات الیسیر، و هو ما اذا کان الی ما بین النقطتین او الیهما.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

]...[

و فیه ان یمکن ان یکون المراد من الالتفات الفاحش ما ذکر، و یمکن ان یکون الالتفات بمقادیم البدن، و یمکن ان یکون الالتفات الموجب لخروج المصلی عن کونه مستقبلا عرفا فی مقابل الالتفات الیسیر غیر الموجب لذلک، و مع تطرق هذه الاحتمالات فیه و عدم ظهوره فی الاول لو لم ندع ظهوره فی الاخیر لا وجه للاستدلال به.

و أما ان کان الالتفات بتمام البدن سهویا، فالمشهور بین الاصحاب: انه ان کان الی ما بین المشرق و المغرب فلا شیء علیه، و ان کان الیهما اعاد فی الوقت دون خارجه و ان کان الی الخلف اعاد مطلقا.

و عن غیر واحد: اختصاص المبطلیة بصورة العمد، و الذی اختاره هو لزوم الاعادة فی جمیع صور السهو الثلاث لإطلاق النصوص المتقدمة لا سیما صحیح زرارة فانها ظاهرة فی ان الالتفات یکون من القواطع مطلقا، و لخبر محمد بن مسلم عن احدهما (ع): انه سئل عن رجل دخل مع الامام فی صلاته و قد سبقه الامام برکعة فلما فرغ الامام خرج مع الناس ثمّ ذکر انه فاتته رکعة، قال (ع): یعید رکعة واحدة یجوز له ذلک اذا لم یحول وجهه، فاذا حول وجهه عن القبلة استقبل الصلاة استقبالا «۱» و ظاهر هذه الروایة مبطلیة الانحراف عن القبلة و لو مع عدم الاتیان بشیء من الافعال فی حال السهو و النسیان.

و قد استدل لما نسب الی المشهور: بان مقتضی ما دل علی ان ما بین المشرق و المغرب قبلة «۲». الحاکم علی المطلقات الواردة فی هذا الباب عدم لزوم الاعادة فی الصورة الاولی، کما ان مقتضی ما دل علی التفصیل بین الوقت و خارجه من النصوص

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب القبلة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۱۹

]...[

الواردة فی باب القبلة «۱». وجوب الاعادة فی الاول و عدم وجوب القضاء فی الثانی فی الصورة الثانیة.

و فیه: ما تقدم فی تلک المسألة من اختصاص تلک النصوص بصورة التحری و انصرافها عن صورة السهو و النسیان، فراجع.

و استدل للقول الاخیر: بحدیث رفع الخطاء و النسیان و السهو «۲».

و فیه: مضافا الی ان خبر ابن مسلم لأخصیته یقدم علیه، ما ذکرناه فی هذا الکتاب غیر مرة من ان حدیث الرفع لا یرفع التکلیف المتعلق بالجزء او الشرط او المانع لو نسی المکلف فترک الجزء او الشرط او اوجد المانع فی فرد: لعدم تعلق النسیان بما تعلق به التکلیف، اذ متعلق التکلیف لیس هو الفرد الذی شرع فیه بل هو الطبیعی.

فان قلت: ان ما ذکرت یتم فی الاجزاء و الشرائط و لا یتم فی الموانع، اذ یمکن ان یقال فیها انه لو نسی المکلف و التفت فی الصلاة عن القبلة، مقتضی حدیث الرفع ان هذا الالتفات لیس بالتفات شرعا فلا یکون مبطلا.

قلت: ان لسان حدیث الرفع لو کان رفع ما تعلق به النسیان بعنوانه الاولی کان ذلک تاما، و لکن بما ان لسانه رفع الشیء بعنوانه الثانوی الطارئ کالنسیان فلا مناص عن الالتزام بان المرفوع هو الفعل المعنون بهذا العنوان فی عالم التشریع، و معنی ذلک هو رفع الحکم الثابت له بعنوانه الاولی و لیس هو الا التکلیف الضمنی الذی یکون رفعه برفع الحکم المتعلق بما یکون منشأ انتزاعه و هو المرکب، فتکون النتیجة عدم کون المجموع متعلقاً للتکلیف، و حیث لا دلیل علی ثبوته فی الاجزاء

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب القبلة.

(۲) الوسائل باب ۵۵ من ابواب جهاد النفس.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۲۰

]...[

الباقیة کی یجتزی بها و لا یکون متعلق التکلیف و هو الطبیعی متعلقا للنسیان کی یرتفع التکلیف رأسا، فلا مناص عن الحکم بلزوم الاعادة. و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محله.

و مما ذکرناه یظهر حکم الالتفات القهری و انه یوجب البطلان مطلقا الا اذا کان الاکراه علیه او الاضطرار به مستوعبا للوقت کما لا یخفی علی من تدبر فیما ذکرناه.

الالتفات بالوجه

هذا کله اذا کان الالتفات بکل البدن، و اما ان کان بالوجه فقط فالمشهور بین الاصحاب انه ان کان إلی ما بین المشرق و المغرب او الیهما فلا یجب علیه الاعادة عمدا کان او سهوا، نعم یکره ذلک فی صورة العمد و ان کان الی الخلف یجب الاعادة فی الوقت و القضاء فی خارجه.

اقول: ما ذهب الیه المشهور من ان الالتفات بالوجه الی النقطتین او الی ما بینهما لا یکون قاطعا هو الاقوی لعدم الدلیل علی قاطعیته، بل صحیح ابن جعفر: عن الرجل یکون فی صلاته فیظن ان ثوبه قد انخرق او اصابه شیء هل یصلح له ان ینظر فیه او یمسه؟ قال. ان کان فی مقدم ثوبه او جانبیه فلا باس، و ان کان فی مؤخره فلا یلتفت فانه لا یصلح «۱». یدل علی عدم قادحیته.

و عن الفخر و الالفیة: قادحیته مطلقا، و عن المدارک و المفاتیح: المیل الیه.

و استدل له: باطلاق ما دل علی اعتبار الاستقبال «۲». و باطلاق ما دل علی ان الالتفات عن القبلة من القواطع «۳»، و بموثق ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): ان تکلمت او صرفت وجهک عن القبلة فاعد الصلاة «۴» و فی معناه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة.

(۴) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۲۱

و الکلام

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلان المتبادر منه الاستقبال بمقادیم البدن، مع انه یدل علی اعتبار الاستقبال فی الافعال الصلاتیة لا الأکوان المتخللة.

و أما الثانی: فلأنه یقید بما دل علی قدحه اذا کان بکل البدن کصحیح زرارة المتقدم، مع ان تلک النصوص منصرفة الی ما اذا کان الالتفات بتمام البدن.

و أما الثالث: فلأن الظاهر ان المراد من الوجه فیه هو المراد من الوجه فی الآیة الشریفة فَوَلِّ وَجْهَکَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ* و هو مقادیم البدن.

فتحصل: انه لا دلیل علی قاطعیة الالتفات فی الصورتین، و اما کراهته فالظاهر اتفاق العلماء علیها، و لکن لا دلیل علیها غیره.

و أما الالتفات بالوجه الی الخلف فالظاهر امتناع وقوعه، و علی فرض امکانه الاقوی جوازه للاصل.

و استدل للمنع: بخبر ابن جعفر المتقدم و قد عرفت انصرافه الی الالتفات بمقادیم البدن، و بقوله (ع) فی صحیحه المتقدم (و ان کان فی مؤخره فلا- یلتفت فانه لا یصلح) انه لما عرفت من امتناع الالتفات بالوجه الی الخلف یدل علی قاطعیة الالتفات اذا کان بمقادیم البدن لا- بالوجه فقط، و اظن ان المشهور التزموا بالمنع لاجل ان الالتفات بالوجه الی الخلف لا یمکن الا مع الانحراف عن القبلة بمقادیم البدن و علیه فیکون المنع فی محله.

تعمد الکلام فی الصلاة

اشارة

و الثالث من قواطع الصلاة: تعمد الکلام بلا خلاف، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیحة محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع)

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۲۲

بحرفین فصاعداً

قال: سألته عن الرجل یأخذه الرعاف او القی فی الصلاة کیف یصنع؟ قال: ینتقل فیغسل انفه و یعود فی الصلاة، و ان تکلم فلیعد «۱».

و موثق ابی بصیر عن الامام الصادق (ع) قال: ان تکلمت او صرفت وجهک عن القبلة فاعد الصلاة «۲». و نحوهما غیرهما، و هذا مما لا کلام فیه.

انما الکلام فی تشخیص الموضوع، فالظاهر تحققه بحرفین و لو مهملین فصاعداً کما هو المشهور، بل عن الحدائق: دعوی الاجماع علیه، او بحرف واحد ان کان مفهما للمعنی کما عن الشهید و جماعة من المتاخرین عنه.

و یشهد لتحققه بالاول مضافا الی صدق الکلام بذلک عرفا و لغة ما دل علی ان من ان فی صلاته فقد تکلم «۳»، حیث ان الظاهر منه ان المدار علی صدق مطلق الکلام، و الدلیل علی تحققه بحرف واحد ان کونه مفهما معنی یقوم مقام الحرف الآخر فیصدق علیه الکلام، فما عن القواعد و التذکرة و النهایة و الدروس من التردد فی مبطلیته ضعیف.

و أما الحرف الواحد غیر المفهم فلا یکون مصداقا للکلام بلا خلاف و لا یکون مبطلا اجماعا.

مسائل

[اختصاص مبطلیة الکلام بغیر الدعاء و القرآن و الذکر]

الاولی: لا إشکال و لا خلاف فی اختصاص مبطلیة الکلام بما لیس بدعاء

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۲۳

]...[

و لا ـ قرآن و لا ـ ذکر فلا ـ باس بالذکر و الدعاء و قراءة القرآن فی جمیع احوال الصلاة سواء قصد بها التقرب فقط او اتی بها لغرض یترتب علیها.

و یشهد للاول صحیح علی بن مهزیار عن مولانا الباقر (ع) قال: سألته عن الرجل یتکلم فی صلاة الفریضة بکل شیء یناجی به ربه؟ قال (ع): نعم «۱» و نحوه غیره.

و للثانی: صحیح علی بن جعفر عن اخیه الامام موسی (ع) قال: سألته عن الرجل یکون فی صلاته و إلی جنبه رجل راقد فیرید أن یوقظه فیسبح و یرفع صوته لا یرید الا ان یستیقظ الرجل ا یقطع ذلک صلاته أوما علیه؟ قال: لا یقطع ذلک صلاته و لا شیء علیه و سألته عن الرجل یکون فی صلاته فیستأذن انسان علی الباب فیسبح و یرفع صوته و یسمع جاریته فتأتیه فیریها بیده ان علی الباب انسانا هل یقطع ذلک صلاته و ما علیه؟ لا بأس لا یقطع ذلک صلاته «۲». و هذا فی الجملة مما لا کلام فیه و لا إشکال.

انما الکلام یقع فی انه هل یعتبر فی استثناء تلک الامور ان لا تکون محرمة ام لا؟ فاقول: المشهور بین الاصحاب اعتبار ذلک و هو الاقوی، اذ مقتضی عموم ما دل علی مبطلیة التکلم مبطلیة کل ما یصدق علیه الکلام و لو کان دعاءً او قرآنا او ذکراً و انما خرجت عنه الثلاثة المزبورة اذا کانت غیر محرمة لاختصاص دلیل خروجها بهذه الصورة، فالمحرمة منها غیر داخلة فی المستثنی فلا محالة تکون باقیة تحت المستثنی منه.

و دعوی ان ما دل علی خروجها علی قسمین: الاول ما یکون لسانه جواز الذکر

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۶- ۹.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من ابواب قواطع الصلاة.

]...[

او الدعاء او قراءة القرآن فی الصلاة کصحیح ابن مهزیار المتقدم، الثانی: ما یکون لسانه نفی الکلام عنها کقوله (ع): کل ما ناجیت به ربک فی الصلاة فلیس بکلام.

و اختصاص القسم الاول بغیر المحرمة لا إشکال فیه، و اما القسم الثانی فالظاهر شموله للمحرمة و غیرها مندفعة بانه لا إطلاق له من هذه الجهة لیتمسک به لاثبات عدم مبطلیة ما اتی به علی وجه محرم، و ان شئت قلت: انه منصرف الی ما یکون مباحا.

و دعوی انصراف ما دل علی قاطعیة الکلام الی کلام الآدمیین المغایر بالنوع لأذکار الصلاة مندفعة بانها دعوی لا شاهد لها، و لذا لو لم یکن دلیل علی خروج الثلاثة المذکورة عن تحت العام لحکمنا بمبطلیتها، و الشاهد له عدم استدلال احد من العلماء علی جوازها بالانصراف و انما یستدلون علیه بالادلة المجوزة.

و بالجملة: المستفاد من الاخبار مبطلیة الکلام مطلقا، و انما خرج عنه القرآن و الذکر و الدعاء و السائغة، و یبقی غیرها تحت العام فیحکم بمبطلیته.

ثمّ ان ما ذکرناه من جواز قراءة القرآن او الذکر لغرض یترتب علیه انما هو فیما اذا استعمل الذکر او القرآن فی معناه لکن یکون داعیه فی الاستعمال ذلک الغرض و اما اذا استعمله فیما هو مقصوده فالاقوی: عدم جوازه لخروجه عن الذکر و القرآن، اما خروجه عن الاول فواضح و اما عن الثانی فلأن القرآن اسم للکلام المعهود المعرب عما اراده للّه تعالی.

[لو تکلم فی الصلاة ساهیا]

المسألة الثانیة: لو تکلم فی الصلاة ساهیا فالمشهور عدم بطلان الصلاة به، بل عن المنتهی: علیه علمائنا.

و تشهد له جملة: من النصوص: کصحیح زرارة عن مولانا الباقر (ع) قال فی الرجل یسهو فی الرکعتین و یتکلم: یتم ما بقی من صلاته تکلم او لم یتکلم و لا شیء علیه «۱». و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۲۵

و القهقهة.

[لو اکره علی التکلم او اضطر الیه]

المسألة الثالثة: لو اکره علی التکلم فی الصلاة او اضطر الیه فهل تبطل الصلاة مطلقا او لا- تبطل کذلک، او یفصل بین ما لو کان الاکراه او الاضطرار مستوعبا للوقت فلا تبطل، و بین ما لم یکن کذلک فتبطل؟ وجوه اقواها الاخیر لما حققناه فی محله من ان حدیث الرفع یشمل الاضطرار و الاکراه المتعلقین بایجاد المانع اذا کانا مستوعبین للوقت.

و منه یظهر القول الثانی اذ لا دلیل علیه سوی حدیث الرفع.

و استدل للقول الاول: بان المستفاد من الادلة لا سیما بضمیمة التفصیل بین التکلم ناسیا و عامدا ان التکلم عمدا مناف بالذات للصلاة و لو کان بغیر الاختیار، و إلیه یرجع ما ذکره المصنف- ره- فی التذکرة دلیلا علیه بان التکلم مناف للصلاة فاستوی الاختیار فیه و عدمه کالحدث.

و فیه: ان حدیث الرفع حاکم علی عمومات ادلة التکالیف و اطلاقاتها فیقدم علی جمیعها، و منها ما دل علی قاطعیة التکلم.

القهقهة فی الصلاة

اشارة

و الرابع من قواطع الصلاة: القهقهة بلا خلاف فیه فی الجملة، بل عن التذکرة و المنتهی و غیرهما: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة او حسنه عن الامام الصادق (ع): القهقهة لا تنقض الوضوء و تنقض الصلاة «۱».

و مضمر ابن ابی عمیر المروی عن الکافی عن رهط سمعوه یقول: ان التبسم

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۲۶

]...[

فی الصلاة لا ینقض الصلاة و لا ینقض الوضوء انما یقطع الضحک الذی فیه القهقهة «۱». و غیر ذلک من الروایات.

و القهقهة علی ما فسرها اکثر اللغویین، الترجیع فی الضحک و شدته، او الاغراق و المبالغة فیه، و یناسبه لفظ القهقهة کما لا یخفی: و

قد فسرها بعضهم بالضحک المشتمل علی الصوت و ان لم یکن فیه ترجیع و شدة و منهم من فسرها بالضحک ظنا منه ان التبسم لیس من افراد الضحک و حیث لا یثبت بکلام بعض اللغویین المعنی الاعم لجواز ان یکون تفسیرا بالاعم کما یصدر کثیرا من اللغویین فلا یعارض ذلک کلام من عداه ممن صرح بانها للأخص، و علی هذا فاستفادة قاطعیة الضحک المشتمل علی الصوت ان لم یکن فیه ترجیع و شدة من النصوص الدالة علی قاطعیة القهقهة فی غایة الاشکال، فمقتضی الاصل کونه قاطعا للصلاة.

و قد استدل جماعة من المحققین علی مبطلیة الضحک الذی فیه صوت بلا ترجیع بموثق سماعة: سألته عن الضحک هل یقطع الصلاة؟ قال (ع) اما التبسم فلا یقطع الصلاة و اما القهقهة فهی تقطع الصلاة «۲»: بدعوی انه ظاهر فی کونه فی مقام بیان تمام افراد الضحک و علیه فاما ان یکون المراد من التبسم ما یقابل القهقهة سواء کان مع الصوت او بدونه او یکون المراد بها ما یقابل التبسم و حیث ان استعمال القهقهة فیما عدا التبسم اقرب الی الحقیقة من استعماله فیما عداها فهو المتعین.

و فیه: ان کون الاول اقرب الی الحقیقة لا یوجب ظهور القهقهة فی الاعم کی یخرج عن الاصل.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۲۷

]...[

فروع

الاول: قد ظهر مما ذکرناه انه لو منع نفسه عن اظهار الضحک و ان امتلأ جوفه ضحکا بحیث احمر و ارتعش لا تبطل صلاته لاختصاص القاطعیة بالقهقهة.

الثانی: لو اضطر الی القهقهة سواء کان مختارا فی ایجاد مقدماتها، ام لو یکن تبطل الصلاة بها: لان الضحک قهرا من اوضح افراد القهقهة، و هو القدر المتیقن من ادلة قاطعیتها، و لانها غالبا تحدث من التعجب العارض للنفس من غیر ان یسبقه عزم و ارادة، فالغالب انها تحدث قهرا فلا یمکن تخصیص الاخبار بغیر هذا الفرد.

و من ذلک یظهر عدم صحة التمسک بحدیث الرفع للحکم بعدم قاطعیة هذا الفرد من القهقهة حتی بناءً علی عموم الحدیث لامثال المورد، لان الادلة الدالة علی القاطعیة تکون بحکم الاخص من الحدیث فیخصص بها، فما ذکره المصنف- ره- فی التذکرة من قاطعیة القهقهة حتی القهری منها و نسبه الی العلماء اجمع هو القوی.

الثالث: القهقهة سهواً لا تبطل الصلاة، و قد ادعی المصنف- ره- فی التذکرة و جماعة من الاعاظم الاجماع علیه، و الوجه فی ذلک حدیث (لا تعاد) حیث انه یدل علی ان الخلل الواقع فی الصلاة سهوا لا یوجب الاعادة و البطلان، و ما ذکره المحقق الهمدانی- ره- فی وجه عدم القاطعیة من عدم الاطلاق لبعض النصوص و انصراف ماله اطلاق عن السهو لان فرض حصولها فی اثناء الصلاة من غیر ان یلتفت المصلی حین تلبسه بها الی وقوعها فی اثناء الصلاة کما هو المراد من حصولها سهوا فرض نادر یمکن دعوی الانصراف عنه، مندفع بان الانصراف الناشئ من غلبة الوجود لا یکون مانعا عن التمسک بالاطلاق لکونه بدویاً زائلا بادنی التفات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۲۸

و الفعل الکثیر الخارج عنها.

الماحی لصورة الصلاة

و الخامس من قواطع الصلاة: الفعل الكثير الخارج عنها بلا خلاف فيه، بل عن المعتبر و المنتهى و جامع المقاصد: دعوى اتفاق العلماء عليه، و يشهد له: ان للصلاة عند المتشرّعة بحسب ما ارتكز فى اذهانهم الذى تلقوه من الشارع هيئة اتصالية يقطعها بعض الافعال و يوجب خروج المصلى عن كونه مصليا، و الاجماع، و جملة من النصوص الواردة فى قاطعية بعض الافعال كموثق عمار قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن الرجل يكون فى الصلاة فيقرأ فيرى حية بحياله يجوز ان يتناولها فيقتلها؟ فقال (ع): ان كان بينه و بينها خطوة واحدة فليخط و ليقتلها و الا فلا «۱».

و صحيح حريز عن ابى عبد اللّه (ع) قال: اذا كنت فى صلاة الفريضة فرأيت غلاما لك قد ابق او غريما لك عليه مال او حية تخافها على نفسك فاقطع الصلاة و اتبع غلامك او غريمك و اقتل الحية «۲».

فانه يستفاد من هذه النصوص ان بعض الافعال يوجب بطلان الصلاة و يكون قاطعا لها، و المتيقن منها الفعل الماحى للصلاة.

و بما ذكرناه ظهر ضابط الفعل الكثير الذى حكموا بقاطعيته و هو ما يوجب الخروج عن كونه مصليا كما صرح به غير واحد كالحلى و الشهيدين و المحقق الثانى و غيرهم.

و لو قطع العرف بكون فعل ماحيا للصلاة فلا اشكال، اما لو شك فى ذلك

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب قواطع الصلاة حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من ابواب قواطع الصلاة حديث ۱.

و البكاء لأمور الدنيا.

فيرجع الى الاستصحاب بناءً على ما هو الحق من ان للصلاة هيئة اتصالية يعبر عنها بالصورة الصلاتية، كما تشهد له مضافاً الى السيرة الارتكازية النصوص المعبرة عن عدة اشياء بالقاطع.

و دعوى عدم معقولية الهيئة الاتصالية للمركب سواء اريد بها الجزء الصورى حقيقة او اعتبارا، اما حقيقة فلأن الصلاة مركبة من مقولات عرضية متباينة و الاعراض بسائط ليس لها صورة و مادة فضلا من ان يكون لمجموعها صورة، و اما اعتبارا فلأنه مع تخلل هذا المسمى بالقاطع لا- يتحقق العنوان الاعتبارى من رأس لانه فرض انطباقه على المجموع فلا واحد حتى يقطعه، مندفعة بان المراد من الهيئة الاتصالية هو الامر الاعتبارى الذى يتحقق بمجرد الشروع فى الصلاة و يكون باقيا الى آخرها ما لم يتخلل بينها قاطع لاما ينطبق على المجموع فتدبر، و اما بناءً على عدم ثبوتها للصلاة فيرجع الى البراءة.

ثمّ انه يمكن ان يكون فعل ماحيا لصورة الصلاة فى حال العمد دون السهو، فتختص قاطعيته بحال العمد، و اما اذا كان فعل فى حال السهو ايضاً ماحيا لصورة الصلاة فتبطل لان الفرض عدم قابلية الاجزاء اللاحقة للانضمام الى ما قبلها من الاجزاء، فبعد الالتفات ليس له الاتيان بالاجزاء الباقية.

و من هذا البيان ظهر عدم كون المورد من موارد التمسك بحديث لا تعاد نعم لو التفت بعد تمامية الصلاة تصح الصلاة للحديث فتأمل.

فى البكاء

[البكاء لأمور الدنيا]

و السادس من القواطع: البكاء لأمور الدنيا من ذهاب مال او فوت محبوب او امثال ذلك و الدليل على ذلك ما رواه الشيخ فى التهذيب باسناده عن النعمان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۳۰

]...[

بن عبد السلام عن ابى حنيفة قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن البكاء فى الصلاة أ يقطع الصلاة؟ فقال: ان بكى لذكر جنة او نار فذلك هو افضل الاعمال فى الصلاة، و ان ذكر ميتا له فصلاته فاسدة «۱». و ضعف سند الرواية منجبر بعمل الاصحاب حيث ان المشهور بينهم هو القاطعية، بل فى التذكرة نسبها الى علمائنا.

فروع: الاول: هل يختص الحكم بما كان مشتملا على الصوت، ام يعم مجرد خروج الدمع؟ وجهان: اقواهما الاول، اذ البكاء بالمد الذى هو المسئول عنه مختص بما له صوت كما صرح به جماعة من اللغويين. فالجواب منزل عليه و لو شك فى وضعه للاعم، او شك فى ان اللفظ الوراد فى الرواية بالمد أو القصر يقتصر فى الحكم على المتيقن و هو ماله صوت كما هو واضح.

الثانى: من اضطر الى البكاء او اكره عليه، ان لم يكن الاضطرار و الاكراه فى مجموع الوقت تبطل صلاته لإطلاق ما يدل على قاطعية البكاء للصلاة، و دعوى الحكم بالصحة لاجل حديث الرفع فاسدة لعدم شمول حديث الرفع لامثال المقام لما تقدم من اختصاصه بما اذا كان الاضطرار و الاكراه مستوعبين للوقت المضروب للعمل، لان المامور به ليس هو الفرد فلا يكون الاضطرار و الاكراه بالبكاء اضطرار او اكراها بالمامور به حتى يرفع بالحديث قاطعيته، و اما ان كانا مستوعبين للوقت فالاقوى عدم مبطليته لحديث الرفع.

الثالث: من بكى ناسيا بان لم يلتفت الى كونه فى الصلاة لا تبطل صلاته لا لحديث الرفع بل لحديث لا تعاد الدال على ان الخلل الواقع فى الصلاة سهوا من غير ناحية الخمسة المذكورة فيه لا يوجب الاعادة.

الرابع: ان المذكور فى الرواية و ان كان من مصاديق فوت المحبوب الا انه

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب قواطع الصلاة حديث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۳۱

و التكفير.

لا سبيل الى توهم الاختصاص به، و عدم شمولها لحصول المكروه، لان الظاهر انه (ع) فى مقام بيان ان البكاء لأمر يرجع الى امور الآخرة من افضل الاعمال، و لما يرجع الى امر دنيوى مبطل للصلاة، نعم لا يبعد عدم شمولها لطلب سعة الرزق من اللّه تعالى كما لا يخفى.

التكتف و التكفير

و السابع من قواطع الصلاة: التكفير و هو وضع احدى اليدين على الاخرى، و لا اختصاص له بوضع اليمنى على اليسرى و ذلك لان الظاهر من روايات الباب النهى عن العمل الذى كان متعرفا عند الفرس و اتباعهم فى مقام التأدب و الخضوع، مضافا الى التصريح

بالعموم فی بعض الروایات.

و کیف کان فالمشهور بین الاصحاب مبطلیة التکفیر و عن جماعة: دعوی الاجماع علیه و هو الاقوی.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة او حسنه عن الامام الباقر (ع): و لا تکفر فانما یفعل ذلک المجوس «۱» و نحوه صحیح حریز عن رجل عنه (ع) «۲».

و صحیح محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال: قلت له: الرجل یضع یده فی الصلاة الیمنی علی الیسری، قال: ذلک التکفیر فلا تفعل «۳». و نحوها غیرها.

و ظاهر النهی فی هذه الروایات ارادة المنع الغیری الناشی عن مانعیة الفعل

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

]...[

کما هی المتبادرة من النهی عن شیء فی المرکبات الاعتباریة، و الذی ذکر مانعا لاستفادة القاطعیة من هذه الروایات امور: (۱) ذکره فی صحیحة زرارة فی عداد جملة من المکروهات، و یشعر ذلک بل یدل علی انه مکروه لاحرام و لا قاطع.

(۲) خبر علی بن جعفر عن اخیه موسی (ع) قال: قال علی بن الحسین (ع): وضع الرجل احدی یدیه علی الاخری عمل لیس فی الصلاة عمل «۱». حیث ان ظاهر ذلک مبطلیة کل عمل خارجی، و حیث لا سبیل الی الالتزام به فلا بد و ان یحمل علی الکراهة، او علی ان المراد العمل علی انه من الصلاة لا مطلق العمل فی اثنائها.

(۳) التعلیل له فی بعض الروایات «۲» بما یذکر نظیره للمکروهات و هو انه من افعال المجوس لان کل فعل من افعالهم لیس بحرام.

(۴) قول الامام الکاظم (ع) فی خبر علی بن جعفر فی مقام بیان حکم وضع احدی الیدین علی الاخری: لا یصلح ذلک فان فعل فلا یعودن «۳». حیث ان نفی الصلاحیة یشعر بالکراهة، کما ان النهی عن العود و عدم الامر بالاعادة مما یدل علیها.

و لکن شیئا من ذلک لا یصلح لان یکون قرینة لصرف ظهور النهی الوارد فی خبر محمد بن مسلم، لان ذکره فی عداد المکروهات لا یدل علی انه منها، و قوله (ع): انه عمل و لیس فی الصلاة عمل لو سلم کون المراد منه العمل علی انه من الصلاة لا مفهوم له لیدل علی عدم مبطلیة نفس العمل، و تعلیل النهی بانه من فعل المجوس لا یدل علی انه لیس بحرام، و قوله (ع) (لا یصلح) غایته عدم الظهور فی الحرمة لا الظهور فی عدمها، و عدم الامر بالاعادة لا یدل علی عدم وجوبها.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۵.

]...[

فتحصل: ان شیئا من ما ذکر لا یدل علی عدم الحرمة لیرفع به الید عن ظهور النهی فی الحرمة الغیریة و اما خبر اسحاق بن عمار المروی عن تفسیر العیاشی عن ابی عبد اللّه (ع) قال: قلت له: أ یضع الرجل یده علی ذراعه قال: لا بأس «۱». فیرد علیه اولا: انه مختص بالوضع علی الذراع، و ثانیا: انه لاعراض المشهور عنه لا یعتمد علیه.

فتحصل من مجموع ما ذکرناه: ان القول بالکراهة ضعیف، و اضعف منه. القول بالحرمة النفسیة دون الابطال لما تقدم من ان النهی عن شیء فی المرکب المامور به ظاهر فی مبطلیته و مانعیته.

ثمّ ان الحکم لا یشمل وضع احدی الیدین علی الاخری لحک موضع او دفع الم لعدم صدق التکتف و التکفیر علیه لما عرفت من ان الظاهر ان المنهی عنه العمل الذی کان متعارفا عند الفرس فی مقام الخضوع، فلا یعم مطلق الوضع.

و بما ذکرناه یظهر انه لا فرق فی المبطلیة بین وضع الید علی الکفّ او الساعد او الذراع فما عن التذکرة من التردّد فی مبطلیة وضع الید علی الساعد لإطلاق التکفیر و اصالة الاباحة منظور فیه، لانه بعد صدق التکفیر علیه لا وجه لأصالة الاباحة لعدم الرجوع الیها مع الدلیل، اللهم الا ان یکون مراده اطلاق التکفیر بمعناه اللغوی علیه، و عدم ثبوت کونه مما کان متعارفا عند الفرس فی مقام الخضوع و الاخبار انما تنهی عنه لاعن کل تکفیر فمقتضی اصالة الاباحة جوازه فتأمل.

و قد ذکره الفقهاء فی عداد القواطع الاکل و الشرب، مع انه لا دلیل یدل علی مبطلیتهما بمسماهما بل الظاهر انهما یوجبان البطلان اذا انطبق علیهما الفعل الکثیر کما صرح به فی الذکری.

و الاستدلال علی مبطلیتهما مطلقا بالاجماع المنقول مخدوش لعدم حجیته،

---

(۱) المستدرک باب ۱۴ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۴.

و یکره الالتفات یمینا و شمالا و التثاؤب و التمطی و الفرقعة و العبث

خصوصا مع معروفیة الخلاف و احتمال اسِتنادهم الی صدق عنوان الفعل الکثیر علیهما کما ان دعوی معروفیة ابطالهما للصلاة بین المتشرعة الکاشفة عن تلقیهم من صاحب الشرع یدا بید مندفعة بعدم تسلیم معروفیته فی زمان الشارع، و هذه المعروفیة فی زماننا نشأت من فتوی الفقهاء فی هذه الاعصار، فالاقوی عدم ابطالهما لها اذا لم یکونا منافیین لبقائه عرفا متشاغلا بفعل الصلاة فیعتبر الکثرة فیهما بان یکونا بمقدار یسمی فاعلهما فی حال التلبس بهما آکلا و شارباً لا مصلیا و لکن مع ذلک کله الافتاء بجوازهما اذا کانا بمقدار یطلق علیهما عرفا اسم الاکل و الشرب و ان لم یکونا ماحیین لصورة الصلاة و لم ینطبق علیهما فعل الکثیر یحتاج الی الجرأة فالاحتیاط بالترک لا یترک.

مکروهات الصلاة

و یکره فیها امور: الاول: الالتفات یمینا و شمالا ان لم یخرج عن حد الاستقبال المعتبر فی الصلاة و الا فتبطل کما تقدم و الدلیل علی کراهته خبر عبد الملک قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن الالتفات فی الصلاة أ یقطع الصلاة؟ فقال: لاو ما احب ان یفعل «۱». و یحمل علی غیر الفاحش جمعا بینه و بین الروایات الدالة علی مبطلیة الفاحش منه.

و الثانی: التثاؤب و و الثالث: التمطی و الرابع: الفرقعة و الخامس: العبث.

و تدل علی کراهة هذه الامور جملة من الروایات: کصحیحة زرارة عن ابی

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۳۵

و الاقعاء و التمخط و البصاق و نفخ موضع السجود و التأوه و مدافعة الاخبثین.

جعفر (ع) قال: اذا قمت الی الصلاة الی ان قال و لا تعبث فیها بیدک و لا برأسک و لا بلحیتک و لا تحدث نفسک و لا تتثأب و لا تتمط الحدیث «۱». و نحوها غیرها.

و السادس: الاقعاء و قد تقدم تفصیل ذلک فی بحث السجود فراجع.

السابع و الثامن التمخّط و البصاق و تدل علی کراهة الثانی روایة ابی بصیر قال: قال ابو عبد اللّه (ع): اذا قمت الی الصلاة الی ان قال و لا تتمخط و لا تبزق الحدیث «۲».

و أما الاول و ان لم یدل دلیل علیه الا انه یمکن استفادة الکراهة مما یدل علی کراهة البصاق بالاولویة.

و و التاسع: نفخ موضع السجود، و تدل علیه روایات منها ما عن الکافی باسناده عن محمد بن مسلم عن ابی عبد الله (ع) قال: قلت له: الرجل ینفخ فی الصلاة موضع جبهته؟ فقال: لا «۳».

و فی خبر المروی عن الفقیه قال: و نهی ان ینفخ فی طعام او شراب او ینفخ فی موضع السجود «۴». و نحوهما غیرهما المحمولة علی الکراهة لما عرفت فی مبحث السجود.

و العاشر: التأوه بحرف واحد، و لا دلیل علی کراهته سوی فتوی الاعاظم، و ما ذکر دلیلا علیها من کونه عبثا او قریبا من الکلام واضح المنع.

و الحادی عشر: مدافعة الاخبثین ای البول و الغائط، و تدل علیه روایات

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب افعال الصلاة حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب السجود حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۳۶

و یحرم قطع الصلاة لغیر ضرورة.

کروایة ابی بکر الحضرمی عن ابیه عن ابی عبد اللّه (ع) قال: ان رسول اللّه (ص) قال: لا تصل و انت تجد شیئا من الاخبثین «۱».

و صحیحة هشام بن الحکم عن ابی عبد اللّه (ع) المرویة عن الوافی: لا صلاة لحاقن و لا حاقب «۲». و نقل عن التهذیب انه نقلها: لا صلاة لحاقن و لا حاقنة. و قد فسرهما فی الوافی بان المراد من الحاقن حابس البول، و بالحاقب: حابس الغائط.

و ظاهر الروایتین و ان کان الحرمة الا انه یحمل، النهی فیهما علی الکراهة، و النفی علی نفی الصحة، لانه مضافاً الی عدم الخلاف فی عدم الحرمة تدل علیه صحیحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن الرجل یصیبه الغمز فی بطنه و هو یستطیع ان یصبر علیه ا یصلی علی تلک الحالة او لا یصلی؟ قال: فقال: ان احتمل الصبر و لم یخف اعجالا عن الصلاة فلیصل و لیصبر «۳».

[مسائل]

یحرم قطع الصلاة

مسائل و الاولی یحرم قطع الصلاة لغیر ضرورة بلا خلاف، و عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

و قد استدل علیه بامور (۱) ما عن المصنف- ره- فی بعض کتبه ان الاتمام واجب، و هو ینافی القطع فیحرم.

(۲) ما عنه ایضا قوله تعالی لٰا تُبْطِلُوا أَعْمٰالَکُمْ «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۸ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

(۴) سورة محمد (ص) آیة: ۳۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۳۷

]...[

---

(۳) ما یدل علی النهی عن الالتفات و غیره من المنافیات.

(۴) ما یدل علی ان تحریمها التکبیر و تحلیلها التسلیم «۱».

و فی الجمیع نظر اما الاول: فلأن وجوب اتمام الصلاة اول الکلام فکیف یستدل به علی حرمة القطع.

و اما الثانی: فلأنه لا یفهم منه العرف حرمة رفع الید عن شیء من الاعمال من العبادات و المعاملات، مضافاً الی ان حمل الآیة علی هذا المعنی یستلزم تخصیص الاکثر المستهجن، بل الظاهر ان المراد منه النهی عن اتباع العمل بما یحبط اجره، فان الابطال بمقتضی وضع باب الافعال حقیقته احداث البطلان فی العمل و جعله باطلًا، فیکون نظیر لٰا تُبْطِلُوا صَدَقٰاتِکُمْ بِالْمَنِّ وَ الْأَذیٰ و تشهد له الروایات التی استدل بها الامام (ع) فیها بهذه الآیة الشریفة للنهی عن ارسال النیران لتحرق الشجرات المغروسة فی الجنة بقول (الحمد للّه و لا إله الا اللّه) فتختص الآیة حینئذٍ بالشرک و بعض المعاصی الموجب لإحباط الاجر علی قول، قال العلامة الانصاری- ره- ببالی انی سمعت او وجدت ورود الروایة فی تفسیر الآیة و لا تبطلوا اعمالکم بالشرک.

و أما الثالث: فیرد علیه: ان المتبادر من هذه النواهی المانعیة لا الحرمة.

و أما الرابع: فیرده انه یکفی فی اطلاق التحریم و التحلیل المنع الشرطی، و یشهد لإرادته من نصوص التحریم و التحلیل فی المقام شمولها لما یجوز قطعه کالنافلة.

و دعوی عدم صحة الاطلاق لمجرد المنع الشرطی و الا لصح هذا الاطلاق فی سائر المرکبات الشرعیة مثل الوضوء و الغسل و نحوهما مما یکون له فی الشرع منافیات مع انه لم یعهد فی لسان الشرع هذا الاطلاق الا فی باب الصلاة و الاحرام و هذا یدل علی ان المراد الحرمة التکلیفیة، مندفعة بان عدم اطلاقهما فی الموارد الاخر

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب التسلیم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۳۸

]...[

لا- یدل علی عدم صحة الاطلاق، و هذا مضافا الی ما فی الجواهر من احتمال ارادة الافتتاح و الاختتام من التحریم و التحلیل، و لا یخفی ان من امعن النظر فی روایات الباب یقوی فی نظره هذا الاحتمال و اللّه العالم.

و قد استدل بعض المحققین- ره- علی حرمة القطع بالروایات المعلقة جواز القطع علی بعض الامور کالخوف من الحیة و نحوه «۱». بدعوی انه یستفاد منها ان جواز القطع، ای عدم حرمته لیس من آثار الصلاة من حیث ذاتها، و الا لکان التعلیق علی الامر الخارج غلطاً فمن استناده الی الامور المذکورة یستفاد انه مع قطع النظر عن الامور الخارجیة یحرم قطع الصلاة.

و فیه: ان هذا الاستدلال یبتنی علی حجیة مفهوم الوصف، و هذا التقریب عین التقریب لحجیته.

و اما ما تضمن الامر بالاتمام و النهی عن القطع کصحیح معاویة: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن الرعاف أ ینقض الوضوء؟ قال (ع): لو ان رجلا رعف فی صلاته و کان عنده ماء او من یشیر الیه بماء فیتناوله فمال براسه فغسله فلیبن علی صلاته و لا یقطعها «۲». و نحوه غیره فظاهر فی الارشاد الی الصحة.

فتحصل: انه لا دلیل علی حرمة قطع الصلاة سوی الاجماع، الا انه لا ینبغی التوقف فیها.

ثمّ انه لاجل انحصار الدلیل بالاجماع یقتصر علی المتیقن و هو الفریضة الاصلیة الواجبة علیه فعلا اختیارا بلا ضرورة عرفیة، و اما الصلاة النافلة العارض لها الوجوب بنذر و شبهه، و الفریضة الاصلیة المعادة استحبابا و الصلاة الماتی بها نیابة

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب قواطع الصلاة و غیره

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱۱.

]...[

عن الغیر، فالاقوی عدم حرمة قطعها لعدم الدلیل علیها، فیرجع الی اصالة البراءة.

ثمّ انه یجوز القطع اذا خاف المصلی تلف مال، او فوات غریم، او تردی، طفل، او ما شابه ذلک من مواقع الضرورة العرفیة دینیة کانت ام دنیویة، بل قد یجب اذا کان ما یخاف منه مما یجب حفظه و بلغ الخوف الی مرتبة الظن، و الوجوب فی هذا المورد انما هو لاجل ما یدل علی وجوب ذلک فی غیر حال الصلاة، و لا تکون الصلاة مانعة عن تنجز التکلیف المضیق المضاد متعلقه لها لتقدم المضیق علی الموسع عند التزاحم کما حقق فی محله.

و أما اذا کان الخوف دون ذلک، او کان ما یخاف منه مما لا یجب شرعا التحرز من ضرره فیجوز القطع و ذلک لانه مضافا الی ما عرفت من انه لا دلیل علی حرمة القطع سوی الاجماع القاصر عن شمول مواقع الضرورة، تدل علی الجواز عدة من الروایات مثل ما رواه الصدوق فی الصحیح عن حریز بن عبد اللّه عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اذا کنت فی صلاة الفریضة فرأیت غلاما لک قد ابق او غریما لک علیه مال او حیة تتخوفها علی نفسک فاقطع الصلاة فاتبع غلامک او غریمک و اقتل الحیة ... الخ «۱».

و فی موثقة سماعة قلت: فیکون فی الصلاة الفریضة فتغلب علیه دابة او تغلب دابته فیخاف ان تذهب او یصیب منها عنتا، فقال: لا بأس بان یقطع صلاته و یتحرز و یعود الی صلاته «۲». الی غیر ذلک من الروایات.

ثمّ ان المحکی عن الشهید فی الذکری انه قال: و حیث یتعین القطع لو استمر بطلت صلاته للنهی المفسد للعبادة.

(۱) الوسائل باب ۲۱ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۴۰

و فی عقص الشعر للرجل قولان.

و قد اورد علیه صاحب الحدائق- ره- بانه مبنی علی استلزام الامر بالشیء النهی عن ضده، و الظاهر منه فی غیر موضع من کتابه المذکور عدم القول به، و بعض المحققین- ره- بعد تحسینه هذا الاعتراض ذکر لفتوی الشهید- ره- وجها آخر و هو ان مقتضی صحیحة حریز وجوب قطع الصلاة و ابطالها لان فیها (فاقطع الصلاة و اتبع غلامک ... الخ) و هو یناقض المضی، و الامر بالشیء یقتضی النهی عن نقیضه و ان لم یقتضی النهی عن ضده الخاص.

و فیه: ان الامر فی تلک الصحیحة لوروده فی مقام توهم الحظر ارید به بیان الرخصة لا الوجوب، فما اورده صاحب الحدائق علی الشهید- ره- وجیه.

عقص الشعر

و الثانیة: فی عقص الشعر للرجل قولان: فعن الشیخ فی جملة من کتبه: القول بالحرمة و بطلان الصلاة به، و عن الشهید فی الذکری: موافقته و هو المنسوب الی ظاهر عبارة المفید و المشهور بین الاصحاب عدم حرمته و عدم بطلان الصلاة به.

و استدل للاول: بخبر مصادف عن ابی عبد اللّه (ع): فی رجل صلی صلاة فریضة و هو معقوص الشعر، قال یعید صلاته «۱».

و ما ادعاه الشیخ فی الخلاف من الاجماع علی بطلان الصلاة به.

و فیهما نظر: اما الثانی: فلأن الاجماع المنقول لیس بحجة لا سیما مع ذهاب المشهور الی خلافه.

و أما الاول: فلان الخبر ضعیف السند لضعف مصادف، هذا مضافا الی ان هذا

---

(۱) الوسائل باب ۳۶ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۴۱

و یجوز تسمیت العاطس.

الحکم الذی یستبعده العقول مع عموم الابتلاء به لو کان لاشتهر، فالاقوی عدم ابطاله للصلاة، کما ان الاظهر کراهته و استحباب اعادة الصلاة الواقعة معه لخبر دعائم الاسلام عن علی (ع) انه قال: نهانی رسول اللّه (ص) عن اربع: عن تقلیب الحصی فی الصلاة، و ان اصلی و انا عاقص رأسی من خلفی ... الخ «۱». فان ظاهره الکراهة کما لا یخفی.

و مقتضی ذلک و ما تقدم من عدم قابلیة خبر مصادف لاثبات المبطلیة کون الامر باعادة الصلاة فی خبر مصادف استحبابیا و لکن الاحتیاط مع ذلک مما لا ینبغی ترکه، و الظاهر ان المراد بعقص الشعر علی ما یستفاد من کلمات اللغویین و الاصحاب- ره-: جمع الشعر فی وسط الراس و ضفره ولیه.

ثمّ ان هذا الحکم مختص بالرجال و لا یشمل النساء لاختصاص دلیله بهم، و دلیل قاعدة المشارکة منحصر فی الاجماع القاصر عن اثبات المشارکة فی امثال المقام مما تحقق الاجماع علی عدمها.

تسمیت العاطس

. الثالثة: و یجوز تسمیت العاطس بلا خلاف فیه، و یدل علیه ما یدل علی جواز الدعاء فی الصلاة لانه دعاء، و من ذلک یظهر استحبابه لانه بعد کونه سائغا فی الصلاة من حیث انه دعاء، فیشمله ما یدل علی استحباب تسمیت العاطس.

و قد استشکل المحقق الهمدانی- ره- فی هذا الحکم: بان الدعاء الذی دلت الادلة علی جوازه فی الصلاة هو الدعاء الذی یتحقق به المناجاة مع اللّه تعالی

---

(۱) المستدرک باب ۲۷ من ابواب لباس المصلی.

ورد السلام.

لا- المکالمة مع المخلوقین، و حیث انه کلام مع المخلوقین، و غیر مشمول لما یدل علی جواز الدعاء فی الصلاة، فهو من مصادیق الکلام المبطل، فلا وجه لجوازه و عدم قاطعیته للصلاة، و النسبة بین ما یدل علی استحبابه و بین ما یدل علی مبطلیة الکلام و ان کان عموما من وجه الا انه غیر مجد لعدم المعارضة بینهما، کما لا معارضة بین اطلاق ما دل علی استحباب تشییع جنازة المؤمن و بین ما دل علی قاطعیة الفعل الکثیر.

و یرد علیه: ان بعض ما یدل علی جواز الدعاء فی الصلاة و ان کان مختصا بما تتحقق به المناجاة مع الرب، الا ان بعضها مطلق یدل علی جواز الدعاء مطلقا و اطلاقه یشمل الدعاء للغیر کخبر عبد اللّه بن سیابة قال: قلت لابی عبد اللّه (ع): ادعو اللّه و انا ساجد؟ فقال: نعم فادع للدنیا و الآخرة فانه رب الدنیا و الآخرة «۱». و هو و ان کان مختصا بحال السجدة الا انه لعدم الفصل یثبت الحکم فی غیر حال السجدة ایضا.

فالحق ان ما علیه الاصحاب من جواز تسمیت العاطس و استحبابه معللا- بانه دعاء سائغ فی نفسه فی الصلاة فیشمله ما یدل علی استحبابه هو الاقوی.

رد السلام فی الصلاة

اشارة

الرابعة: و یجوز رد السلام فی الصلاة بلا- خلاف، بل یجب، و التعبیر بالجواز فی کلمات الفقهاء انما هو لبیان عدم القاطعیة فیلحقه حکمه الثابت له بالادلة و هو الوجوب، فعلی هذا فلا خلاف فی وجوب رد السلام.

و الدلیل علیه الاخبار المستفیضة الدالة علی ذلک: کموثقة سماعة عن ابی عبد اللّه (ع) قال سألته عن الرجل یسلّم علیه و هو فی الصلاة، قال: یرد یقول سلام علیکم و لا یقل: و علیکم السلام، فان رسول اللّه (ص) کان قائما یصلی فمر عمار بن

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب السجود حدیث ۲.

]...[

یاسر فسلم علیه فرد علیه النبی (ص) هکذا «۱».

و صحیحة محمد بن مسلم: سأل ابا جعفر (ع) عن الرجل یسلّم علی القوم فی الصلاة، فقال اذا سلّم علیک مسلم و انت فی الصلاة

فسلم علیه تقول: السلام علیک، و اشر باصبعک «۲».

و خبر عبد اللّه بن الحسن المروی عن قرب الاسناد عن علی بن جعفر عن اخیه الامام موسی (ع) قال: سألته عن الرجل یکون فی الصلاة فیسلم علیه الرجل هل یصلح له ان یرد؟ قال نعم یقول: السلام علیک، فیشیر باصبعه «۳».

و ما فی هاتین الروایتین من الامر بالاشارة بالاصبع محمول علی الاستحباب لعدم توقف الرد علیهما، و استبعاد کونها واجبة وجوبا مستقلا، و عدم التزام احد بلزومها و صحیحة محمد بن مسلم قال: دخلت علی ابی جعفر (ع) و هو فی الصلاة فقلت: السلام علیک فقال: السلام علیک، فقلت: کیف اصبحت؟ فسکت، فلما انصرف قلت: ا یرد السلام و هو فی الصلاة؟ فقال: نعم مثل ما قیل له «۴».

و صحیحة منصور بن حازم عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اذا سلّم علیک الرجل و انت تصلی قال: ترد علیه خفیا کما قال «۵».

و عن الشهید فی الذکری انه قال روی البزنطی عن الامام الباقر (ع) قال: اذا دخلت المسجد و الناس یصلون فسلّم علیهم، و اذا سلم علیک فاردد فانی افعله، و ان عمار بن یاسر مر علی رسول اللّه (ص) و هو یصلی فقال: السلام علیک یا رسول

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۱۶ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۱۶ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۳.

]...[

اللّه و رحمة اللّه و برکاته، فرد علیه السلام «۱». و نحوها غیرها.

نعم فی خبر مسعدة المروی عن الخصال عن جعفر بن محمد عن ابیه (ع) قال: لا تسلموا علی الیهود الی ان قال و لا علی المصلی انه لا یستطیع ان یرد السلام «۲» لکنه لا ینبغی الالتفات الیه لوجوه عدیدة لا تخفی.

و بالجملة: وجوب رد السلام علی المصلی لا ینبغی الشک فیه.

انما الکلام یقع فی موردین: الاول: ظاهر موثقة سماعة تعین قول سلام علیکم فی الرد، و ظاهر صحیحة محمد بن مسلم و خبر ابن جعفر تعین السلام علیک، فیتحقق بینهما التنافی، و لکن الظاهر ان الصیغتین الواردتین فیهما تحملان علی التمثیل، و المقصود الاحتراز عن تقدیم الظرف المتعارف فی مقام الجواب کما یشهد له قوله (ع) فی الموثقة (و لا یقول و علیکم السلام) فالذی یظهر من هذه الروایات الثلاث بعد الجمع بینها عدم جواز تقدیم الظرف فی رد السلام و جواز ما سوی ذلک من الصیغ الاربع الواردة فی الاخبار المتعارفة عند الناس یعنی سلام علیکم و علیک و السلام علیکم و علیک.

الثانی: ان ظاهر خبر محمد بن مسلم و صحیحة ابن حازم اعتبار المماثلة التامة حتی فی الافراد و الجمع و التذکیر و التأنیث و تقدیم الظرف و تاخیره، و ظاهر الموثقة و صحیحة محمد بن مسلم اعتبار عدم جواز تقدیم الظرف مطلقا، فیتحقق بینهما التنافی فیما لو سلّم المسلم بغیر الصیغ الاربع.

اقول: ان قلنا بعدم وجوب رد السلام و الواقع بغیر الصیغ الاربع، و عدم الجواز فی الصلاة فارتفاع التنافی واضح کما لا یخفی، و أما بناءً علی وجوبه مع تحقق موضوع السلام

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب قواطع الصلاة- و لکن فی الوسائل- اثبت بدل مسعدة مصدق بن صدقة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۴۵

]...[

عرفاً و لو بصیغة علیکم السلام، فالتنافی و ان کان ظاهراً الا انه لا بد من الجمع، لانه یمکن بان یقال: بما ان السلام یقع غالبا باحدی الصیغ الاربع، فیحمل المثل علی ارادة المماثلة من حیث کونه بعبارة السلام لا- الجواب، و کون هذا الجمع عرفیا یظهر بعد ضم الروایات المتنافیة بحسب بادی النظر بعضها الی بعض، و فرضها کلاما واحدا صادرا من امام واحد الذی هو المعیار فی کون الجمع عرفیا.

و قد یقال بعدم اولویة هذا الجمع من ان یجمع بینها بحمل ما یدل علی تعین ان یکون الرد باحدی الصیغ الاربع علی ارادة الرد بالمثل، و تنزیل اطلاقها علی ما لو وقع السلام بخصوص الصیغة الواردة فیها، و یدفع هذا القول النهی عن تقدیم الظرف فی الموثقة، و حمله علی الغالب لمخالفته للصیغة التی یقع بها السلام غالبا بعید، فانه لا وجه حینئذٍ لتخصیصه بالذکر اذ المخالفة کما تحصل بذلک تحصل بالتعریف و التنکیر هذا مضافاً الی ان حمل کل واحدٍ من الأخبار الثلاثة الدالة علی تعین صیغةٍ خاصة علی ما لو وقع السلام باللفظ المماثل الوارد فیها بعید جدا مع ان قوله (ع) فی ذیل الموثقة: فرد علیه النبی (ص) هکذا فی انه (ص) رد سلام عمار بصیغة سلام علیکم، مع انه سلّم علیه بصیغة السلام علیک کما تدل علیه روایة البزنطی المتقدمة.

فتحصل مما ذکرناه انه یعتبر فی رد السلام فی الصلاة ان یکون باحدی الصیغ الاربع و لا یجوز رد السلام بتقدیم الظرف و لو سلم المصلی مع تقدیم الظرف، و لا یعتبر شیء ازید من ذلک.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۴۶

]...[

فروع

الاول: لو سلم احد علی جماعة منهم المصلی فرده غیره، فحیث ان وجوب رد السلام کفائی و سقوطه عند رد بعضهم رخصة کما یظهر من الروایات، فهل یجوز للمصلی الجواب ام لا؟ وجهان: اقواهما الثانی، لانه کلام مبطل للصلاة خرج الرد الذی یکون واجبا و بقی غیره تحت العام، و منه یظهر ضعف ما استدل به للاول و هو اطلاق الادلة کما ظهر حکم زیادة و رحمة اللّه و برکاته.

الثانی: لو ترک رد السلام فحیث ان وجوبه فوری بلا خلاف، و هو المتبادر من الامر بالجواب عقیب السلام، فلو سکت الی ان فات محل الرد ثمّ شرع فی الصلاة فلا اشکال فی الصحة کما لا یخفی، و اما ان مضی فی صلاته فالقول بالفساد مبنی علی اقتضاء الامر بالشیء للنهی عن ضده او علی احتیاج العبادة الی الامر مع عدم تصحیح الترتب، و کلا- المبنیین فاسدان کما حققناه فی محله، فمقتضی القاعدة الصحة فی الفرض ایضا.

الثالث: لو کان المسلّم صبیاً ممیزاً یجب رد سلامه ایضاً لإطلاق الادلة، کما انه لو کان الصبی داخلا فی جماعة منهم المصلی فسلم علیهم واحد و رده الصبی الممیز یسقط الرد عن المصلی لإطلاق الادلة.

و دعوی ان المتبادر من ما یدل علی الاجتزاء برد واحد منهم ارادة واحد ممن وجب علیه الرد فلا یشمل الصبی مندفعة بانها دعوی بلا وجه اذ الظاهر ان المراد منه واحد من الجماعة التی سلم علیهم و منهم الصبی، و لا دخل بوجوب الرد علیهم فیما یظهر من الاخبار.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۴۷

و الدعاء بالمباح

و الخامسة: یجوز ان یدعو المصلی ب الدعاء بالمباح و تدل علیه جملة من الروایات مضافاً الی عدم الخلاف فیه: کصحیحة الحلبی عن ابی عبد اللّه (ع) قال: کلما ذکرت اللّه عز و جل به و النبی (ص) فهو من الصلاة «۱».

و خبر عبد الرحمن بن سیابة قال: قلت لابی عبد اللّه (ع): ادعو اللّه و انا ساجد؟ فقال: نعم فادع للدنیا و الآخرة فانه رب الدنیا و الآخرة «۲». و غیر ذلک من الروایات.

و لا یجوز طلب شیء محرم فی الصلاة و غیرها، و قد ادعی المصنف- ره- فی المنتهی الاجماع علیه، فیکون دعاءً محرما، فلو فعل ذلک فی الصلاة بطلت لما تقدم فی قاطعیة الکلام من مبطلیة الدعاء المحرم للصلاة فراجع.

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب السجود حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۴۸

الباب الثالث: فی بقیة الصلوات و فیه فصول: الفصل الاول: فی الجمعة و هی رکعتان عوض الظهر

فی صلاة الجمعة بِسمِ اللّه الرّحمنِ الرّحیم الحمد للّه رب العالمین و الصلاة علی اشرف مخلوقاته محمد و آله الطاهرین.

الباب الثالث: فی بقیة الصلوات

اشارة

، و فیه فصول:

[الفصل] الاول: فی صلاة الجمعة

اشارة

، و هی رکعتان کالصبح فیما عدا ما ستعرف عوض الظهر ای یسقط معهما الظهر، بل هی ظهر بعینها فی یوم الجمعة کما تدل علیه اخبار مستفیضة کصحیحة محمد بن مسلم عن احدهما (ع): قال سألته عن اناس فی قریة هل یصلون الجمعة جماعة؟ قال: نعم یصلون اربعا اذا لم یکن من یخطب بهم «۱» و غیر ذلک من الروایات الدالة علی ان صلاة الظهر یوم الجمعة اربع رکعات اذا لم یکن من یخطب بهم و الا فرکعتان.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۴۹

و وقتها من زوال الشمس.

وقت صلاة الجمعة

اشارة

و وقتها من زوال الشمس الذی هو اول صلاة الظهر کما عرفته فی.

محله فلا تصح قبل الزوال بلا خلاف فیه عن احد، و عن الشیخ فی الخلاف: انه اسند القول بجواز ان یصلی الجمعة عند قیام الشمس الی المرتضی- ره- و یدل علی ما اخترناه تبعا للمشهور ظاهر الکتاب و الروایات المستفیضة کصحیحة ابن سنان عن ابی اللّه (ع) قال: وقت صلاة الجمعة عند الزوال «۱».

و خبر محمد بن ابی عمیر قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن الصلاة یوم الجمعة فقال: نزل بها جبرئیل مضیقة اذا زالت الشمس فصلها «۲».

و روایة علی بن جعفر عن اخیه (ع) قال: سألته عن الزوال یوم الجمعة ما حده قال اذا قامت الشمس صل الرکعتین فاذا زالت الشمس فصل الفریضة «۳» و نحوهما غیرهما.

و أما القول المنسوب الی السید- ره- فقد استدل له بصحیحة ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع): لا صلاة نصف النهار الا یوم الجمعة «۴».

و فیه: اولا: ان الظاهر ان المراد بنصف النهار اول الوقت حین تزول الشمس، و ثانیا: انه لو سلم ظهورها فیما ادعی لا بد من التصرف فیها و حملها علی ما ذکر للروایات المتقدمة.

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۶.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۶.

(۴) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۵۰

الی ان یصیر ظل کل شیء مثله.

و استدل المصنف- ره- فی التذکرة و المنتهی علیه بما رواه العامة عن وکیع الاسلمی قال: شهدت الجمعة مع ابی بکر فکانت صلاته و خطبته قبل نصف النهار «۱».

و فیه: ان فعل ابی بکر مضافا الی مخالفته لفعل رسول اللّه (ص) لیس بحجة.

و بخبر سلمة بن اکوع قال: کنا نصلی مع النبی (ص) صلاة الجمعة ثمّ ننصرف و لیس للحیطان فی «۲».

و فیه: انه لم یثبت من طرقنا.

و یمتد وقتها الی ان یصیر ظل کل شیء مثله لدی الاکثر بل عن المصنف- ره- فی المنتهی: دعوی الاجماع علیه، و عن الشهید فی الدروس: القول بامتداد وقتها بامتداد وقت الظهر، و عن السید ابن زهرة و ابی الصلاح، القول بان وقتها من الزوال بمقدار ما یتسع للاذان و الخطبتین و صلاة الجمعة، و حکی عن الجعفی: ان وقتها ساعة من النهار ای الزوال، و عن المجلسیین: تحدید وقتها من الزوال الی ان یبلغ الظل الحادث قدمین.

و منشأ الاختلاف اختلاف الاخبار.

و یدل علی القول المحکی عن ابن زهرة و غیره الروایات الدالة علی ان صلاة الجمعة من التکالیف المضیقة: کصحیحة زرارة و فیها قوله (ع): فان صلاة الجمعة من الامر المضیق انما لها وقت واحد حین تزول و وقت العصر یوم الجمعة وقت الظهر فی سائر الایام «۳». و نحوها غیرها، لکن هذه الروایات لا تنافی قول الجعفی، اذ الخطبتان و الاذان و صلاة الجمعة بآدابها المقررة فی الشریعة تحتاج عادة الی هذا المقدار من الزمان.

---

(۱) صحیح مسلم ج: ۳ ص: ۹.

(۲) صحیح مسلم ج: ۳ ص: ۹.

(۳) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۳.

]...[

و یدل علی قول الجعفی مضافا الی ذلک ما عن الشیخ فی المصباح عن حریز عن زرارة عن ابی جعفر (ع) قال: اول وقت الجمعة ساعة تزول الشمس الی ان تمضی ساعة فحافظ علیها ... الخ «۱».

و استدل علی القول المحکی عن المجلسیین بالروایات الدالة علی ان وقت العصر فی یوم الجمعة وقت الظهر فی سائر الایام کصحیحة زرارة المتقدمة، لانه یستفاد منها ان الوقت المجعول للنافلة فی سائر الایام و هو القدمان جعل فی یوم الجمعة وقتا لفریضتها، و لکن بما ان تحدید وقت النافلة بقدمین او بذراع تحدید تقریبی فلا ینافی تقدیره بساعة.

فتحصل مما ذکرناه: ان ما اختاره الجعفی هو القوی.

و لکن یظهر لمن تدبر فی الروایات الظاهرة فی بادی النظر فیما قویناه ان المراد من وقت الجمعة المحدود بالساعة لیس وقتها الذی تفوت بفواته الصلاة، بل وقتها الذی ینبغی فعلها فیه، فلاحظ خبر ابن ابی عمیر: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن الصلاة، یوم الجمعة، فقال: نزل بها جبرئیل مضیقة اذا زالت الشمس فصلها، قال: قلت: اذا زالت الشمس صلیت رکعتین ثمّ صلیتها، فقال ابو عبد الله (ع): اما انا فاذا زالت الشمس لم ابدأ بشیء قبل المکتوبة «۲».

فان الظاهر ان المراد بصلاة یوم الجمعة فی هذه الروایة هی فریضة الظهر لا الجمعة خاصة، لانه (ع) فی ذلک العصر کان یصلی الظهر فی یوم الجمعة کما لا یخفی.

و روایة اسماعیل عن أبی عبد اللّه (ع) قال: سألته عن وقت الصلاة فجعل لکل صلاة وقتین إلا الجمعة فی السفر و الحضر، فانه

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۹.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۶.

]...[

قال وقتها اذا زالت الشمس «۱». اذ الجمعة فی السفر لا تکون إلا ظهراً، فهذا کاشف عن کون المراد من الجمعة فی مثل هذه الاخبار اعم من الظهر، فعلی هذا دعوی کون المراد من الجمعة فی سائر الاخبار الدالة علی تضیق وقتها خصوص الجمعة المصطلحة فی غایة

الاشکال، خصوصا بضمیمة ان اطلاق الجمعة علی الاعم شائع فی الاخبار، و علی هذا فحیث لا ریب فی ان وقت الظهر فی یوم الجمعة یمتد بامتداد وقتها فی سائر الایام و لیس وقتها مضیقا بحیث یفوت بفوات الوقت المجعول فی هذه الاخبار للجمعة فلا محیص عن القول بان المراد من تضیق وقت الجمعة تاکد استحباب المبادرة الیها نظیر الروایات الدالة علی ان وقت المغرب مضیق، و ینقضی بذهاب الشفق.

و بالجملة استفادة ضیق وقت الصلاة الجمعة من الروایات المتقدمة بحیث یفوت وقتها بالتاخیر عنه مع ان المراد منها اعم من الظهر التی هی لیست کذلک جزما مشکلة، و علیه فالقول المنسوب الی الشهید- ره- هو القوی لعموم ما دل علی ان صلاتی الظهر و العصر لا تفوتان الی مغیب الشمس.

و أما القول المنسوب الی المشهور فقد استدل له بالروایات الدالة علی ان لها وقتا واحدا حین تزول الشمس «۲»، بتقریب ان هذه الروایات ظاهرة فی ان وقت الجمعة اضیق من وقت الظهر فی سائر الایام فیدور الامر بین ان یکون المراد من الوقت الواحد اول الوقت او یکون المراد الوقت الاول من وقتی الظهر الذی هو من حین ما تزول الشمس الی ان یصیر ظل کل شیء مثله، و الثانی اقوی، لانه لا ریب فی ان المراد من السعی الیها الواجب علی المکلفین لیس خصوص السعی، بل اعم

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۸.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الجمعة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۵۳

]...[

منه و من المقدمات التی یتوقف علیها فعل الصلاة کالطهارة، و هذا لا یجتمع مع الضیق الحقیقی، کما لا یخفی فهذا کاشف عن ان المراد من قوله (ع) حین تزول الشمس بیان اول الوقت لا حصره به، فلا تعرض فی هذه الاخبار لبیان آخره فهو موکول الی ما هو معهود فی الشریعة من امتداد الوقت الاول الی ان یصیر ظل کل شیء مثله. فتأمل فی اطراف ما ذکرناه یظهر لک ما هو الحق فی المقام.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۵، ص: ۱۵۳

لو خرج وقت الجمعة و هو فیها

فروع: الاول: لو خرج الوقت و هو فیها فهل یجب اتمامها جمعة و لو لم یدرک رکعة بل یکفی التلبس بها فی الوقت و لو بتکبیرة الاحرام، او یتمها جمعة بشرط ادراک الرکعة او تبطل مطلقا ما لم یقع جمیعها فی الوقت؟ وجوه: اقواها الثانی، و هو المنسوب الی المشهور لعموم من ادرک رکعة من الوقت فقد ادرک الوقت کله «۱»، و خصوص من ادرک من الجمعة رکعة فقد ادرک الجمعة «۲». فالجمعة کسائر الصلوات فی ذلک فالقول ببطلانها مطلقا ضعیف کالقول بالصحة و لو بالتلبّس بالتکبیر، نعم- فی- خصوص من کان ذلک ابتداء الوجوب فی حقه بحیث صار واجدا لشرائط الوجوب و هو غیر مدرک الا لرکعة منها کلام قد تقدم تحقیقه فراجع.

و قد تعلل الصحة و وجوب اتمام الجمعة و لو بالتلبس بالتکبیر بانها استجمعت الشرائط و انعقدت جمعة فیجب اتمامها للنهی عن ابطال العمل.

(۱) الوسائل باب ۳۰ من ابواب المواقیت.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۵۴

]...[

و فیه: ان من الشرائط وفاء الوقت و عدم قصوره عن ادائها، فجواز فعلها فی خارج الوقت یحتاج الی دلیل مفقود.

ثمّ لا- یخفی انه لا- فرق فیما اخترناه بین ما لو دخل فیها بزعم الاتساع فانکشف بعد التلبس بها خلافه، و بین ما لو علم قبل الصلاة ان الوقت غیر متسع و انما یدرک رکعة منها فی الوقت لعموم من ادرک، فتفصیل المحقق فی الشرائع بین الفرعین حیث حکم فی الاول بوجوب اتمامها جمعة، و فی الثانی بانه فاتت الجمعة و یصلی ظهرا غیر تام.

و قد یوجه کلام المحقق- ره- کما من بعض المحققین- ره- بان قاعدة من ادرک تکلیف عذری مجعولة للمضطر کغیرها من التکالیف العذریة، و المتبادر من الاخبار التی یستفاد منها وجوب الظهر عند عدم التمکن من الجمعة ارادة الجمعة الاختیاریة الواقعة فی وقتها لا العذریة فیتجه حینئذ التفکیک بین المسألتین بالالتزام فی هذا الفرع بفوت الجمعة بخلاف المسألة السابقة فانه حیث زعم سعة الوقت و دخل فی الجمعة دخولا مشروعا لم یجز له ابطالها بعد ان وسع الشارع وقتها.

و فیه: اولا: انه لو تم ما ذکر من المبنی لا یتجه التفصیل بین الفرعین، اذ من شرع فیها بزعم سعة الوقت و لم یکن الوقت متسعا واقعا لم یدرک الجمعة الاختیاریة، و لو کان مکلفا بالاتمام فانما هو تکلیف عذری، فبناء علی ان یکون المستفاد من الاخبار وجوب الظهر عند عدم التمکن من الجمعة الاختیاریة لا بد من الحکم ببطلانها فلا وجه للتفصیل بین المسألتین.

و ثانیا: ان المبنی غیر تام، اذ المستفاد من الاخبار ان من لم یدرک الجمعة یجب علیه الظهر و الا فیجب الاتیان بها، و علیه فحیث ان مقتضی قاعدة من ادرک توسعة الوقت و صدق ادراکها بادراک رکعة منها، فلا محالة تکون القاعدة حاکمة علی تلک الاخبار و موجبة لتوسعة موضوعها، فلا محالة تقدم علیها فالاقوی هی الصحة فی کلا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۵۵

]...[

الفرعین فیما لو ادرک رکعة منها فی الوقت.

الثانی:

لو لم یکن شرائط الجمعة مجتمعة فی اول الوقت

فان علم بعدم اجتماعها حتی یخرج الوقت یجوز له التعجیل باتیان الظهر، و یجتزی بها للاجماع و الاخبار «۱».

الدالة علی ان من لم یتمکن من الجمعة مکلف باتیان الظهر، و ان علم باجتماعها قبل خروج الوقت لا یجوز له ذلک، لان مشروعیة الظهر مشروطة بعدم التمکن من الجمعة فی ذلک الیوم علی ما یستفاد من الاخبار.

و أما ان شک فی الاجتماع و عدمه فهل یجوز له البدار ام یجب الصبر الی ان یظهر الحال؟ وجهان بل قولان: اقواهما الاول بناءً علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الامور الاستقبالیة، فانه علی هذا یستصحب عدم التمکن من الجمعة الی آخر الوقت، فیتنجز التکلیف بالظهر و یأتی بها، نعم یکون جواز البدار حینئذ ظاهریا کما لا یخفی.

ادراک الامام فی الرکعة الثانیة

الثالث: لو صلی الامام فی الوقت الذی یسعها و لکن الماموم لم یحضر الخطبة و اول الصلاة و لکنه ادرک مع الامام رکعة صلی جمعة بلا خلاف فیه، و فی الجواهر: الاجماع علیه بقسمیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیحة عبد الرحمن العزرمی عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اذا ادرکت الامام یوم الجمعة و قد سبقک برکعة فاضف الیها رکعة اخری

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة.

]...[

و اجهر بها، و ان ادرکته و هو یتشهد فصل اربعا «۱». و غیر ذلک من الروایات.

و أما صحیحة ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع) قال: لا تکون الجمعة الا لمن ادرک الخطبتین «۲». الظاهرة فی نفی الحقیقة فحیث انها قابلة للحمل علی ارادة نفی الکمال فلا تصلح لمعارضة النصوص الصریحة فی خلافها مضافا الی ما فیها من احتمال التقیة لحکایة القول بمضمونها عن عمر بن الخطاب، فعلی فرض المعارضة تقدم تلک الروایات.

ثمّ انه لا ریب فی تحقق ادراک الرکعة بالدخول فی الصلاة قبل تکبیر الرکوع بلا خلاف فیه، و أما لو ادرک الامام راکعا فی الثانیة ففیه خلاف، و المشهور بین الاصحاب: تحقق ادراک الرکعة به، و قیل: یعتبر ادراک تکبیر الرکوع، و حکی عن المصنف- ره- فی التذکرة انه اعتبر ذکر الماموم قبل الرفع الامام رأسه، و کلامه فی التذکرة مناف لذلک و هو یصرح بما اختاره المشهور.

و استدل للاول بجملة من الاخبار: کصحیحة الحلبی عن ابی عبد اللّه (ع) انه قال: اذا ادرکت الامام و قد رکع فکبرت و رکعت قبل ان یرفع رأسه فقد ادرکت الرکعة، و ان رفع الامام رأسه قبل ان ترکع فقد فاتتک الرکعة «۳». و غیر ذلک من الروایات الصریحة فی ذلک.

و فیه: ان خبر الحلبی عن الامام الصادق (ع): اذا ادرکت الامام قبل ان یرکع الرکعة الاخیرة فقد ادرکت الصلاة فان انت أدرکته بعد ما رکع فهی اربع بمنزلة الظهر «۴». الظاهر فی اعتبار ادراک الامام قبل الرکوع فی الجمعة اخص من هذه

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

]...[

النصوص، فتخصص به.

و دعوی انه لا یمکن تخصیص المطلقات الواردة فی باب الجماعة الصائحة فی کفایة ادراک الامام راکعا فی صحة الجماعة به

مندفعة بانها لا تكون نصاً فی الجمعة كی لا یمكن تخصیصها به.

فان قلت: انه یحتمل ان یكون المراد من قوله (ع) (و قد ركع) انه قد رفع رأسه من الركوع، و علیه فلا یعارض تلك النصوص.

قلت: ان هذا الاحتمال ضعیف لا یعبأ به لظهوره لا سیما بقرینة صدر الخبر فی التلبس بالركوع، مع ان قوله (ع): اذا ادركت الامام قبل ان یركع ... الخ یدل بالمفهوم علی انه اذا لم یدركه قبل الركوع فلم یدرك الصلاة.

فتحصل: ان الاقوی اعتبار ادراك الامام قبل ان یركع.

و بما ذكرناه؟ ظهر ان قوله (ع) فی مكاتبة الحمیری: اذا لحق مع الامام من تسبیح الركوع تسبیحة واحدة اعتد بتلك الركعة «۱». لكونه اعم من خبر الحلبی یخصص به.

و لو ادرك الامام ركعة منها فی الوقت فشرع فیها بناءً علی مشروعیته كما هو الحق و لم یدركه الماموم الا فی الركعة الثانیة الواقعة فی خارج وقتها الاختیاری فهل یشرع للماموم الدخول معه فیها ام لا؟ وجهان بل قولان قد استدل للاول بان الوقت الذی حدده الشارع لها انما هو بالنسبة الی نفس صلاة الجمعة التی تقام فی البلد لا بالنسبة الی الصلاة الصادرة من آحاد المكلفین، و بالنسبة الیهم لم یحدد الشارع وقتا لها الا الادراك مع الامام ركعة و بقصور ما یدل علی التوقیت عن الشمول للماموم المسبوق، و بالنسبة الیه مقتضی السیرة عدم مراعاة شیء سوی ادراكه للجماعة.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من ابواب صلاة الجماعة حدیث ۵.

و شروطها السلطان العادل او من نصبه.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأنه ان ارید عدم شمول ما یدل علی التوقیت للماموم المسبوق فهو كما ترى، و ان أرید اثبات نفی شرطیة الوقت لصلاته باطلاق ما یدل علی ان من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادرك الجمعة، ففیه انه لیس له اطلاق مسوق لبیان هذه الجهة لیتمسك به و یرفع شرطیة الوقت لصلاة الماموم.

و أما الثانی: فلأن دعوی السیرة مع ندرة هذا الفرض عجیبة.

فالاقوی: عدم مشروعیة الجمعة فی الفرض علی الماموم لخروج وقتها بالنسبة الیه.

اشتراط وجوب الجمعة بالسلطان العادل

[شرائط وجوب الجمعة]

اشارة

و لا ریب فی ان لوجوب الجمعة و صحتها شروطا، اما شروط وجوبها فهی امور:.

[الشرط] الاول السلطان العادل او من نصبه

اشارة

لها بلا خلاف محقق بین قدماء اصحابنا، و قد تواتر نقل اجماعهم علیه من رؤساء المذهب كالشیخ فی الخلاف حیث قال: و ایضا

علیه اجماع الفرقة، فانهم لا یختلفون فی ان من شروط الجمعة الامام او أمره و کذا المحقق فی المعتبر و العلامة فی بعض کتبه و غیرهم من علمائنا، فما عن بعض المتاخرین من نسبة الخلاف فیه الی کثیر من القدماء خطأ و اشتباه، و ذهب جماعة من المتاخرین تبعا للشهید الثانی الی نفی الاشتراط و انها واجبة عینا فی زمان الغیبة.

ثمّ ان القائلین بالاشتراط بین من یقول بسقوط التکلیف التعیینی مع فقد الشرط مع مشروعیة اقامتها و هو الاشهر، و من یقول بعدم مشروعیة اقامتها مع فقده ثمّ ان من یقول بالاستحباب بین من اختار انها تجب عینا بعد الانعقاد و بین من ذهب الی بقاء استحبابه بعده.

و مستند الحکم انما هو الروایات الواردة فی الباب، و قبل الشروع فیها لا بأس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۵۹

]...[

بتاسیس الاصل لیکون هو المرجع عند فقد الدلیل.

فاقول: لو شک فی مشروعیتها و لم یدل دلیل علی وجوبها عینا او وجوب الظهر کذلک فان لم یحتمل التخییر فمقتضی العلم الاجمالی بوجوب احداهما لزوم الاتیان بهما، و ما ذکره بعض المعاصرین من انحلال هذا العلم بدعوی ان وجوب الظهر تعیینا اما من حین الزوال او من بعد مضی وقت الجمعة علی تقدیر عدم الاتیان بها معلوم و وجوب الجمعة مشکوک فیه یدفع بالاصل، فاسد اذ العلم الاجمالی المزبور ینحل الی علمین اجمالیین، احدهما: العلم بوجوب الظهر من حین الزوال الی آخر وقت الجمعة، او الجمعة کذلک، و ثانیهما: العلم بوجوب الظهر من بعد مضی وقت الجمعة او الجمعة، و العلم الاجمالی الاول لا ینحل بما ذکر کما لا یخفی.

و ان شئت قلت: ان العلم الاجمالی بوجوب احداهما ما دام وقت الجمعة یکون باقیا لا یکون منحلا، و لکن مع ذلک یمکن ان یقال: ان مقتضی الاطلاقات وجوب الظهر تعیینا لکل احد خرج عنه من تجب علیه الجمعة، او تکون هی مشروعة له، فعلی هذا مقتضی اصالة عدم مشروعیتها- مع عدم حضور الامام (ع)- وجوب الظهر، و یکون هذا الاصل حاکما علی قاعدة الشغل کما لا یخفی، و ان احتمل التخییر ایضا، فحیث ان الامر یدور بین التعیین و التخییر و المختار أنّ المتبع فی هذه المورد اصالة التخییر فیحکم فی المقام بالتخییر، و ان کل واحدة منهما واجبة بالوجوب التخییری.

و مما ذکرناه ظهر حکم ما لو علم مشروعیتها و شک فی وجوبها تعیینا، فان مقتضی الاصل عدمه. اذا عرفت هذا فلنرجع الی ما هو المقصود و هو ما یستفاد من الآیات و الاخبار فی المقام، فاقول: قد استدل للوجوب العینی بالکتاب و السنة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۶۰

]...[

ادلة وجوبها العینی

اما الکتاب: فقوله تعالی یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِذٰا نُودِیَ لِلصَّلٰاةِ مِنْ یَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلیٰ ذِکْرِ اللّٰهِ وَ ذَرُوا الْبَیْعَ «۱» و تقریب الاستدلال به واضح.

و فیه: ان الآیة الشریفة لیست فی مقام بیان وجوب الانعقاد، بل فی مقام بیان وجوب السعی الیها بعده، فعلی هذا لو سلمنا ان المراد من ذکر اللّه لیس هو النبی (ص)- و ان ورد التفسیر بذلک- بل هو الجمعة الا أنه لا ریب فی عدم وجوب السعی الی مطلق الصلاة التی ینادی لها یوم الجمعة فلا محالة اللام یکون للعهد، و علیه فالامر یدور بین ان یکون اشارة الی الصلاة الخاصة التی کان النبی (ص)، او المنصوبون من قبله یقیمونها فی عصر نزول الآیة و علیه فعدم دلالتها علی الوجوب عند عدم حضور المعصوم السلطان او نائبه

واضح. و بین ان یکون اشارة الی الجمعة التی انعقدت مشروعة فتدل علی وجوب السعی الیها بعد الانعقاد کذلک کما هو خیرة جماعة منهم سیدنا الاستاد.

و علی کل حال لا تدل علی وجوب الانعقاد، و حیث انها مجملة فلا تصح الاستدلال بها لوجوب السعی بعد الانعقاد.

و أما الاخبار: فمنها صحیحة زرارة قال: قلت لابی جعفر (ع): علی من تجب الجمعة؟ قال: علی سبعة نفر من المسلمین، و لا جمعة لاقل من خمسة من المسلمین احدهم الامام، فاذا اجتمع سبعة و لم یخافوا امهم بعضهم و خطبهم «۲».

---

(۱) سورة الجمعة آیة: ۹.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الجمعة الحدیث ۴.

]...[

و فیه: ان الاستدلال بها لو کان بلحاظ صدرها فیرد علیه: ان الظاهر کونه مسوقا لبیان العدد الذی یشترط فی الوجوب، و لیس فی مقام بیان عدد اشتراط شیء آخر فاحتمال اشتراط مشروعیتها او وجوبها عینا بان یقیمها الامام او نائبه لا یدفع بذلک مضافا الی ان قوله (ع) (احدهم الامام) مشعر بالاشتراط، لان المراد منه فی هذه الروایات علی ما ستعرف انما هو المعصوم.

و ان کان الاستدلال بلحاظ ذیلها فیرد علیه: اولا: انّا لا نعلم ان یکون قوله: فاذا اجتمع ... الخ من کلام الامام (ع) بل نحتمل قویا ان یکون فتوی الصدوق- ره- ذکرها فی ذیل الروایة کما هو دأبه- ره- کما لا یخفی علی من تتبع فی کتبه، و قد اصر علی عدم کونه من کلامه (ع) بعض اعاظم العصر الذی هو من المحققین و المتتبعین، و ادعی: انی مطمئن بذلک.

و ثانیا: انه یمکن ان یکون المراد بأَئِمَّهُم بعضهم البعض المعهود عندهم لا مطلقه، و یکون المقصود منه دفع توهم اعتبار کون السبعة الذین یتعین بهم موضوع الوجوب ما عدا الامام فلا یمکن الاستدلال بها علی عدم اشتراط مشروعیتها بان یقیمها السلطان العادل او نائبه.

و منها: صحیحته الاخری عن ابی جعفر (ع) قال: انما فرض اللّه عز و جل علی الناس من الجمعة الی الجمعة خمسا و ثلاثین صلاة منها صلاة واحدة فرضها اللّه عز و جل فی جماعة و هی الجمعة، و وضعها عن تسعة: عن الصغیر، و الکبیر، و المجنون، و المسافر، و العبد، و المرأة، و المریض، و الاعمی، و من کان علی رأس فرسخین «۱».

و فیه: ان هذه الروایة انما تکون مسوقة لبیان وجوبها علی سبیل الاجمال، و انه یشترط فیها الجماعة، و لیست فی مقام بیان جمیع ما یشترط فیها کی یتمسک باطلاقها

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

]...[

لنفی اشتراط شیء آخر فیها.

و منها: صحیحة ابی بصیر و محمد بن مسلم عن ابی عبد اللّه (ع) قال: ان اللّه عز و جل فرض فی کل سبعة ایام خمسا و ثلاثین صلاة منها صلاة واجبة علی کل مسلم ان یشهدها الا خمسة ... الخ «۱».

و فیه انّها انما تکون مسوقة لبیان انه علی من تجب الحضور، و علی من لا تجب و لا تکون فی مقام بیان شرائطها حتی یدفع احتمال اشتراطها بان یقیمها الامام بالاطلاق.

و بما ذکرناه ظهر ضعف الاستدلال علیه بصحیح منصور عن ابی عبد اللّه (ع): قال یجمع القوم یوم الجمعة اذا کانوا خمسة فما زادوا، فان کانوا اقل من خمسة فلا جمعة لهم، و الجمعة واجبة علی کل احد لا یعذر الناس فیها الا خمسة: المرأة و المملوک و المسافر و المریض و الصبی «۲».

و صحیح عمرو بن یزید عن الامام الصادق (ع): اذا کانوا سبعة یوم الجمعة فلیصلوا فی جماعة «۳».

و قول الامام علی (ع) فی خطبته: و الجمعة واجبة علی کل مؤمن إلا علی الصبی الخ «۴».

و النبوی: الجمعة حق واجب علی کل مسلم الا اربعة «۵».

و غیرها مما یقرب هذا المضمون، فانها مسوقة لبیان العدد الذی یعتبر فی

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۰.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۲۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۶۳

]...[

وجوبها او تنعقد به الجمعة، و انها لا تجب علی طوائف، و لیست فی مقام بیان کل ما یشترط فی وجوبها، فلا اطلاق لها لیتمسک به و یدفع احتمال اشتراط الامام او نائبه.

و منها صحیح ابی بصیر و محمد بن مسلم عن ابی جعفر (ع): من ترک الجمعة ثلاث جمع متوالیة طبع اللّه علی قلبه «۱».

و فیه: ان استفادة وجوب الفعل من الدلیل المتکفل لبیان ترتب العقاب علی ترکه انما یکون فیما لم یدل دلیل آخر علی وجوبه، و الا فلا یدل ذلک علی الوجوب و الفرق بینهما واضح. لان العقاب علی ترک فعل المباح لا یصح فلا محالة یکون الاخبار عن ترتبه علی ترک فعل لا دلیل علی وجوبه اخباراً عن وجوبه بالالتزام و هذا بخلاف ما ثبت وجوبه بدلیل آخر فان الاخبار عن ترتب عقاب خاص علی ترکه لا- محذور فیه و علیه ففیما نحن فیه بما ان وجوب الجمعة علی سبیل الاجمال کان معلوما و ثابتا بالادلة الاخر فی زمان صدور الخبر فقوله (ع) طبع اللّه الخ لا- یستفاد منه الوجوب و لا- یکون فی مقام بیانه کی یتمسک باطلاقه لدفع ما یحتمل شرطیته لوجوبها.

و منه یظهر ضعف الاستشهاد له بقوله (ص) فی روایة من ترک ثلث جمع تهاوناً بها طبع اللّه علی قلبه «۲». و فی اخری من ترک ثلث جمع متعمدا من غیر علة طبع اللّه علی قلبه بخاتم النفاق «۳». مع ان من ترکها لاجل عدم ثبوت وجوبها او مشروعیتها لا یصدق انه ترکها متهاوناً او متعمدا من غیر علة.

و منها صحیحة الفضل بن عبد الملک قال سمعت ابا عبد اللّه (ع) یقول اذا کان قوم فی قریة صلوا الجمعة اربع رکعات فان کان لهم من یخطب لهم جمعوا اذا کانوا

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۵.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۲۵.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۲۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۶۴

]...[

خمس نفر «۱» و فیه ان المراد بمن یخطب هو المنصوب من قبل السلطان العادل لا کل من یقدر علی ان یخطب و ذلک لوجهین (۱) ان کان من یتمکن من اتیان الصلاة صحیحة بحیث یجوز الاقتداء به یکون متمکنا من الاتیان باقل المجزئ من الخطبتین فلو کان المراد بمن یخطب فی الخبر من یقدر علیه کن التفصیل بین وجوده و عدمه و الامر بالجمعة فی الاول و الجماعة فی الثانی فی غیر محله (۲) انه لو لم یکن وجوب الجمعة مشروطا بان یقیمها شخص خاص لکان معرفة الخطبة من المقدمات الوجودیة للواجب المطلق فکان یجب علی کل واحد منهم تحصیلها کفائیا فلا یصح تعلیق وجوبها علی من یخطب کما لا یخفی و مما ذکرناه فی هذه الصحیحة ظهر ضعف الاستشهاد له بصحیحة محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال: سألته عن اناس فی قریة هل یصلون الجمعة جماعة؟ قال: نعم و یصلون و اربعا اذا لم یکن من یخطب «۲».

و منها صحیحة زرارة قال: حثنا ابو عبد اللّه (ع) علی صلاة الجمعة حتی ظننت انه یرید ان ناتیه، فقلت: نغدو علیک؟ فقال: لا إنما عنیت عندکم «۳».

و فیه: ان هذه الصحیحة من اقوی الادلة علی عدم الوجوب لوجوه:.

(۱) ان الحث علی شیء ظاهر فی استحبابه.

(۲) ان ظاهر الصحیحة ان زرارة و سائر اصحاب الصادق (ع) کانوا تارکین لها مع کونهم قادرین علی اقامتها علی وجه لا یتوجه الیهم الضرر من المخالفین کما یکشف عنه حث ابی عبد اللّه (ع) علی الفعل، و هذا یکشف عن عدم وجوبها و الا لم یکن مخفیا علی زرارة الذی هو الراوی لجملة من النصوص التی توهم دلالتها علی

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۶۵

]...[

الوجوب.

(۳) قوله: حتی ظنت ... الخ لظهوره فی انه کان المغروس فی اذهان اصحاب الائمة کون اقامتها من وظائف السلطان العادل.

و من ما ذکرناه فی هذه الروایة ظهر عدم تمامیة الاستشهاد له بموثقة ابن بکیر عن زرارة عن عبد الملک عن ابی جعفر (ع): مثلک یهلک و لم یصل فریضة فرضها اللّه، قال: قلت: کیف اصنع؟ قال: صلّوا جماعة- یعنی صلاة الجمعة «۱» - فان هذه الروایة ایضا واضحة الدلالة علی ان اصحاب الائمة (ع) کانوا یعتقدون انه لا جمعة الا مع الامام فلاحظ.

و مما ذکرناه فی هذه الروایات ظهر حال بقیة الاخبار التی ذکروها عند تعداد ادلتهم.

فتحصل: ان شیئا من ما استدل باطلاق علی عدم اشتراط وجوبها بان یقیمها من بیده امور المسلمین او نائبه لا یدل علیه.

ادلة اشتراط السلطان العادل

و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا ثبوت الاطلاق فیتعین تقییده بما یدل علی الاشتراط و هو امران:.

الاول: الاجماع المدعی فی کلمات کثیر من الاعاظم.

و نوقش فیه: بانه مع وجود هذا الخلاف العظیم کیف یبقی مجال دعواه.

و فیه: انه لو کان وجه حجیة الاجماع قاعدة اللطف لکانت هذه المناقشة

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۶۶

]...[

صحیحة، و لکن لیست هذه ملاک حجیته بل هو استکشاف رأی المعصوم بطریق الحدس من فتوی اساطین الفن المتبحرین فی صنعتهم، و هذا یختلف باختلاف الموارد، ففیما نحن فیه بما ان الجمعة لو کانت واجبة مع عدم الامام او نائبه لما کان یختفی علی احد من العوام لکثرة الابتلاء بها، و لصار من ضروریات الدین، فمن وجود الخلاف فیه فضلا عن اشتهار القول بعدم وجوبها او عدم مشروعیتها یستکشف رأی المعصوم (ع) بالحدس.

الثانی: طوائف من الاخبار: منها الروایات الدالة علی عدم وجوب السعی الیها علی من بعد عنها بفرسخین: کخبر الفضل عن الامام الرضا (ع): انما وجبت الجمعة علی من یکون علی فرسخین لا أکثر «۱».

و صحیحة زرارة عن ابی جعفر (ع): الجمعة واجبة علی من ان صلی الغداة فی اهله ادرک الجمعة «۲». و غیرهما مما یقرب هذا المضمون.

و تقریب الاستدلال بها انها تدل علی سقوطها عمن بعد عنها بفرسخین، فلو کانت الجمعة واجبة من غیر اشتراط بان یقیمها السلطان العادل او نائبه لکان الواجب علیهم الاجتماع و اقامة الجمعة فی محالهم.

و دعوی انها فی مقام بیان حکم عابری السبیل و نحوهم فیکون عدم الوجوب لاجل عدم وجود عدة اشخاص من المسلمین ینعقد بهم الجمعة، مندفعة بان الظاهر ان هذه الروایات مسوقة لبیان حکم سکنة البراری و الامصار البعیدة عن المصر الذی تقام فیه الجمعة و القری کما لا یخفی علی المتدبر فیها.

و دعوی تنزیلها علی مورد عدم وجود من یصلح للامامة لعدم احراز عدالته او

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۶۷

]...[

عدم معرفته الخطبة مندفعة بان الغالب وجود ائمة الجماعة فی تلک الاماکن کما تشهد به بعض تلک الاخبار، کما انه قد عرفت ان

الغالب تمکن من یقرأ الصلاة الاتیان باقل المجزی من الخطبتین مضافاً الی انه علی تقدیر الوجوب العینی یصیر معرفة الخطبة من المقدمات الوجودیة فیجب تحصیلها.

و مما ذکرناه ظهر فساد الاستدلال بهذه الروایات علی القول بالوجوب العینی.

و منه ظهر ایضاً ان من تلک الطوائف الروایات الدالة علی عدم وجوبها علی اهل القری کروایة حفص عن جعفر عن ابیه (ع) قال: لیس علی اهل القری جمعة «۱». و صحیحة محمد بن مسلم المتقدمة التی ذکرناها فی عداد ما استدل به علی الوجوب «۲».

و موثقة ابن بکیر قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن قوم فی قریة لیس لهم من یجمع بهم أ یصلون الظهر یوم الجمعة فی جماعة؟ قال: نعم اذا لم یخافوا «۳».

و خبر طلحة عن علی (ع): لا جمعة الا فی مصر تقام فیه الحدود «۴».

و منها الروایات الدالة علی ان الصلاة رکعتین انما هی فیما اذا کانت مع الامام الصریحة فی ارادة من بیده الامر لا إمام الجماعة: کموثقة سماعة قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن الصلاة یوم الجمعة، فقال: اما مع الامام فرکعتان، و اما لمن صلی وحده فهی اربع رکعات، و ان صلوا جماعة «۵». و نحوها موثقته الاخری و غیرها.

و منها ما یدل علی ان اقامة الجمعة من مناصب ولی المسلمین: کالخبر المروی

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۳ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الجمعة.

]...[

عن دعائم الاسلام عن علی (ع) انه قال: لا یصلح الحکم و لا الحدود و لا الجمعة الا للامام او من یقیمه الامام «۱».

و المروی عن الاشعثیات مرسلا: ان الجمعة و الحکومة لامام المسلمین «۲».

و عن رسالة الفاضل بن عصفور مرسلا عنهم (ع): ان الجمعة لنا و الجماعة لشیعتنا «۳».

و روی عنهم (ع): لنا الخمس و لنا الانفال و لنا الجمعة و لنا صفوة المال «۴».

و النبوی: اربع للولاة الفیء و الحدود و الجمعة و الصدقات «۵».

و فی آخر: ان الجمعة و الحکومة لامام المسلمین.

و عن الجعفریات باسناده الی علی بن الحسین (ع) عن ابیه: ان علیا (ع) قال: لا یصح الحکم و لا الحدود و لا الجمعة و الا بامام «۶».

و فی الصحیفة السجادیة فی دعاء الجمعة و ثانی العیدین: اللهم ان هذا المقام لخلفائک و اصفیائک، و مواضع امنائک، فی الدرجة الرفیعة التی اختصصتهم بها قد ابتزوها، و انت المقدر لذلک- الی ان قال- حتی عاد صفوتک و خلفائک مغلوبین مقهورین مبتزین، یرون حکمک مبدلا- الی ان قال- اللهم العن اعداءهم من الاولین و الآخرین و من رضی بفعالهم و اشیاعهم و اتباعهم «۷».

فتحصل مما ذکرناه: ان القول بالوجوب العینی ضعیف غایته و انه لا یتعین فعلها بدون السلطان العادل او نائبه لا قبل الاجتماع و لا بعده.

(۱) المستدرک باب ۵ من ابواب صلاة الجمعة.

(۲) المستدرک باب ۵ من ابواب صلاة الجمعة.

(۳) المستدرک باب ۵ من ابواب صلاة الجمعة.

(۴) المستدرک باب ۵ من ابواب صلاة الجمعة.

(۵) راجع الکتب الفقهیة.

(۶) المستدرک باب ۵ من ابواب صلاة الجمعة.

(۷) ص: ۲۸۱ رقم الدعاء: ۴۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۶۹

]...[

ثمّ ان مقتضی ما ذکرناه من ادلة الوجوب لا إطلاق لها، و انه لو ثبت تعین تقییده بما دل علی الاشتراط عدم مشروعیتها و انها تکون حراما بدون الامام او نائبه کما هو مختار جماعة من القدماء و المتاخرین لعدم الدلیل علی المشروعیة سوی ما دل علی الوجوب.

و قد استدل للقول بالاستحباب بصحیحة زرارة المتقدمة التی ورد فیها الحث علی فعلها، و صحیحته الاخری المتضمنة لقوله (ع): فاذا اجتمع سبعة و لم یخافوا امهم بعضهم: و روایة عبد الملک المتقدمة، و بما دل علی جواز اقامتها لاهل القریة التی فیها جمع من المسلمین، و بالروایات الواردة فی کیفیة الجمعة و احکامها فی زمان قصور ایدیهم الشریفة کخبر عمر بن حنظلة: قلت لابی عبد اللّه (ع): القنوت یوم الجمعة فقال (ع): انت رسولی الیهم فی هذا، اذا صلیتم جماعة ففی الرکعة الاولی، و اذا صلیتم وحدانا ففی الرکعة الثانیة «۱». و نحوه غیره، حیث ان الظاهر منها ارادة بیان ذلک للرواة و اصحابهم (ع) لیصلوا حال التمکن و عدم التقیة.

و فی الجمیع نظر: اما صحیحة زرارة: فلأن حثه (ع) علی فعلها یمکن ان یکون اذناً فی اقامتها او مقترنا معه.

و أما صحیحه الثانی: فلما تقدم من عدم ثبوت کون فاذا اجتمع ... الخ من کلامه (ع) و احتمال ارادة البعض المعین من بعضهم فراجع.

و أما خبر عبد الملک: فلأن قوله (ع) فیه: صلوا جماعة. یکون اذانا فی اقامتها، فلا یدل علی مشروعیتها مع عدم الاذن.

و أما ما دل علی جواز اقامتها لاهل القریة: فلأنه قید الجواز فیه بما اذا کان لهم من یخطب لهم، و عرفت ان المراد منه المنصوب من قبل الامام (ع) لا کل من یقدر

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب القنوت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۷۰

]...[

علی ان یخطب، فلا یدل علی مشروعیة اقامتها بغیر امام منصوب.

و أما النصوص الواردة فی کیفیة الجمعة و بعض احکامها: فلأنها لا تدل علی عدم اشتراط المشروعیة بان یقیمها السلطان العادل او نائبه لورودها فی مقام بیان حکم آخر، و ان کانت مشعرة بذلک، فالاحتیاط باتیان الظهر بعد الاتیان بها لا یترک.

ولایة الفقیه

ثمّ انه قد یتوهم انه و ان سلم کون اقامة الجمعة من مناصب الامام علیه السّلام الا ان الادلة الدالة علی عموم ولایة الفقیه و انه نائب الامام (ع) تدل علی التوسعة، و ان الشرط اعم من ان یقیمها الامام (ع) او نائبه و هو الفقیه.

و بعبارة اخری: ما یدل علی ان ما للامام من المناصب یکون للفقیه فی زمان الغیبة یدل علی ان للفقیه اقامة الجمعة.

اقول شیء مما توهم ان یکون دلیلا- علی النیابة بهذا المعنی لا- یدل علیها و ذلک فان الاخبار الواردة فی شأن العلماء مثل ما عن الصفار فی بصائر الدرجات، و المفید فی الاختصاص: ان العلماء ورثة الانبیاء، ان الانبیاء لم یورثوا دیناراً و لا درهما و لکن ورثوا العلم، فمن اخذ منه اخذ بحظ وافر «۱».

و ما عن الغوالی عن النبی (ص): الفقهاء امناء الرسل «۲». و غیرهما مما یقرب هذا المضمون لا تدل علی ازید من لزوم اخذ الاحکام منهم کما یظهر لمن تدبر فیها.

و أما ما عن التحریر انه (ص) قال: علماء امتی کانبیاء بنی اسرائیل قبلی «۳».

---

(۱) المستدرک باب ۸ من ابواب صفات القاضی حدیث ۲۵.

(۲) المستدرک باب ۱۱ من ابواب صفات القاضی حدیث ۵۰.

(۳) المستدرک باب ۱۱ من ابواب صفات القاضی حدیث ۳۰ و بمضمونه اخبار اخر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۷۱

]...[

فلاجل التشبیه بسائر الانبیاء لا نفس النبی (ص) یکون ظاهراً فیما هو ظاهر غیره مما تقدم.

و أما ما عن تحف العقول عن علی بن الحسین: مجاری الامور و الاحکام علی ایدی العلماء بالله الامناء علی حلاله و حرامه «۱». فیرد علی الاستدلال به: اولا: ان الظاهر ان المراد بالعلماء الائمة (ع)، فانهم العلماء باللّه، و اما الفقهاء فهو العلماء بالاحکام الشرعیة.

و ثانیا: انه بقرینة قوله (ع): الامناء علی حلاله و حرامه. یکون مختصا بالاحکام الشرعیة و ظاهرا فی انهم المرجع للاحکام.

و بذلک ظهر ضعف الاستشهاد بما روی عن النبی (ص) بطرق عدیدة انه قال: اللهم ارحم خلفائی- ثلاثا- قیل: یا رسول اللّه و من خلفائک؟ قال: الذین یأتون من بعدی یروون حدیثی و سنتی «۲».

و أما قوله فی مقبولة ابن حنظلة: قد جعلته حاکما «۳». و فی مشهورة ابی خدیجة: جعلته علیکم قاضیا «۴». فلا- یفهم منهما الا ان له وظیفة الحکم، و فصل الخصومة و غیر ذلک مما یکون وظیفة القضاة، فلا یدلان علی قیامه مقام الامام فی اقامة الجمعة.

و أما التوقیع المروی عن صاحب الزمان عجل اللّه فرجه: و اما الحوادث الواقعة فارجعوا فیها الی رواة احادیثنا فانهم حجتی علیکم و انا حجة اللّه «۵».

---

(۱) المستدرک باب ۱۱ من ابواب صفات القاضی حدیث ۲۹- ۱۶.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب صفات القاضی حدیث ۵۰ و ۵۳- و باب ۱۱- منها حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من ابواب صفات القاضی حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۱۱ من ابواب صفات القاضی حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۱۱ من ابواب صفات القاضی حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۷۲

]...[

فقد ادعی العلامة الانصاری- ره-: ان دلالته علی عموم النیابة واضحة، فان المراد من الحوادث ظاهرا مطلق الامور التی لا بد من الرجوع فیها عقلا- او عرفا او شرعاً الی الرئیس مثل النظر فی اموال القاصرین و اقامة الجمعة، و اما تخصیصها بخصوص المسائل الشرعیة فبعید من وجوه: منها: ان الظاهر وکول نفس الحادثة الیه لیباشر امرها مباشرة او استنابة لا الرجوع فی حکمها الیه، و منها: التعلیل بانهم حجتی علیکم و انا حجة اللّه، فانه انما یناسب الامور التی یکون المرجع فیها هو الرأی و النظر، فکان هذا منصب ولاة الامام (ع) من قبل نفسه لا- انه واجب من قبل اللّه سبحانه علی الفقیه، و الا کان المناسب ان یقول انهم حجج اللّه علیکم و منها: ان وجوب الرجوع الی العلماء فی المسائل الشرعیة من البدیهیات و لیس مما یخفی علی اسحاق بن یعقوب حتی یکتبه فی عداد مسائل اشکلت علیه.

اقول: فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأنه فرق واضح بین التعبیر بارجاع الشیء الی شخص و بین التعبیر بالرجوع فیه الیه، فان الظاهر من الاول ایکال نفسه الیه، و من الثانی الرجوع فی حکمه الیه، و فی التوقیع حیث یکون بالثانی فلا محالة یکون ظاهرا فی الرجوع الیهم فی الاحکام الشرعیة.

و أما الثانی: فلأن العلماء بما انهم یتلقون الاحکام من الائمة (ع)، و هم من اللّه تعالی، فحجیة قولهم تکون طولیة، فلذا یصح القول بانهم حجة من قبل الائمة (ع) لا من قبل اللّه تعالی فی مقام بیان انهم مراجع للاحکام الشرعیة.

و أما الثالث: فلأن دأب الرواة انما هو السؤال عن الامور حتی ما کان من الواضحات، مضافا الی ان من المحتمل ان السؤال کان عن الخصوصیات کاشتراط الرجوع بان یکون من یرجع الیه اعلم من غیره، فیکون جوابه (ع) دلیلا- علی عدم اشتراطه بشیء، و یؤیده استدلال بعض به علی عدم وجوب تقلید الاعلم.

فتحصل: ان التوقیع الشریف لا یدل علی ازید من وجوب الرجوع الی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۷۳

و العدد هو خمسة نفر احدهم الامام.

الفقهاء فی مسائل الشرعیة، هذا مضافا الی انه لو سلم دلالته التوقیع علی انه لا بد من الرجوع الی الفقیه فی مطلق الامور التی یرجع فیها الی الرئیس، فغایة ما یدل علیه انما هو وجوب ایکال المعروف المأذون فیه الیه لتقع خصوصیاته عن نظره و رأیه، و اما مشروعیة تصرف خاص فی نفس او مال او عرض او فعل خاص کاقامة الجمعة فالتوقیع لا یدل علیها.

فانقدح من جمیع ما ذکرناه انه لا دلیل عن ان الفقیه منصوب من قبل الامام (ع) لما یعم مثل اقامة الجمعة، و منه یظهر انه علی فرض مشروعیة الجمعة فی زمان الغیبة لا وجه للقول باختصاص جواز اقامتها بالفقیه کما عن المحقق الثانی- ره-، و قد اشبعنا الکلام فی ولایة الفقیه فی الجزء الرابع عشر من هذا الشرح فانتظر.

فی اشتراط العدد

و الشرط الثانی: العدد

بلا خلاف فیه، و انما الخلاف فی المقدار المعتبر منه، فعن المشهور هو خمسة نفر احدهم الامام، و عن الصدوق و الشیخ و القاضی و غیرهم: انه سبعة.

و منشأ الاختلاف اختلاف الاخبار، فمنها ما یدل علی انعقادها بخمسة: کصحیحة زرارة: لا تکون الخطبة و الجمعة و صلاة رکعتین علی اقل من خمسة رهط الامام احدهم «۱». و نحوها غیرها.

و منها ما یدل علی اعتبار السبعة کصحیحة محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع): تجب الجمعة علی سبعة نفر من المسلمین و لا تجب علی اقل منهم ... الخ «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الجمعة حدیث (۲).

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۷۴

و الخطبتان و هما

و منها ما یدل علی الاکتفاء باحد الامرین: کخبر ابی العباس عن ابی عبد اللّه (ع) قال: ادنی ما یجزی فی الجمعة سبعة او خمسة ادناه «۱».

و صحیحة زرارة قال: قلت لابی جعفر (ع): علی من تجب الجمعة؟ فقال: تجب علی سبعة نفر من المسلمین، و لا جمعة لاقل من خمسة من المسلمین احدهم الامام «۲». و نحوهما غیرهما.

و مقتضی الجمع بین الاخبار کون السبعة شرطا للوجوب و الخمسة للمشروعیة، فتحمل اخبار الخمسة علی بیان المشروعیة، و اخبار السبعة علی الوجوب.

و ما ذکره المحقق الیزدی- ره- تبعا لصاحب الجواهر- ره- من ان الاخبار المذکورة واردة فی زمان قصور ید الامام (ع) فلا یصح الحمل المزبور علی مذهب من لا یقول بالوجوب التعیینی فی زمن قصور ید الامام (ع)، فالمتعین حملها علی مرتبتی الفضل، مخدوش بان هذه الاخبار انما وردت لبیان حکم وضعی و هو الاشتراط، و اخبار السبعة تدل علی اشتراط الوجوب بها، و عدم وجوبها فی زمن قصور ید الامام لفقدان شرط آخر للوجوب و هو ان یقیمها السلطان العادل، و مشروعیة اقامتها فی هذا الحال لدلیل آخر لا تنافی ذلک کما لا یخفی علی المتدبر.

فی اشتراط الخطبتین

و الشرط الثالث: الخطبتان

و هما لیستا من الشرائط، بل هما کنفس الصلاة یجب ایجادهما عند تحقق شرائط الوجوب، فهما من شرائط الصحة، و لا تصح الجمعة بدونهما

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۷۵

حمد اللّه تعالی و الصلاة علی النبی و آله و الوعظ و قراءة سورة خفیفة من القرآن.

بلا خلاف فیه، عندنا و تدل علیه الروایات المستفیضة، فلا یعبأ الی ما عن بعض اهل الخلاف من الاجتزاء بخطبة واحدة او بلا خطبة.

و یجب فی کل واحدة منهما حمد اللّه تعالی بلا خلاف، بل عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و تدل علیه اخبار کموثقة سماعة عن ابی عبد اللّه (ع) قال: ینبغی للامام الذی یخطب بالناس یوم الجمعة ان یلبس عمامة فی الشتاء و الصیف و یتردی ببرد یمنیة او عدنی و یخطب بالناس و هو قائم یحمد اللّه و یثنی علیه ثمّ یوصی بتقوی الله ثمّ یقرأ سورة من القرآن صغیرة ثمّ یجلس ثمّ یقوم فیحمد اللّه و یثنی علیه و یصلی علی النبی و آله و علی أئمة المسلمین و یستغفر للمؤمنین و المؤمنات... الخ «۱».

و عن الاکثر: انه یعتبر فی کل منهما الصلاة علی النبی و آله، و عن التذکرة و الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و عن المحقق فی المعتبر و النافع و السید و الحلی: عدم وجوبها فی الاولی.

اقول: حیث ان ما یمکن الاستدلال به لاعتبارها سوی الاجماع المنقول منحصر بموثقة سماعة و هی تدل علی وجوبها فی الثانیة فقط، فالقول المحکی عن السید و المحقق و الحلی هو الاقوی و طریق الاحتیاط معلوم.

و یجب ایضا لدی الاکثر فی کل منهما الوعظ و قراءة سورة خفیفة من القرآن و الذی یدل الدلیل علیه انما هو وجوب الوعظ و قراءة السورة فی الاولی، و اما وجوبها فی الثانیة فلم یدل دلیل علیه، لان عمدة الدلیل هی الموثقة المتقدمة،

---

(۱) اورد صدره فی الوسائل باب ۲۴ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱ و ذیله فی باب ۲۵ منها.

و الجماعة و ان لا یکون هناک جمعة اخری بینهما اقل من ثلاثة امیال.

و اما الروایات «۱» الحاکیة للخطب التی انشأها الائمة (ع) فلا یستفاد منها الوجوب کما لا یخفی، و مع ذلک الاحتیاط باتیانهما فی کل منهما لا یترک.

و الشرط الرابع الجماعة

فلا تصح فرادی بلا شبهة، بل کاد أن یکون من ضروریات الدین، و النصوص الدالة علیه مستفیضة «۲»، نعم وقع الخلاف فی انه لو دخلوا فی الصلاة فانفض العدد المعتبر، فهل تبطل الصلاة او انه یجب الاتمام جمعة او ظهرا؟ و الاقوی هو الاول، لأن ظاهر الادلة اشتراطها فی جمیع الصلاة، و ارتکاب التاویل فیما دل علی ان اللّه فرضها فی الجماعة علی ارادتها فی البعض فی غایة البعد، و الاستدلال لوجوب المضی بما یدل علی النهی عن ابطال العمل کما تری، کما ان الاستدلال له بقوله (ع): من ادرک رکعة من الجماعة فلیضف الیها اخری «۳». ضعیف، اذ المتبادر منه ارادة بیان حکم الماموم المسبوق، فلا دخل له بما نحن فیه.

و الشرط الخامس: ان لا یکون هناک جمعة اخری

بینهما اقل من ثلاثة امیال بلا خلاف علی الظاهر فیه بیننا، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و تدل علیه حسنة محمد بن مسلم عن ابی جعفر (ع) قال: یکون بین الجماعتین ثلاثة امیال، یعنی لا تکون جمعة الا فیما بینه و بین ثلاثة امیال، و لیس تکون جمعة الا بخطبة، قال: فاذا کان بین الجماعتین ثلاثة امیال فلا باس ان یجمع هؤلاء و یجمع هؤلاء «۴». و قریب منها موثقته «۵»، فعلی هذا لو اقترنت الجمعتان فی اقل من الحد المذکور بطلتا لان الحکم بصحتهما معاً ینافی اشتراط الوحدة: و احداهما دون الاخری ترجیح

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من ابواب صلاة الجمعة.

(۲) الوسائل باب ۲ و ۳ من ابواب صلاة الجمعة.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱- ۲.

(۵) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۷۷

و تجب مع الشروط علی کل مکلف حر ذکر سلیم من المرض و العمی و العرج و ان لا یکون هماً و لا مسافرا و لو کان بینه و بین الجمعة ازید من فرسخین لم یجب الحضور

بلا مرجح.

و لو سبقت احداهما و لو بتکبیرة الاحرام بطلت المتاخرة بلا خلاف، و اما السابقة فقد حکی الاجماع علی صحتها، و قد استدل علیه المحقق الهمدانی- ره-: بان المتبادر من النص و الاجماع انما هو اعتبار الفصل بین الجمعتین الصحیحتین، فالثانیة غیر صالحة للمانعیة عن صحة الاولی.

و فیه: انه ان اریـد من اعتبار الفصل بین الصحیحتین الصحیحتان من جمیع الجهات فهو غیر معقول، و ان اریـد الصحیحتان من غیر ناحیة الاجتماع فکما ان السابقة صحیحة کذلک اللاحقة.

و الاقوی ابتناء صحة السابقة، و فسادها علی ان المانع فی کل صلاة جمع المکلف ایاها مع صلاة اخری او مجرد اجتماعهما، فعلی الاول تصح لان الجمع فی الفرض مستند الی اللاحقة، و علی الثانی تبطل لان لکل منهما دخلا فی بقاء الاجتماع، و ظاهر النصوص هو الاول فلاحظ.

من تجب علیه الجمعة

اشارة

و تجب الجمعة مع الشرائط علی کل مکلف حر سلیم من المرض و العمی و العرج و ان لا یکون هما و لا مسافرا و لو کان بینه و بین الجمعة ازید من فرسخین لم یجب الحضور کما هو المشهور.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۷۸

]...[

و تشهد لذلک کله جملة من النصوص: کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): انما فرض اللّه عز و جل علی الناس من الجمعة الی الجمعة خمسا و ثلاثین صلاة منها صلاة واحدة فرضها اللّه فی جماعة و هی الجمعة، و وضعها عن تسعة: عن الصغیر و الکبیر و المجنون و المسافر و العبد و المرأة و المریض و الاعمی و من کان علی رأس فرسخین «۱». و نحوه غیره.

انما الکلام یقع فی جهات: الاولی: لیس فی شیء من النصوص التعرض للعرج الا ما عن المصباح مرسلا، و قد روی ان العرج عذر، و لکن لضعف سنده لا یعتمد علیه.

و دعوی انجباره بالشهرة مندفعة بانه صرح جماعة بانه اذا لم یکن مقعدا یجب علیه الحضور، بل عن التذکرة ان معقد الاجماع ما اذا

بلغ حد الاقعاد، و فی هذه الصورة عمومات ادلة نفی الحرج تدل علی عدم الوجوب، و علیه فلا طریق الی احراز استناد الاصحاب الی المرسل کی ینجبر به ضعفه.

و دعوی اندراجه فی المرض کما تری، فالاقوی عدم صحة عده من جملة الاعذار المسقطة للتکلیف.

الثانیة: مقتضی اطلاق النصوص سقوط الجمعة عمن استثنی فی النصوص و ان لم یکن السعی الیها حرجیا، فما عن غیر واحد من اعتبار المشقة العرفیة فی المریض و الشیخ الکبیر ضعیف، و دعوی انصراف اطلاقات الادلة لمناسبة الحکم و الموضوع الیها مندفعة بان غایة ما تقتضیه المناسبة اعتبار الحرج النوعی فی الشیخ و المریض و ان لم یکن لبعض الافراد حرجیا.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

]...[

لو تکلف الحضور للجمعة من لا تجب علیه

مسائل: الاولی: من لا تجب علیه الجمعة لو تکلف الحضور فهل تجب علیه الجمعة بعده ام لا، و علی الثانی فهل تصح و تجزی عن الظهر ام لا؟ وجوه و اقوال: المشهور بین الاصحاب هو الثانی بل عن المدارک: انه مقطوع به بین الاصحاب، و لکن الاقوی هو الاخیر، لان الظاهر من قوله (ع) فی صحیح زرارة المتقدم: منها صلاة واحدة فرضها اللّه فی جماعة و هی الجمعة و وضعها عن تسعة. ان الجمعة غیر مشروعة فی حق التسعة، لان الروایة صریحة فی وضع الجمعة و سقوطها عن التسعة، و ظهور الوضع و السقوط فی نفی المشروعیة غیر قابل الانکار.

و دعوی صاحب الجواهر- ره-: ان الاطلاقات غیر منحصرة فیما یدل علی الوجوب المنافی للسقوط بل فیها ما لا ینافیه، مندفعة بان هذه الروایة و ما شابهها حاکمة علی جمیع الاطلاقات و مخصصة للحکم الثابت للجمعة بغیر المذکورین فیها.

و ان شئت قلت: ان هذه الروایات تدل علی عدم وجوبها علی المذکورین فیها، فهم غیر مندرجین فی الاطلاقات الدالة علی الوجوب.

و دعوی انها لا تصلح ان تکون مخصصة للروایات الکثیرة الواردة فی الحث علیها مندفعة بان تلک الروایات بعضها متکفل لبیان ترتب الثواب علی السعی الی الجمعة و الاجتماع الیها، و هو لا یکون فی مقام التشریع حتی یؤخذ باطلاقه، و بعضها و ان کان مسوقا لبیان المشروعیة فی زمن قصور ید الامام (ع) علی کلام مر، الا ان الظاهر انه یدل علی المشروعیة لمن تکون الجمعة واجبةً علیه عند حضور السلطان العادل فلا یشمل المذکورین فی الصحیحة.

نعم من کان بینه و بین الجمعة ازید من الفرسخین- الذی لا یجب علیه الحضور

]...[

کما تقدم- لو حضر تجب علیه الجمعة، فانه بحضوره یتبدل العنوان الماخوذ فی الموضوع کالمسافر الذی یصیر حاضرا.

و قد استدل لوجوب الجمعة علی المذکورین اذا حضروا بروایة حفص بن غیاث قال: سمعت بعض موالیهم سال ابن ابی لیلی عن الجمعة هل تجب علی العبد و المرأة و المسافر؟ فقال ابن ابی لیلی: لا تجب الجمعة علی احد منهم، فقال: ما تقول ان حضر واحد منهم الجمعة مع الامام فصلاها معه هل تجزیه تلک الصلاة عن ظهر یومه؟ فقال: نعم، فقال له الرجل: فکیف یجزی- الی ان قال-

الجواب عن ذلک ان الله عز و جل فرض علی جمیع المؤمنین و المؤمنات و رخص المرأة و المسافر و العبد أن لا یأتوها فلما حضروها سقطت الرخصة و لزمهم الفرض الاول، فمن اجل ذلک اجزأ عنهم، فقلت: عمن هذا؟ فقال: عن مولانا ابی عبد اللّه (ع) «۱».

و هذه الروایة واضحة الدلالة علی وجوبها علی المرأة و العبد و المسافر اذا حضروا، و ان الساقط عنهم هو السعی الیها لا الجمعة من حیث هی.

و اورد علیها: بانها ضعیفة السند لوجهین: الاول: ان حفص عامی المذهب، الثانی: انها مرسلة عن بعض غیر معروف.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن حفص موثق، و عن الشیخ فی العدة: انه عملت الطائفة بما رواه حفص.

و أما الثانی، فلأن ابن غیاث لا یروی عن بعض الموالی، بل یروی الخبر عن ابن ابی لیلی، و هو عن ابی عبد اللّه فلاحظ.

و لکن یرد علیه: ان ما تضمنته الروایة من الوجوب علی المرأة مخالف لما علیه اتفاق فقهاء الامصار علی ما صرح به الشیخ، مع معارضتها فیها بخبر ابی همام عن

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

و لو فاتت وجبت الظهر

ابی الحسن (ع) قال: اذا صلت المرأة فی المسجد مع الامام یوم الجمعة رکعتین فقد نقصت صلاتها «۱». فیتعین طرحها.

و أما خبر علی بن جعفر المروی عن قرب الاسناد انه سأل اخاه عن النساء هل علیهن من صلاة العیدین و الجمعة ما علی الرجل؟ فقال: نعم «۲». فهو معارض بالروایات الکثیرة المتضمنة لانه لیس علی النساء الجمعة و لا العیدان.

و الجمع بینه و بین تلک النصوص بحمله علی ما بعد السعی جمع تبرعی لا شاهد له، کما ان الجمع بحملها علی نفی الوجوب و حمل الخبر علی المشروعیة فیثبت قول المشهور لیس جمعا عرفیا کما لا یخفی.

و بما ذکرناه یظهر ضعف الاستشهاد له بخبر سماعة عن الامام الصادق (ع) عن ابیه (ع): ای مسافر صلی الجمعة رغبة فیها و حباً لها اعطاه اللّه عز و جل اجر مائة جمعة للمقیم «۳». فانه لمعارضته بالمعتبرة المستفیضة الدالة علی ان المطلوب من المسافر الظهر لا الجمعة لا بد من طرحه.

الثانیة:

و لو فاتت الجمعة وجبت الظهر

بلا خلاف فیه، بل اجماعا کما صرح به غیر واحد.

و استدل له بحسنة الحلبی قال: سالت عمن لم یدرک الخطبة یوم الجمعة؟ قال: یصلی رکعتین فان فاتته الصلاة فلم یدرکها فلیصل اربعا «۴». و قریب منها صحیحة عبد الرحمن «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۸۲

و یجب ایقاع الخطبتین بعد الزوال

و فیه: ان الخبرین انما وردا فی الماموم غیر المدرک مع الامام فیدلان علی انه لا جمعة بعد الجمعة، و لا یشملان ما لو فاتت بفوات وقتها، الا انه فی هذه المسألة ایضاً لا یقضی جمعة بل یصلی اربعا للاجماع.

ما یعتبر فی الخطبتین

اشارة

الثالثة: فیما یعتبر فی الخطبتین، و فیها فروع:

[وجوب ایقاع الخطبتین بعد الزوال]

الاول: حکی عن جماعة کالسید و ابن ابی عقیل و ابی الصلاح، بل عن الذکری: نسبته الی المعظم، و عن ظاهر الغنیة: الاجماع علیه انه یجب ایقاع الخطبتین بعد الزوال، و لکن الاقوی تبعا للشیخ فی المبسوط و النهایة و المحقق فی المعتبر و الشرائع و جماعة من المتاخرین عنه: انه یجوز ایقاعهما قبل زوال الشمس حتی اذا فرغ زالت، و تدل علیه صحیحة ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع) قال: کان رسول اللّه (ص) یصلی الجمعة حین تزول الشمس قدر شراک و یخطب فی الظل الاول فیقول جبرئیل: یا محمد قد زالت الشمس فانزل و صل «۱».

و دعوی اجمالها لاحتمال ان یکون تاخیر الصلاة عن الزوال بقدر شراک لتلبسه باداء الواجب من الخطبة، مندفعة بان ظاهر الخبر وقوع تمام الخطبة فی الظل الاول قبل زوال الشمس فلاحظ.

کما ان دعوی احتمال ارادة الفیء الزائد علی ظل المقیاس من الظل الاول، مندفعة بانها مخالفة لظهور الخبر و تؤید المختار الروایات الدالة علی توقیت الجمعة بالزوال المستلزم لجواز تقدیم الخطبتین.

و استدل للاول بقوله تعالی إِذا نُودِیَ لِلصَّلاةِ مِنْ یَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلی ذِکْرِ اللّهِ «۲» حیث اوجب السعی بعد النداء، فلا یجب قبله، و بما رواه محمد بن مسلم

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

(۲) سورة الجمعة آیة: ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۸۳

قبلها.

فی الحسن قال: سألته عن الجمعة؟ فقال: اذان و اقامة، یخرج الامام بعد الاذان فیصعد المنبر و یخطب «۱».

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن الاستدلال به یتوقف علی امور لم یثبت شیء منها: الاول: کون المراد بالنداء الاذان، الثانی: عدم مشروعیة الاذان فی یوم الجمعة قبل الزوال، الثالث: کون المراد بذکر اللّه الخطبة او الصلاة مع مقدماتها.

و اما الثانی: فلأن قوله: یخرج الامام ... الخ جملة خبریة و هی لا تدل علی الوجوب، مع ان عدم مشروعیة الاذان قبل الزوال فی یوم

الجمعة محل تامل، بل عن الذخیرة: الجزم بالمنع عنه، مضافا الی انه لم یثبت ان یکون المراد بالاذان ما شرع للصلاة بل لعله ارید منه مجرد التنبیه و الاعلام لجلب الناس الی استماع الخطبة، هذا کله مضافا الی انه لو سلم تمامیة دلالته علی ما استدل به له لمعارضته بصحیحة ابن سنان المتقدمة یتعین حمله علی ما لا ینافیها و هو ارادة الاعلام لجلب الناس بالاذان او غیرها کما لا یخفی.

فتحصل: ان الاقوی جواز تقدیمهما علی الزوال.

[ایقاع الخطبتین قبل الصلاة]

الثانی: المشهور بین الاصحاب لزوم ایقاع خطبتی الجمعة قبلها، و عن الصدوق لزوم تقدیم الصلاة علیهما.

و تشهد لما اختاره المشهور النصوص المستفیضة المشتملة لبیان الکیفیة کموثق سماعة المتقدم، و استدل الصدوق لما ذهب الیه بانهما بدل الرکعتین الاخیرتین فیجب الاتیان بهما بعد الصلاة، و بالمرسل عن الامام الصادق (ع): اول من قدم الخطبة یوم الجمعة عثمان «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۸۴

و قیام الخطیب مع القدرة.

و فیهما نظر: اما الاول: فواضح، و اما الثانی: فلأنه لارساله و اعراض المشهور عنه لا یمکن الاعتماد علیه مع معارضته بالمعتبرة المستفیضة المقدمة علیه لوجوه، فلو بدأ بالصلاة و اخر الخطبة لم تصح الا ان یعیدها بعد الخطبتین اللتین اتی بهما بقصد الخروج عن عهدة ما تعلق بهما.

و هل البطلان مختص بالعامد او یعم الناسی؟ قولان: اقواهما الاول، لعموم حدیث (لا تعاد الصلاة) «۱». و دعوی انصرافه عن صلاة الجمعة لم اعرف وجهها.

و دعوی انه لتضیق وقت الجمعة لا یمکن التمسک بحدیث لا تعاد اذ الاخلال بما اعتبر فیها لا یوجب الاعادة قطعا، مندفعة بان لا تعاد ارشاد الی الصحة، فاعتبار قابلیة الصلاة للاعادة غیر مرتبط بما هو مفاد الحدیث.

[قیام الخطیب مع القدرة]

و الثالث یعتبر فی الخطبة قیام الخطیب مع القدرة اجماعا.

و یشهد له جملة من النصوص: کموثقة سماعة المتقدمة و فیها: یخطب و هو قائم الی ان قال ثمّ یجلس ثمّ یقوم فیحمد اللّه.

و خبر ابی بصیر: انه سئل عن الجمعة کیف یخطب الامام قال (ع): یخطب قائما ان اللّه یقول وَ تَرَکُوکَ قائِماً «۲» و صحیح معاویة بن وهب عن الامام الصادق (ع): ان اول من خطب و هو جالس معاویة الی ان قال ثمّ قال الخطبة و هو قائم خطبتان یجلس بینهما «۳».

و اما مع العجز، فبالنسبة الی زماننا لا ریب فی عدم جواز ان یخطب الامام جالسا، بل لغیره التصدی کما لا یخفی وجهه، و ان لم یکن هناک غیره ممن یجوز امامته

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۸۵

و یستحب فیهما الطهارة

او استخلافه للخطبة فمقتضی القاعدة تعین الظهر علیه، و ذلک لان المستفاد من الاخبار شرطیة القیام للخطبة مطلقا، و لازمه سقوط التکلیف بالجمعة لعدم القدرة علی الاتیان بها جامعة للاجزاء و الشرائط.

و لکن المشهور ذهبوا الی سقوط اعتباره، و لعل مستندهم قاعدة المیسور، و انصراف ما دل علی القیام الی صورة القدرة، فتبقی اطلاقات الامر بالخطبة بالنسبة الی حال العجز سلیمة عن المقید.

و فی کلیهما نظر: اما الاول: فلان التمسک بقاعدة المیسور فی الواجب الذی لا یقدر المکلف علی اتیان جمیع اجزائه و شرائطه لا یصح اذا کان مما له البدل کما فی المقام، فانه لا یدور الامر فیه بین سقوط اصل التکلیف و الاتیان بالمیسور بل حینئذ یتعین البدل، ففی المقام بعد فرض عدم التمکن من الاتیان بالجمعة مع جمیع اجزائها و شرائطها یتعین علیه الظهر لا الإتیان بالجمعة الناقصة، مضافا الی ما عرفت غیر مرة من عدم حجیة قاعدة المیسور.

و اما الثانی: فلأن دعوی الانصراف فی امثال المقام مما یکون الدلیل متکفلا لبیان الشرط و الجزء لا تسمع کما هو واضح.

[استحباب الطهارة فی الخطبتین]

الرابع: و یستحب فیهما ای فی الخطبتین الطهارة و عن الشیخ فی المبسوط و الخلاف: القول بالاشتراط.

و استدل له بوجوه: اقواها صحیحة عبد اللّه بن سنان عن ابی عبد اللّه (ع) قال: و انما جعلت الجمعة رکعتین من اجل الخطبتین، فهی صلاة حتی ینزل الامام «۱».

و مقتضی تنزیلهما منزلة الصلاة ترتب احکامها علیهما، و منها شرطیة الطهارة.

و فیه: ان ظهور تنزیل شیء منزلة آخر فی کونه بلحاظ تمام الآثار مما لا ینکر،

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۸۶

و ان یکون الخطیب بلیغا مواظبا علی الصلاة مرتدیا معتمدا علی شیء و الاصغاء الیه

الا ان ذلک فیما لم یکن فی الکلام قرینة صارفة عنه او ما یصلح للقرینیة کما فی المقام، فان تفریع قوله فهی صلاة علی قصر الصلاة لاجل الخطبتین موجب لظهوره فی ارادة ان الخطبة بذاتها جاریة مجری الصلاة و منزلة منزلتها فی اداء التکلیف، و بهذه الملاحظة اطلق علیها اسم الصلاة لا بملاحظة احکامها، فالاقوی عدم الاشتراط و ان کان علی هذا لا دلیل علی استحبابها ایضا، الا ان الاحتیاط حسن فی کل حال.

[صفات الخطیب]

و ان یکون الخطیب بلیغاً فان للکلام البلیغ اثرا فی النفوس مواظبا علی الصلاة فی اول اوقاتها لیکون له وقع فی النفوس فتکون موعظته

اوقع فی القلوب.

مرتدیا ببرد معتمدا علی شیء لصحیحة عمر بن یزید عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اذا کانوا سبعة یوم الجمعة فلیصلوا فی جماعة و لیلبس البرد و العمامة و لیتوکأ علی قوس او عصا ... الخ «۱».

و خبر سماعة قال: قال ابو عبد اللّه (ع): ینبغی للامام الذی یخطب بالناس یوم الجمعة ان یلبس عمامة فی الشتاء و الصیف و یرتدی ببرد یمنیة او عدنی «۲».

[وجوب الاصغاء الیهما]

و فی وجوب الاصغاء الیهما قولان: نسب الی الاکثر بل المشهور الوجوب.

و قد استدل له بما عن دعائم الاسلام مرسلا عن امیر المؤمنین (ع) انه قال: یستقبل الناس الامام بوجوههم و یصغون الیه «۳».

و بما روی فی قوله تعالی وَ إِذا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا انه ورد فی الخطبة و بانتفاء فائدة الخطبة بدونه خصوصا الوعظ منها الذی لا قائل بالفصل

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱.

(۳) المستدرک باب ۱۲ من ابواب صلاة الجمعة.

مسائل: الاولی: الاذان الثانی بدعة الثانیة: یحرم البیع بعد النداء

بینه و بین غیره.

و بفحوی النصوص «۱» الآمرة بالصمت حال الخطبة و الناهیة عن الکلام، فانها تدل علی ان المقصود بهذا الاجتماع انما هو الاتعاظ و الاستماع.

و بان المتبادر من الامر بان یخطب الامام و یعظهم انما هو ارادته علی حسب ما جرت العادة فی مثله من حیث الاسماع و الاستماع. و کل واحد من هذه الادلة و ان کان للمناقشة فیه مجال واسع الا ان ملاحظة مجموعها توجب التوقف فی الحکم بعدم الوجوب.

مسائل

[الأذان الثانی بدعة]

الاولی: الأذان الثانی فی یوم الجمعة المسمی فی عرفهم بالاذان الثالث بدعة لعدم الدلیل علی مشروعیته، و لخبر حفص بن غیاث عن جعفر عن ابیه (ع) انه قال: الاذان الثالث یوم الجمعة بدعة «۲».

[حرمة البیع بعد النداء]

الثانیة: یحرم البیع یوم الجمعة بعد النداء اجماعا، و تدل علیه الآیة الشریفة یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِذا نُودِیَ لِلصَّلاةِ مِنْ یَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلی ذِکْرِ اللّهِ وَ ذَرُوا الْبَیْعَ «۳» و ظاهر الآیة الشریفة تعلق زجر مولوی استقلالی به لاجل کونه منافیا للسعی الواجب، و یؤیده تعقیبها

بقوله ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ فعلى هذا لا وجه للتخطى عن موردها لامكان ان يكون للبيع خصوصية مقتضية لتحريمه، فلا وجه

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب صلاة الجمعة.

(۲) الوسائل باب ۴۹ من ابواب صلاة الجمعة حديث ۱.

(۳) سورة الجمعة آية: ۹.

و ينعقد، الثالثة لو امكن الاجتماع حال الغيبة استحبت الجمعة، الرابعة: و يستحب التنفل بعشرين ركعة.

للقول بتحريم سائر العقود، و تختص الحرمة بالبيع المنافى المفوت كما لا يخفى وجهه.

و لكنه لو باع ينعقد البيع و لا يكون فاسدا لما حققناه فى الاصول من ان النهى التحريمى النفسى المتعلق بالمعاملة لا يوجب فسادها سواء تعلق بالاعتبار القائم بالمتعاملين ام تعلق باظهار هما ذلك بمظهر خارجى من لفظ او غيره، لان الزجر عن تحقق المتعلق لا يدل على عدم امضائه على تقدير التحقق.

الثالثة:

[لو امكن الاجتماع حال الغيبة استحبت الجمعة

و قد تقدم الكلام فى هذه المسألة مفصلا فى مسألة اشتراط السلطان العادل فراجع.

[الرابعة: فى آداب الجمعة

يستحب التنفل بعشرين ركعة زيادة عن كل يوم باربع ركعات تعظيما لذلك اليوم كما ورد التعليل بذلك فى بعض الروايات.

و تدل عليه اخبار مستفيضة بل قد يظهر من بعضها استحباب التنفل باثنتين و عشرين ركعة و الاقوال و الاخبار مختلفة بالنسبة الى ازمنة وقوعها، فمنها: خبر احمد بن محمد ابن ابى نصر قال: قال ابو الحسن (ع): الصلاة النافلة يوم الجمعة ست ركعات بكرة، و ست ركعات صدر النهار، و ركعتان اذا زالت الشمس، ثمّ صل الفريضة، ثمّ صل بعدها ست ركعات «۱» و قريب منه عدة روايات اخر.

و منها: خبر زريق عن ابى عبد اللّه (ع) قال: كان ربما يقدم عشرين ركعة يوم الجمعة فى صدر النهار ... الخ «۲» الى غير ذلك من الروايات المختلفة، و لكن بما ان المقام المسامحة فلا حاجة لنا الى البحث عن كيفية الجمع بينها، و ترجيح بعضها على بعض و العمل بالكل حسن.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب صلاة الجمعة حديث ۱۳.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب صلاة الجمعة حديث ۴.

و حلق الرأس، وقص الاظفار، واخذ الشارب، و المشى بسكينة و وقار، و تنظيف البدن، و التطيب و الدعاء و الجهر بالقراءة

و حلق الرأس و الظاهر انه لا مستند له سوى فتوى بعض الأكابر و لعله بضميمة كونه من الزينة المحبوبة يوم الجمعة يكفى فى الحكم بالاستحباب.

وقص الاظفار واخذ الشارب لصحیحة حفص بن البختری عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اخذ الشارب و الاظفار من الجمعة الی الجمعة امان من الجذام و روی ابن سنان عنه (ع) قال: من اخذ من شاربه و قلم من اظفاره و غسل رأسه بالخطمی یوم الجمعة کان کمن عتق نسمة «۱».

و المشی بسکینة و وقار و تنظیف البدن و التطیب و تسریح اللحیة لروایة هشام قال: قال ابو عبد اللّه (ع): لیتزین احدکم یوم الجمعة یغتسل و یتطیب و یسرح لحیته و یلبس انظف ثیابه و لیتهیأ للجمعة و لیکن علیه فی ذلک الیوم السکینة و الوقار ... الخ «۲».

و الدعاء امام توجهه الی المسجد بما رواه ابو حمزة الثمالی عن ابی جعفر (ع) قال: ادع فی العیدین و یوم الجمعة اذا تهیات للخروج بهذا الدعاء تقول: اللهم من تهیأ ... الخ «۳».

خاتمة: فی بیان حکم الجهر بالقراءة فی صلاة الجمعة.

فأقول: لا شبهة و لا خلاف فی رجحانه للاخبار المستفیضة کصحیحة عمر بن یزید عن ابی عبد اللّه (ع) قال: لیقعد قعدة بین الخطبتین و یجهر بالقراءة «۴».

و صحیحة جمیل عن ابی عبد اللّه (ع): و لا یجهر الامام فیها بالقراءة ای فی

---

(۱) الوسائل باب ۳۳ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۴۷ من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۲.

(۳) التهذیب ج: ۳ ص: ۱۴۲ طبعة النجف.

(۴) الوسائل باب ۷۳ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۴.

الفصل الثانی: فی صلاة العیدین و هی واجبة جماعة بشروط الجمعة.

الظهر و انما یجهر اذا کانت خطبة «۱».

و صحیحة محمد بن مسلم قال: سألته عن صلاة الجمعة فی السفر قال: تصنعون کما تصنعون فی الظهر و لا یجهر الامام فیها بالقراءة و انما یجهر اذا کانت خطبة «۲» الی غیر ذلک من الروایات الصریحة فی ذلک.

و ظاهر هذه الاخبار انما هو وجوب الجهر فیها، و لیس شیء یدل علی عدم الوجوب سوی الاجماعات المنقولة، و لا یبعد دعوی حجیتها فی امثال المقام مما تکون الروایات المستفیضة دالة علی شیء و لا تکون روایة معارضة لها، و مع ذلک الاصحاب غیر ملتزمین به، فانه یستکشف من ذلک بطریق الحدس رأی الامام (ع) کما لا یخفی.

هذا تمام الکلام فی صلاة الجمعة و الحمد للّه اولا و آخرا.

الفصل الثانی: فی صلاة العیدین

اشارة

و هی واجبة جماعة بشروط الجمعة اما وجوبها فی الجملة فمما لا شبهة فیه،

و یشهد له مضافا الی عدم الخلاف فیه: الکتاب و السنة، اما الکتاب: فقوله تعالی قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَکّی وَ ذَکَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلّی «۳» المفسر

فی النصوص: بان المراد من الصلاة فیه صلاة العیدین.

و قوله تعالی فَصَلِّ لِرَبِّکَ وَ انْحَرْ «۴» فی الصافی عن تفسیر للعامة: ان المراد بالصلاة صلاة العیدین.

---

(۱) الوسائل باب ۷۳ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۷۳ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۹.

(۳) سورة الاعلی آیة: ۱۴ و ۱۵.

(۴) سورة الکوثر آیة: ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۹۱

]...[

و أما السنة: فکثیرة کصحیحة جمیل قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن التکبیر فی العیدین، قال: سبع و خمس، قال: صلاة العیدین فریضة «۱».

و عنه ایضا فی الصحیح قال: صلاة العیدین فریضة، و صلاة الکسوف فریضة «۲». و نحوهما غیرهما.

و أما اشتراط لزومها بحضور السلطان العادل فهو المشهور بین الاصحاب، و قد استدل له بان النبی (ص) صلاها مع شرائط الجمعة فیجب الوقوف علی صورة فعله، و بما دل علی اعتبار الامام فیها الظاهر فی امام الاصل لا إمام الجماعة کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): من لم یصل مع الامام فی جماعة یوم العید فلا صلاة له و لا قضاء علیه «۳».

و صحیح ابن مسلم عن احدهما (ع): عن الصلاة یوم الفطر و الاضحی فقال: لیس صلاة الا مع امام «۴».

و موثق سماعة عن الامام الصادق (ع): لا صلاة فی العیدین الا مع الامام فان صلیت وحدک فلا باس «۵». و نحوها غیرها، بدعوی ان لفظ الامام مضافا الی ظهوره فی نفسه فی امام الاصل بما انه فی جملة من النصوص معرف باللام فظهوره فی ارادة المعصوم (ع) منه واضح، مع ان حمل الامام فی موثق سماعة علی امام الجماعة ینافی قوله (ع): فان صلیت وحدک فلا باس: و بقصور ادلة وجوبها عن اثباته مع عدم حضوره

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة العید حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة العید حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۹۲

]...[

(ع) لانها غیر مسوقة الا لبیان اصل المشروعیة فلیس لها اطلاق من جهة اعتبار کونها مع الامام کی یتمسک به لنفی الاشتراط.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن فعله (ص) لا یدل علی ازید من ان کونها کذلک من افراد المطلوب، و لا یدل علی تعینه، و قوله (ص): صلوا کما رایتمونی اصلی «۱». مضافا الی عدم شموله لغیر الیومیة قد عرفت انه مجمل.

و أما الثانی: فلأن ظهور الامام فی امام الاصل فی نفسه لا سیما مع اقترانه فی بعضها بالجماعة و مقابلتها بالمنفرد غیر مسلم، و کونه معرفا باللام فی بعضها لا یکون قرینة لإرادته منه لامکان ارادة الجنس منه، و حمل الامام علی مطلق من یؤتم به فی موثق سماعة لا ینافی قوله (ع): فان صلیت ... الخ اذ هو یمکن ان یکون قرینة لحمل لا علی نفی الکمال.

و أما الثالث: فلمنع عدم الاطلاق لأدلة الوجوب لاحظ صحیح جمیل المتقدم.

فالمتجه ان یستدل له بموثق سماعة عن الامام الصادق (ع) قال: قلت له: متی نذبح؟ قال: اذا انصرف الامام، قلت: فاذا کنت فی ارض لیس فیها امام فاصلی بهم جماعة؟ قال: اذا استقلّت الشمس، و قال: لا بأس بان تصلی وحدک و لا صلاة الا مع امام «۲» - اذ المراد من الامام فیه الامام بالحق لقول السائل اذا کنت فی ارض لیس فیها امام لوجود امام الجماعة، کما یشهد له قوله: فاصلی بهم جماعة.

فالاقوی اعتبار حضور الامام فی وجوبها و یؤیده صحیح ابن مسلم عن الامام الباقر (ع) قال الناس لامیر المؤمنین (ع): أ لا تخلّف رجلا یصلی فی العیدین؟ فقال:

---

(۱) صحیح البخاری ج: ۱ ص: ۱۲۴ و ۱۲۵.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۶.

]...[

لا اخالف السنة «۱».

و خبر عبد اللّه بن ذبیان عن ابی جعفر (ع) قال: یا عبد اللّه ما من یوم عید للمسلمین اضحی و لا فطر الا و یجدد اللّه لآل محمد (ع) فیه حزنا، قال: قلت: و لم؟ قال: انهم یرون حقهم فی ایدی غیرهم «۲».

فتحصل مما ذکرناه: ان ما اختاره جماعة منهم صاحب الحدائق- ره- من وجوبها فی زمان الغیبة ایضا علی الجامع و المنفرد ضعیف.

و أما اعتبار الجماعة فتدل علیه مضافا الی صحیحی زرارة و ابن مسلم المتقدمین روایة محمد بن قیس عن جعفر بن محمد (ع) قال انما الصلاة یوم العید علی من خرج الی الجبانة، و من لم یخرج فلیس علیه صلاة «۳». و نحوها غیرها.

و أما شرطیة العدد فتدل علیها صحیحة الحلبی عن ابی عبد اللّه (ع) انه قال فی صلاة العیدین: اذا کان القوم خمسة او سبعة فانهم یجمعون الصلاة کما یصنعون یوم الجمعة «۴».

و أما اعتبار سائر الشروط المعتبرة فی وجوب الجمعة فی وجوبها فتشهد له جملة من النصوص، و حیث ان شیئا منها مما لا خلاف فی اعتباره فلا وجه لاطالة الکلام فیها هذا فی شروط الوجوب.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب صلاة العیدین حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من ابواب صلاة العید حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۹.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من ابواب صلاة العید حدیث ۱.

]...[

شروط صحتها

و أما شروط صحتها فقد عرفت انه یعتبر فی صحة الجمعة: الخطبتان، و الوحدة. اما الخطبتان فسیأتی الکلام فیهما، اما الوحدة فالمشهور بین الاصحاب اعتبارها، و عن المصنف فی التذکرة و النهایة: التوقف فیه، و تبعه صاحب المدارک- ره-.

و استدل لاعتبارها: بانه لم ینقل عن النبی (ص) انه صلی فی زمانه عیدان فی بلد، و بما دل علی ان علیا (ع) لم یخلّف رجلا لیصلی بالناس فی العیدین معللا بانی لا أخالف السنة کصحیح ابن مسلم عن الامام الباقر (ع) قال الناس لامیر المؤمنین (ع): أ لا تخلّف رجلا یصلی العیدین؟ فقال: لا أخالف السنة «۱». و نحوه غیره.

و فیهما نظر: اذ عدم انعقاد جماعتین فی زمان النبی (ص) لا یدل علی عدم المشروعیة و اعتبار الوحدة.

و أما النصوص: فهی اجنبیة عن المدعی، اذ الظاهر ان الناس قالوا لعلی (ع): خلّف رجلا نصلی العیدین فی المسجد کی یصلی معه کل من یصعب علیه الخروج الی الصحراء کما یصرح به خبر الدعائم عن علی انه قیل: لو امرت من یصلی بضعفاء الناس یوم العید فی المسجد، قال (ع): اکره ان استن سنة لم یسنها رسول اللّه: (ص) «۲».

و علیه فجوابه (ع) یدل علی ان المسنون فی صلاة العیدین الخروج الی الصحراء.

فتحصل ان الاقوی عدم اعتبارها، و لو سلم دلالة النصوص علی اعتبارها

---

(۱) البحار ج: ۱۸ الصلاة ص: ۸۶۳.

(۲) المستدرک باب ۱۴ من ابواب صلاة العید حدیث ۲.

و مع فقدها تستحب جماعة و فرادی.

فحیث انها مختصة بزمان الحضور فلا تدل علی اعتبارها حتی مع کون الصلاتین مندوبتین.

و مع فقدها ای الشروط سقط الوجوبُ و تستحب جماعة و فرادی کما هو المنسوب الی الاکثر.

و تشهد لاستحباب الاتیان بها فرادی جملة من الروایات: کصحیحة ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع): من لم یشهد جماعة المسلمین فی العیدین فلیغتسل و لیتطیب بما وجد و لیصل وحده کما یصلی فی الجماعة «۱».

و روایة منصور عنه (ع) قال: مرض ابی یوم الاضحی فصلی فی بیته رکعتین ثمّ ضحی «۲» الی غیر ذلک من الروایات الآمرة بفعلها وحده المحمولة علی الاستحباب بقرینة غیرها من الروایات الدالة علی شرطیة حضور الامام و الاجتماع للوجوب. و أما الروایات النافیة الصلاة بدون الامام «۳» فمحمولة علی نفی الوجوب للنصوص المتقدمة الصریحة فی الجواز.

و اما استحباب الاتیان بها جماعة فقد استدل له بوجوه: کعموم قوله (ع) فی صحیحة الحلبی: اذا کان القوم خمسة او سبعة فانهم یجمعون الصلاة کما یجمعون فی الجمعة «۴». و قوله فی خبر ابی قرة: صلهما رکعتین فی جماعة و غیر جماعة و عمل جمهور الامامیة، و اجماع علمائهم علیة، و تقریر الامام (ع) فی موثق سماعة المتقدم.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن الصحیحة واردة فی مقام بیان اعتبار التعدد

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب صلاة العید حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب صلاة العید حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من ابواب صلاة العید حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۹۶

و وقتها بعد طلوع الشمس الی الزوال.

فلا اطلاق لها من هذه الجهة، و بذلک ظهرت المناقشة فی قوله (ع): صلهما رکعتین فی جماعة و غیر جماعة. فانه لورود اطلاقه مورد حکم آخر و هو بیان عدد رکعاتها علی ای تقدیر لا یدل علی شرعیة الجماعة فی حال الغیبة.

و أما عمل الجمهور: فهو مستند الی فتوی علمائهم.

و أما الاجماع: فمضافاً الی عدم حجیة المنقول منه، لا یکون حجة فی المقام لاحتمال استنادهم الی الوجوه التی عرفت ما فیها.

و أما الموثق: فقوله (ع): لا بأس بان تصلی وحدک و لا صلاة الا بالامام. یکفی فی الردع عن ان یصلی بهم جماعة.

و قد استدل له بعض الاکابر: بالعمومات الواردة فی الحث علی الصلاة جماعة، و یرد علیه: انه سیاتی فی محله انه لا إطلاق لها لیتمسک به لاستحبابها حتی فی امثال المقام.

فتحصل: انه لا دلیل علی استحبابها جماعة فلا بد من الرجوع الی الاصل و هو یقتضی العدم، و یؤیده صحیح ابن سنان المتقدم الامر بان یصلی وحده، فما عن المرتضی- ره- و ابی الصلاح و کثیر من القدماء و المتاخرین من انها مع فقد الشرائط لا تستحب جماعة هو الاقوی.

وقت صلاة العیدین

و وقتها بعد طلوع الشمس الی الزوال علی المشهور، بل فی التذکرة: دعوی الاجماع علیه.

و تدل علی ان اول وقتها طلوع الشمس صحیحة زرارة او- حسنته- قال ابو جعفر (ع): لیس یوم الفطر و لا یوم الاضحی اذان و لا إقامة و اذا نهما طلوع الشمس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۹۷

و لا تقضی لو فاتت

اذا طلعت خرجوا «۱». و المتبادر من تنزیل الطلوع منزلة الاذان انما هو التنزیل فی کونه اعلاما بدخول الوقت، و نحوها غیرها.

فما نسب الی جماعة من القدماء من التصریح بان وقتها انبساط الشمس لا بد من حمله علی ارادة وقت الفضیلة، و الا فهو مردود بالنص.

و تدل علی انتهاء وقتها بالزوال صحیحة محمد بن قیس عن ابی جعفر (ع) قال: اذا شهد عند الامام شاهدان انهما رأیا الهلال منذ ثلاثین یوما امر الامام بالافطار فی ذلک الیوم اذا کانا شهدا قبل زوال الشمس، فان شهدا بعد زوال الشمس امر الامام بافطار ذلک الیوم و اخر الصلاة الی الغد فصلی بهم «۲». و بها یقید اطلاق قوله (ع) فی مرفوعة محمد بن احمد: اذا اصبح الناس صیاما و لم یروا الهلال و جاء قوم عدول یشهدون علی الرؤیة فلیفطروا و لیخرجوا من الغد ... الخ «۳» بما اذا کان ذلک بعد الزوال.

و لا تقضی لو فاتت علی ما هو المنسوب الی اکثر الاصحاب.

و استدل له بقول ابی جعفر (ع) فی صحیحة زرارة او- حسنته-: من لم یصل مع الامام فی جماعة فلا صلاة له و لا قضاء علیه «۴».

و فیه: ان مفاده عدم وجوب الصلاة علی من فاتته الصلاة فی مورد وجوبها و لو مع بقاء الوقت، و هذا لا ینافی استحبابها ما دام بقاء الوقت و بعد خروجه.

و عن جماعة: ثبوت القضاء و یشهد له صحیح قیس، و مرفوع محمد المتقدمان.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة العید حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب صلاة العید حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۹۸

و هی رکعتان یقرأ فی الاولی الحمد.

و المناقشة فیهما باعراض المشهور عنهما، و موافقتهما للعامة فی غیر محلها، لان کثیراً من الاصحاب افتوا بمضمونهما، و مجرد الموافقة للعامة غیر مقتض للطرح، لانها من مرجحات احدی الحجتین علی الاخری لا من ممیزات الحجة عن غیرها، نعم الروایتان مختصتان بما اذا لم یثبت العید الا بعد فوات وقت الصلاة، الا انه یثبت فیما لو ثبت قبل فوات الوقت و لکن لم یؤت بها عمدا او نسیاناً بعدم القول بالفصل.

فالاقوی تبعا لجماعة من القدماء و المتأخرین استحباب قضائها مطلقا.

کیفیة صلاة العیدین

ثمّ انه یقع الکلام فی بیان کیفیتها و هی رکعتان اجماعا یقرأ فی الاولی الحمد بعد ان یکبر للاحرام لانه لا صلاة بغیر افتتاح.

و یشهد لوجوب الحمد ما دل علی انه لا صلاة الا بفاتحة الکتاب «۱»، مضافا الی دلالة الاخبار التی یأتی بعضها علیه.

و تجب فیها السورة بلا خلاف لصحیح اسماعیل الجعفی عن ابی جعفر (ع): فی صلاة العیدین قال یکبر واحدة یفتتح بها الصلاة ثمّ یقرأ ام الکتاب و سورة، ثمّ یکبر خمسا یقنت بینهن، ثمّ یکبر واحدة و یرکع بها، ثمّ یقوم فیقرأ ام الکتاب و سورة یقرأ فی الاولی سبح اسم ربک الاعلی، و فی الثانیة و الشمس و ضحیها، ثمّ یکبر اربعا و یقنت بینهن، ثمّ یرکع بالخامسة «۲».

و ما فیه من الامر بسورة خاصة یحمل علی الفضل لقوله (ع) فی صحیحة جمیل

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب القراءة فی الصلاة.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة العید حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۱۹۹

و الاعلی ثمّ یکبر خمسا یقنت بینها ثمّ یکبر السادسة للرکوع و یسجد سجدتین ثمّ یقوم فیقرأ الحمد و الشمس ثمّ یکبر اربعا و یقنت بینهما ثمّ یکبر الخامسة للرکوع و یسجد سجدتین.

فی جواب السؤال عما یقرأ فیهما: و الشمس و ضحیها، و هل أتاک حدیث الغاشیة و اشباههما «۱».

و بذلک یظهر ان الافضل ان یقرأ فی الاولی الاعلی، ثمّ یکبّر خمسا و یقنت بینها ای عقیب کل تکبیرة قنوتا و التعبیر بکلمة بینهما انما هو لمتابعة النصوص.

ثمّ یکبر السادسة للرکوع و یسجد سجدتین ثمّ یقوم فیقرأ الحمد و سورة، و الافضل ان تکون هی و الشمس ثمّ یکبّر اربعا ثمّ یکبّر الخامسة للرکوع و یسجد سجدتین کما یدل علی جمیع ذلک خبر اسماعیل المتقدم و غیره من الروایات، فیکون الزائد عن المعتاد من التکبیرة تسعاً، خمس منها فی الاولی و اربع فی الثانیة و هی غیر تکبیرة الاحرام و تکبیرتی الرکوعین، و معها یکون المجموع اثنتی عشرة تکبیرة.

و قد استدل لعدم وجوبها: بصحیحة زرارة قال: ان عبد الملک بن اعین سأل ابا جعفر (ع) عن الصلاة فی العیدین فقال: الصلاة فیهما سواء یکبر الامام تکبیرة الصلاة قائما کما یصنع فی الفریضة ثمّ یزید فی الرکعة الاولی ثلاث تکبیرات، و فی الاخری ثلاثاً سوی تکبیرة الصلاة و الرکوع و السجود ان شاء ثلاثاً و ان شاء خمسا و ان شاء سبعا بعد ان یلحق ذلک الی الوتر «۲». فانها صریحة فی عدم وجوب التکبیرات بالنهج المذکور فیها ترفع الید عن ظهور تلک الاخبار فی الوجوب و تحمل علی الاستحباب.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة العید حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة العید حدیث ۱۷.

و یستحب الاصحار بها و الخروج حافیا بسکینة و وقار.

و فیه: ان ظاهرها وجوب الثلاث و لا قائل به، مضافا الی اعراض المشهور عنها و موافقتها لمذهب العامة، فیتعین الاخذ بظاهر الاخبار ورد علم الصحیح الی اهله، فما عن المفید- ره- فی المقنعة من انه من اخل بالتکبیرات التسع لم یکن مأثوما ضعیف.

و عن ابن الجنید انه اختار ان التکبیر فی الاولی قبل القراءة و فی الثانیة بعدها، و استدل له: بجملة من النصوص: کصحیح ابن سنان عن الصادق (ع): التکبیر فی العیدین فی الاولی سبع قبل القراءة، و فی الاخیرة خمس بعد القراءة «۱». و نحوه غیره.

و فیه: انها معارضة بالنصوص المتقدمة، و هی تقدم لانها اشتهرت بین الاصحاب و مخالفة للعامة.

مستحبات صلاة العیدین

اشارة

و یستحب فی هذه الصلاة امور: الاول:

الاصحار بها

بمعنی فعلها فی الصحراء.

و تشهد لاستحبابه مضافا الی الاجماع اخبار کثیرة: کصحیح علی بن رئاب عن ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع) قال: لا ینبغی ان یصلی صلاة العید فی مسجد مسقف و لا فی بیت انما یصلی فی الصحراء او فی مکان بارز «۲». الی غیر ذلک من الروایات المستفیضة.

الثانی و الثالث:

الخروج حافیا بسکینة و وقار

. و یشهد لهما و لغیرهما من السنن و الآداب حدیث «۳» خروج الرضا (ع) الی صلاة

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة العید حدیث ۱۸.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب صلاة العید حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من ابواب صلاة العید حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۰۱

و ان یطعم قبل خروجه فی الفطر و بعده فی الاضحی مما یضحی به و التکبیر عقیب اربع صلوات اولها المغرب و آخرها العید فی الفطر.

العید بامر المامون المروی عن الکافی و غیره.

و الرابع

ان یطعم قبل خروجه فی الفطر و بعد عوده فی الاضحی

مما یضحی به اجماعا، بل فی المنتهی: انه قول عامة اهل العلم.

و تدل علیه روایات کثیرة: کروایة جراح المدائنی عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اطعم یوم الفطر قبل ان تصلی و لا تطعم یوم الاضحی حتی ینصرف الامام «۱» و نحوها غیرها.

و الخامس:

التکبیر عقیب اربع صلوات

اولها المغرب و آخرها العید فی الفطر کما هو المشهور، و عن الصدوق: ضم الظهرین الیها، و عن ابن الجنید: ضم النوافل ایضا، و حکی عن السید: القول بالوجوب.

و تشهد لما اختاره المشهور مضافا الی نقل الاجماع علیه الروایات الکثیرة: کروایة سعید النقاش المرویة عن الکافی قال: قال ابو عبد اللّه (ع): اما ان فی الفطر تکبیراً و لکنه مسنون، قال: قلت: و این هو؟ قال: فی لیلة الفطر فی المغرب و العشاء الآخرة و فی الفجر و فی صلاة العید: قال: قلت: کیف اقول؟ قال: تقول: اللّه اکبر اللّه اکبر، لا إله الا اللّه و اللّه اکبر، اللّه اکبر و للّه الحمد، اللّه اکبر علی ما هدانا، و الحمد للّه علی ما ابلانا، وَ لِتُکْمِلُوا الْعِدَّةَ یعنی فی الصیام وَ لِتُکَبِّرُوا اللّٰهَ عَلیٰ مٰا هَدٰاکُمْ «۲».

و هذه الروایة لاجل ما فیها من التصریح بوقوعها امتثالا- للامر بالتکبیر الوارد فی الکتاب تکون نصاً فی ان المراد من المسنون هو المستحب لاما ثبت وجوبه

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۵، ص: ۲۰۱

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من ابواب صلاة العید حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۰۲

و فی الاضحی عقیب خمسة عشرة اولها ظهر العید لمن کان بمنی و فی غیرها عقیب عشرة

بغیر الکتاب.

و استدل للوجوب بالآیة الشریفة وَ لِتُکَبِّرُوا اللّٰهَ عَلیٰ مٰا هَدٰاکُمْ «۱» و بجملة من النصوص: کخبر الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) فی کتابه الی المأمون: و التکبیر فی العیدین واجب فی الفطر فی دبر خمس صلوات، و یبدأ فی دبر صلاة المغرب لیلة الفطر «۲». و نحوه غیره.

و فیهما نظر: اذ الآیة الشریفة: قد فسرت فی خبر سعید المتقدم باستحباب التکبیر علی النهج المزبور.

و الوجوب فی النصوص لو سلم ظهوره فی الوجوب المصطلح، یتعین حمله علی تأکد الاستحباب لخبر سعید الذی هو کالنص فی الاستحباب.

ثمّ ان مقتضی الجمع بین خبر الفضل و ما یدل علی استحبابه عقیب صلاة العید هو استحباب التکبیر عقیب الفرائض الیومیة و صلاة العید، فما اختاره الصدوق- ره- هو الاقوی، و اما القول المنسوب الی ابن الجنید فمما لم یعرف مستنده.

و السادس:

ان یکبر فی الاضحی عقیب خمس عشرة

اولها الظهر یوم العید لمن کان بمنی و آخرها الفجر من الیوم الثالث عشر و فی غیرها عقیب عشرة اولها الظهر المزبور و آخرها الفجر من الیوم الثانی عشر.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیحة محمد بن مسلم- او حسنته- قال: سالت ابا عبد اللّه (ع) عن قول اللّه عز و جل وَ اذْکُرُوا اللّٰهَ فِی أَیّٰامٍ مَعْدُودٰاتٍ قال: التکبیر فی ایام التشریق من صلاة الظهر من یوم النحر الی الصلاة الفجر من

---

(۱) سورة البقرة آیة: ۱۸۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة العید حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۰۳

مسائل: الاولی: یکره التنفل قبلها و بعدها الا فی مسجد النبی (ص) قبل خروجه

الیوم الثالث، و فی الامصار عشر صلوات ... الخ «۱» و غیرها من الروایات.

و ظاهرها و ان کان وجوب التکبیر الا انه یرفع الید عن هذا الظاهر بشهادة صحیحة علی بن جعفر عن اخیه موسی (ع) قال: سألته عن التکبیر ایام التشریق واجب هو؟ قال: یستحب فان نسی فلیس علیه شیء «۲». فما عن السید و الشیخ و ابن الجنید من القول بالوجوب ضعیف.

مسائل اربع

[یکره التنفل قبلها و بعدها]

الاولی: یکره التنفل قبلها ای قبل الصلاة و بعدها الی الزوال الا فی مسجد النبی (ص) فانه یستحب ان یصلی فیه رکعتین قبل خروجه الی صلاة العید بلا خلاف یعتد به فی شیء من ذلک نصا و فتوی کما فی الجواهر، بل فی الخلاف: الاجماع علیه.

و یدل علی الکراهة صحیح زرارة عن ابی عبد اللّه (ع) قال: صلاة العید مع الامام سنة و لیس قبلها و لا بعدها صلاة ذلک الیوم الی الزوال. و بسند آخر نحوه و زاد: فان فاتک الوتر فی لیلتک قضیته بعد الزوال «۳».

و صحیحة زرارة عن التهذیب عن ابی جعفر (ع) قال: لا تقض وتر لیلتک ان کان فاتتک حتی تصلی الزوال فی یوم العیدین «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من ابواب صلاة العید حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من ابواب صلاة العید حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة العید حدیث ۲- ۳.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة العید حدیث ۹.

الثانیة: قیل التکبیر الزائد واجب و کذا القنوت

و هاتان الروایتان من جهة دلالتهما علی عدم قضاء الوتر تکونان نصین فی ارادة مطلق النافلة حتی قضاء الرواتب، و لا یمکن حملهما علی ارادة نفی شرعیة صلاة علی سبیل التوظیف و ظاهرهما و ان کان الحرمة الا ان شیوع وقوع التعبیر بمثله بالنسبة الی المکروهات یمنع عن هذا الظهور، و لذا لم یفهم الاصحاب منهما الحرمة.

و یدل علی استثناء الرکعتین فی مسجد النبی (ص) خبر محمد بن الفضل الهاشمی عن ابی عبد اللّه (ع): یصلی فی مسجد رسول اللّه (ص) فی العید قبل ان یخرج الی المصلی لیس ذلک الا بالمدینة لان رسول اللّه (ص) فعله «۱».

الثانیة:

قیل: التکبیر الزائد واجب

و قد مر الکلام فیه مفصلا و عرفت انه لو لم یکن اقوی فهو احوط.

و کذا القنوت و هو المنسوب الی المشهور، بل عن الانتصار: دعوی الاجماع علیه للامر به فی جملة من النصوص کصحیح الجعفی المتقدم و نحوه غیره.

و عن الشیخ و المحقق و ابن سعید و الفاضل: القول بالاستحباب، و استدل له: بخلو عدة من الروایات الواردة فی بیان الکیفیة عنه، و عدم ظهور ما تعرض له فیه لشهادة سوقها بتعلق الغرض ببیان ما هو اعم من الواجب و المندوب، و موثقة سماعة: ینبغی ان یتضرع بین کل تکبیرتین و یدعو اللّه. لان ینبغی ظاهر فی الاستحباب.

و فی الجمیع نظر: اما خلو بعض الروایات عنه: فلا یدل علی عدم الوجوب لانه لا مفهوم له.

و أما دعوی عدم ظهور الروایات المتعرضة له فهی مکابرة، إذ لا وجه لها سوی اشتمالها علی ما لیس بواجب، و هو لا یوجب عدم ظهورها فی وجوبه خصوصا و الروایات المتعرضة له خاصة.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة العید حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۰۵

الثالثة: تجب الخطبتان بعدها الرابعة: یحرم السفر بعد طلوع الشمس قبلها و یکره قبله

و لفظ ینبغی فی موثقة سماعة بملاحظة اشتمالها علی ما هو واجب قطعا کتقدیم الصلاة علی الخطبة لا یکون ظاهرا فی الاستحباب. فالأقوی هو الوجوب هذا.

الثالثة:

تجب الخطبتان بعدها

بلا خلاف فیه بیننا اما اصل وجوب الخطبتین فلما یستفاد من الاخبار لا سیما النصوص المتعرضة لبیان محلها فی العیدین من ان هذه الصلاة و صلاة الجمعة من سنخ واحد من حیث الشرائط، فکما یشترط فیها الخطبتان کذلک یشترط فی هذه و الا فالروایات المتعرضة لهما لا تدل علی وجوبهما فی المقام لورودها مورد حکم آخر.

و أما محلهما فالروایات الدالة علی انه بعد الصلاة مستفیضة کصحیحة محمد ابن مسلم عن احدهما (ع) فی صلاة العیدین قال: الصلاة قبل الخطبتین «۱». و نحوها غیرها.

الرابعة:

یحرم السفر بعد طلوع الشمس قبلها

مع اجتماع شروط وجوبها لتعین صلاة العید علیه، فلیس له ایجاد ما هو سبب لفواتها من غیر ضرورة شرعیة او حاجة مبیحة لترکها، و اما فی مثل زماننا فحیث لا تکون واجبة فلا یحرم السفر کما لا یخفی.

و یکره قبله بعد الفجر کما هو المشهور، و تدل علیه صحیحة ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (ع) قال: اذا اردت الشخوص فی یوم عید فانفجر الصبح و انت فی البلد فلا تخرج حتی تشهد ذلک العید «۲». و ظاهرها و ان کان الحرمة الا انها تحمل علی الکراهة لدعوی اتفاق الاصحاب علی عدم الحرمة، و اختصاصها بما اذا کانت العید

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب صلاة العید حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۷ من ابواب صلاة العید حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۰۶

الفصل الثالث: فی صلاة الکسوف و تجب عند کسوف الشمس و خسوف القمر

واجبة غیر محتاج الی البیان.

هذا تمام الکلام فیما یتعلق بصلاة العیدین، و الحمد للّه اولا و آخراً و ظاهراً و باطنا.

صلاة الآیات

الفصل الثالث: فی صلاة الآیات

اشارة

و قد تضاف الی الکسوف و هی فریضة علی کل مکلف اجماعا.

و تدل علیه مضافاً الی ذلک روایات کثیرة ان لم تکن متواترة مثل ما رواه الصدوق باسناده عن جمیل بن دارج عن ابی عبد اللّه (ع) قال: صلاة العیدین فریضة و صلاة الکسوف فریضة «۱».

و ما رواه الشیخ باسناده عنه ایضا عن ابی عبد الله (ع) قال: صلاة الکسوف فریضة الی غیر ذلک من الروایات الدالة علیه.

و لا فرق فی هذا الحکم بین الرجال و النساء، لانه مضافاً الی قاعدة الاشتراک یدل علیه خصوص خبر علی بن جعفر عن اخیه موسی بن جعفر (ع) قال: سألته عن النساء هل علی من عرف منهن صلاة النافلة و صلاة اللیل و صلاة الکسوف ما علی الرجال؟ قال (ع): نعم «۲».

و کیف کان فیقع الکلام فی سببها و کیفیتها و وقتها و حکمها.

[المقام الاول فی اسبابها]

اما الاول: ف تجب عند کسوف الشمس و خسوف القمر و المراد انطماس نورهما کلا او بعضاً بای سبب کان.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱.

و الزلزلة و الریاح المخوفة و غیرها من اخاویف السماء

و تدل علیه مضافا الی عدم الخلاف فیه روایات مثل خبر علی بن عبد اللّه المروی عن الکافی قال: سمعت ابا الحسن موسی (ع) یقول: انه لما قبض ابراهیم ابن رسول اللّه (ص) جرت فیه ثلاث سنن، اما واحدة فانه لما مات انکسف الشمس فقال الناس: انکسف الشمس لفقد ابن رسول اللّه (ص)، فصعد رسول اللّه (ص) المنبر فحمد اللّه و اثنی علیه ثمّ قال: یا ایها الناس ان الشمس و القمر آیتان من آیات اللّه یجریان بامره مطیعان له لا ینکسفان لموت احد و لا لحیاته فاذا انکسفتا او واحدة منهما فصلوا، ثمّ نزل فصلی بالناس صلاة الکسوف «۱». و غیر ذلک من الروایات.

و مقتضی اطلاقها شمول الحکم لانکساف الشمس بباقی الکواکب غیر القمر، و لو کان بنحو لا یظهر الا لبعض الناس فانه یجب علیه الصلاة و علی غیره ان اطمأنوا به.

و کذا تجب عند الزلزلة بلا نقل خلاف عن احد بل عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

و یدل علیه خبر الدیلمی المروی فی العلل قال: سالت ابا عبد الله (ع) عن الزلزلة ما هی؟ قال: آیة- الی ان قال- فیحرک ذلک الملک عروق تلک الارض التی امره اللّه فتحرک باهلها، قال: قلت: فإذا کان ذلک فما اصنع؟ قال: صل صلاة الکسوف «۲». و عن الفقیه: نحوه، و ضعف سنده منجبر بعمل الاصحاب.

و کذا تجب عند الریاح المخوفة و غیرها من اخاویف السماء کما هو المشهور بین الاصحاب، بل عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له صحیحة محمد بن مسلم و زرارة قالا: قلنا لابی جعفر (ع) أ رأیت

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۰۸

رکعتان تشتمل کل رکعة علی خمس رکوعات و سجدتین.

هذه الریاح و الظلم التی تکون هل یصلی لها؟ فقال (ع): کل اخاویف السماء من ظلمة او ریح او فزع فصل له صلاة الکسوف حتی تسکن «۱».

و دعوی انه یحتمل ان یکون السؤال سؤالا عن المشروعیة لا الوجوب فلا یدل الجواب علی الوجوب، مندفعة بان ظاهر السؤال لکونه بالجملة الخبریة هو السؤال عن الوجوب.

ثمّ ان الظاهر من اخاویف السماء المخوفات الحادثة فوق الارض لا المنسوبة الی خالق السماء، فما یظهر منها فی الارض کخروج النار من الارض لا یستفاد حکمه منها، الا انه یمکن الاستدلال لوجوب الصلاة عنده بمفهوم العلة الواردة فی خبر «۲» الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (ع) قال: انما جعل للکسوف صلاة لانه من آیات اللّه لا یدری أ لرحمة ظهرت ام لعذاب.

و خبر الدعائم عن جعفر بن محمد (ع) قال: یصلی فی الرجفة و الزلزلة و الریح العظیمة و الظلمة و الآیة تحدث و ما کان مثل ذلک کما یصلی فی صلاة کسوف الشمس و القمر سواء «۳».

و دعوی تقییدهما بمخوف سمائی مندفعة بانه لا تنافی بینهما و بین الصحیح المتقدم کی یقیدان به فلیتأمل.

[المقام الثانی فی] کیفیة صلاة الآیات

اشارة

اما المقام الثانی: ففی بیان کیفیتها، و هی اجمالا: رکعتان تشتمل کل رکعة علی خمس رکوعات و سجدتین بلا خلاف فی ذلک بیننا.

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۳.

(۳) المستدرک باب ۲ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۰۹

و کیفیتها: ان ینوی، و یکبر، و یقرأ الحمد و سورة او بعضها، ثمّ یرکع، ثمّ ینتصب، فان کان اتم السورة قرأ الحمد ثانیا و سورة او بعضها، و هکذا الی ان یرکع خمسا و ان لم یکن أتمها اکتفی بتمامها عن الفاتحة، فاذا رکع خمسا کبر و سجد سجدتین ثمّ قام و صنع ثانیاً کما صنع اولًا و تشهد و سلم

و تدل علی اعتبار عشر رکوعات روایات سیمرّ بعضها علیک، نعم ورد فی بعض الأخبار جواز الاکتفاء باربع رکوعات «۱»، و فی آخر بثمان «۲»، لکنهما لاعراض الاصحاب عنهما ساقطان عن الحجیة فلا یصلحان لمعارضة ما یدل علی اعتبار العشر.

ثمّ انه بملاحظة دخول السجدة فی ماهیة الرکعة المصطلحة یقال: انها رکعتان کما اشتهر ذلک فی کلمات المتاخرین، و ورد ایضاً کذلک فی بعض النصوص، فلو شک فی عدد رکوعاتها یرجع الی الاصل، و لا تشملها ادلة الشکوک، بل مقتضی الاصل هو البناء علی الاقل حتی بناءً علی کونها عشر رکعات لاختصاص ادلة البناء علی الاکثر، و ادلة البطلان بالشک فی الاولیین بالرکعة المشتملة علی السجدة کما یستفاد من الادلة.

و تفصیل کیفیتها: ان ینوی و یکبر و یقرأ الحمد و سورة او بعضها ثمّ یرکع ثمّ ینتصب، فان کان اتم السورة قرأ الحمد ثانیاً و سورة او بعضها، و هکذا الی ان یرکع خمسا، و ان لم یکن اتمها اکتفی بتمامها عن الفاتحة، فاذا رکع خمسا کبر و سجد سجدتین ثمّ قام و صنع ثانیاً کما صنع اولا و تشهد و سلم و هاتان الکیفیتان لا خلاف ظاهرا فی کونهما مجزیتان، و یشهد لذلک جملة من النصوص: مثل ما رواه الشیخ فی الصحیح عن عمر بن اذینة عن رهط عن الامامین الباقر (ع)

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۵.

]...[

و الصادق (ع)، و منهم من رواه عن احدهما: ان صلاة کسوف الشمس و القمر و الرجفة و الزلزلة عشر رکعات و اربع سجدات صلاها رسول اللّه (ص) و الناس خلفه فی کسوف الشمس- الی ان قال- تبدأ فتکبر بافتتاح الصلاة، ثمّ تقرأ ام الکتاب و سورة، ثمّ ترکع ثمّ ترفع رأسک من الرکوع فتقرأ ام الکتاب و سورة، ثمّ ترکع الثانیة، ثمّ ترفع رأسک من الرکوع فتقرأ ام الکتاب و سورة، ثمّ ترکع الثالثة، ثمّ ترفع رأسک من الرکوع فتقرأ ام الکتاب و سورة، ثمّ ترکع الرابعة، ثمّ ترفع رأسک من الرکوع فتقرأ ام الکتاب و سورة، ثمّ ترکع الخامسة، فاذا رفعت رأسک قلت: سمع الله لمن حمده، ثمّ تخر ساجداً فتسجد سجدتین ثمّ تقوم فتصنع مثل ما صنعت فی الاولی، قال: قلت: و ان قرأ سورة واحدة فی الخمس رکعات ففرقها بینها؟ قال اجزأته ام القرآن فی اول مرة: فإن قرأ خمس سور فمع کل سورة ام الکتاب «۱».

و فی صحیح الحلبی: و ان شئت قرأت سورة فی کل رکعة، و ان شئت قرأت نصف سورة فی کل رکعة، فاذا قرأت سورة فی کل رکعة فاقرأ فاتحة الکتاب، و ان قرأت نصف سورة أجزأک ان لا تقرأ فاتحة الکتاب الا فی اول رکعة حتی تستأنف اخری «۲» و نحوهما غیرهما.

فروع

الاول: لو رکع عن اکمال سورة وجبت الفاتحة فی القیام بعده کما هو المشهور.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح البزنطی عن الامام الرضا (ع) قال:

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة السوف و الآیات حدیث ۷.

]...[

و سألته عن القراءة فی صلاة الکسوف هل یقرأ فی کل رکعة بفاتحة الکتاب؟ قال لی: اذا اختتمت سورة و بدأت باخری فاقرأ بفاتحة الکتاب، و ان قرأت سورة فی رکعتین او ثلاث فلا تقرأ بفاتحة الکتاب حتی تختم السورة و لا تقل ... الخ «۱» و نحوه صحیح ابن جعفر، و قریب منهما غیرهما.

و عن الحلی: عدم وجوبها، و استدل له بخبر عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (ع): انکسفت الشمس فی عهد رسول اللّه (ص) فصلی رکعتین فقرأ سورة ثمّ رکع فأطال الرکوع ثمّ رفع رأسه فقرأ سورة ثمّ رکع فعل ذلک خمس مرات «۲». و بما دل علی ان الفاتحة تجب فی کل رکعة مرة.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأنه لو تمت دلالته لدل علی عدم لزوم الفاتحة حتی فی القیام الاول، و حیث لا ریب فی لزومها فیه فلا بد اما من طرحه او حمله علی ان ترک ذکر الفاتحة انما یکون لمعهودیة اعتبارها و عدم الحاجة الی ذکرها.

و منه یظهر عدم صحة الاستدلال لهذا القول بخبر ابی بصیر المتضمن انه یقرأ فی کل رکعة مثل سورة یس و النور و ان لم یحسن یقرأ ستین آیة «۳» و اما الثانی: فلأن تلک النصوص لا تدل علی عدم لزوم الزائد علی فاتحة واحدة کی تعارض ما سبق، مع انه لو تمت دلالتها یقید اطلاقها بما سبق.

هذا کله فیما اذا رکع عن اکمال سورة، و اما ان رکع عن بعضها فلا اشکال و لا خلاف فی عدم وجوب الفاتحة فی القیام بعده، و تشهد له النصوص المتقدمة، انما الکلام فی ان ترک الحمد هل هو عزیمة ام رخصة؟

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱۳.

(۲) لم یذکر فی کتب الحدیث و قد رواه الشهید فی محکی الذکری.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

]...[

اقول: الاقوی تبعا للمشهور انه عزیمة للنهی عنه فی طائفة من الاخبار، و استدل شیخنا المرتضی- ره- لکونه رخصة: بان النهی عنه لکونه فی مقابل الامر به مع اکمال السورة لا یستفاد منه ازید من عدم الوجوب.

و فیه: ان المقابلة بنفسها لا توجب حمل النهی علی الرخصة، و التعبیر بالاجزاء فی صحیحی الحلبی و الرهط لا یکون قرینة علیه.

الثانی: لا بد من الاتیان بفاتحة الکتاب فی کل من الخمس رکعات الواقعتین قبل السجدتین بلا خلاف فیه، و یشهد له ما دل علی اعتبار الفاتحة فی ابتداء القراءة فی کل رکعة، اذ المستفاد من النصوص ان صلاة الآیات رکعتان کل رکعة خمس رکوعات، لاحظ خبر ابن سنان المتقدم، و خبر ابن میمون «۱»، و خبر ابی البختری «۲»، و صحیح الحلبی المتقدم: و ان قرأت نصف سورة أجزأک ان لا تقرأ فاتحة الکتاب الا فی اول رکعة حتی تستأنف اخری «۳». فما عن التذکرة: من انه یحتمل ان یقرأ من الموضع الذی انتهی الیه اولا من غیر ان یقرأ الحمد، ضعیف.

الثالث: الظاهر انه لو لم یتم السورة فی القیام الاول فیجوز له ان یتمها فی القیام الثانی فیکون قد قرأ سورة فی قیامین، و یشهد له صحیح البزنطی المتقدم: و نحوه غیره، فما عن الذکری و النهایة من احتمال حصر التبعیض فی توزیع سورة علی الخمس لم اعرف وجهه.

الرابع: المشهور بین الاصحاب علی ما نسب الیهم: وجوب اتمام سورة فی کل رکعة، و عن کشف اللثام: عدم وجوبه.

و استدل للاول: بما دل على وجوب سورة كاملة فى كل ركعة، و بما فى صحيح

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۴.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۱۳

]...[

الرهط من تعين تكرار الفاتحة و السورة فى كل قيام و الاجتزاء عنه بسورة مفرقة على الخمسة قيامات مع الاتيان بالحمد فى الاول «۱».

و فيهما نظر: اما الاول: فلما عرفت من عدم وجوب سورة كاملة فى كل ركعة. راجع بحث القراءة.

و أما الثانى: فلأن صدر الصحيح الظاهر فى تعين تكرار الفاتحة و السورة فى كل قيام محمول على الفضيلة بقرينة ذيله و سائر النصوص و ذيله انما يكون مسوقا لبيان عدم جواز تكرار الفاتحة مع عدم اكمال السورة، فلا يدل على تعين قراءة السورة التامة فى كل ركعة، و الا لدل على حصر التبعيض فى توزيع سورة على الخمس، فالاقوى ما ذهب اليه فى كشف اللثام.

و يشهد له مضافا الى انه مما يقتضيه الاصل اطلاقات النصوص كصحيح الحلبى: و ان شئت قرأت نصف سورة «۲»، و عليه فلا تجب القراءة عليه فى صورة التبعيض من حيث قطع، فما عن الشهيدين من جواز القراءة من اى موضع شاء فيها و جواز رفضها و قراءة غيرها من السور هو الاقوى.

و عن جماعة: وجوبها من حيث قطع، و استدل له بما فى صحيح زرارة و محمد: فان نقصت من السورة شيئاً فاقرأ من حيث نقصت و لا تقرأ فاتحة الكتاب «۳».

و فيه: ان الامر به فيه لو روده مورد توهم الحظر لاحتمال عدم الاجتزاء بالبعض لا يستفاد منه ازيد من الجواز.

الخامس: يعتبر فى هذه الصلاة ما يعتبر فى اليومية سواء كان اعتباره فيها بما

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۶.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۱۴

و يستحب ان يقرأ فيها السور الطوال و مساواة الركوع للقيام

انها صلاة او لم يثبت وجه ثبوته، اما الاول: فواضح اذ صلاة الآيات صلاة ايضا، و اما الثانى: فلأن مقتضى عدم البيان الاعتماد على ما ذكر فى اليومية، نعم ما ثبت فيها بعنوان انها صلاة خاصة لا يعتبر فى صلاة الآيات اذ التعدى حينئذ يحتاج الى دليل و هو مفقود.

مستحبات هذه الصلاة

اشارة

و يستحب فيها امور: الاول

ان یقرأ فیها السور الطوال

لقول ابی جعفر (ع) فی صحیحة زرارة و محمد بن مسلم: و یستحب ان یقرأ فیها الکهف و الحجر الا ان یکون اماما یشق علی من خلفه ... الخ «۱».

و قوله (ع) فی خبر ابی بصیر: تقرأ فی کل رکعة منها مثل سورة یس و النور و یکون رکوعک مثل قراءتک ... الخ «۲».

و قول جعفر بن محمد فی خبر الدعائم و یقرأ بفاتحة الکتاب و سورة طویلة «۳» و الامر فیهما بقراءة السور الطوال یحمل علی الاستحباب بقرینة سائر الروایات کما یظهر لمن راجعها.

و الثانی:

مساواة الرکوع للقیام

و المراد ان یکون رکوعه بمقدار زمان قراءته، و یدل علیه خبر ابی بصیر المتقدم، و قوله (ع) فی المرسل المروی عن الدعائم:

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

(۳) المستدرک باب ۶ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

و الجماعة و الاعادة مع بقاء الوقت

ثمّ یرکع فیلبث راکعا مثل ما قرأ «۱».

و الثالث:

الجماعة

و یدل علیه مضافا الی عدم الخلاف فیه، بل عن التذکرة: دعوی الاجماع علیه النصوص الحاکیة لفعل المعصومین علیهم السلام، و فی خبر روح بن عبد الرحیم عن ابی عبد اللّه (ع) عن صلاة الکسوف تصلی جماعة؟ فقال (ع): جماعة و غیر جماعة «۲». و نحوه خبر محمد بن یحیی عن الامام الرضا (ع) «۳».

و مقتضی اطلاق النصوص عدم الفرق بین احتراق القرص و عدمه، فما عن الصدوقین من عدم الجواز مع عدمه ضعیف، کما ان مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین الاداء و القضاء.

و عن ظاهر الصدوقین: وجوب الجماعة فی صورة الاحتراق و استدل له بخبر ابن ابی یعفور: اذا انکسفت الشمس و القمر فانکسف کلها فانه ینبغی للناس ان یفزعوا الی امام یصلی بهم، و ایهما انکسف بعضه فانه یجزی الرجل ان یصلی وحده «۴».

و فیه: انه لاشتماله علی لفظ ینبغی لا یکون ظاهراً فی الوجوب، بل لا یستفاد منه ازید من تاکد الاستحباب، ثمّ ان مقتضی عدم البیان و السکوت عن کیفیتها الاتکال علی بیانها فی الیومیة.

و علیه فکما یتحمل الامام فی الیومیة القراءة عن المأمومین کذلک فی المقام.

و الرابع:

الاعادة مع بقاء الوقت

کما هو المشهور.

و یشهد له: صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق (ع): اذا فرغت قبل ان ینجلی فاعد «۵». و هذا و ان کان ظاهره الوجوب کما هو المنسوب الی ابی الصلاح

---

(۱) المستدرک باب ۶ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۲ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۱۶

و التکبیر عند الانتصاب من الرکوع الا فی الخامس و العاشر فانه یقول سمع اللّه لمن حمده و القنوت خمس مرات.

و الدیلمی الا انه لا بد من حمله علی الاستحباب لموثقة عمار: فان احببت ان تصلی فتفرغ من صلاتک قبل ان یذهب الکسوف فهو جائز «۱».

و قوله (ع) فی صحیحة زرارة و محمد بن مسلم المتقدمة: فان فرغت قبل ان ینجلی فاقعد و ادع اللّه حتی ینجلی. فما عن الحلی من نفی الاستحباب ضعیف غایته.

و الخامس:

التکبیر

عند الهوی لکل رکوع و عند الانتصاب من الرکوع الا فی الخامس و العاشر فانه یقول: سمع اللّه لمن حمده و هو المشهور بین الاصحاب.

و یشهد له ما فی صحیحة زرارة و محمد بن مسلم: تفتتح الصلاة بتکبیرة و ترکع بتکبیره و ترفع رأسک بتکبیرة الا فی الخامسة التی تسجد فیها تقول: سمع اللّه لمن حمده فیها «۲».

و قوله (ع) فی صحیح الحلبی: و لا تقل: سمع اللّه لمن حمده فی رفع رأسک من الرکوع الا فی الرکعة التی ترید ان تسجد فیها «۳».

و السادس:

القنوت خمس مرات

کل قنوت منها عند کل رکوع ثان بعد الفراغ من القراءة بلا خلاف، و یدل علیه قوله (ع) فی صحیحة زرارة و محمد ابن مسلم: و تقنت فی کل رکعتین قبل الرکوع «۴».

و قوله (ع) فی صحیح الرهط: و القنوت فی الرکعة الثانیة قبل الرکوع اذا فرغت من القراءة ثمّ تقنت فی الرابعة مثل ذلک ثمّ فی السادسة ثمّ فی الثامنة ثمّ فی العاشرة «۵».

و یجوز الاقتصار علی قنوتین احدهما قبل الرکوع الخامس، و الثانی قبل

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۱۷

و وقت الکسوف و الخسوف من حین ابتدائه الی ابتداء الانجلاء.

الرکوع العاشر کما عن کثیر من الاصحاب التصریح به، و یشهد له مرسل الصدوق قال: و ان لم یقنت الا فی الخامسة و العاشرة فانه جائز لورود الخبر به «۱».

و یجوز الاقتصار علی الثانی منهما کما عن الشیخ و ابنی حمزة و سعید و الشهید و غیرهم، و لم یرد به نص، الا انه یمکن استفادته من نفس هذه الاخبار، اذ بما ان هذه القنوتات مستحبة، و الظاهر عدم توقف مطلوبیة کل واحد منها علی الاتیان بالآخر، فیجوز الاقتصار علی بعضها، و یستفاد ایضا من ما دل علی اتحاد القنوت فی الرکعتین لانه کما عرفت انها رکعتان

وقت صلاة الآیات و

المقام الثالث: فی وقتها

.، اقول وقت: صلاة الآیات فی- الکسوف و الخسوف من حین ابتدائه- بلا خلاف بیننا، بل فی الجواهر: بلا خلاف بین العامة فضلا عن الخاصة.

و تشهد له مضافا الی ذلک عدة من الروایات: کصحیحة جمیل عن ابی عبد اللّه (ع): وقت صلاة الکسوف فی الساعة التی تنکسف «۲» و نحوها غیرها.

ثمّ لا ریب فی انها موقتة، و یدل علی ذلک مضافا الی عدم الخلاف فیه اغلب روایات الباب کما یظهر لمن راجعها، انما الخلاف فی ان وقتها یمتد الی حین انتهاء انجلائه کما اختاره المحقق و غیره، بل نسب الی اکثر المتاخرین و متاخریهم او ان وقتها یمتد الی ابتداء الانجلاء کما هو المنسوب الی جل السلف، و الاظهر هو الاول،

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۱۸

]...[

و تشهد له صحیحة الرهط: ان رسول اللّه (ص) صلاها فی کسوف الشمس و الناس خلفه ففرغ حین فرغ و قد انجلی کسوفها «۱».

و موثقة عمار عن الامام الصادق (ع) قال: ان صلیت الکسوف الی ان یذهب الکسوف عن الشمس و القمر و تطول فی صلاتک فان

ذلک افضل «۲». اذ ذهاب الکسوف عنهما انما یکون بتمام الانجلاء.

و بذلک یظهر صحة الاستدلال له بصحیحة معاویة بن عمار: قال: قال ابو عبد اللّه (ع): صلاة الکسوف اذا فرغت قبل الانجلاء فاعد «۳». اذ المتبادر منه تمام الانجلاء.

و المستفاد من هذه النصوص استمرار وقتها الی تمام الانجلاء، فتترتب علیه آثاره من جواز التأخیر الی ما بعد الشروع فی الانجلاء و غیره.

و استدل للقول الآخر بوجوه: احسنها صحیحة حماد عن ابی عبد اللّه (ع) قال: ذکرنا انکساف القمر و ما یلقی الناس من شدته، قال: فقال ابو عبد اللّه (ع): اذا انجلی منه شیء فقد انجلی «۴». بدعوی ان المنساق من تنزیل الشارع انجلاء البعض منزلة انجلاء الکل ارادته من حیث الاثر، و اثره الشرعی انما هو کونه غایة لوقت الصلاة.

و فیه: ان ما ذکر من ان الظاهر من التنزیل ارادته من حیث الاثر الشرعی و ان کان تاما الا انه فیما لم یکن فی الکلام قرینة صارفة الی ارادة غیره کما فی المقام فان قوله و ما یلقی الناس من شدته یوجب ظهور جوابه (ع) فی ارادة التساوی فی

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۸ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۴ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۳.

و فی غیرهما مدته

. ازالة الشدة الحاصلة بسببه لا المساواة من حیث الحکم الشرعی، ثمّ ان الوقت المفروض هل هو وقت لمجموع العمل او للتلبس به، وجهان: اقواهما الاول لان ظاهر بعض الاخبار الدالة علی التوقیت هو ذلک کما لا یخفی.

و أما قوله (ع) فی صحیح زرارة و ابن مسلم: فان انجلی قبل ان تفرغ من صلاتک فاتم ما بقی «۱». فحیث انه وارد مورد حکم آخر و هو انه لو شرع فیها باعتقاد بقاء الوقت ثمّ اتفق الانجلاء فلا یجب علیه رفع الید عن صلاته، فلا یدل علی جواز تأخیرها عمدا، و علیه فلو قصر الوقت عن فعل الصلاة سقطت لاستحالة التکلیف بما لا یطاق، و قاعدة من ادرک تختص بما اذا کان الوقت مساویا او ازید، و لا تشمل المورد.

فما عن المجلسی من القول بالوجوب فی الفرض، و عن الذخیرة: المیل الیه، ضعیف هذا فی الکسوفین.

و اما فی غیرهما فقد اختار المصنف- ره- ان وقتها مدته ای مدة السبب کما هو الاشهر، بل المشهور بین القائلین بالوجوب و المحکی عن الوسیلة و المنتهی و الدروس و کثیر من المتأخرین: بقاء وقتها ما دام العمر، و فی التذکرة: کل آیة یضیق وقتها عن العبادة یکون وقتها دائماً، و اما ما نقص عن فعلها وقتا دون آخر فان وقتها مدة الفعل.

اقول: تحقیق القول فی المقام: انه فی ما یضیق وقته عن العبادة دائما او غالباً، کالصیحة و الرعدة و نحوهما لا محیص عن الالتزام باوسعیة وقتها من وقت الآیة، و الا یلزم التکلیف بما لا یطاق، و اما فی ما لا یکون کذلک کالریح و الظلمة و نظائرهما، فالاقوی انه لا وقت لها لإطلاق حسن الفضل المتقدم، و صحیح یزید و معاویة عن

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۲۰

]...[

الامامین الباقر (ع) و الصادق (ع) قالا: اذا وقع الکسوف او بعض هذه الآیات فصلها ما لم تتخوف ان یذهب وقت الفریضة «۱».

و استدل للتوقیت: بصحیح زرارة و محمد المتقدم، فان قوله (ع) فی ذیله (حتی یسکن) یدل علی التوقیت سواء کان قیداً للهیئة او المادة، ام علة غائیة للوجوب کما لا یخفی.

و فیه: ان الظاهر کون هذه العلة من قبیل بیان الحکم المقتضیة للتشریع التی لا یجب فیها الاطراد، إذ لا یصح جعله علة غائیة للوجوب، لانه لا شبهة فی مشروعیة الصلاة حتی مع العلم بانه لا یسکن او العلم بانه یسکن و لو لم یصل، و کذلک لا یصح جعله علة للصّلاة لعدم وجوب ان یستمر فی الصلاة الی ان یسکن، کما ان جعله قیدا للهیئة ایضاً لا یصح لانه یسقط بالامتثال قبل السکون، و حمله علی انه قید للوقت خلاف الظاهر، و علی ذلک فالامر الوارد فی هذا الصحیح ایضا یدل علی عدم التوقیت.

فتحصل: ان الاقوی عدم اختصاص وجوبها بوقت وجود الآیة.

و قد استدل جماعة من الاساطین للقول المختار: بالاستصحاب، و هو استصحاب بقاء الوجوب المعلوم تعلقه بالصلاة المشکوک بقائه بعد مضی وقت الآیة.

و فیه: ان الشک فی وجوبها بعد مضی مدة الآیة مسبب عن الشک فی الجعل بنحو یکون باقیا بعد وقتها، و حیث ان وجوبها بعد الوقت لم یکن فی اول الشریعة قطعا مجعولا فیشک فی جعله، فیستصحب عدم الجعل، و یثبت به عدم الوجوب بناءً علی ما حققناه فی محله من ان استصحاب عدم الجعل یجری و یثبت به عدم المجعول.

و دعوی ان جعل الوجوب للصلاة معلوم، اما الی الابد او ما دام وجود الآیة، و علیه فاستصحاب عدم جعله الی الابد یعارض استصحاب عدم جعله فی خصوص

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۲۱

و فی الزلزلة مدة العمر

وقت الآیة، فیتساقطان فیرجع الی الاصل المحکوم و هو استصحاب بقاء الوجوب، مندفعة بعدم جریان استصحاب عدم جعله فی خصوص وقت الآیة، اذ وجوبها فی ذلک الوقت معلوم علی کل حال.

و لکن مع ذلک کله یمکن ان یقال: ان اصالة عدم وجوبها عینا وقت الآیة تجری، و ذلک لان وجوبها کذلک غیر معلوم، حیث ان عدم الوجوب بنفسه من الآثار الشرعیة، فلا یحتاج فی جریان استصحابه الی شیء سوی الاثر العقلی لیخرج بذلک عن اللغویة، و فی المقام الاثر العقلی موجود و هو عدم العقاب لترک الصلاة فی ذلک الوقت فیجری هذا الاستصحاب، و یعارض مع استصحاب عدم جعله ما دام العمر، فیتساقطان فیرجع الی الاستصحاب بقاء الوجوب المتعلق بها فی وقت وجود الآیة. فتدبر فی اطراف ما ذکرناه فانه دقیق.

فظهر مما ذکرناه: ان القول ببقاء وقتها ما دام العمر هو الاظهر.

و اما فی الزلزلة فلا ینبغی التأمل فی ان وقتها مدة العمر، لانه مضافا الی ان ذلک مما یقتضیه الاستصحاب، یدل علیه اطلاق ادلته و انتفاء ما یقتضی تقییده بوقت خاص، و الظاهر ان ذلک مما لا خلاف فیه.

و لا یخفی انه فی الموارد التی اخترنا عدم التوقیت یجب المبادرة الی الاتیان بالصلاة، و یشهد له فی الزلزلة خبر سلیمان عن ابی عبد اللّه (ع) قلت: فاذا کان ذلک فما اصنع؟ قال (ع): صل صلاة الکسوف «۱». اذ الظاهر منه وجوب المبادرة الیها فی تلک الساعة، و اما فی غیرها فلانه منصرف ادلتها، بل هو الظاهر من حسن الفضل المعلل للصلاة بصرف شر الآیة.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۳.

و لو فاتته عمدا او نسیانا قضاها

موارد وجوب قضاء صلاة الآیات

المقام الرابع: فی بعض احکامها

اشارة

و نذکر ذلک فی طی مسائل:

[موارد وجوب قضاء صلاة الآیات]

الاولی لو فاتته الصلاة فان کان عمدا قضاها بلا خلاف ظاهر، من غیر فرق بین احتراق القرص کله او بعضه.

و یشهد له موثق عمار عن ابی عبد اللّه (ع): ان لم تعلم حتی یذهب الکسوف ثمّ علمت بعد ذلک فلیس علیک صلاة الکسوف، و ان اعلمک احد و انت نائم فعلمت ثمّ غلبت عینک فلم تصل فعلیک قضائها «۱». لانه اما ان یکون شاملا لذی العذر و غیره، او یکون بقرینة قوله (ع): ثمّ غلبت ... الخ مختصا بالاول، فیدل علی لزوم القضاء للعامد بالفحوی، و نحوه مرسل حریز الآتی.

و بهما یقید اطلاق ما دل علی عدم وجوب القضاء مطلقاً کخبر الحلبی عن ابی عبد (ع) قال: سألته عن صلاة الکسوف تقضی اذا فاتتنا؟ قال (ع): لیس فیها قضاء و قد کان فی ایدینا انها تقضی «۲» و نحوه غیره.

و یشهد له لدی احتراق تمام القرص: فحوی النصوص الدالة علی وجوب القضاء علی الجاهل، و لدی احتراق بعضه ما دل علی وجوب القضاء علی الناسی.

و ان فاتته نسیانا قضاها حتی لو احترق بعض القرص کما هو المشهور.

و یشهد له مضافا الی موثق عمار المتقدم مرسل الکافی: اذا علم بالکسوف

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۹.

و لو کان جاهلا فان کان قد احترق القرص کله قضی و إلا فلا.

و نسی ان یصلی فعلیه القضاء الی ان قال هذا اذا لم یحترق کله «۱».

و منه یظهر ضعف ما عن بعض من عدم وجوب القضاء مع عدم احتراق تمام القرص، و ما اورده صاحب المدارک علی الموثق

باشتمال سنده على الفطحية و على المرسل بالارسال ضعيف لما حققناه فى محله من حجية الخبر الموثق و المنجبر بعمل الاصحاب.

و لو فاتت الصلاة و كان جاهلا فان كان قد احترق كله قضى و الا فلا كما هو المشهور، و عن التذكرة: انه مذهب الاصحاب عدا المفيد.

و تشهد له جملة من النصوص: كصحيح زرارة و محمد بن مسلم عن الامام الصادق (ع): اذا انكسفت الشمس كلها و احترقت و لم تعلم ثمّ علمت بعد ذلك فعليك القضاء، و ان لم يحترق كلها فليس عليك قضاء «۲».

و صحيح محمد بن مسلم و الفضيل بن يسار قالا قلنا لابى جعفر (ع): أ تقضى صلاة الكسوف و من اذا اصبح فعلم و اذا امسى فعلم؟ قال (ع): ان كان القرصان احترقا كلهما قضيت، و ان كان قد احترق بعضهما فليس عليك قضاء «۳» و نحوهما غيرهما.

و بها يقيد ما هو ناف للقضاء مطلقاً كخبر الحلبى المتقدم، كما انه يقيد بها ما يدل على عدم وجوب القضاء على الجاهل مطلقا كموثق عمار المتقدم، و ما دل على وجوبه كذلك كمرسل حريز: اذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل ان يصلى فليغتسل من غدو و ليقض الصلاة و ان لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف القمر فليس عليه الا القضاء

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۱.

و لو اتفقت وقت حاضرة تخير.

بغير غسل «۱».

هذا كله فى الكسوفين، و اما فى سائر الآيات فبناء على المختار من عدم كون وجوب صلاة الآيات غير الكسوفين موقتا، لا إشكال فى وجوب الاتيان بها مع التأخير فى جميع الصور المذكورة، كما انه بناءً على القول بالتوقيت لا إشكال فى عدم وجوب الاتيان بها بعد مضى الوقت لعدم الدليل على الوجوب، و اما مع الشك فى ذلك فيرجع الى الاستصحاب الوجوب الثابت فى الزمان المتصل بالآية. و قد تقدم الكلام فيه فراجع.

حدوث الآية فى وقت الفريضة

و المسألة الثانية: لو اتفقت الآية فى وقت فريضة حاضرة تخير فى تقديم ايتهما شاء كما هو المشهور على ما نسب اليهم، و عن السيد و العمانى و الآبى و الحلى: وجوب تقديم صلاة الكسوف، و عن الصدوقين و الشيخ و ابنى حمزة و البراج: وجوب تقديم الفريضة.

و الاقوى هو الاول، اذ كل منهما بما انها من الواجبات الموسعة فيجوز تاخيرها و الاشتغال بغيرها.

و يشهد لجواز الاتيان بصلاة الكسوف فى الفرض مضافا الى ذلك صحيح محمد ابن مسلم و يريد عن الامامين الباقر (ع) و الصادق (ع) قالا: اذا وقع الكسوف او بعض هذه الآيات فصلها ما لم تتخوف ان يذهب وقت الفريضة، فان تخوفت فابدأ بالفريضة و اقطع ما كنت فيه صلاة الكسوف، فاذا فرغت من الفريضة فارجع الى حيث

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب صلاة الكسوف و الآيات حديث ۵.

]...[

کنت قطعت و احتسب بما مضی «۱». اذ هو کالنص فی اختصاص المنع عن ایقاع صلاة الکسوف بصورة خوف فوت الفریضة، فانه یجوز الاتیان بها فی وقتها الموسع.

و استشهد للقول الاخیر: بصحیح محمد بن مسلم عن احدهما (ع): سألته عن صلاة الکسوف فی وقت الفریضة فقال (ع): ابدأ بالفریضة «۲». و نحوه خبر الدعائم «۳».

و فیه: مضافا الی ان الامر فیه لو رودة مورد توهم الحظر لا یستفاد منه ازید من الجواز، انه لو سلم ظهوره فی الوجوب یتعین حمله علی الفضیلة، او حمل وقت الفریضة فیه علی الوقت الذی یخاف فوت الفریضة لو اتی بصلاة الآیات فیه لاجل الصحیح المتقدم الصریح فی جواز تقدیم صلاة الکسوف.

و بصحیح ابی ایوب عن ابی عبد اللّه (ع): عن صلاة الکسوف قبل ان تغیب الشمس و تخشی فوت الفریضة فقال (ع): اقطعوها وصلوا الفریضة و عودوا الی صلاتکم «۴». بدعوی انه ظاهر فی وجوب قطع صلاة الکسوف فی اول وقت العشاء الآخرة، و هو یستلزم عدم جواز الشروع فیها فی اول الوقت.

و دعوی انه یحتمل ان یکون المراد بالفریضة فیه صلاة العصر فیدل علی لزوم القطع فیما اذا تضیق وقت الفریضة و هو مما لا کلام فیه، مندفعة بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر، اذ لو کان هذا المعنی هو المراد کان المناسب ان یقول: قبل العصر، بدل: قبل ان تغیب الشمس، فلاحظ.

و فیه: ان المتبادر الی الذهن بقرینة کون الفریضة فی اول وقتها مستحبا

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الکسوف حدیث ۱.

(۳) المستدرک باب ۴ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۲۶

ما لم تتضیق احداهما و لو تضیقتا قدم الحاضرة.

استحباب القطع لاجل تدارک الفضیلة لا عدم جواز اتمامها.

و بصحیح محمد بن مسلم عن الامام الصادق (ع) قلت له: جعلت فداک ربما ابتلینا بالکسوف بعد المغرب قبل العشاء الآخرة، فان صلینا الکسوف خشینا ان تفوتنا الفریضة، فقال (ع): اذا خشیت ذلک فاقطع صلاتک و اقض فریضتک ثمّ عد فیها «۱».

و فیه: ان خوف فوت الفریضة انما یکون فی آخر وقتها، و علیه فان ارید بوقتها الوقت الفضلی فیرد علیه ما اوردناه علی سابقه، و ان ارید به وقت الاجزاء فیدل بالمفهوم علی جواز الاتیان بصلاة الآیات ما لم یخش فوت الفریضة.

و استدل للقول الثانی: بقوله (ع) فی صحیح ابن مسلم و برید المتقدم: فصلها ما لم تتخوف ان یذهب وقت الفریضة.

و فیه: ان الامر بها بقرینة مقابلته بالامر بقطعها فی صورة خوف فوت الفریضة لا یفهم منه الا الجواز.

فتحصل: ان الاقوی هو التخییر بین تقدیم ایتهما شاء ما لم تتضیق احداهما، و الا فتکون المضیقة اولی من الموسعة سواء کانت الحاضرة او الکسوف بلا خلاف ظاهر، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، لان الموسع لا یصلح لان یزاحم المضیق، و یشهد له

فیما اذا کانت المضیقة هی الحاضرة، مضافا الی ذلک النصوص المتقدمة فلاحظ.

و لو تضیقتا قدم الحاضرة کما هو المشهور، بل عن التنقیح: دعوی الاجماع علیه، و لعله لأهمیتها المستفادة من نصوص الباب، بل یمکن الاستدلال له بما یدل باطلاقه علی تقدیم الحاضرة لو خاف فوتها، حیث انه لم یقید بما اذا لم یخف فوت

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۲۷

]...[

صلاة الآیات.

ثمّ انه قد ورد فی جملة من نصوص «۱» الباب الامر بقطع صلاة الکسوف و الاتیان بالحاضرة ثمّ العود الیها و البناء علی ما مضی، و قد نسب الی المشهور: التزامهم بذلک، و ما عن الشهید- ره- من الاشکال فی ذلک بان البناء بعد تخلل الصلاة الاجنبیة لم یعهد من الشارع تجویزه فی غیر هذا الموضع، ینبغی ان یعد من الغرائب، اذ القواعد العامة لا تعارض النص الخاص. فالاقوی صحة البناء علی ما مضی.

و هل یجوز لدی العلم بضیق الوقت عن مجموع الصلاتین التلبس بصلاة الکسوف و قطعها ثمّ العود الیها بعد الحاضرة، ام لا یجوز ذلک بل یختص بما اذا دخل فیها بزعم السعة ثمّ انکشف خلافه و لو ظنا؟ وجهان: لا یبعد دعوی اظهریة الاول، لانه مضافا الی ان مقتضی اطلاق الروایات عدم اعتبار هذا الشرط، یمکن دعوی اختصاص صحیحة ابن مسلم المتقدمة بصورة علم المسائل بعروض الضیق فی الاثناء، لان قول السائل: ربما ابتلینا بالکسوف ... الی آخره ظاهر فی ان خشیة السائل انما کانت قبل التلبس بصلاة الآیات، فعلی هذا یکون دلالة قوله (ع): اذا خشیت ذلک فاقطع الصلاة. علی جواز التلبس بها مع العلم بضیق الوقت عن مجموع الصلاتین، او مع خوف ذلک ظاهرة.

[لو زاحمت الفریضة فعل الکسوف فی ضیق وقتهما]

الثالثة: لو زاحمت الفریضة فعل الکسوف فی ضیق وقتهما فاما ان یکون القرص محترقا کله، او لم یحترق الا بعضه، اما فی الاول: فلا اشکال فی وجوب قضاء الکسوف مطلقا، و لا یخفی وجهه علی من رجع ما ذکرناه، و اما فی الثانی: فان کان تاخیرهما الی الوقت الضیق باختیاره قضاها ایضا لما دل علی ان من ترکها عمدا یجب علیه القضاء.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۲۸

و لا قضاء مع عدم التفریط.

و أما ان لم یکن تاخیرهما باختیاره فهل یجب علیه القضاء مطلقا ام لا یجب کذلک، ام یفصل بین ما اذا لم یکن التکلیف بها ثابتا قبل الوقت الضیق کما اذا کان مجنونا فلا یجب، و بین ما اذا کان اصل التکلیف ثابتا و لکن کان معذورا فی ترکها لجهل او غیره فیجب؟ وجوه: اقواها الاول، و یشهد له: اطلاق موثق عمار المتقدم الدال علی ان من ترک صلاة الکسوف و لم یکن جاهلا یجب علیه القضاء و لو کان معذورا فی ترکها.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما ذکره المصنف- ره- من انه لا قضاء مع عدم التفریط.

فی صلاة الاستئجار

الفصل الرابع: فی صلاة الاستئجار

اشارة

: یجوز الاستئجار للصلاة عن الاموات اذا فاتت منهم کما هو المشهور، و عن غیر واحد کالشهید و المحقق و غیرها: دعوی الاجماع علیه، و عن المفاتیح و الکفایة: التردد فیه، و عن الذخیرة: لم اجد به تصریحا فی کلام القدماء. و الاقوی: ما هو المشهور، اذ الصلاة عن المیت عمل مشروع یرجع نفعها الی الغیر، فتکون الاجارة فیها نافذة.

اما الاول: فیشهد له: النصوص الدالة علی انتفاع المیت بما یفعله الاحیاء: و هی کثیرة، مثل ما عن الشیخ باسناده الی محمد بن عمر بن یزید قال: قلت لابی عبد الله (ع): یصلی عن المیت؟ فقال: نعم حتی انه یکون فی ضیق فیوسع علیه ذلک الضیق ثمّ یؤتی فیقال له: خفف عنک هذا الضیق بصلاة فلان اخیک «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب قضاء الصلوات حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۲۹

]...[

و خبر الحسن بن محبوب عن الامام الصادق (ع): یدخل علی المیت فی قبره الصلاة و الصوم و الحج و الصدقة و البر و الدعاء، و یکتب اجره للذی فعله و للمیت «۱».

و ما عن الشیخ باسناده الی عمار بن موسی عن الامام الصادق (ع): فی الرجل یکون علیه صلاة او صوم هل یجوز له ان یقضیه غیر عارف؟ قال: لا یقضیه الا مسلم عارف «۲».

و عن علی بن یقطین عن الامام الکاظم (ع): فی الرجل یتصدق عن المیت او یصوم و یصلی و یعتق؟ قال: کل: ذلک حسن یدخل منفعته علی المیت «۳». و نحوها غیرها.

و مقتضی اطلاق هذه النصوص انتفاع المیت من عمل کل من صدر عنه بعنوان المیت، فتوقف بعض المحققین فی شمول الادلة للعمل الصادر عن الاجیر لم اعرف وجهه.

و بالجملة: المستفاد من هذه النصوص ان ما یکون ثابتا فی ذمة المیت لا یعتبر فیه المباشرة، بل یکفی ایجاد العمل فی الخارج متقربا الی اللّه تعالی.

و أما الثانی: فلعموم دلیل صحة العقود، و اطلاق دلیل صحة الاجارة و غیرهما مما یدل علی جواز اخذ المال فی قابل الافعال الاخر التی یرجع نفعها الی الغیر.

و استدل لعدم جواز الاستئجار بوجوه:.

الاول: ان شمول عمومات صحة العقود، متوقف علی احراز قابلیة المحل، و لو شک فیها کما فی المقام لا یصح التمسک بها.

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب قضاء الصلوات حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب قضاء الصلوات حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من ابواب قضاء الصلوات حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۳۰

]...[

و فیه: ان احتمال عدم قابلیة المحل لا یعتنی به مع اطلاقها المقامی المقتضی للرجوع الی العرف فی احرازها، اذ یکون بناء العرف علی ان کل فعل یرجع نفعه الی الغیر قابل لذلک فراجع.

الثانی: ان الصلاة و سائر العبادات تتوقف فائدتها للغیر علی وقوعها طاعة للّه، فینافی مع ایقاعها للغیر عوضاً عمّا یأخذه من الاجر.

و فیه إنه لا یعتبر فی صحة العبادة و وقوع الفعل عبادة ان یکون قصد القربة غایة الغایات، بل یکفی کون الداعی ذلک و لو کان داعی الداعی غیره، و علیه فلو کان اخذ الاجرة فی طول قصد الأمر لم یکن منافیا مع عبادیة العبادة.

الثالث: ما ذکره بعض مشایخنا: من ان تعلق الامر الاجاری بما یعتبر فیه الخلوص لا یمکن، اذ تعلقه یقتضی امکان جعله داعیا، و لا یمکن ذلک مع التحفظ علی الاخلاص المعتبر فی متعلقه، و مع عدم امکان تعلق الامر المعاملی لا معنی لصحة المعاملة، فاعتبار قصد الخلوص فی متعلق الاجارة مانع بنفسه من صحتها لصیرورة متعلقها ممتنعا، و علیه فاخذ الاجرة علی الصلاة لاعتبار القربة فیها لا ینبغی الاشکال فی عدم جوازه.

و فیه: ان المنافی للخلوص هو ان تکون الاجرة داعیا للعمل، و هو لا یکون معتبرا فی صحة الاجارة، اذ المعتبر فی تعلق الامر الاجاری کسائر الاوامر امکان جعله داعیا، و هو لا ینافی الخلوص.

و دعوی ان الامر بالاجارة توصلی فلا یکون قصده موجبا لاتصاف العمل بالعبادة، مندفعة بان الامر التوصلی لا یتوقف سقوطه علی اتیان العمل بقصد الامتثال، و لکن لو اتی به بقصد الامتثال لا شبهة فی وقوعه عبادة، مع ان کون الامر بالوفاء بالاجارة توصلیا مطلقا ممنوع، بل الظاهر انه تابع لمتعلقه.

الرابع: ما ذکره بعض الاعاظم: و هو انه کما لا یمکن اجتماع الملکین و اجتماع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۳۱

]...[

الطلبین کذلک یمتنع اجتماع طلب مع الملکیة، فلو فرضنا تعلق الطلب الشرعی بشیء کالصلاة عن المیت فلا یجوز صیرورته ملکا للغیر.

و فیه: ان ذلک تام فی ما اذا کانا فی عرض واحد، و اما اذا کانا طولیین فلا محذور فی الاجتماع حتی فی الطلبین، کأن یأمر الوالدة بشیء و یأمر الوالد باطاعة امرها فتأمل. و فی المقام بما ان ملکیة المستاجر انما تکون فی طول الطلب الشرعی، فلا محذور فیه.

الخامس: حسن عمران الوارد فی فساد الدنیا و اضمحلال الدین و فیه: قال (ع): و رأیت الاذان بالاجرة، و الصلاة بالاجر. و ظهوره فی الحرمة لا ینکر، و حرمة العبادة توجب فسادها.

و فیه: ان قوله (ع) (و الصلاة بالاجر) «۱» مجمل یحتمل ان یکون المراد اخذ امام الجماعة الاجرة علی صلاته بالناس، فیکون مفاده مفاد الصحیح المروی عن کتاب الشهادات و فیه قال (ع): لا تصل خلف من ینبغی علی الاذان و الصلاة بالناس اجراً و لا تقبل شهادته «۲». و علیه فیکون الحسن اجنبیا عما نحن فیه.

و مما ذکرناه ظهر ضعف ما عن المفاتیح من التردد فیه معللا بعدم النص و عدم حجیة القیاس علی الحج او علی التبرع.

ثمّ انه لو صلی الاجیر عن المیت تفرغ ذمته کما هو المشهور، اذ ظاهر نصوص النیابة ان ما یصدر من النائب یکون بمنزلة عمل المنوب عنه، و عن الانتصار و الغنیة و المختلف: منع صحة النیابة، و ان المراد من قولنا: یقضی ولی المیت عنه، انه یقضی عن نفسه، و نسبته الی المیت باعتبار انه السبب فی وجوب القضاء.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من ابواب الامر و النهی من کتاب الامر بالمعروف.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من ابواب کتاب الشهادات حدیث ۶.

]...[

و استدل له: بالاصل، اذ لا ریب فی ان ما فی ذمة المیت انما هو الصلاة التی کانت واجبة علیه تعیینا، و الشک فی صحة النیابة مرجعه الی الشک فی سقوط ما فی ذمته بفعل الغیر و الاصل یقتضی عدمه، و بقوله تعالی وَ أَنْ لَیْسَ لِلْإِنْسانِ إِلّا ما سَعی «۱»، و بما دل علی انه اذا مات المؤمن انقطع عمله الا من ثلاث ... الخ «۲».

و فیه: ان شیئا من هذه الامور لا یقاوم ما سبق، بل یجب الخروج عنها به.

نعم هاهنا اشکال عقلی، و هو ان متعلق الخطاب اما ان یکون فعل النائب، او یکون فعل المنوب عنه، فعلی الاول: لا یکون مفرغا لذمة المنوب عنه، بل یکون مفرغا لذمة نفسه.

و علی الثانی: لا یتأتی التقرب بفعله، فلا یکون ایضا مفرغا لذمة المنوب عنه.

و الجواب عنه یتوقف علی بیان حقیقة النیابة و بیان نحو تعلق التکلیف بما ثبت جواز الاستنابة فیه، و انه من ای قسم من الاقسام المتصورة فی التکالیف.

فاقول: ان التکلیف بفعل النائب الذی هو الموجب لفراغ الذمة لا الاستنابة لیس عبارة عن ایجاب الصلاة علی المنوب عنه علی نحو التخییر بین ان یفعله هو او نائبه لیکون فعل النائب من اطراف الواجب التخییری، اذ لا معنی لکون الشخص مکلفا بفعل الغیر، و لو علی وجه التخییر بین فعله و فعل غیره لکونه خارجا عن تحت قدرته، مع ان التکلیف بفعل الغیر انما یکون فی طول التکلیف المتوجه الی المنوب عنه، اذ بعد توجهه الیه یصح لغیره النیابة عنه، فما فی طول الشیء کیف یمکن ان یکون فی عرضه.

کما انه لیس عبارة عن ایجابها علیه علی نحو الواجب الکفائی، اذ الوجوب

---

(۱) سورة النجم آیة: ۳۹.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب کتاب الوقوف و الصدقات.

]...[

فیه متوجه الی جمیع المکلفین، فکل من اتی بالمامور به فقد اتی بما هو الواجب علی نفسه، و هذا بخلاف النائب، فانه یأتی بما هو واجب علی المنوب عنه، و یقصد تفریغ ذمته، و لو لم یقصد ذلک فتکون ذمة المیت باقیة علی ما اشتغلت به.

کما ان تشریعها علی النائب و المتبرع لیس عبارة عن ایجاب الصلاة علی المنوب عنه اعم من ان یکون بفعل نفسه او غیره المنزل بدنه

منزلة بدن المنوب عنه، اذ مضافا الی ان التنزیل مما لا یخطر ببال النائب و المنوب عنه، انه تنزیل ادعائی لا حقیقی، فلا بد و ان یکون ذلک صادرا ممن بیده جعل الآثار، و الا فلا یکاد یترتب علیه الاثر، أ لا تری انه لو نزل زید نفسه منزلة عمرو لا یترتب علیه وجوب الانفاق علی زوجته و غیره من الآثار و الاحکام الثابتة لعمرو بل حقیقة النیابة تنزیل فعل النائب منزلة فعل المنوب عنه، فالعمل الواجب علی المیت فیه جهتان: الاولی: انه مما یرید المولی تحققه فی الخارج مع قطع النظر عن مصدرها، الثانی: انه مما یرید الشارع ان یضیف الی المیت و لو بان یأتی به متبرع، فالنائب مهما تصور الفعل الماتی به عن المیت وجده ذا ملاک موجب للامر، فیجوز له الاتیان به قاصدا التقرب بذلک الملاک، فیقع عبادة و یوجب سقوط ما فی ذمة المیت.

و بما ان ما فیه الملاک و هو الفعل یکون للمنوب عنه فهو المستحق للثواب باتیان النائب لا النائب، و منه تظهر امور: (۱) ان الفعل الصادر عن النائب موجب لقرب المنوب عنه و فراغ ذمته، و انه لا یکون مقربا للنائب، و ان ما توهم من انحصار موجب القرب بالفعل الصادر ممن یتقرب بذلک الفعل ضعیف.

(۲) انه یعتبر فی فراغ ذمة المیت ان یکون حین وقوعه للمنوب عنه من غیر فرق بین ان یکون المیت مالکا له قبل الاتیان به بعقد اجارة او غیره او لا.

(۳) انه لا یکفی فی تفریغ ذمة المیت اتیان العمل و اهداء ثوابه الیه، بل لا بد و ان یقصد اتیان ما علی المیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۳۴

]...[

لو آجر نفسه فمات

مسائل الاولی: اذا آجر نفسه لصلاة فمات قبل الاتیان بها، فان اشترط المباشرة، فهل تبطل الاجارة بالنسبة الی ما بقی علیه ام لا؟ وجهان: اقواهما الاول، اذ الظاهر من اشتراط المباشرة ان مورد عقد الاجارة منافع من اجر نفسه، فبموته ینعدم الموضوع کما لو ماتت الدابة المستاجرة، و علیه فان قبض مال الاجارة فتشتغل ذمته به و یکون کسائر دیونه، و ان لم یشترط المباشرة فما بقی من تلک الصلوات یکون باقیا فی ذمة المیت، فان کان له ترکة یجب استئجاره من ترکته لانه من قبیل دین الناس، و ان لم یکن له ترکة فلا یجب علی الورثة الاستیجار لانه لا یلزم لهم اداء دیون المیت من اموالهم.

نعم یجوز تفریغ ذمته من باب الزکاة بلا خلاف، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح عبد الرحمن بن الحجاج قال: سالت ابا الحسن (ع) عن رجل عالم فاضل توفی و ترک علیه دینا لم یکن بمفسد و لا مسرف و لا معروف بالمسألة هل یقضی عنه من الزکاة الف و الفان؟ قال: نعم «۱». و نحوه غیره، کما انه یجوز بالتبرع و لا یخفی وجهه.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من ابواب المستحقین للزکاة حدیث ۱ من کتاب الزکاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۳۵

]...[

الصلاة تخرج من اصل الترکة

الثانیة: یجب علی من علیه صلاة ان یوصی بها، اذ یجب بحکم العقل التسبیب الی تحقق الفعل و تحصیل ملاکه الملزم، و دعوی ان التکلیف ینقطع بالموت، مندفعة بان ذمة من علیه الصلاة لا- تفرغ بالموت الا- ان یصلی عنه متبرع او اجیر، و علیه فیجب علیه قبل الموت التسبیب الی ذلک.

و هل الواجب علی الوصی اخراجها من الاصل ام لا؟ وجهان بل قولان، استدل للاول: بانها دین اللّه لتصریح جملة من النصوص به: کخبر حریز عن زرارة عن الامام الباقر (ع) قلت له: رجل علیه دین صلاة قام یقضیه فخاف ان یدرکه الصبح و لم یصل صلاة لیلته تلک، قال (ع): یؤخر القضاء و یصلی صلاة لیلته تلک «۱».

و خبر حماد عن ابی عبد اللّه (ع): اذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخر بشیء صلها و استرح منها فانها دین اللّه «۲». فیشملها ما دل علی ان دین المیت یخرج من الاصل، بل بعض النصوص یدل علی ان دین اللّه احق ان یقضی کالخبر «۳» الوارد فی قصة الخثعمیة حیث انها سالت رسول اللّه (ص) قالت له: ان ابی ادرکته فریضة الحج شیخا زمنا لا یستطیع ان یحج ان حججت عنه ینفعه ذلک؟ فقال (ص) لها: أ رأیت لو کان علی ابیک دین فقضیته ینفعه ذلک؟ قالت: نعم، قال (ص): فدین اللّه احق بالقضاء.

و فیه ان الادلة الدالة علی اخراج الدین من الاصل مختصة بالدین المالی و لا

---

(۱) الوسائل باب ۶۱ من ابواب المواقیت الحدیث ۹ من کتاب الصلاة.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب قضاء الصلوات حدیث ۲۵.

(۳) راجع الذکری الحکم الخامس من احکام الاموات و قریب منه فی التذکرة فی مسألة عدم وجوب الحج علی الفقیر و الزمن- و فی المستدرک باب ۱۸ من ابواب وجوب الحج و شرائطه.

]...[

تشمل الدیون البدنیة.

فان قلت: ان مقتضی عموم التنزیل ثبوت جمیع احکام المنزل علیه للمنزل، فتلک النصوص و ان اختصت بالدین المالی الا ان مقتضی تنزیل الصلاة منزلته ثبوت جمیع احکامه لها منها لزوم اخراجه من الاصل.

قلت: ان المراد من الادلة لیس تنزیل الصلاة منزلة الدین، بل المراد انها دین حقیقة و تکون الذمة مشغولة بها، و حیث لا دلیل علی لزوم اخراج کل دین من الاصل فلا وجه للحکم باخراجها منه، مع ان ظهور التنزیل فی کونه بلحاظ جمیع الآثار و ان کان لا ینکر إلا أنّه فیما لم یکن قرینة علی کونه بلحاظ اثر خاص، و فی المقام الظاهر من النصوص کون التنزیل بلحاظ لزوم الاداء فلاحظ.

و بما ذکرناه ظهر ضعف الاستشهاد له بما دل علی أن دین اللّه احق بالقضاء.

فالاولی الاستشهاد له بما ورد فی اداء دین المقتول عمدا من دیته من التعلیل بانه احق بدیته من غیره «۱»، اذ مقتضی احقیته لزوم تفریغ ذمته بصرفها.

و دعوی انه انما یقتضی الاحقیة فیما لو کان فی ذمة المیت مال، و الصلاة لیست من الاموال لانها لم تجب علی المکلف بما انها من الاموال بل بما انها عبادة مخصوصة غیر ملحوظ فیها حیثیة المالیة مندفعة بانه انما یقتضی الاحقیة فی کل ما اشتغلت ذمته به، المتوقف تفریغ ذمته منه علی صرف المال من غیر فرق بین کونه من الاموال او من الواجبات البدنیة، اذ لا وجه للتقیید فلاحظ.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی لزوم اخراجها من الاصل، و علی ما اخترناه لو کان علیه الصلاة الاستئجاری و فوائت من نفسه فان

وفت التركة بها فلا اشكال، و الا ففى تقديم الاستئجارى و عدمه وجهان: استدل للاول بانه من قبيل دين الناس

---

(۱) الوسائل باب ۵۹ من ابواب القصاص فى النفس حديث ۲ و بمضمونه اخبار اخر فى ذلك الباب و فى باب ۲۴ من ابواب الدين و القرض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۳۷

]...[

، و بان الواجبات البدنية لا تخرج من الاصل فلا تزاحم الواجب الاستئجارى.

و فيهما نظر: اما الاول: فلأنه من الامور المشهورة التى لا أصل لها، بل المشهور بين الفقهاء فى المزاحمة بين الحج و الزكاة عدم تقديم الزكاة، و اما الثانى: فلما عرفت آنفا من ان الصلاة تخرج من الاصل.

فالاقوى هو التوزيع بالحصص.

[جواز استئجار غير البالغ]

الثالثة: الاقوى جواز استئجار غير البالغ باذن وليه لإطلاق ادلة النيابة، و استدل لعدم جوازه بان عبادات الصبى ليست شرعية بل تكون تمرينية، و بان ادلة النيابة قاصرة عن شموله.

و فيهما نظر: اما الاول: فلما عرفت فى هذا الكتاب غير مرة من ان عباداته شرعيه، و اما الثانى: فلأن مقتضى اطلاق ادلتها جواز نيابة غير البالغ ايضاً.

[حكم استئجار ذوى الاعذار]

الرابعة: هل يجوز استئجار ذوى الاعذار مطلقاً ام لا يجوز كذلك، ام يفصل بين ما اذا كان ما فات من الميت ايضاً كذلك فيجوز و الا فلا يجوز؟ وجوه: و تحقيق القول فى هذه المسألة ان الفائت من الميت ان كان صلاة المختار فالاقوى عدم جوازه الا مع تعذر استئجار المختار، و ذلك لان ادلة الابدال الاضطرارية تختص بصورة تعذر الفعل الاختيارى راجع ما ذكرناه فى بدلية الجلوس عن القيام، و قد عرفت ان مورد البدل الاضطرارى هو ما اذا لم يعلم بزوال العذر، و الا فلا يجوز البدار.

و أما ان كان الفائت من الميت الناقص لا التام، فبناء على ان الواجب فى القضاء هو التام، لو تمكن منه كما هو الاقوى على ما ستعرف فحكمه حكم سابقه، و الا فيجوز استئجار ذى العذر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۳۸

]...[

الاجير يعمل على طبق تكليف نفسه

الخامسة: هل یعتبر فی صلاة النائب جمیع ما کان معتبراً فی فعل المیت، ام لا؟ وجهان: اقواهما الثانی، اذ ما یکون معتبراً فی فعله علی قسمین: الاول: ما یعتبر فیه مع قطع النظر عن حال المباشر کالقصر و الاتمام و نحوهما.

الثانی ما یعتبر فیه بلحاظ حال المؤدی کالاخفات للمرأة فی غیر الصلوات الاخفاتیة، فان اعتبار الاخفات فی المرأة انما یکون بلحاظ ان المباشر امرأة کستر جمیع بدنها، و اللازم فی القسم الاول مراعاة حال المیت، لان تدارک الفائتة لا یحصل الا بمراعاة تلک الامور.

و فی القسم الثانی مراعاة حال المباشر، فلو کان النائب رجلا و المیت امرأة یجب علیه الجهر فی الجهریة لإطلاق ما دل علی لزوم الجهر فی الجهریة الشامل لحال النیابة.

[لو اطلق، یجب علی الاجیر الصلاة علی مقتضی تکلیف نفسه]

السادسة: لو اطلق الاجارة، یجب علی الاجیر الاتیان بالصلاة علی مقتضی تکلیف نفسه سواء کانت الاجارة علی الصلاة عن عمرو مثلا ام کانت علی تفریغ ذمته اذ بما ان مقتضی الاطلاق هو الاتیان بالصلاة صحیحة، و الصحیح بنظر الاجیر هو ما یقتضیه تکلیف نفسه، فمقتضی الاطلاق هو الرجوع الی نظر الاجیر.

و منه یظهر ضعف ما توهم من ان الاجارة اذا کانت علی تفریغ ذمة عمرو یجب العمل بمقتضی تکلیف عمرو اذ لا یعلم الفراغ الا بذلک، لان الاجیر اذا عمل بوظیفته فیعلم بفراغ ذمة عمرو، لانه بمقتضی الاجتهاد او التقلید یری ان الصلاة المأمور بها الواجبة علی عامة المکلفین هی ما یقتضیه تکلیف نفسه، مثلا لو کان الواجب علی المیت التسبیحات الاربع ثلاثا، و الاجیر یری عدم وجوبها، ففی نظر الاجیر الصلاة التی تکون فی ذمة عمرو هی الصلاة المشتملة علی التسبیحات

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۳۹

]...[

الاربع مرة واحدة.

نعم یصح الاجارة علی العمل بمقتضی تکلیف المیت او غیره، لان العمل حینئذ مما یترتب علیه منفعة مقصودة یصح بذل المال بازائه الا اذا کان الاجیر یعلم علما وجدانیا ببطلانه، فانه حینئذ لا یتأتی منه قصد القربة.

[لزوم مراعاة الشروط المعتبرة فی الاداء]

السابعة: لا شبهة فی لزوم مراعاة الشروط المعتبرة فی الاداء للاجیر، اذ تدارک الصلاة الفائتة لا یحصل الا بذلک، و اما الشروط المعتبرة فی القضاء غیر المعتبرة فی الاداء کالترتیب بین الفوائت علی القول به فهل یجب مراعاتها للأجیر ام لا؟ وجهان: قد استدل للثانی: بان الاجیر انما یکون نائبا عن المیت فی الاداء و لا یفعل القضاء الذی کان واجبا علی المیت، و ادلة تلک الشروط مختصة بالقضاء عن النفس.

و فیه: اولا: ان مقتضی اطلاق الادلة اعتبارها فی القضاء مطلقا، و ثانیا: ان النائب یفعل ما یکون فی ذمة المیت و هو القضاء. فالاقوی اعتبارها فی القضاء عن الغیر.

فی قضاء الولی

الفصل الخامس: فی قضاء الولی

اشارة

. و الکلام فیه یقع فی مقامات:.

(۱) فی المقضی.

(۲) فی المقضی عنه.

(۳) فی القاضی.

(۴) فی احکام القضاء.

[المقام الاول فی المقضی]

اما المقام الاول: فالمشهور بین الاصحاب انه یقضی جمیع ما فات عن المیت،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۰

]...[

و عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و عن المحقق و الشهیدین و عمید الدین: یقضی ما فاته لعذر، و عن الحلی و ابن سعید: لا یقضی الا ما فاته فی مرض الموت.

و الاقوی ما هو المشهور لإطلاق النصوص: کصحیح حفص بن البختری عن ابی عبد اللّه (ع): فی الرجل یموت و علیه صلاة او صیام، قال (ع): یقضی عنه اولی الناس بمیراثه، قلت: فان کان اولی الناس به امرأة؟ قال (ع): لا الا الرجال «۱».

و خبر محمد بن ابی عمیر عن الامام الصادق (ع): فی الرجل یموت و علیه صلاة او صوم، فقال (ع): یقضیه اولی الناس به «۲». و نحوهما غیرهما.

و استدل للقول الثانی: بانصراف النصوص الیه لندرة الترک العمدی من المسلم.

و فیه: مضافاً الی عدم تسلیم ندرته، انه ممنوع، اذ ندرة الوجود لا توجب الانصراف، و بان المتعمد، مؤاخذ بذنبه فلا یناسب مؤاخذة الولی به لقوله تعالی وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْری* «۳».

و فیه: انه یتعین الخروج عن الآیة لو سلم دلالتها علی ذلک بالنصوص المتقدمة، مع ان للمنع عن دلالتها مجالا واسعا.

و بخبر ابن سنان عن الامام الصادق (ع): الصلاة التی دخل وقتها قبل ان یموت المیت یقضی عنه اولی الناس به «۴».

و فیه: انه لا مفهوم له فلا یوجب تقیید المطلقات، و الظاهر انه لا منشأ للقول

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ابواب احکام شهر رمضان حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب قضاء الصلوات حدیث ۶.

(۳) سورة النجم آیة: ۳۸.

(۴) الوسائل باب ۱۲ من ابواب قضاء الصلوات حدیث ۱۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۱

]...[

الاخیر سوی بعض ما تقدم الذی عرفت ما فیه.

ثمّ ان المشهور بین الاصحاب: وجوب قضاء الصلاة تعیینا، و عن السیدین و العمانی: التخییر بینه و بین الصدقة، و لم نظفر له بمستند، و الذی ورد فی الصدقة انما هو بالنسبة الی النوافل کما فی الحدائق.

ثمّ انه یجب علی الولی قضاء ما فات عن المیت من صلاة نفسه لاما وجب علیه بالاستئجار او الولایة او نحوهما لانصراف النصوص الیها فتأمل.

[المقام الثانی] فی المقضی عنه

و أما الثانی: فالمشهور بین الاصحاب علی ما نسب الیهم: هو الرجل، و عن جماعة کالحلی و المحقق و الشهید الثانیین و غیرهم: الحاق المرأة به.

و یشهد للثانی: خبر ابن سنان المتقدم، لان اطلاق المیت یشمل المرأة ایضاً، و ما دل علی وجوب قضاء الولی الصوم عنها کمصحح ابی حمزة: عن امرأة مرضت فی شهر رمضان او طمثت او سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل یقضی عنها؟ قال (ع): اما الطمث و المرض فلا و اما السفر فنعم «۱». و نحوه غیره.

و اورد علیهما: اما فی الاول: فبأنه مسوق لبیان حکم آخر و هو تعیین محل القضاء عن المیت فلا یصح التمسک باطلاق لفظ المیت لعدم کونه فی مقام البیان من هذه الجهة.

و فیه: ان الظاهر منه کونه وارداً فی مقام بیان الوظیفة الفعلیة، و علیه فلا یکون مهملا من هذه الجهة ایضا.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ابواب احکام شهر رمضان حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۲

]...[

و أما فی الثانی: فبعدم کونه فی الصلاة.

و فیه: انه یثبت فیها بضمیمة عدم الفرق بین الصلاة و الصوم.

و استدل للاول: بانصراف الخبر المذکور الی الرجل، و باختصاص اکثر النصوص به. و لکن الانصراف غیر تام، و کون مورد اکثر النصوص هو الرجل لا یوجب تقیید ما یکون مطلقا.

فتحصل: ان الاقوی الحاق المرأة بالرجل.

و هل یشترط فی المقضی عنه الحریة ام لا؟ وجهان بل قولان: اختار اولهما الفخر.

و استدل له: بانصراف النصوص عن العبد، و بان الاولی بالعبد هو سیده، و لا خلاف فی عدم وجوب القضاء علیه.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأنه ممنوع، و اما الثانی: فلأن الظاهر من النصوص ارادة اولی الناس به من الاقارب، و من هو اشد علاقة من غیره الموجبة اشدیتها لأولویته بالارث لو اجتمع سائر شروط الارث، و بانه مقتضی قولهم (ع): فعلی ولیه ان یتصدق عنه من ترکته. اذ

الضمیر بما انه یرجع الی غیر العبد، فهو یقتضی التخصیص.

و فیه: ان الخبر المشتمل علی هذا لو سلم اختصاصه بغیر العبد الا انه لا یوجب تقیید النصوص المطلقة غیر المشتملة علیه.

فتحصل: ان الاقوی عدم اعتبار الحریة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۳

]...[

[المقام الثالث] فی القاضی

و أما المقام الثالث: و هو فی القاضی، فعن الشیخ و اکثر المتاخرین عنه: انه الولد الاکبر، و عن المفید: انه ان لم یکن له ولد من الرجال قضی عنه اکبر اولیائه من اهله، و ان لم یکن فمن النساء.

اقول: المستفاد من النصوص عدم وجوبه علی النساء، و عدم اختصاص التکلیف بالولد الاکبر.

اما الاول: فلصحیح حفص المتقدم و فیه: قلت: فان کان اولی الناس به امراة؟ قال (ع): لا الا الرجل. و نحوه غیره.

و أما الثانی: فلاطلاق قوله (ع) فی صحیح حفص المتقدم: یقضی عنه اولی الناس بمیراثه. فان اطلاقه یشمل جمیع الطبقة الاولی، و مع عدمها جمیع الطبقة الثانیة، و هکذا بالنسبة الی غیرها من الطبقات.

و دعوی ان المراد منه الولد، اذ المراد بأولی الناس الاولی من کل من وجد و یفرض وجوده، و المراد بالمیراث هو سنخ المیراث و لو بلحاظ بعض المراتب، و لا شبهة فی ان اولی الناس بالمیراث علی هذا هو الولد الذکر، اذ اولویة غیره من الطبقات انما تکون اضافیة بلحاظ الموجودین حین الموت، و اولویة الاب فی بعض الموارد لکونه اکثر سهما من الولد، کما لو اجتمع له اب مع عشرة اولاد انما تکون بلحاظ اصل التوارث، و مقتضی اطلاقه و ان کان عدم اختصاص التکلیف بالاکبر الا انه یتعین تقییده بمکاتبة الصفار الی العسکری (ع): رجل مات و علیه قضاء من شهر رمضان عشرة ایام و له ولیان هل یجوز لهما ان یقضیا عنه جمیعا خمسة ایام احد الولیین و خمسة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۴

]...[

ایام الآخر؟ فوقع (ع): یقضی عنه اکبر ولییه عشرة ایام ولاءً ان شاء اللّه «۱». بناءً علی عدم الفرق بین الصلاة و الصوم، مندفعة بان الظاهر من قوله (اولی الناس بمیراثه) الا لأولویة الفعلیة بلحاظ اصل التوارث. و یشهد له مضافا الی انه الظاهر منه: امران: الاول: انه لو کان المراد منه الولد لما کان وجه للتعبیر عنه بذلک: الثانی: انه لو کان المراد منه الولد الاکبر لما کان حینئذ مورد للسؤال و الجواب المذکورین فی ذیل الصحیح قلت: فان کان اولی الناس به امرأة؟ قال (ع): لا الا الرجل.

فان قلت: انه لا بد من تقیید اطلاق الصحیح بقوله (ع): فی موثق ابی بصیر (یقضی عنه افضل اهل بیته) لان الافضل میراثا بلحاظ الحباء هو الولد الاکبر.

قلت: ان المراد من قوله (ع) (افضل اهل بیته) لو کان الافضل میراثا کان ما ذکر تاما، و لکنه خلاف الظاهر.

و أما قوله (ع) فی خبر ابن سنان یقضی عنه اولی الناس به «۲» فالمراد منه الاکثر نصیبا لا خصوص الولد الاکبر کما هو الظاهر منه، و یشهد له مضافا الی ذلک صحیح الکناسی عن ابی جعفر (ع): ابنک اولی بک من ابن ابنک، و ابن ابنک اولی من اخیک، قال: و

اخوک لابیک و امک اولی بک من اخیک لابیک، و اخوک لابیک اولی بک من اخیک لامک ... الخ «۳».

فتحصل مما ذکرناه. انه لا اختصاص لهذا الحکم بالولد الاکبر، نعم بما ان الولد یکون سهمه غالبا ازید من غیره من الوراث، و الولد الاکبر یکون نصیبه ازید من غیره لاختصاص الحبوة به، فیجب علیه مع وجوده القضاء عن ابیه. و اما مع فقده

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ابواب احکام شهر رمضان حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب قضاء الصلوات حدیث ۱۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب موجبات الارث حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۵

]...[

فیجب علی غیره من الوراث علی ترتیب الطبقات.

فما ذکره المفید- ره- من انه مع فقد الولد یقضی عنه اکبر اولیائه من اهله، هو القوی و اما ما ذکره- ره- من انه ان لم یکن فمن النساء فقد عرفت ضعفه.

و دعوی انه لاعراض الاصحاب عن هذه النصوص الکاشف عن قرینة علی خلاف ظاهرها الموجب لإجمالها لا یصح الاعتماد علیها فیرجع الی الاصل النافی للوجوب علی غیر الولد الاکبر، مندفعة بعدم ثبوت الاعراض الکاشف عن وجود القرینة لافتاء جماعة من القدماء و المتاخرین کإبن الجنید و ابن بابویه و صاحب المدارک و صاحب الحدائق و غیرهم بما تضمنته النصوص، مع ان عدم افتاء غیرهم به یمکن ان یکون لما ذکرناه او بعضه الذی عرفت ما فیه. فاذاً لا وجه لرفع الید عن ظاهر النصوص.

[المقام الرابع] احکام القضاء

اشارة

و أما المقام الرابع: ففی احکام القضاء، و هی امور: الاول: لو تساوی الولدان فی السن، فهل یسقط القضاء عنهما کما عن الحلی- ره-، ام یجب علیهما بالتقسیط کما عن الاکثر، او بنحو الواجب الکفائی کما عن القاضی؟ وجوه: قد استدل للاوّل: بان الموضوع هو الولد الاکبر، و مع عدم وجوده کما هو المفروض یسقط الحکم لا محالة.

و فیه: مضافا الی ان الاکبر لم یؤخذ فی لسان الدلیل موضوعا و انما قلنا بوجوبه علیه لکونه نصیبا من غیره، و مکاتبة الصفار المتقدمة بما انها واردة فی الصوم و تدل علی عدم جواز فعله من غیر الاکبر، و هو مما لم یلتزم به احد، لا یعتمد علیها، انه لو سلم کونه موضوعا فانما هو فی مورد اجتماع الاکبر و الاصغر لا مطلقا، اذ لا مقید لإطلاق الادلة فی غیر هذا الفرض.

و استدل للاخیر: بان الولی الذی هو الموضوع انما اخذ بنحو صرف الوجود

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۶

]...[

الصادق علی القلیل و الکثیر، و لازمه و ان کان وجوب القضاء علی کل واحد عینا الا انه حیث یکون تفریغ ذمة المیت مما لا یقبل التعدد فینقلب الوجوب کفائیا.

و فیه: ان الولی اذا کان متعدداً یکون ظاهر تکلیفهم بقضاء عدة صلوات من المیت وجوب قضائها علیهم بالتوزیع، و ان شئت فاختبر ذلک من حال الموالی و العبید العرفیة، فانه لو امر المولی عبیده جمیعا بکنس المسجد لا یتوقف احد فی ان ذلک انما یجب علیهم بالتقسیط.

و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا عدم ظهوره فی ذلک، فما ذکره الشیخ الاعظم الانصاری- ره- بقوله: لان الوجوب علی الجنس اعم من التوزیع و من الوجوب الکفائی، فالاصل عدم تکلیف کل منهما بازید من حصته و لو علی طریق الکفایة، تام.

فتحصل مما ذکرناه: ان القول بالتقسیط هو الاقوی.

الثانی: یسقط القضاء عن الولی بفعل الغیر، و عن الحلی و جماعة: عدم السقوط.

و استدل له: بان الظاهر من التکلیف صدور المکلف به عن المکلف بالمباشرة.

و دعوی ان الظاهر منه ایجاب العمل علی المکلف اعم من المباشرة و التسبیب، مندفعة بان الاستنابة لا توجب صیرورة عمل النائب الذی لا یکون فی نفسه عملا للمستنیب لوساطة ارادته عملا له، فمقتضی القاعدة عدم سقوط الواجب بفعل الغیر مع الاستنابة او بدونها، بان النیابة عن الحی لا تکون مشروعة، بمکاتبة الصفار المتقدمة فإنها تدل علی عدم جواز قضاء غیر الاکبر.

و فی الجمیع نظر: ام الاول: فلأن دلیل وجوب القضاء علی الولی کسائر الادلة المتکفلة لبیان الاحکام لا یقضی حفظ موضوع الوجوب، و علیه فلا ینافی ادلة استحباب تبرع غیر الولی بالقضاء فان اتیان غیر الولی بالقضاء یوجب فراغ ذمة المیت، و مع انتفاء الموضوع و هو اشتغال ذمة المیت، یمتنع بقاء الوجوب علی الولی،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۷

]...[

فیکون وجوب القضاء علی الولی مشروطاً بعدم فعل الغیر.

و أما الثانی: فلأن المتبرع یکون نائبا عن المیت لا الحی، و سقوط الوجوب عن الولی لیس لتحقق متعلقه بل لانعدام موضوعه.

و أما المکاتبة: فمضافا الی ورودها فی الصوم، انها معارضة مع مرسل الفقیه عن الامام الصادق (ع): اذا مات الرجل و علیه صوم شهر رمضان فلیقض عنه من شاء من اهل بیته «۱».

و الجمع بینهما یقتضی حمل المکاتبة علی ارادة انه یجب علی الاکبر القضاء دون غیره، و حمل المرسل علی ارادة مشروعیة القضاء لغیره فلاحظ.

فتحصل: ان الاقوی جواز ان یتبرع المتبرع بالقضاء علی المیت و یوجب ذلک السقوط عن الولی، و علیه فیجوز أن یستأجر الولی من فی ذمته من القضاء عن المیت لعموم ادلة صحة العقود و الاجارة.

الایصاء بالاستئجار عنه

کما انه یجوز ان یوصی المیت بالاستئجار عنه، او یوصی بان یصلی عنه الوصی لعمومات نفوذ الوصیة، فهل الوصیة النافذة الموجبة لوجوب ما اوصی به علی الوصی توجب سقوط الوجوب عن الولی کما عن الشهیدین و صاحب الموجز و شارحه و صاحب الذخیرة، ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول الشیخ الاعظم- ره- بانه بعد فرض وجوب العمل بوصیته لا یجب الفعل الواحد عینا علی مکلفین، و ارجاعه الی الوجوب الکفائی مخالفة لظاهر التکلیفین، و الحکم بالوجوب علی الولی مناف لفرض

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ابواب احکام شهر رمضان حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۸

]...[

نفوذ الوصیة، فان التحقیق ان دلیل وجوب العمل بالوصیة حاکم علی ادلة مثل هذا الحکم، اعنی الوجوب علی الولی، و الا فکل واقعة قبل تعلق الوصیة بها لها حکم غیر ما تقتضیه الوصیة. انتهی کلامه الشریف.

و فیه: اولا: ان الحکم بالوجوب علی الولی لیس منافیا لنفوذ الوصیة، کما لا ینافی دلیل مشروعیة التبرع کما عرفت، و انما یکون منافیا لکون وجوب العمل علی الوصی وجوبا عینیا، فبما ان الواجب الواحد لا یجب عینا علی مکلفین، فالجمع بین التکلیفین یقتضی الحکم بالوجوب الکفائی لا طرح احدهما و العمل بالآخر؟ لاحظ نظائره فی العرفیات.

و ثانیا: ان ما ذکره- ره- من حکومة دلیل وجوب الوصیة علی دلیل الوجوب علی الولی لم اعرف وجهه، اذ کل واحد من الدلیلین یثبت وجوب تفریغ ذمة المیت، و لا یکون احدهما متعرضا لبیان حال الآخر من التصرف فی الحکم المستفاد منه او موضوعه او متعلقه کما لا یخفی، و مع عدمه کیف یکون حاکما علیه، و عدم بقاء المورد للوصیة مع عدم تقدیم ادلتها لا یوجب الحکومة، مع ان حکم الواقعة قبل تعلق الوصیة ان لم یکن الزامیا لا یکون مانعا عن الوجوب علی الوصی عینا، بل مع الوجوب علی الوصی حکمها یکون باقیا کما کان بالنسبة الی من کان متوجها الیه، و هذا بخلاف ما اذا کان حکمها الوجوب علی غیره فان ظاهر التکلیفین هو الوجوب الکفائی.

و دعوی قصور ادلة الوجوب علی الولی عن صورة الوصیة لعدم عموم او اطلاق لها بالاضافة الی العناوین الثانویة، مندفعة بان العناوین الثانویة علی قسمین: منها: ما یکون عنوانا للحکم ککونه معلوما او مجهولا، و منها ما یکون عنوانا للموضوع کتعلق الوصیّة به او عدمه، و ما یمتنع ان یکون الدلیل المتکفل لبیان الحکم مطلقا بالنسبة الیه هو الاول لا الثانی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۴۹

]...[

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هو القول بالوجوب الکفائی.

الثالث: لا یعتبر فی الولی ان یکون واجداً لشرائط التکلیف عند الموت، فلو کان الولی غیر بالغ عنده یجب علیه القضاء، و ذلک لما حققناه فی محله من ان التخصیص اذا کان من اول الامر یرجع الی العام بعد مضی زمان التخصیص، و لیس مورداً للاستصحاب، من غیر فرق بین ما اذا اخذ فی دلیل الدال علی الحکم عموم الازمان افرادیا او اخذ لبیان الاستمرار، و علیه ففی المقام و ان لم یشمل الدلیل الولی حین الموت لکونه صبیا، الا انه یشمله بعد ما صار بالغا.

و منه یظهر انه ان کان احد الاولاد اکبر بالسن و الآخر بالبلوغ فمن یجب علیه القضاء هو الاول، لان الحبوة تکون له فهو اولی الناس به.

و عن کشف الغطاء و حاشیة الارشاد و الایضاح و غیرها: ان الولی هو الاکبر بالبلوغ و استدل له: بان المراد من الاولی الاولی بحسب النوع، و الاولویة النوعیة حاصلة للبالغ فیلزم تعلق التکلیف به، و بانه اکبر عرفا.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن فرض الکلام هو اختصاص الحکم بالاکبر، اما للاجماع او لکونه اولی الناس به او لمکاتبة الصفار، و اما الثانی: فلعدم تسلیم کونه اکبر.

فلو تساووا فی السن و کان احدهم اکبر بالبلوغ، فبناء علی ما هو الحق من انه فی صورة تعدد الاولیاء یقسط القضاء علیهم، لا یجب علی البالغ ازید من حصته، و لا یخفی وجهه علی من تدبر فیما ذکرناه.

الرابع: لو تبرع بالقضاء عن الميت متبرع، او صلى عنه الاجير او الوصى، فان كانت الصلاة على مقتضى تكليف الولى سقط الوجوب على الولى لما عرفت، و الا فالاجتزاء بها لا يخلو عن اشكال، اذ فى نظر الولى لا تكون الصلاة الماتى بها صحيحة، فلا وجه للاجتزاء بها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵۰

الباب الرابع: فى الصلوات المندوبة، فمنها: صلاة الاستسقاء، و هى مؤكدة عند قلة المياه. و كيفيتها مثل صلاة العيد

صلاة الاستسقاء

الباب الرابع: فى الصلوات المندوبة

اشارة

. و هى على قسمين: الاول: النوافل اليومية و قد تقدم الكلام فيها، الثانى: غيرها و هى صلوات، و انما نذكر فى المقام جملة منها تبعا للمصنف- ره-.

فمنها

صلاة الاستسقاء

اشارة

و هى مستحبة مؤكدة عند قلة المياه بلا خلاف، بل عن جماعة كثيرة: دعوى الاجماع عليه.

و تشهد له مضافا الى ذلك النصوص الكثيرة الواردة فى بيان كيفيتها و ما يعتبر فيها واصل مشروعيتها و المتكفلة لبيان خطبهم عليهم السلام فيها، و قد ادعى صاحب الجواهر- ره- تواتر الروايات الدالة على مشروعيتها.

[كيفيتها]

و اما- كيفيتها: فهى مثل كيفية صلاة العيد فى الجواهر اجماعا محكيا عن الخلاف و التذكرة و المنتهى، و يشهد له حسن هشام بن الحكم عن الامام الصادق (ع): سألته عن صلاة الاستسقاء فقال (ع): مثل صلاة العيدين يقرأ فيهما و يكبر كما يقرأ و يكبر فيها، يخرج الامام فيبرز الى مكان نظيف فى سكينة و وقار و خشوع و مسألة، و يبرز معه الناس فيحمد اللّه و يثنى عليه و يجتهد فى الدعاء و يكثر من التسبيح و التهليل و التكبير، و يصلى مثل صلاة العيدين ركعتين فى دعاء و مسألة و اجتهاد، فاذا سلّم الامام قلب ثوبه و جعل الجانب الذى على المنكب الايمن على المنكب الايسر و الذى على الايسر على الايمن، فان النبى (ص) كذلك صنع «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الاستسقاء حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵۱

الا انه يقنت لسؤال توفير المياه و الاستعطاف به.

و یستحب بالماثور، و ان یصوم الناس ثلاثا، و الخروج یوم الاثنین أو الجمعة و التفریق بین الاطفال و امهاتهم، و تحویل الرداء

و نحوه غیره.

و مقتضی اطلاق المماثلة مماثلتها لصلاة العیدین من جمیع الجهات الا انه یقنت لسؤال توفیر المیاه و الاستعطاف به لانه هو المحرک نحو هذه الصلاة، و حیث انه لم یرد فی القنوت دعاء مخصوص فیتخیر فی الاتیان من الادعیة بما شاء.

[مستحباتها]

اشارة

و یستحب فی هذه الصلاة امور: الاول:

ان یدعو بالمأثور

ای ما نقل عنهم فی الموارد المناسبة للمقام اذ لم یرد فیه دعاء بالخصوص.

و الثانی:

ان یصوم الناس ثلاثا

. و یشهد له: خبر السراج عن ابی عبد اللّه (ع): قل له ای لمحمد بن خالد: لیس الاستسقاء هکذا، فقل له: یخرج فیخطب بالناس و یأمرهم بالصیام الیوم و غدا و یخرج بهم یوم الثالث و هم صیام ... الخ «۱».

و الثالث:

الخروج یوم الثالث

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۵، ص: ۲۵۱

لخبر حماد المتقدم آنفا.

الرابع:

الخروج یوم الجمعة او الاثنین

، اما استحباب ان یکون الخروج یوم الاثنین فیشهد له امر ابی عبد اللّه (ع) محمد بن خالد به، فانه علی ما فی خبر مرة بعد ان سأل الامام (ع): متی یخرج، قال (ع): یوم الاثنین «۲».

اما الخروج یوم الجمعة ففی الجواهر: لم نقف علی ما یدل علی استحبابه، و لکنه لا بأس بالقول به لشرفه و کونه محلا لاجابة الدعاء.

و الخامس

التفریق بین الاطفال و امهاتهم

لانه یستوجب الرحمة و الرأفة.

و السادس

تحویل الامام الرداء

اذا صعد المنبر بعد الصلاة فیجعل ما علی

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة الاستسقاء حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الاستسقاء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵۲

و تکبیر الامام بعدها مائة مستقبل القبلة، و التسبیح کذلک یمینا، و التهلیل یسارا و التحمید تلقاء الناس و متابعتهم له و المعاودة مع تاخیر الاجابة.

یمینه علی یساره و بالعکس. و یشهد له خبر مرة مولی محمد بن خالد المروی عن الکافی عن ابی عبد اللّه علیه السلام: یُخرج المنبر ثمّ یخرج یمشی الی ان قال یصلی بالناس رکعتین بغیر اذان و لا إقامة ثمّ یصعد المنبر فیقلب رداءه فیجعل الذی علی یمینه علی یساره و الذی علی یساره علی یمینه، ثمّ یستقبل القبلة فیکبّر اللّه مائة تکبیرة رافعا صوته، ثمّ یلتفت الی الناس عن یمینه فیسبح اللّه مائة تسبیحة رافعا صوته، ثمّ یلتفت الی الناس عن یساره فیهلل اللّه مائة تهلیلة رافعا صوته، ثمّ یستقبل الناس فیحمد اللّه مائة تحمیدة ... الخ «۱».

[تکبیر الامام بعدها و کذلک التسبیح و التهلیل و التحمید]

و منه یعرف انه یستحب ان یکبّر الامام بعدها مائة مستقبل القبلة، و التسبیح کذلک یمینا و التهلیل کذلک یسارا و التحمید ایضاً مائة مرة تلقاء الناس و الاولی متابعتهم له ای متابعة المأمومین للامام فی الذکر کما صرح به غیر واحد، لان ذکر اللّه حسن فی کل حال، و لان المتابعة ابلغ فی الخشوع و ارجی لتحصیل المقصود.

و الثامن

المعاودة مع تاخیر الاجابة

فی الجواهر اجماعا محکیا عن المعتبر و التذکرة، هو الحجة فی المقام، و یمکن استفادته من الادلة باعتبار ان المقصود و المراد من تلک الافعال لم یحصل، و لان المتعارف فی السائلین تکرار السؤال اذا لم یجابوا باول مرة.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة الاستسقاء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵۳

و منها: نافلة رمضان و هی الف رکعة

نافلة رمضان

و منها نافلة شهر رمضان زيادة على النوافل المرتبة، و المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة استحباب هذه الصلاة، بل عن التذكرة: دعوى الاجماع عليه.

و تشهد له نصوص كثيرة: كخبر ابى بصير انه سال ابا عبد اللّه (ع): أ يزيد الرجل الصلاة فى رمضان؟ قال (ع): نعم ان رسول اللّه (ص) قد زاد فى رمضان فى الصلاة «۱». و نحوه غيره.

فما يدل على نفى الزيادة على النوافل المرتبة فى رمضان لا بد من تأويله او طرحه.

و هى الف ركعة على المشهور، و تشهد له جملة من النصوص: كخبر المفضل بن عمر عن ابى عبد اللّه (ع) انه قال: تصلى فى شهر رمضان زيادة الف ركعة؟ قلت: و من يقدر على ذلك؟ قال: ليس حيث تذهب، أ ليس تصلى فى شهر رمضان زيادة الف ركعة فى تسع عشرة منه فى كل ليلة عشرين ركعة، و فى ليلة تسع عشرة مائة ركعة و فى ليلة احدى و عشرين مائة ركعة و فى ليلة ثلاث عشرين و مائة ركعة، و تصلى فى ثمان ليال منه فى العشر الاواخر من كل ليلة ثلاثين ركعة، فهذه تسع مائة و عشرون ركعة؟ قال: قلت: جعلنى اللّه فداك فرجت عنى الى ان قال فكيف تمام الالف ركعة؟ فقال: تصلى فى كل يوم جمعة فى شهر رمضان اربع ركعات لامير المؤمنين، و تصلى ركعتين لابنة

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب نافلة شهر رمضان حديث ۵.

فى ليلة عشرين

محمد (ص)، و تصلى بعد الركعتين اربع ركعات لجعفر الطيار، و تصلى فى كل ليلة الجمعة فى العشر الاواخر لامير المؤمنين (ع) عشرين ركعة، و تصلى فى عشية الجمعة ليلة السبت عشرين ركعة لابنة محمد (ص) الخ «۱» و نحوه غيره.

و أما كيفية توزيع الالف على الشهر: فهو ان يصلى فى كل ليلة من العشرتين الاولتين عشرين ركعة بلا خلاف، و عن غير واحد: دعوى الاجماع عليه.

و تشهد له نصوص مستفيضة، ثمان ركعات بعد المغرب، و اثنتى عشرة ركعة بعد العشاء كما هو الاشهر، و عن الشيخ فى النهاية و المحقق فى المعتبر و غيرهما: انه مخير بين ذلك و بين جعل اثنتى عشرة ركعة بعد المغرب و ثمان بعد العشاء، و هو الاقوى، لانه مما يقتضيه الجمع بين مكاتبة الحسن بن على عن ابيه ابى جعفر (ع): صل فى اول شهر رمضان فى عشرين ليلة عشرين ركعة، صل منها ما بين المغرب العتمة ثمانى ركعات، و بعد العشاء اثنتى عشرة ركعة «۲». و نحوها خبر ابن مطهر «۳»، و خبر ابى بصير «۴». و رواية مسعدة «۵» و غيرها، و بين موثق سماعة سألته عن رمضان كم يصلى فيه؟ فقال كما يصلّى فى غيره الا ان لرمضان على سائر الشهور من الفضل ما ينبغى للعبد ان يزيد فى تطوعه، فان احب و قوى على ذلك ان يزيد فى اول الشهر عشرين ليلة كل ليلة عشرين ركعة، سوى ما كان يصلى قبل ذلك، يصلى من هذه العشرين اثنتى عشرة ركعة بين المغرب و العتمة، و ثمان ركعات بعد العتمة. الحديث «۶»

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حديث ۷.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حدیث ۱۰.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حدیث ۵.

(۵) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حدیث ۲.

(۶) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵۵

و فی لیالی الافراد زیادة مائة و فی العشر الاواخر زیادة عشر

و یصلی فی لیالی الافراد الثلاث ای تسعة عشر واحدی و عشرین و ثلاثة و عشرین فی کل لیلة زیادة علی ذلک مائة رکعة کما صرح به غیر واحد، و لکن الاقوی تبعا لجماعة: انه مخیر بین ذلک و بین ان یقتصر فی لیالی الافراد علی المائة حسب، و یصلی فی کل جمعة عشر رکعات بصلاة علی و فاطمة، و جعفر، و فی آخر جمعة عشرین بصلاة علی، و فی عشیة تلک الجمعة عشرین بصلاة فاطمة، لانه مما یقتضیه الجمع بین خبر المفضل المتقدم، و ما دل علی الامر بالمائة فی کل لیلة من لیالی الافراد «۱»، و ما دل علی الامر بالاتیان فیها بما یؤتی فی سائر اللیالی «۲» فتدبر.

و یصلی فی العشر الاواخر زیادة علی عشرین رکعة عشر رکعات)، و بعبارة اخری: یصلی فی کل لیلة منها ثلاثین رکعة بلا خلاف فیه، و یتخیر بین ان یصلی ثمان رکعات بعد المغرب و الباقی بعد العشاء، و بین ان یصلی اثنتین و عشرین رکعة بعد المغرب و ثمان رکعات بعد العتمة، لانه مما یقتضیه الجمع بین مکاتبة الحسن المتقدمة عن ابی جعفر (ع)، و فی العشر الاواخر ثمان رکعات بین المغرب و العتمة، و اثنتین و عشرین رکعة بعد العتمة. و نحوها غیرها، و بین خبر مسعدة عن ابی عبد اللّه (ع)- فی حدیث-: و یصلی فی العشر الاواخر فی کل لیلة ثلاثین رکعة، اثنتی عشرة منها بعد المغرب، و ثمانی عشرة منها بعد العشاء الآخرة «۳». و نحوه غیره، و بین موثق سماعة: فاذا بقی من رمضان عشر لیال فلیصل ثلاثین رکعة فی کل لیلة سوی هذه الثلاث عشرة رکعة، یصلی بین المغرب و العشاء اثنتین و عشرین رکعة، و ثمان رکعات بعد العتمة «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵۶

و منها: صلاة لیلة الفطر و یوم الغدیر و لیلة نصف شعبان و لیلة المبعث. و یومه

و منها

صلاة لیلة الفطر

، و یدل علیه ما رواه السیاری مرفوعا الی امیر المؤمنین (ع) قال: قال رسول اللّه صلی اللّه علیه و آله من صلی لیلة الفطر رکعتین یقرأ فی اول رکعة منهما الحمد مرة و قل هو اللّه احد الف مرة، و فی الرکعة الثانیة الحمد مرة و قل هو اللّه احد مرة واحدة، لم یسأل اللّه تعالی شیئا الا اعطاه ایاه «۱». و منه تعرف کیفیتها.

و و منها

صلاة یوم الغدیر

، یدل علیه خبر العبدی عن الامام الصادق (ع): ان من صلی فیه رکعتین یغتسل عند زوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة سال اللّه عز و جل یقرأ فی کل رکعة سورة الحمد مرة، و عشر مرات قل هو اللّه احد، و عشر مرات آیة الکرسی، و عشر مرات ان انزلناه، عدلت عند اللّه عز و جل مائة الف حجة، و مائة الف عمرة، و ما سأل اللّه عز و جل حاجة من حوائج الدنیا و حوائج الآخرة الا قضیت کائنا ما کانت الحاجة. الحدیث «۲»، و نحوه غیره.

و منها

صلاة لیلة النصف من شعبان

، و عن المصباح انه رواها ثلاثون رجلا من الثقات، و قد وردت فی هذه اللیلة صلوات عدیدة، و من اراد الاطلاع علیها فلیطلب من مظانها.

و منها

صلاة لیلة المبعث و یومه

بلا خلاف فیه، و تشهد له جملة من النصوص: کخبر صالح بن عقبة عن ابی الحسن (ع) انه قال: صل لیلة سبع و عشرین من رجب ای وقت شئت من اللیل اثنتی عشرة رکعة تقرأ فی کل رکعة الحمد و المعوذتین و قل هو اللّه احد اربع مرات، فاذا فرغت قلت و انت فی مکانک اربع مرات،

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب بقیة الصلوات المندوبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب بقیة الصلوات المندوبة حدیث ۱.

و صلاة علی (ع) و فاطمة (ع)

لا اله الا اللّه و اللّه اکبر، و الحمد للّه، و سبحان اللّه، و لا حول و لا قوة الا باللّه، ثمّ ادع بما احببت «۱».

و خبر علی بن محمد رفعه فی حدیث قال قال ابو عبد اللّه (ع): یوم سبعة و عشرین من رجب نبئ فیه رسول اللّه (ص)، من صلی فیه ای وقت شاء اثنتی عشرة رکعة یقرأ فی کل رکعة بام القرآن و سورة ما تیسر، فاذا فرغ و سلم جلس مکانه ثمّ قرأ ام القرآن اربع مرات و المعوذات الثلاث کل واحدة اربع مرات، فاذا فرغ و هو فی مکانه قال: لا إله الا اللّه و اللّه اکبر، و الحمد للّه، و سبحان اللّه، و لا حول و لا قوة الا باللّه اربع مرات، ثمّ تقول: اللّه اللّه ربی لا أشرک به شیئاً اربع مرات، ثمّ یدعو فلا یدعو بشیء الا استجیب له فی کل حاجة الا ان یدعو فی جائحة قوم قطیعة رحم «۲».

و منها (

صلاة علی- ع

-) و هی اربع رکعات بتشهدین و تسلیمتین، یقرأ فی کل رکعة الحمد و خمسین مرة قل هو اللّه احد لخبر المفضل عن ابی عبد اللّه (ع): فاما صلاة امیر المؤمنین (ع): فانه یقرأ فیها بالحمد فی کل رکعة و خمسین مرة قل هو اللّه احد «۳». و فی هذا الخبر و ان لم یصرح بالتشهدین و التسلیمتین الا ان ذلک انما یکون لاجل ان ما دل علی الصلوات الخاصة مسوق لبیان ما به یمتاز عن غیرها، و حیث ان تثنیة النوافل واضحة، فاعتبار التشهدین و التسلیمتین فیها لا یحتاج الی بیان.

و منها

صلاة فاطمة علیها السلام

) و هی علی ما فی خبر المفضل المتقدم: رکعتان تقرأ فی اول رکعة الحمد و انا انزلناه مائة مرة، و فی الرکعة الثانیة الحمد و قل هو اللّه احد مائة مرة، فاذا سلّمت تسبح تسبیحها.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب بقیة الصلوات المندوبة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب بقیة الصلوات حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵۸

و جعفر (ع).

و منها

صلاة جعفر- ع-

التی تظافرت الاخبار الدالة علی استحبابها، و عن المنتهی: دعوی الاجماع علیه، و هی اربع رکعات بلا خلاف بتسلیمتین کما هو المشهور، و عن المقنع: بتسلیمة واحدة.

و لدلیل علی ما اختاره المشهور ما ذکرناه فی صلاة علی (ع) لکونها بتسلیمتین، و استدل للثانی: بصحیح ابن الریان قال: کتبت الی الماضی الاخیر اساله عن رجل صلی صلاة جعفر رکعتین ثمّ تعجله عن الرکعتین الاخیرتین حاجة او یقطع ذلک بحادث یحدث ا یجوز له ان یتمها اذا فرغ من حاجة و ان قام عن مجلسه، ام لا یحتسب بذلک یستانف الصلاة و یصلی الاربع رکعات کلها فی مقام واحد؟ فکتب: بلی ان قطعه عن ذلک امر لا بد منه فلیقطع ثمّ لیرجع فلیبن علی ما بقی منها «۱».

و فیه: انه لا یدل علی ازید من انه لا ینبغی الفصل بین اداء الاربع بزمان او نحوه اختیاراً کما افتی به الشهیدان.

و کیفیتها: ان یقرأ فی کل رکعة الحمد و سورة، ثمّ یقول: سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله الا اللّه و اللّه اکبر خمس عشر مرة، ثمّ یرکع و یقوله عشر مرات، و هکذا یقوله عشراً بعد رفع الراس من الرکوع، و فی السجود، و بعد رفع الراس منه، و فی سجوده ثانیا، و بعد الرفع منه کما نص علی ذلک کله فی خبر ابی بصیر «۲» و غیره. و لاجله یحمل خبر المفضل «۳»، و خبر ابراهیم «۴»، المتضمنان للامر باذا زلزلت فی الرکعة الاولی، و بالعادیات فی الثانیة، و باذا جاء نصر اللّه فی الثالثة، و بالاخلاص فی الرابعة علی الفضل. و تمام البحث فی هذه الصلاة و غیرها من الصلوات المندوبة و ما یقال فیها و بعدها موکول الی محله.

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب صلاة جعفر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب صلاة جعفر حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب نافلة شهر رمضان حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب صلاة جعفر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۵۹

الباب الخامس فی السهو: من ترک شیئاً من واجبات الصلاة عمداً بطلت صلاته.

الباب الخامس: فی السهو

اشارة

و هو یطلق علی معان، و الانسب بالمقام: ارادة التضییع و التوانی و عدم الاعتدال منه، فیشمل الترک عن عمد أو نسیان، و هو واضح، و الشک فان الشک فی جزء من اجزاء الصلاة او شرط منها مثلا یوجب خروج الصلاة عن حد الاعتدال.

ثمّ انه تارة یقطع بوجود السهو و الخلل فی الصلاة، و اخری یشک فی ذلک، فالکلام یقع فی مقامین: الاول: فیما لو قطع به، و هو قد یکون عن عمد و علم بالحکم و الموضوع، و قد یکون عن عمد مع الجهل بالحکم او الموضوع او بهما، و قد یکون عن نسیان.

ثمّ ان الخلل تارة یکون بالزیادة، و اخری یکون بالنقیصة، و الزیادة اما بصلاة مستقلة، او برکعة، او بجزء رکنی او غیر رکنی، و النقیصة اما تکون بشرط رکنی او غیر رکنی، او جزء کذلک او بکیفیة، او برکعة.

و تنقیح القول فی المقام انما یکون برسم مسائل و التکلم فی کل منها بما یقتضیه وضع الکتاب.

لو ترک شیئاً من الواجبات عمدا

مسألة- ۱- من ترک شیئاً من واجبات الصلاة عمداً بطلت صلاته من غیر فرق بین کون ما اخل به شرطاً او جزءاً او کیفیة بلا خلاف و لا کلام لو کان عالماً بالحکم و الموضوع، بل هو من البدیهیات، اذ المراد بالبطلان ان کان ما یقابل الصحة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۶۰

و ان کان جاهلا عدا الجهر و الاخفات فقد عذر لو جهلهما.

بمعنی مطابقة الماتی به لما هو طرف اعتبار الشارع او حکمه یکون هو من القضایا التی قیاساتها معها، و ان کان ما یقابل الصحة بمعنی سقوط الاعادة و القضاء فهو یکون علی القاعدة، اذ سقوط الطلب المتعلق بشیء بالاتیان بشیء آخر یحتاج الی دلیل آخر.

ثمّ انه لا یخفی ان الحکم بالبطلان فی الفرض انما هو فیما لا یمکن تدارک ما اخل به، و الا فلا وجه للبطلان من هذه الجهة، اذ مجرد العزم علی الاخلال لا یوجب البطلان، و قد اشبعنا الکلام فی ذلک فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مبحث النیة.

و کذلک یحکم بالبطلان فی صورة الاخلال بشیء من واجبات الصلاة مع مضی محل التدارک ان کان جاهلا بالحکم عن تقصیر، اذ الادلة المتضمنة لاعتبار ذلک فی المأمور به و ان کان لا یمکن التمسک باطلاقها لاعتباره فی حال الجهل، لانه اذا امتنع التقیید بصورة العلم لما امکن التمسک بإطلاقه کما حقق فی محله، الا انه قد ثبت بمقتضی الادلة اشتراک العالمین مع الجاهلین فی الاحکام، و لازم

الاشتراک المزبور مبطلیة الاخلال بما اعتبر فی المأمور به، و لیس هناک ما یدل علی الصحة لما ستعرف من عدم شمول حدیث (لا تعاد الصلاة) «۱» لصورة الجهل عن تقصیر.

نعم یختص ذلک بما عدا الجهر و الاخفات فانه قد ورد الدلیل علی انه فقد عذر لو جهلهما و قد تقدم الکلام فی هذه المسألة فی مبحث القراءة.

و أما ان کان جاهلا به عن قصور کالمجتهد المخطئ و مقلدیه، او کان جاهلا بالموضوع فان کان ما اخل به الذی مضی محل تدارکه من الخمسة المستثناة فی حدیث (لا تعاد الصلاة) بطلت صلاته، و الا صحت لما ستعرف من شمول الحدیث للجاهل

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵ و باب ۱ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۴- و غیرهما من الابواب.

و کذلک لو فعل ما یجب ترکه عمدا.

ان لم یکن مقصراً فانتظر و ما ذکرناه انما هو فیما لو ترک ما یجب فعله.

و کذلک لو فعل ما یجب ترکه عمداً کالتکلم و القهقهة و نحوهما، فان فعل شیئاً من ذلک عن علم بالحکم و الموضوع بطلت الصلاة، و کذلک ان فعله عن جهل بالحکم ان کان عن تقصیر، و الا صحت.

حکم الزیادة العمدیة

مسألة- ۲- لو اتی بما لم یؤخذ عدمه فی الصلاة و لم یکن وجوده دخیلًا فیها فهل یوجب ذلک بطلان الصلاة ام لا؟ و الکلام فیها یقع فی مقامین:.

الاول: فیما تقتضیه القاعدة الاولیة:.

الثانی: فیما تقتضیه القاعدة الثانویة فی خصوص الصلاة.

و قبل التکلم فی المقامین لا بد من تحقیق مفهوم الزیادة، و الکلام فیه یقع فی جهتین: الاولی: فی انه هل یمکن تحقق الزیادة فی المرکبات الاعتباریة ام لا، الثانیة: فی اعتبار قصد الزیادة فی تحقق الزیادة و عدمه.

اما الجهة الاولی: فقد یقال باستحالة تحقق الزیادة حقیقة و ان کانت متحققة بالمسامحة العرفیة، لان الزائد إن لم یکن من سنخ ما اعتبر جزءاً او شرطا للمرکب الاعتباری لما صدق علیه الزیادة کما هو الشأن فی غیر المرکب الاعتباری، أ لا تری ان الدهن الذی اضیف الیه مقدار من الدبس لا یصح ان یقال انه زاد فیه و ان کان یصدق عنوان الزیادة علی ما فی الظرف، و ان کان من سنخه، فان کان ذلک الجزء الذی من سنخ الزائد ماخوذا علی نحو اللابشرط من غیر تقیید بالوجود الواحد، فحیث ان کل من اتی بفرد من طبیعی ذلک الجزء کان مصداقا للمأمور به کان المأتی به واحدا ام متعددا، فلا زیادة هناک و ان کان مأخوذا بشرط لاعن الوجودات المتأخرة فالاتیان

]...[

به مرة اخری موجب لفقد قید الجزء المستلزم لنقصه، مثلا- اذا اعتبر الرکوع غیر الملحوق بمثله جزءاً من الصلاة، فلو لحقه مثله لم یتحقق ما هو جزء للصلاة.

و الجواب عن ذلک: ان اعتبار لا بشرطیة الجزء انما یکون علی وجهین: الاول: اخذ طبیعة الجزء فی المتعلق بنحو تصدق علی الواحد و المتعدد، الثانی: اخذه بنحو اللابشرط القسمی ای لا مقترنا بلحوق مثله و لا مقترنا بعدمه. و فی الاول: لا یتصور الزیادة فان کل ما فرض وجوده یکون دخیلا فی الجزء و یکون من موارد التخییر بین الاقل و الاکثر، و اما فی الثانی: فحیث ان الجزء حینئذ صرف وجود الطبیعة المنطبق علی اول الوجودات، فالوجود الثانی غیر دخیل فیه و لا مانع عن تحققه، و حینئذ فتتحقق الزیادة به، و بذلک یظهر انه تصدق الزیادة اذا کان الزائد غیر مسانخ بما اعتبر فی المأمور به، مع ان عدم صدق الزیادة بالدقة الفلسفیة لا یترتب علیه اثر بعد صدقها عرفا و تبعیة الاحکام للصدق العرفی.

و أما الجهة الثانیة، فالظاهر اعتبار قصد کون المأتی به من اجزاء المامور به فی الزیادة، اذ المرکب الاعتباری کالصلاة مرکب من وجودات متباینة، و وحدته انما تکون بالاعتبار، و لا یکاد تتحقق الا بالقصد، و لذا لا تحرم تلک الافعال و الاذکار الخاصة المجردة عن قصد الصلاتیة علی الحائض، فما لم یأت بشیء بقصد الصلاتیة لا یصیر جزءاً و لا زیادة فیها، و علی فرض الاتیان به کذلک تصدق الزیادة من غیر فرق بین ان یکون ذلک عن جهل بالحکم او التشریع، و من غیر فرق ایضا بین ان یقصد الامتثال بمجموع الزائد و المزید فیه و عدمه کما لا یخفی، و من غیر فرق بین کون الماتی به من جنس احد اجزاء المأمور به و بین کونه من غیر سنخ تلک الاجزاء.

فما عن المحقق النائینی- ره- من انه لا یعتبر فی صدق الزیادة علی ما کان من جنس احد اجزاء العمل قصد کونه منه، ضعیف، و من غیر فرق ایضاً بین ان یعتد بالزائد بان یعده من اجزاء صلاته ایضاً- کالاصل- و بین ما لو اتی بجزء ثمّ رفع الید

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۶۳

]...[

عنه و اتی بفرد آخر، اذا وقع الاول صحیحا.

و دعوی ان رفع الید عن الجزء کهدم البناء و الاسقاط فی الخارجیات، مندفعة بانه لا أثر لرفع الید و لا یوجب عود الامر بحاله فلا یکون بمنزلة الهدم، نعم اذا وقع الاول فاسدا لا یصدق الزیادة بالاتیان به ثانیاً. ثمّ ان فی خصوص الرکوع و السجود کلاما سیأتی فی المسألة الآتیة.

اذا عرفت هذا فاعلم ان الزیادة العمدیة ان اوجبت الاخلال بقصد الامر، کما اذا قصد المکلف امتثال خصوص الامر المتعلق بالمشتمل علی الزائد، لا إشکال فی بطلان الصلاة من جهة ان ما قصده من الامر لا واقع له، و ما له واقع لم یقصده، و کذلک لا إشکال فی البطلان ان اوجبت الاخلال بالهیئة الاتصالیة، و الا کما اذا قصد المکلف امتثال الامر الفعلی و انما اتی بالزائد خطأً لاعتقاد کونه المامور به، او تشریعا فی التطبیق غیر المنافی للتقرب بامتثال الامر الموجود و لم تکن مخلّةً بالهیئة الاتصالیة لم تبطل الصلاة، لا من جهة عدم قصد الامر و هو واضح، و لا من جهة اعتبار عدمها فی الصلاة، اذ مقتضی حدیث الرفع عدم الاعتبار ما لم یقم علیه دلیل بالخصوص.

و ان شئت قلت: انه اذا لم یکن المکلف الآتی بالعمل مع الزیادة مشرعا فی الامر بالمشتمل علی الزائد و بانیا علی صدور الامر من الشارع متعلق بما یعم الزائد آتیا بما بنی علی تعلق الامر به اعمالا لبنائه، بل کان بانیاً علی ان المامور به بالامر الواقعی منطبق علی الماتی به، و انما اتی بالعمل المشتمل علی الزائد بداعی الامر الواقعی، او کان بانیاً علی ان الماتی به مطابق للمأمور به من دون تصرف فی الامر لا أصلًا و لا تطبیقاً او کان بانیاً علی انبعاث وجوب غیری عن الامر الواقعی بالاضافة الی الزائد، او کان بانیاً علی الاقتضاء من قبل الامر الواقعی بالاضافة الیه، لم تبطل الصلاة من ناحیة قصد الامر، و المفروض عدم بطلانها من ناحیة اخری، فمقتضی القاعدة الاولیة عدم مبطلیة الزیادة العمدیة ما لم توجب الاخلال بقصد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۶۴

]...[

الامر و لا بالهیئة الاتصالیة المعتبرة فی الصلاة.

و أما القاعدة الثانویة، فقد دلت النصوص علی مبطلیة الزیادة العمدیة للصلاة مطلقاً کما هو المشهور بین الاصحاب ففی صحیح ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): من زاد فی صلاته فعلیه الاعادة «۱».

و اورد علی الاستدلال به بوجهین: الاول: ما افاده بعض المعاصرین و هو انه منصرف الی زیادة الرکعة، او محمول علی ذلک بقرینة ما دل علی عدم قدح زیادة الجزء سهواً الموجب لرفع الید عن اطلاقه علی کل حال، و الظاهر ان مراده بذلک ما افاده المحقق الهمدانی- ره- فی الایراد علی الصحیح و هو: ان الزیادات السهویة خارجة عن هذا الحکم، و علیه فیدور الامر بین ارادة الزیادة العمدیة منه، و بین ارادة زیادة الارکان او الزیادة فی الرکعات، و حیث ان حصول الزیادة عمداً نادر، و کون زیادة الرکعة هو الفرد الواضح مما یطلق علیه ان زاد فی صلاته، فلو لم یکن الحدیث منصرفاً الی الثانی لا ریب فی اجماله، و المتیقن هو ذلک.

و فیه: ان مقتضی الصحیح مبطلیة کل زیادة کانت هی الرکعة او الرکن او غیرهما، من غیر فرق بین العمد و السهو، من غیر فرق بین العلم و الجهل- خرج عن هذا العموم زیادة غیر الارکان ان کانت سهویة- و قد حقق محله ان العام حجة فی غیر افراد المخصص، فالباقی تحته زیادة الارکان و الرکعة مطلقاً، و زیادة غیرهما ان کانت عمدیة، و لا یدور الامر بعد التخصیص بین ارادة العمد و بین ارادة زیادة الارکان او الرکعة کی یتم ما ذکره.

الثانی: ما افاده المحقق الیزدی- ره- و هو: ان الزیادة فی الصلاة اما ان تکون من قبیل الزیادة فی العمر فیکون المقدر الذی جعلت الصلاة ظرفا له هو الصلاة

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۶۵

]...[

فینحصر المورد بما اذا کان الزائد مقداراً یطلق علیه الصلاة مستقلا کالرکعة، و اما ان یکون المقدر شیئاً من الصلاة سواء کان رکعة ام غیرها، و اما ان یکون مطلق الشیء لا یبعد ظهور اللفظ فی الاول و لا أقل من الاحتمال، فالقدر المتیقن من الحدیث بطلان الصلاة بزیادة الرکعة.

و فیه: ان مقتضی الاطلاق هو الثالث، و ان شئت قلت: ان حذف المتعلق یفید العموم، فعدم التصریح بالزائد یوجب اطلاق الخبر و ارادة کل زیادة. و دعوی ان الاخذ باطلاقه خلاف الاجماع- فلا یمکن، مندفعة بانه بواسطة الاجماع و الروایات یقید اطلاقه بالزیادة السهویة فی غیر الارکان، و لا مانع من الاخذ باطلاقه فی غیر هذا المورد.

و یمکن ان یستدل له بمصحح زرارة عن احدهما علیهما السلام: لا تقرأ فی المکتوبة بشیء من العزائم، فان السجود زیادة فی المکتوبة «۱». اذ لو لم تکن الزیادة مطلقا مبطلة لما صح هذا التعلیل، أ لا تری انه لو قال: الفقاع خمرة استصغرها الناس فی مقام بیان الحرمة لما صح ذلک اذا لم یکن الخمر حراما.

و الا یراد علیه کما عن المحقق الهمدانی و تبعه غیره: بان هذا التعلیل لا یخلو من اجمال لان سجدة العزیمة لیست زیادة فی الصلاة لعدم قصد الجزئیة بها، یندفع بان لسان هذا الحدیث لسان الحکومة، و یدل علی ان مطلق وجود السجود زیادة و ان لم یقصد به

الجزئیة.

و بذلک ظهر صحة الاستدلال بالتعلیل فی خبر الاعمش عن جعفر بن محمد (ع) فی حدیث شرایع الدین: و من لم یقصر فی السفر لم تجز صلاته لانه زاد فی فرض اللّه عز و جل «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب صلاة المسافر حدیث ۸.

]...[

و دعوی حمله علی ارادة الزیادة علی ما افترضه اللّه سبحانه من الرکعتین لا مطلق الزیادة، مندفعة بان ذلک خلاف الاطلاق لا یصار الیه.

فان قلت: انه لو حمل الخبر علی مطلق الزیادة لزم حمله علی غیر صورة السهو کی یناسبه التعلیل و هو غیر ممکن لا غیر الساهی اما عالم او جاهل، و الجاهل معذور فی هذه المسألة، و العالم لا یزید فی صلاته الا نادرا، فلا بد من حمل الخبر علی الناسی الذی ستعرف ان مطلق الزیادة غیر مبطلة بالنسبة الیه.

قلت: ان ما ذکر انما هو فی الحکم المعلل، و الکلام انما هو فی العلة، و هی بالدلالة الالتزامیة بالتقریب المتقدم تدل علی مبطلیة کل زیادة و لا اختصاص لها بهذه المسألة کی یقال ان الجاهل فیها معذور، فهی باطلاقها تدل علی مبطلیة کل زیادة خرج ما خرج و بقی الباقی تحت العام بلا توجه معذور الیه: و دعوی ضعف سنده مندفعة بانجباره بشهرة الحکم بین المتاخرین.

و استدل له ایضاً: بقوله (ع) فی خبر عبد اللّه بن محمد: الطواف المفروض اذا زدت علیه مثل الصلاة المفروضة اذا زدت علیها فعلیک الاعادة «۱». و تقریب الاستدلال به ان ظهور هذا الخبر فی ارادة الحاقهما. بشیء من جنسهما بما یزید علی الحد الذی جعله الشارع الاقدس لهما و ان کان لا ینکر، الا انه یشمل زیادة خطوة علی الطواف و قیام بلا رکوع علی الصلاة، و لا یختص بزیادة شوط و رکعة، فیتم فیما عدا ذلک، ای الزیادة فی الاثناء بعدم القول بالفصل.

و هناک روایات اخر استدل بها لهذا القول، و لکن لعدم تمامیة دلالتها اغمضت عن ذکرها.

فتحصل: ان الاظهر مبطلیة کل زیادة عمدیة للصلاة، و ما یظهر من جماعة منهم

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من ابواب الطواف حدیث ۱۱ من کتاب الحج.

اما الناسی: فان ترک رکنا أتی به ان کان فی محله و الا أعاد.

المصنف- ره- حیث اقتصر علی بیان قدح زیادة الرکوع و لم یتعرضوا لقدح کل زیادة. عدم مبطلیة مطلق الزیادة العمدیة، ضعیف.

حکم النقیصة سهواً

اشارة

مسألة ۳- ما ذکرناه فی المسألة الاولی من بطلان الصلاة بترک شیء من اجزائها انما هو فی حق العامد و اما الناسی فان ترک رکنا اتی به ان کان فی محله السهوی بلا کلام، اما اذا لم یأت بشیء من الاجزاء فواضح، و اما اذا اتی به فبما انه واقع علی خلاف المامور به یقع زائداً، فلا بد من اتیان المنسی و ما بعده، و الزیادة التی هذه حالها لا تبطل کما ستعرف و الا ای و ان تجاوز محله اعاد و هذا من القضایا التی قیاساتها معها، اذ المراد بالرکن ما ثبت ان نقصه و لو سهواً یوجب البطلان.

فالمهم انما هو التکلم فی ذلک و تعیین ما هو رکن من اجزاء الصلاة.

فاقول: لا کلام فیما ورد فیه دلیل خاص دال علی رکنیته بهذا المعنی کتکبیرة الاحرام، و القیام المتصل بالرکوع، و الرکوع السجدتین، اما الاولان فلما تقدم فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

حکم الاخلال بالرکوع

و أما الاخیران فیشهد لبطلان الصلاة بالاخلال بهما سهواً حدیث (لا تعاد الصلاة الآتی، و جملة من النصوص الآتیة المتضمنة انه اذا اخل بالرکوع حتی سجد، او اخل بالسجدتین حتی دخل فی الرکوع، بطلت صلاته. و سیأتی التعرض للمسألتین مفصلا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۶۸

]...[

و أما النصوص التی یظهر منها شدة الاهتمام بهما و انهما معتبران فی قوام ماهیة الصلاة کخبر الحلبی عن الامام الصادق (ع): الصلاة ثلاثة اثلاث: ثلث طهور، و ثلث رکوع، و ثلث سجود «۱». و نحوه غیره، التی استدل بها المحقق الهمدانی- ره- لذلک فلا تدل علیه، لانها تدل علی اخذ صرف وجود الرکوع و السجود فی ماهیة الصلاة لا جمیع الرکوعات و السجدات کی یتم الاستدلال بها، مع انه لا یستفاد منها ازید من الجزئیة و هذا مما لا کلام فیه.

و بازاء هذه الادلة جملة من النصوص، و هی تدل علی عدم بطلان الصلاة بالاخلال بهما: کصحیح العیص بن القاسم عن الامام الصادق (ع): عن رجل نسی رکعة من صلاته حتی فرغ منها ثمّ ذکر انه لم یرکع، قال (ع): یقوم فیرکع و یسجد سجدتی السهو «۲».

و خبر عمار عنه (ع): عن رجل ینسی الرکوع او سجدة هل علیه سجدتا السهو؟ قال (ع): لا قد اتم الصلاة «۳». و نحوهما خبر حکم بن حکیم «۴»، و روایة عبد اللّه بن سنان «۵».

و لکن لأعراض الاصحاب عنها لا بد من طرحها ورد علمها الی اهله هذا کله فیما اذا تذکر بعد الصلاة.

و أما ان تذکر فی الاثناء، فالکلام فیه یقع اولا: فی الرکوع، ثمّ فی السجدتین.

اما الرکوع: فالمشهور بین الاصحاب: بطلان الصلاة فیما اذا کان التذکر بعد

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۲۶ من ابواب الخلل و الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۶۹

]...[

الدخول فی السجدة، و استدل له. بصحیح رفاعة عن الامام الصادق (ع): عن رجل ینسی ان یرکع حتی یسجد و یقوم، قال (ع): یستقبل «۱». و الظاهر من الاستقبال استقبال الصلاة من اولها لا من حیث اخل بها ای الرکعة التی ترک رکوعها، کما ان الظاهر من القیام هو القیام من السجدة، فیشمل القیام عن السجدة الاولی.

و بموثق اسحاق بن عمار عن الکاظم (ع): عن الرجل ینسی ان یرکع، قال (ع): یستقبل حتی یضع کل شیء من ذلک موضعه «۲».

و بخبر ابی بصیر عن الامام الباقر (ع): عن الرجل ینسی ان یرکع، قال (ع): علیه الاعادة «۳».

و فی المقام اقوال اخر: احدها: عدم بطلان الصلاة بترکه بل یأتی به اینما تذکر و لو بعد السجدتین من غیر فرق بین ما اذا کان ذلک فی الرکعة الاولی او الثانیة، او احدی الاخیرتین، و اسند هذا القول الشیخ- ره- الی بعض اصحابنا، و عن المنتهی: اسناده الی الشیخ- قده-.

ثانیها: عدم بطلانها اذا کان فی غیر الرکعة الاولی و هو المنسوب الی ابن جنید و علی بن بابویه.

ثالثها: عدم البطلان اذا کان فی الاخیرتین من الرباعیة، و هو المنسوب الی الشیخ- قده-.

و استدل للاول: بما عن الشیخ فی التهذیب باسناده عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع): فی رجل شک بعد ما سجد انه لم یرکع، قال: فان استیقن فلیلق السجدتین

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الرکوع حدیث ۴.

]...[

اللتین لا رکعة لهما فیبنی علی صلاته علی التمام، فان کان لم یستیقن الا بعد ما فرغ و انصرف فلیتم الصلاة برکعة و سجدتین و لا شیء علیه «۱».

و رواه الصدوق بطریق صحیح عنه (ع) قال بعد قول السائل انه لم یرکع: یمضی فی صلاته حتی یستیقن انه لم یرکع، فان استیقن انه لم یرکع فلیلق السجدتین اللتین لا رکوع لهما و یبنی علی صلاته علی التمام، فان کان لم یستیقن الا بعد ما فرغ و انصرف فلیقم و لیصل رکعة و سجدتین و لا شیء علیه «۲».

و اورد علیه: تارة: بمعارضته مع النصوص الآمرة بالاعادة، و علیه فیطرح او یحمل علی النافلة.

و اخری: بما عن سید الریاض بانه متضمن لأنه اذا استیقن بعد الصلاة ترک الرکوع یصلی رکعة مع سجدتین بعد الانصراف، و هذا مما لم یقل به احد.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن الجمع بین الطائفتین یقتضی حمل الامر بالاستئناف علی الاستحباب، اللهم الا ان یقال: ان قوله (ع) علیه الاعادة فی خبر ابی بصیر، مع قوله (ع) فی الصحیح و یبنی علی صلاته علی التمام بنظر العرف متنافیان لا یمکن الجمع بینهما.

و أما الثانی: فلأن القائل بالتلفیق مطلقا یقول بذلک.

فالحق فی الجواب ان یقال: انه لاعراض الاصحاب عنه لا یعتمد علیه، مضافاً الی ان النصوص المتقدمة المعارضة له لأشهریتها تقدم

علیه کما قیل.

و أما الشیخ- قده- فقد استدل لما اختاره: بانه مقتضی الجمع بین صحیح ابن مسلم و صحیح العیص المتقدم، و بین النصوص الآمرة بالاعادة، فانه تحمل تلک

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۲) الفقیه ج: ۱ ص: ۱۱۶ السرائر ص: ۴۳۷.

]...[

النصوص علی الرکعتین الاولتین، و هذان علی الاخیرتین. و وجه هذا الجمع بحسب الظاهر هوما دل من الاخبار علی ان السهو فی الاخیرتین دون الاولتین.

اقول: یرد علیه: ان هذا الجمع تبرعی لا شاهد له و ما دل علی انه لا سهو الا فی الاخیرتین، مضافا الی ان المراد بالسهو فیه هو الشک لا یصلح شاهداً للجمع إلّا علی القول بانقلاب النسبة الذی لا نقول به کما لا یخفی، مع ان الصحیحین غیر معمول بهما، فلا بد من طرحهما.

و أما القول الوسط: فیشهد له ما عن الفقه الرضوی: و ان نسیت الرکوع بعد ما سجدت من الرکعة الاولی فاعد صلاتک، لانه اذا لم تصح لک الاولی لم تصح صلاتک، و ان کان الرکوع من الرکعة الثانیة او الثالثة فاحذف السجدتین و اجعلها اعنی الثالثة ثانیة و الرابعة ثالثة «۱».

و لکن یرد علیه: ما تقدم منا مرارا من عدم حجیة الفقه الرضوی.

فتحصل: ان ما هو المشهور بین الاصحاب هو الاظهر.

ثمّ ان فی المقام نزاعا آخراً و هو: ان تجاوز الرکوع هل هو بالدخول فی السجدة الثانیة کما عن سید المدارک، ام بالدخول فی السجدة الاولی کما هو المشهور؟.

اقول: مقتضی القاعدة و ان کان ما افاده السید- ره-: اذ ما لم یدخل فی السجدة الثانیة لو رجع و اتی بالرکوع لا یلزم منه شیء اذ زیادة السجدة الواحدة کزیادة القراءة لا تضر إن لم تکن عن عمد کما ستعرف، الا ان مقتضی اطلاق النصوص المتقدمة المقید بما اذا لم یکن التذکر قبل الدخول فی السجدة هو القول الثانی و بها یخرج عن القاعدة.

و قد استدل للاول مضافا الی ما مر بموثق ابی بصیر عن الامام الصادق (ع):

---

(۱) المستدرک باب ۹ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

]...[

اذا ایقن الرجل انه ترک رکعة من الصلاة و قد سجد سجدتین او ترک الرکوع استأنف الصلاة «۱». بتقریب ان الخبر بمفهومه یدل علی انه اذا لم یتیقن ترک الرکوع بعد السجدتین لا یجب الاستئناف و ان تیقن قبل السجدتین، و به یقید اطلاق النصوص المتقدمة.

و اجاب عنه صاحب الجواهر- ره- بوجهین: الاول: ان مطلقات الباب لا تقبل التقیید و آبیة عنه، الثانی: ان الخبر لا مفهوم له، لان

توهم المفهوم اما ناش عن القید- اعنی قوله: و قد سجد سجدتین- او من کلمة الشرط- اعنی اذا ایقن- و شیء منهما لا یصلح منشئاً له، اما الاول: فلعدم حجیة مفهوم القید، و اما الثانی: فلأن ما هو ذو حکم و هو المتیقن لم یدخل علیه اداة الشرط، و ما دخل علیه الاداة اعنی الیقین لا حکم له.

اقول: یرد علی الوجه الاول: مضافا الی عدم ظهور الوجه لهذه الدعوی: ان اطلاق الخبرین الاخیرین قد قید بما اذا نسی الرکوع و تذکر قبل الدخول فی السجدة الاولی قطعا، و أی فرق بین هذا التقیید و التقیید بما اذ تذکر قبل الدخول فی الثانیة.

و أما الثانی فلأن الیقین انما یکون ماخوذا علی وجه الطریقیة، و علیه فکأنما المدخول هو المتیقن نفسه.

فالحق فی الجواب ان یقال: انه لعدم افتاء المشهور بما یقتضیه اطلاق مفهومه لا یعتمد علیه، فتأمل فانه یمکن ان یکون عدم افتائهم بما یقتضیه الاطلاق من جهة ما ذکره صاحب الجواهر- ره- او غیر ذلک فالاعراض غیر ثابت، و الاحتیاط سبیل النجاة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

]...[

حکم الاخلال بالسجدتین

و أما السجدتان، فان تذکر فی الاثناء انه لم یأت بهما فالمشهور: انه ان دخل فی الرکوع و تذکر اعاد صلاته، و الظاهر وجود الاقوال الثلاثة المتقدمة فی المسألة السابقة فی هذه المسألة.

و کیف کان: فقد استدل للمشهور بوجوه: الاول: خبر البزنطی: سألت ابا الحسن (ع) عن رجل یصلی رکعتین ثمّ ذکر فی الثانیة و هو راکع انه ترک سجدة فی الاولی، قال: کان ابو الحسن (ع) یقول: اذا ترک السجدة فی الرکعة الاولی فلم یدر أ واحدة او اثنتین استقبلت حتی یصح لک ثنتان، و اذا کان فی الثالثة و الرابعة ترکت سجدة بعد ان تکون قد حفظت الرکوع اعدت السجود «۱».

بتقریب انه یدل علی بطلان الصلاة مع الشک فی کون المتروک سجدة او سجدتین، فمع العلم بکون المنسی اثنتین البطلان اولی.

و فیه: مع اختصاصه بالرکعة الاولی، انه مع الشک المزبور یحتمل کون الرکوع صحیحا، اذ لو کان المنسی سجدة واحدة کان الرکوع صحیحاً، فلا یمکن احراز صحة الصلاة بالعود و اتیان السجدة لاحتمال زیادة الرکوع، و هذا بخلاف ما لو علم بأن المنسی اثنتان فان الرکوع لیس بصحیح قطعاً، اضف الیه انه مع العود فی صورة الشک ان اتی بواحدة یحتمل النقص، و ان اتی بثنتین یحتمل الزیادة فلا اولویة.

الثانی: النصوص «۲» المستفیضة الدالة علی ان ناسی السجدة الواحدة اذا تذکر

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود.

]...[

فی الرکوع یقضیها، و فی بعضها التعلیل بذلک، فاذا کان محل تدارک السجدة ماضیا بالدخول فی الرکوع فمع کون المنسی ثنتین لا مناص عن البناء علی البطلان لنقص الصلاة من السجدتین.

و فیه: ان مضی محل التدارک لو کانت واحدة لعله من جهة کون الرکوع صحیحا، و اما فی المقام فالرکوع زائد و باطل قطعاً.

الثالث: ما دل من الاجماع و النص و منه حدیث لا تعاد «۱» علی بطلان الصلاة بزیادة الرکوع، و علیه فان مضی ناسی السجدتین فی صلاته بطلت لنقص صلاته من السجدتین، و ان عاد و اتی بهما و لم یأت بالرکوع نقصت صلاته من الرکوع و لزم خلاف الترتیب و ان اتی به ایضاً فقد زاد رکوعا.

و فیه: ما سیأتی من ان تلک النصوص لا تشمل مثل هذه الزیادة الناشئة من رفع الید عن الجزء المأتی به فاسدا.

الرابع: خبر معلی بن خنیس عن ابی الحسن الماضی (ع): فی الرجل ینسی السجدة من صلاته قال (ع): اذا ذکرها قبل رکوعه سجدها و بنی علی صلاته ثمّ سجد سجدتی السهو بعد انصرافه، و ان ذکرها بعد رکوعه اعاد الصلاة.

و نسیان السجدة فی الاولتین و الاخیرتین سواء، «۲» و مقتضی اطلاق الخبر و ان کان بطلان الصلاة بترک سجدة واحدة الا انه من جهة المستفیضة الدالة علی انه لا تعاد الصلاة من سجدة واحدة یحمل الخبر علی ارادة الجنس من السجدة، فیقید اطلاقه بها او علی انه اطلقت علی السجدتین باعتبار انهما معا جزء واحد.

و اورد علیه: تارة: بضعف معلی و اخری: بمعارضته بخبر عبد اللّه بن سنان: ان

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۵.

]...[

نسیت شیئا من الصلاة رکوعا او سجودا او تکبیرا ثمّ ذکرت فاصنع الذی فاتک سواء (سهوا) «۱». و قد استدل به کل من القائلین بعدم البطلان مطلقاً، و القائلین باختصاصه بالاولیین، و قد مر تقریب استدلالهما به و بما شاکله.

اقول: الاظهر أن المعلی ثقة، و یعتمد علی روایته لتصریح جمع من ائمة الرجال بذلک، و لورود روایات فی مدحه، و النسبة بین الخبرین عموم مطلق فیقید اطلاق خبر ابن سنان بخبر معلی، و لکن یرد علیه: انه مرسل، فان علی بن اسماعیل یرویه عن رجل عن معلی.

فالصحیح ان یستدل له بما سیاتی من مبطلیة زیادة الرکوع مطلقا. و نقص السجدتین، و فی هذه الصلاة الامر یدور بینهما، فیعلم تفصیلا بالبطلان.

[الاخلال بباقی الواجبات]

اشارة

هذا کله فیما ثبتت رکنیته، و اما ما لم تثبت رکنیته و لا عدمها بالدلیل و انما ثبتت جزئیته او شرطیته للصلاة، و شک فی انه هل تبطل الصلاة بفقدانه فی حال النسیان ام لا، فتنقیح القول فیه یقتضی التکلم فی مقامات:.

(۱) فیما یقتضیه الاصل اللفظی.

(۲) فیما یقتضیه الاصل العملی.

(۳) فیما تقتضیه القاعدة الثانویة فی خصوص الصلاة.

و قبل الشروع بالبحث فیها. لا بد من تقدیم مقدمة، و هی: انه هل یصح تکلیف الناسی بغیر ما نسیه من الاجزاء و الشرائط ام لا؟

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۷۶

]...[

[مقدمة فی] امکان تکلیف الناسی بغیر ما نسیه

فقد ذهب جماعة منهم الشیخ الاعظم- ره- الی عدم امکانه و استحالته من جهة عدم امکان فعلیة ذلک الحکم، فانه ان لم یلتفت الی نسیانه لا یمکن انبعاثه عنه، و اذا لم یمکن ذلک لما امکن البعث، و ان التفت الیه انقلب الی الذاکر فلا یصیر الحکم الثابت للناسی فعلیا فی حقه علی کل تقدیر، و اذا امتنع ذلک امتنع الجعل.

و ذکروا فی الجواب عن ذلک وجوها امتنها ما افاده المحقق الخراسانی- ره- و هو: انه یمکن ذلک بان یوجه التکلیف بعدة من الاجزاء الی عامة المکلفین، و بالنسبة الی بقیة الاجزاء و الشرائط یوجه الامر بکل واحد منها الی خصوص الذاکرین، فتختص جزئیته او شرطیته بحال الذکر و لا یعم حال النسیان.

و اورد علیه تارة: بأنه لا تعین للمنسی حتی یؤمر بما عداه مطلقا و به مقیدا بالالتفات فلا بد من الالتزام بتعدد البعث بعدد ما یتصور من انحاء نسیان الجزء اطلاقا و تقییداً.

و اخری: بان الناسی لعدم توجهه الی کونه ناسیا یقصد الامر المتوجه الی الذاکرین فما قصده لا واقع له و ما له واقع لم یقصده.

و فیهما نظر: اما الاول: فلانه لا محذور فی کون التکلیف بغیر ما یتقوم به العمل مقیدا بالالتفات.

و أما الثانی: فلأن الناسی و ان کان یعتقد مماثلة امره لأمر الذاکرین و لکنه لاجل قصده امتثال الامر الفعلی المتوجه الیه و وجود امر فعلی کذلک لا یضر ذلک بصحة عمله، بل یکون من قبیل الخطأ فی التطبیق.

و أما الاجوبة الاخر فبیانها موکول الی محلها فی الاصول.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۷۷

]...[

[المقام الاول] ثبوت الجزئیة فی حال النسیان و عدمه

اذا عرفت هذه المقدمة فیقع الکلام فی المقامات الثلاثة:.

اما المقام الاول: فملخص القول فیه: انه ان کان لدلیل الجزئیة او الشرطیة اطلاق یشمل حال النسیان فیؤخذ به و یحکم بالجزئیة او الشرطیة المطلقة سواء کان لدلیل الواجب اطلاق ام لا، اما علی الثانی فواضح، و اما علی الاول فلتقدم اطلاق المقید علی اطلاق دلیل المطلق، و معه لا شک فی الاعتبار کی یرجع الی البراءة، و لازم الاطلاق المزبور لیس ثبوت الامر بما هو مرکب من المنسی فی حال النسیان کی یقال انه مستحیل عقلا بل حیث ان معناه ثبوت الجزئیة او الشرطیة فی جمیع الازمنة و الآنات التی امر فیها بالمرکب

فلازمه سقوط الامر عند نسیان الجزء او الشرط، فالفاقد فاسد.

ثمّ انه لا فرق فیما ذکرناه بین ان یکون الدلیل المثبت للجزئیة او الشرطیة بلسان الامر به او بغیر ذلک، اذ الاوامر المتعلقة بالاجزاء و الشرائط لیست او امر بعثیة حتی یقال انها مقیدة بحال الذکر عقلا لاشتراط التکلیف بها، بل تکون ارشادا الی الجزئیة او الشرطیة.

فان قلت: ان ما ذکرت یتم لو لا حدیث رفع النسیان «۱»، و الا فهو من جهة کون الرفع بالاضافة الی غیر ما لا یعلمون رفعا واقعیا. یکون حاکما علی اطلاقات الادلة المثبتة للاحکام فی ظرف النسیان و موجبا لإلغاء الجزئیة و الشرطیة و به یثبت

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲ و باب ۵۶ من ابواب جهاد النفس و غیرهما من الابواب.

]...[

صحة الماتی به و مطابقته للمامور به.

قلت: ان حدیث رفع النسیان لا یصلح الا لرفع الامر من المنسی، و حیث انه ضمنی فلا یمکن رفعه الا برفع الامر بالمرکب منه و من غیره، و لا یصلح لاثبات الامر بغیر المنسی، مضافا الی ان نسیان جزء او شرط فی فرد من الواجب لیس مورداً لحدیث الرفع، اذ ما تعلق به النسیان حینئذ غیر ما هو متعلق الامر، فان متعلق الامر هو الجامع و الطبیعی، و المفروض انه لم یطرأ علیه النسیان، و ما طرأ علیه ذلک و هو الفرد لیس متعلقا للامر، و معلوم ان الحدیث انما یرفع الحکم اذا کان متعلق النسیان و الحکم شیئا واحدا.

فتحصل: انه بحدیث الرفع لا یمکن اثبات وجوب بقیة الاجزاء غیر المنسی، نعم فی خصوص الصلاة اذا کان النسیان مستوعبا للوقت یثبت ذلک بعد ما یرفع بالحدیث الامر بالمرکب من المنسی و غیره بما دل علی ان الصلاة لا تسقط بحال.

و ان لم یکن لدلیل الجزئیة او الشرطیة اطلاق و کان لدلیل الواجب اطلاق فیؤخذ به و یحکم بعدم کون المنسی جزءاً او شرطا فی حال النسیان اقتصارا فی تقیید اطلاق دلیل الواجب بخصوص حال الذکر.

و ان لم یکن لدلیل الواجب ایضاً اطلاق فلا بد من الرجوع الی ما یقتضیه الاصل العملی، و هو المقام الثانی من البحث.

[المقام الثانی] مقتضی الاصل العملی عند الشک فی الجزئیة

فقد ذهب المحقق الخراسانی- ره- الی جریان البراءة عن جزئیة المنسی او شرطیته، و ان به یثبت صحة المأتی به، و الحق هو التفصیل بین موارد التکالیف الانحلالیة و بین موارد التکالیف المتعلقة وجود الطبیعة.

]...[

اما فی المورد الاول: فمقتضی حدیث الرفع عدم الامر بشیء، و ذلک لانه اذا امر المولی عبده بالوقوف فی محل خاص من اول طلوع الشمس الی الزوال و نسی العبد الوقوف فی ساعة منه، و شک فی ان جزئیة الوقوف فی هذه الساعة هل هی مطلقة، فیسقط الامر بالوقوف فی الساعات المتاخرة، ام مختصة بحال الذکر فیکون الامر به باقیا، فالشک فیه یرجع الی الشک فی التکلیف بالاتیان بغیر المنسی، فتجری فیه البراءة، فلا یجب علیه الاتیان بغیر المنسی.

و أما فی المورد الثانی: کما لو نسی الاتیان بجزء من الصلاة المامور بها فی فرد منها، فحیث ان التکلیف باصل طبیعی الصلاة الواقعة فی جزء من الوقت المقرر لها معلوم، و الشک فی اطلاق الجزئیة یرجع الی جواز الاکتفاء بالماتی به و عدمه، فبناء علی استحالة توجه

الخطاب الی الناسی فالماتی به غیر مأمور به قطعا، فالشک فی جواز الاجتزاء و عدمه ناش عن الشک فی وفائه بالغرض، فلا مناص عن الرجوع الی قاعدة الاشتغال، فتلزم الاعادة.

و أما بناءً علی امکانه کما عرفت فیکون المقام من موارد دوران الامر بین الاقل و الاکثر للعلم بتعلق التکلیف بالصلاة مثلا و العلم بجزئیه السورة مثلا فی حال الذکر و الشک فی جزئیتها فی حال النسیان، فالواجب مردد بین ان یکون خصوص الصلاة المشتملة علی السورة او الجامع بینها، و بین الفاقدة لها فی حال النسیان فالأمر یئول الی العلم بالقدر الجامع و الشک فی اعتبار السورة علی الاطلاق، فیرجع الی البراءة بناءً علی جریانها فی موارد دوران الامر بین الاقل و الاکثر کما هو الحق و یحکم بعدم جزئیة المنسی و مطابقة المأتی به للمامور به.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۰

]...[

[المقام الثالث] مقتضی القاعدة الثانویة عند الشک فی الجزئیة

اشارة

و أما المقام الثالث: فقد وردت نصوص فی باب الصلاة تدل علی صحة الصلاة اذا اخل بجملة من الاجزاء و الشرائط نسیانا، و عمدة تلک النصوص صحیح زرارة عن ابی جعفر (ع)، و حیث ان هذا الحدیث الشریف هو الاصل فی هذا الباب و متضمن لحکم جملة من الفروع، فلا بد لنا من نقله ثمّ التکلم فی دلالته کی یتضح مقدار ما یستفاد منه.

حدیث لا تعاد

روی المشایخ الثلاثة- باسانیدهم- الی زرارة عن الامام الباقر (ع) انه قال: لا تعاد الصلاة الا من خمس: الطهور، و الوقت، و القبلة، و الرکوع، و السجود، ثمّ قال: القراءة سنّة و التشهد سنة، و لا تنقض السنة الفریضة «۱».

و الخبر صحیح معتمد علیه عند الاصحاب، فلا اشکال فیه من حیث السند و اما من حیث الدلالة فالکلام فیه یقع فی جهات: الاولی: قد یتوهم کون الحدیث وارداً فی مقام بیان ماهیة الصلاة و ما یعتبر فیها، و یدل علی انه لا یعتبر فیها سوی الخمسة المذکورة، فکلما ثبت اعتباره بدلیل آخر یکون خارجا عنه بالتخصیص، و لو شک فی اعتبار شیء فیه مقتضی اطلاق الحدیث العدم، و علیه فیکون معناه المطابقی ان الصلاة لا تعاد من ناحیة الاخلال بما یتوهم اعتباره فیها الا من خمس، و مدلوله

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۴ و غیره من الابواب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۱

]...[

الالتزامی ان ما توهم اعتباره فیها، و لاجله یتوهم لزوم الاعادة عند الاخلال به لا یکون معتبرا سوی الخمسة المذکورة.

و اجاب عنه بعض الاکابر: بان الصحیح آبٍ عن التخصیص لو روده مورد التحدید، و الحمل علی المعنی المزبور موجب لو رده التخصیص علیه، مع ان لازمه تخصیص الاکثر اذ ما ثبت من الاجزاء و الشرائط للصلاة اکثر بمراتب مما ذکر فی الحدیث.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأنه مع ورود الحدیث مورد بیان اجزاء المامور به و شرائطه لا یکون آبیا عن تخصیص.

و أما الثانی: فلأن الحدیث متضمن لجملتین الاولی: عدم لزوم الاعادة من ناحیة غیر الخمسة، الثانیة: لزومها من ناحیتها. و ما دل علی اعتبار شیء آخر فیها غیر الخمسة المذکورة انما یکون مخصصا للاولی لا الثانیة، فلا یلزم تخصیص الاکثر.

فالصحیح ان یورد علیه: بان الحدیث انما یدل علی عدم لزوم الاعادة، فالمفروض فی موضوعه الاتیان بالمامور به المتوقف علی ثبوت اصل ماهیة الصلاة بحسب الجعل من ناحیة الشارع، فهو فی مقام بیان ما یکون متأخرا عن ماهیة الصلاة بحسب الجعل بمرتبتین، فکیف یمکن الالتزام بکونه واردا فی مقام بیانها.

فاذاً لا محیص عن حمل الحدیث علی ما فهمه الاصحاب، و یکون ظاهرا فیه و هو ارادة بیان حکم الاخلال بما ثبت اعتباره فیها.

الصحیح لا یشمل العامد

الثانیة: نسب الی المشهور اختصاص الخبر بما عدا العامد، و انه لا یشمل العامد مطلقا، و عن جماعة منهم سید المدارک و المحقق المیرزا محمد تقی الشیرازی:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۲

]...[

شموله له سواء کان عالما ام جاهلا غایة الامر خرج العالم بالاجماع، و عن الشیخ الاعظم: عدم شموله للعالم بالحکم و الجاهل به عن تقصیر و شموله للجاهل به عن قصور.

و الاقوی عدم شموله للعالم و الجاهل المحتمل لعدم انطباق المأمور به علی الماتی به و شموله لما عداهما من الناسی و الجاهل بالحکم عن قصور و الجاهل بالموضوع، و الکلام فی هذه الجهة یقع فی موارد:.

الاول: فی شموله للعامد و عدمه، و قد استدل الشیخ الاعظم- ره- لعدم الشمول: بانه مناف مع ما یحکم به العقل من لزوم الامتثال بل تصور کون الشیء معتبراً فیها یوجب القطع بان الاخلال به عمدا موجب للبطلان بلا احتیاج الی الاستدلال و ترتیب القیاس، ثمّ قال: و منه یظهر ما فی کلمات جماعة منهم السید فی المدارک من الاستدلال بالاجماع، لان المسألة غیر متعلقة بالشارع فلا تکون محلا للاجماع الذی هو کاشف عن الحجة الشرعیة، و قد ذکر بعض المحققین- ره- هذا الوجه ببیان آخر و حاصله: انه یلزم من شموله للعالم الخلف، لان عدم لزوم الاعادة مع الاخلال مطلقا حتی فی حال العمد خلف و مناف مع فرض اعتباره فی الصلاة الذی هو مفروغ عنه، لأنّ لازمه لزوم الامتثال المستلزم للزوم الاعادة عند الاخلال به فی الجملة و لو عند الاخلال العمدی به.

و اورد علیه المحقق الشیرازی- ره-: اولا- بالنقض ببعض افعال الحج حیث انهم یفتون بصحته مع ترک بعض اجزائه الواجبة غیر الرکنیة عمداً، و ثانیا: بالحل و هو انه یمکن تصویر ذلک بالالتزام بامرین: احدهما متعلق بالخمسة المذکورة فی الحدیث و غیرها مما ثبت رکنیته کالتکبیر و نحوه، ثانیهما: متعلق بتلک الاجزاء ایضا و الاجزاء الاخر المفروض وجوبها، فهناک امران: امر بالبعض، و امر آخر بالکل المشتمل علی تلک الاجزاء و غیرها نظیر ما لو نذر الاتیان بالصلاة المشتملة علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۳

]...[

الاجزاء المستحبة، فان الامر الصلاتی الوجوبی متعلق باصل الصلاة، و الامر النذری متعلق بها و بغیرها من الاجزاء المستحبة، فلو اتی بالصلاة مع الاخلال ببعض ما یعتبر فی الامر الثانی عمدا یسقط کلا الامرین، اما الامر الاول: فلاتیان متعلقه، و اما الامر الثانی: فلعدم القدرة علی امتثاله لعدم بقاء مورد له بعد سقوط الامر الاول لفرض ان مورده عین مورد الاول مع زیادات من الاجزاء و الشرائط الیه،

فبعد سقوط الامر الاول لا یبقی مورد للامر الثانی لانتفاء الکل بانتفاء الجزء، و مع ذلک یکون عاصیا بالنسبة الی الامر الثانی، و مطیعا بالنسبة الی الاول، نظیر ما اذا ترک بعض الاجزاء المستحبة فی الفرض فانه یسقط کلا الامرین ای الامر بالصلاة و الامر النذری المتعلق بها، مشتملة علی الاجزاء الندبیة، و یکون عاصیا بالنسبة الی الامر النذری مطیعا بالنسبة الی الامر الصلاتی.

فتحصل: انه لا منافاة بین وجوب امور فی الصلاة غیر الخمسة المستثناة، و عدم وجوب الاعادة بترکها فی الصلاة عمدا.

و فیه: ان ما ذکره- قده- و ان کان دقیقا و لکن یرد علیه ما اشار هو- قده- الیه من ان ما ذکر لا یرفع المنافاة بما للحدیث من الظهور، و هو تمامیة الصلاة و حصول الغرض کما لا یخفی، مع انه مناف لظهور جمیع ادلة الامور المعتبرة فی الصلاة کقوله (ع): لا صلاة الا بفاتحة الکتاب و غیره، فان الظاهر منها کون المامور به شیئاً واحدا، و هذه الامور معتبرة فیه، و لازم ذلک عدم الصحة و لزوم الاعادة مع الاخلال بشیء منها عمدا فتدبر.

و یشهد لعدم شموله للعالم مضافا الی ذلک: ان ظاهر الصحیح هو نفی الاعادة علی من کانت الاعادة لازمة علیه مع عدم الدلیل من جهة انکشاف الخلاف المتأخر، بحیث لولاه لما کان یعید صلاته، و لا شبهة فی انه علی هذا لا یشمل العالم کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۴

]...[

و أما ما استدل به بعض المحققین- ره- من ان نفی الاعادة انما یصح فی مورد امکن الامر بالاعادة، و هو انما یصح فیما اذا لم یکن الامر الاول باقیا و الا فلکونه کافیا فی المحرکیة و الباعثیة لا یحتاج الی الامر بالاعادة بل لا یصح الامر بها للزوم اجتماع المثلین، و علیه فیختص الحدیث بصورة النسیان و الاضطرار، و لا یشمل صورة العلم لان الامر بالاعادة لا یصح فیها، فغیر سدید، لان مورد نفی الاعادة و ان کان فیما اذا امکن الامر بالاعادة، و لکن لا ینحصر بما اذا امکن الامر بها مولویا نفسیا بل یصح فیما اذا امکن الامر بها و لو ارشاداً الی بقاء الامر الاول کما هو الشأن فی اغلب موارد الامر بالاعادة، بل الظاهر من الحدیث من جهة وروده فی مقام بیان سقوط الامر اختصاصه بما اذا صح الامر بها ارشادیا کما لا یخفی، و علیه فیشمل الحدیث صورة العلم لو لا ما ذکرناه.

الحدیث لا یشمل الجاهل المقصر

المورد الثانی: فی شمول الحدیث للجاهل المقصر و عدمه، فعن الشیخ الاعظم- ره- الاستدلال للعدم: بان الصحیح مسوق لبیان حکم من له امر واقعا فیدل علی انه مکلف فی زمان المعذوریة بالناقص، و حیث ان المقصر یرتفع عنه الخطاب واقعا بمعصیته و الا لما استحق العقاب و لما کان مقصرا، فلا یشمله الصحیح، و لا یقاس المقام بالجاهل المقصر فی مسالة الجهر و الاخفات فانه فی تلک المسألة یکون ما دل علی معذوریة الجاهل کاشفا عن حدوث خطاب جدید بعد ارتفاع الخطاب الاول، و هذا بخلاف المقام حیث لا کاشف عن حدوث خطاب آخر.

و فیه: اولا: ان الحدیث یدل علی الاجتزاء بالناقص لا علی انه مأمور به کما ستعرف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۵

]...[

و ثانیاً: انه لو سلم دلالته علی الامر به فحیث ان اطلاقه یشمل الجاهل المقصر کما هو المفروض، فیدل علی ان الامر بالناقص متوجه الیه کغیره.

و بالجملة: کون الجاهل المقصر مستحقا للعقاب و سقوط التکلیف بالتام عنه بالعصیان غیر مربوطین بما هو مفاد الحدیث من صحة

الفاقد و لا منافیین لها.

و من ما ذکرناه فی المورد الاول ظهر ان ما استدل به بعض المحققین لعدم شموله له من ان مورد نفی الاعادة ما اذا صح الامر بها المختص بما اذا لم یکن الامر الاول باقیا، فلا یشمل الجاهل غیر تام، فالصحیح ان یستدل له بان الظاهر من الحدیث وروده فی مقام بیان نفی الاعادة فیما اذا ترک الاجزاء غیر الرکنیة عن عذر لا فیما اذا ترک ما کان التکلیف المتعلق به منجزا غیر معذور فی مخالفته، و علیه فلا یشمل المقصر مطلقاً.

و یشهد لعدم شموله للمقصر المحتمل لعدم انطباق المأتی به علی المأمور به: ما ذکرناه فی وجه عدم شموله للعامد من ان ظاهر الصحیح عدم لزوم الاعادة علی من کانت الاعادة لازمة علیه لو لا الدلیل من جهة انکشاف الخلاف بحیث لولاه لما کان یعید الصلاة.

ثمّ انه علی فرض الشمول لا بد من تقییده بالاجماع علی أن حکمه حکم العالم.

فتحصل: ان الاقوی اختصاص الحدیث بغیر الجاهل المقصر.

الحدیث یشمل الجاهل القاصر

المورد الثالث: فی شمول الحدیث للجاهل القاصر و عدمه، فقد استدل للثانی بوجهین: الاول: ما تقدم من بعض المحققین من ان مورد الحدیث ما اذا صح الامر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۶

]...[

بالصلاة الواجدة للمتروک و هو انما یکون فیما اذا لم یکن الامر الاول باقیا فلا یشمل الجاهل.

و فیه: ما عرفت فی الموردین الاولین، فلا نعید.

الثانی: ما ذکره بعض المحققین- ره- فی کتاب صلاته و حاصله: ان ظاهر الصحیحة الحکم بالصحة الواقعیة و مقتضاها عدم کون المتروک جزءاً او شرطا، و لا یعقل ان یقید الجزئیة و الشرطیة بالعلم بهما بحیث لو صار عالما بعد مهما بالجهل المرکب لما کان الجزء جزءاً و الشرط شرطا الا علی نحو التصویب المجمع علی بطلانه.

و فیه: ان الظاهر من الحدیث علی ما عرفت لیس عدم کون التام هو المامور به الواقعی، بل غایة ما یدل علیه الحدیث ان ترک غیر الخمسة المذکورة فیها لا یکون موجبا للاعادة و ان کان حین العمل ماموراً باتیان التام، مع انه لا ریب فی ان الجاهل معذور فی مسألتی الجهر و الاخفات و القصر و الاتمام، و هو- قده- ملتزم بذلک، فکما انه فی تینک المسألتین لا یلزم التصویب المجمع علی بطلانه، فکذلک فی المقام.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاظهر شمول الحدیث للجاهل القاصر، سواء کان الجهل بالحکم او الموضوع.

شمول الحدیث للزیادة

الثالثة: فی بیان شمول الحدیث للزیادة و عدمه: ربما یقال کما عن بعض اجلة عصرنا: ان الظاهر من الحدیث بقرینة استثناء الخمسة المذکورة فیه انه لا تعاد الصلاة من قبل نقص کل جزء وجودی من اجزائها الا الخمسة، فلا یدل علی ان نقص الجزء العدمی سواء کان عدم زیادة الجزء او غیره لا یوجب الاعادة.

و فیه: ان کون المستثنی من الوجودیات لا یوجب ان یکون المستثنی منه ایضا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۷

]...[

کذلک مع کونه فی نفسه ظاهرا فی الاعم منها من جهة ان الصلاة مرکبة من الاجزاء الوجودیة و العدمیة، و هی المأخوذة فی لسان الدلیل و استند لا تعاد الهیا مع حذف المتعلق الذی هو دلیل العموم، أ لا تری انه لو قال المولی: اکرم العلماء الا زیداً، و کان زید من الاصولیین لا یتوهم احد اختصاص الخطاب فی المستثنی منه ایضا بالاصولیین.

و فی مقابل هذا القول قد ادعی ان الظاهر من الحدیث انه لا تعاد الصلاة بسبب نقص جزء او شرط او زیادة شیء منهما الا الخمسة.

و یرد علیه: ما ذکره بعض مشایخنا- قده- من انه دلیل اولا علی تقدیر الزیادة و النقص بعنوانهما، فلا یصح تعلقهما ثانیا بالخمسة، إذ لا یتصور الزیادة فی غیر الرکوع و السجود منها، و جعل الزیادة باعتبار المجموع لا یصح لان المستثنی کل واحد من الخمسة، فلم یبق من محتملات الحدیث الا اثنان: احدهما: انه لا تعاد الصلاة من قبل نقص کل جزء من اجزائها اعم من الوجودی و العدمی کعدم الزیادة المأخوذ شرطا فی الصلاة، ثانیهما: انه لا تعاد الصلاة بسبب الخلل من ناحیة الاجزاء الا بالخلل من قبل الخمسة.

و الفرق بین الاحتمالین انه علی الاول یدل علی ان نقص الجزء العدمی سواء کان عدم زیادة الرکن او غیره لا یوجب الاعادة، لان المستثنی نقص الخمسة، و الزیادة حینئذ نقص فی الصلاة لمکان اعتبار عدمها فیها لا انها نقص فی الرکوع.

و علی الثانی: یدل علی ان الخلل من ناحیة الرکوع و السجود و غیرهما من الخمسة یوجب الاعادة دون غیرها سواء کان من جهة زیادتهما اذا اخذ عدمها شرطا فی الصلاة، او کان من جهة نقصهما، فزیادة الرکوع او السجود ایضاً موجبة للاعادة و لا یبعد دعوی ارجحیة الاول کما ادعاها بعض مشایخنا- قده- لزیادة عنایة فی الثانی باعتبار الخلل الصادق علی الزیادة و النقص بخلاف اعتبار النقص، فان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۸

]...[

المرکب المطلوب ایجاده یعاد من قبل ترکه لا من قبل وجوده، فهو لا یحتاج الی عنایة زائدة علی ترک ما یجب تحصیله، و ان ابیت عما ذکرناه فلا اقل من الاجمال فلا یدل الحدیث علی صحة الصلاة مع زیادة الرکوع او السجود و لا علی فسادها، و علی کل یدل علی ان زیادة غیرهما لا توجب فساد الصلاة.

حدیث لا تعاد شامل للشروط و الموانع

الرابعة: هل الحکم بعدم الاعادة یختص بالاجزاء ام یعمها و الشرائط و لا یشمل الموانع ام یعمها ایضاً؟ وجوه و اقوال: اقواها، الاخیر، لانه استند لا تعاد الی الصلاة المرکبة من الامور الوجودیة و العدمیة، و لم یقید بنقص شیء خاص منها، بل حذف المتعلق و هو دلیل العموم، و عرفت ان استثناء الوجودیات لا یوجب الاختصاص.

و دعوی ان اول ما یلحظ من المرکب المقید بالامور الوجودیة و العدمیة هو نفس الامور التی یلتئم منها الکل، و هی التی یعبر عنها عند اهل المعقول (بالاجزاء بالاسر) ثمّ یلاحظ تقیدها بالقیود الوجودیة، ثمّ بالامور العدمیة، فمرتبة الاجزاء متقدمة علی الشرائط و الموانع فی الاعتبار، کما ان مرتبة الشرائط متقدمة علی الموانع، و علیه فبما ان المستثنی منه لا یکون ظاهراً فی العموم مع قطع النظر عن الاستثناء، فالمتیقن ارادة الاجزاء، و لکن بقرینة استثناء الشرائط یعلم ارادتها ایضا فی المستثنی، منه، و اما الموانع فلیس علی ارادتها دلیل، فالصحیح دلیل علی القول الوسط، مندفعة بما عرفت من ان حذف المتعلق دلیل العموم، و تقدم رتبة الاجزاء علی الشرائط، و رتبة الشرط علی المانع لا یوجب التقیید و الاختصاص، اذ هذا الترتیب انما یکون فی مرتبة الجعل و الاعتبار، و اما فی الحکم الذی

تضمنه الحدیث و هو عدم البطلان من ناحیة نقص بعض ما یعتبر فی الصلاة فلا تفاوت بینها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۸۹

]...[

المراد من الاعادة

الخامسة: لا خلاف فی ان المراد بالاعادة فی الجملتین ما یعم القضاء، و لعل وجهه ان معنی الاعادة عرفا و فی عرف الشارع: انما هو اتیان الفعل ثانیا من غیر فرق بین اتیانه فی الوقت او فی خارجه کما یظهر لمن راجع العرف و النصوص المتضمنة للاعادة و نفیها الواردة فی الابواب المتفرقة، مع انه لو سلم کون المراد بها فی الحدیث معناها المعروف عند الفقهاء و هو اتیان الفعل ثانیا فی وقته فی مقابل القضاء، فحیث ان الحدیث یدل علی ان ما اتی به المکلف و ان کان ناقصا لکنه هو المکلف به، فلا فوت حتی یجب القضاء فتأمل، مضافا الی امکان دعوی الاولویة.

[الاخلال بما عدا الخمسة المستثناة لا یوجب فساد الصلاة]

و السادسة الظاهر من الصحیح من جهة کثرة استعمال الاعادة فی الاستئناف لو لم ندع ظهورها فی نفسها فیه، و تعلیل الحکم بعدم الاعادة بان القراءة سنّة ان الاخلال بما عدا الخمسة المستثناة لا یوجب فساد الصلاة حین الاخلال، لا انه لا یوجب ذلک اذا انکشف بعد تمامیة الصلاة.

و بعبارة اخری: کون الانکشاف قبل تمامیة الصلاة او بعدها لا یکون دخیلا فی هذا الحکم.

المراد بالطهور

السابعة: لا شبهة و لا خلاف فی شمول الطهور فی الحدیث للطهارة الحدثیة، و انما الخلاف و الکلام فی شموله للطهارة الخبثیة، فقد نسب الی المشهور: عدم شموله لها، و هو الاقوی، اذ الظاهر کون الطهور اسم الآلة، فالمراد منه ما یتطهر به

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹۰

]...[

کالسحور و الفطور، و حیث ان استعمال الطهور فی الطهارة الحدثیة فی نفسه لازم بخلافه فی الطهارة الخبثیة اذ ما لم یتنجس یجوز الصلاة فیه، و لو لم یستعمل المطهر، و الظاهر منه کون استعمال الطهور من الامور المعتبرة فی الصلاة مطلقا فلا محالة یختص الحدیث بالطهارة الحدثیة، و بذلک یظهر اختصاصه بها بناءً علی ما عن بعض من ان المراد به المطهر، و ما عن آخر انه الطاهر المطهر، کما انه یکون الصحیح ظاهراً فی الاختصاص بناءً علی ان یکون الطهور اسم مصدر لطهر من غیر فرق بین ان یقرأ بالضم کالوضوء، او ان یقرأ بالفتح، لان الظاهر من التطهر رفع الحدث کما لا یخفی.

هذا تمام الکلام فی المباحث المهمة المتعلقة بهذا الخبر الشریف الذی هو الاصل فی استنباط الاصل الثانوی فی هذا الباب، و بقی فیه مباحث تعرضنا لها فی هذا الجزء و سائر الاجزاء، فظهر مما ذکرناه: ان الاخلال سهواً بغیر الخمسة المذکورة فی حدیث لا تعاد الصلاة لا یضر بصحة الصلاة، و کذلک لو کان عن جهل غیر تقصیری.

حکم الزیادة السهویة

مسألة ۴: فی بیان حکم الزیادة السهویة، و قد تقدم ان مقتضی القاعدة الاولیة عدم بطلان الصلاة بالزیادة، و اما بحسب النصوص الواردة فی المقام فبالنسبة الی غیر الارکان. صحیح لا تعاد یدل علی عدم البطلان، و اما بالاضافة الی الارکان فقد تقدم انه یدل علی عدم البطلان و لا أقل من اجماله و عدم دلالته علی البطلان و لا علی عدمه، و هناک طائفتان من النصوص تدلان علی عدم البطلان فی غیر الارکان:.

الاولی: ما وردت فی الزیادة السهویة: کقوله (ع) فی خبر سفیان بن السمط:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹۱

]...[

تسجد سجدتی السهو لکل زیادة تدخل علیک او نقصان «۱».

و هذه الطائفة و ان لم تکن متکفلة لبیان حکمین: احدهما: نفی وجوب الاعادة للزیادة، و الثانی: وجوب السجدة لکل زیادة بل هی متضمنة لحکم الزیادة السهویة من حیث وجوب سجدتی السهو فی فرض احراز صحة الصلاة و عدم مانعیة الزیادة من الخارج و ساکتة عن بیان مورد صحة الصلاة، الا أنها تدل بالالتزام علی ان کل زیادة سهویة لا توجب البطلان و هذا بضمیمة عدم الفرق بین الاجزاء یوجب ثبوت عدم مبطلیة الزیادة فی غیر الارکان مطلقا.

الثانیة: ما تدل علی عدم اعادة الصلاة من سجدة واحدة: کقول الامام الصادق (ع) فی صحیح منصور: لا یعید صلاة من سجدة و یعیدها من رکعة. «۲» الوارد فیمن زاد سجدة نسیانا، فانه بضمیمة القطع بعدم الفرق فی الاجزاء غیر الرکنیة بین السجدة الواحدة و غیرها یدل علی ذلک.

و قد استدل لمبطلیة الزیادة السهویة مطلقا بطائفتین من النصوص: الاولی: ما تدل علی بطلان الصلاة بالزیادة مطلقاً: کقوله (ع) فی صحیح ابی بصیر المتقدم: من زاد فی صلاته فعلیه الاعادة «۳». و نحوه غیره مما تقدم.

الثانیة ما تکون مختصة بالزیادة السهویة: کخبر زرارة و بکیر عن ابی جعفر (ع) اذا استیقن انه قد زاد فی صلاته المکتوبة لم یعتد بها و استقبل صلاته استقبالًا «۴».

اقول: اما الطائفة الاولی: فلا بد من تخصیصها بالعامد لأخصیة بعض

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹۲

]...[

النصوص المتقدمة الدالة علی عدم مبطلیة الزیادة السهویة عنها، و اما حدیث (لا تعاد): فالنسبة بینه و بین هذه النصوص و ان کانت عموما من وجه لاختصاصه بغیر العامد و اختصاص هذه بالزیادة، الا انه لحکومة حدیث لا تعاد الصلاة علی ادلة الاجزاء و الشرائط و

الموانع التی منها ادلـة مبطلیـة الزیادة، یقـدم الحـدیث، اذ لا تلاحظ النسـبة بین الحاکم و المحکوم، فعلی القول بدلالـة حدیث لا تعاد علی عـدم مبطلیـة الزیادة السـهویة حتی فی الارکان کانت النتیجـة عـدم مبطلیة زیادة الرکن ایضاً و ان کانت سـهویة، و اما علی القول بعـدم دلالـته علی ذلـک فی الارکـان فتبقی زیـادة الرکن داخلـة تحت تلک النصوص، و علی فرض الاجمال الحکم ذلک ایضاً، لان اجمال المخصص و الحاکم لا یسری الی العام، و المحکوم فی فرض الانفصال کما فی المقام.

و أما الطائفة الثانیة: فهی علی المختار من شـمول الحدیث لزیادة الارکان و دلالته علی عدم مبطلیتها تکون اخص من الحدیث و تقدم علیه، غایة الامر هی تخصـص فی غیر الارکان بالطائفتین الاخیرتین الدالتین علی عدم مبطلیة زیادة غیر الرکن سهواً، و به یندفع ما قیل من انه للاجماع علی عـدم الفصل بین الزیادة السـهویة و النقیصـة السـهویة لو قدمت الطائفة الدالة علی مبطلیة الزیادة السـهویة لا یبقی لحدیث لا تعاد مورد.

و أما علی القول بدلالته علی مبطلیة زیادة الرکن، فحیث ان النسبة بین عقد المستثنی منه الدال علی عدم مبطلیة زیادة غیر الرکن و بین هـذه النصوص الدالة علی مبطلیة الزیادة السـهویة مطلقا عموم من وجه لاختصاص الحدیث بغیر الارکان و عمومه للزیادة و النقیصة، و حـدیث لا تعاد الصـلاة حاکم علی ادلـة الاجزاء و الشـرائط و الموانع، یقـدم الحـدیث و تکون النتیجة ایضا مبطلیة الزیادة السـهویة فی الارکان و عدمها فی غیرها.

و هکذا علی القول باجمال حدیث لا تعاد من هذه الجهة، فان لازم الاجمال

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹۳

]...[

دلالـته علی مبطلیـة الزیـادة فی الارکـان، ففیهـا یرجع إلی ما دل علی مبطلیـة الزیادة السـهویة مطلقاً کما لا یخفی فالجمع بین نصوص الباب یقتضی القول بمبطلیة الزیادة السهویّة فی الأرکان و عدمها فی غیرها.

ثمّ انه ربما یورد علی خبر زرارة و بکیر- بامرین: الاول: انه ضـعیف السـند، الثانی: ما افاده المحقق الهمدانی- ره- و هو انه فی نسـخة الکافی هکذا: اذا استیقن انه زاد فی المکتوبة رکعة لم یعتد بها. و صاحب الکافی اضبط من صاحب التهذیب، و لا أقل من الاجمال و المتیقن منه زیادة الرکعة، و علیه فلا معارض لحدیث لا تعاد و لا مخصص له-.

و لکن یمکن دفع الاول: بان الخبر حسن کالصـحیح بابراهیم بن هاشم، و یمکن دفع الثانی: بان فی الکافی روایتین: احداهما: فی باب السـهو فی الرکوع عن علی بن ابراهیم عن ابیه عن ابن عمیر عن عمر بن اذینة عن زرارة عن الامام الباقر (ع): اذا استیقن انه قد زاد فی الصلاة المکتوبة رکعة لم یعتد بها و استقبل الصلاة استقبالا.

ثانیتهمـا: فی بـاب السـهو فی الاربع و الخمس بعین هـذا الاسـناد مع زیادة بکیر و ضـمه الی زرارة- و هی ما اسـتدللنا بها و ذکرناها- المختلفة مع هذه فی الجملة، و صاحب التهذیب انما روی الثانیة دون الاولی، و لکن مع ذلک کله من المستبعد جدا کونهما روایتین، و علیه فمبطلیة زیادة الرکن سهوا محل اشکال و تامل، الا ان الاحتیاط سبیل النجاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹۴

]...[

تردد المنسی بین الرکن و غیره

مسألة ۵: اذا تردد المنسـی بین الرکن فتکون الصـلاة باطلة، و بین غیره فتکون صـحیحة کما لو علم بنقصان مردد بین کون الناقص هو

الرکوع، او سجدة واحدة، او دار امر المنسی بین کونه هو الرکوع او القراءة و محل الکلام انما هو ما لو کان لکل واحد من اطراف العلم الاجمالی اثر، و الا فان لم یکن لفوت غیر الرکن الذی هو طرف العلم اثر یکون الاصل ای قاعدة التجاوز جاریة فی الرکن بلا معارض، ففی الفرض تارة یکون محل التدارک بالاضافة الی کل من طرفی العلم ماضیا کما اذا علم بعد الدخول فی رکوع الرکعة الثانیة انه اما ترک رکوع الرکعة الثانیة او سجدة واحدة منها، و اخری لا یکون کذلک فالکلام یقع فی موضعین:.

الاول: فیما اذا مضی محل التدارک بالاضافة الیهما: فاعلم ان فی المسألة اقوالا.

: (۱) ما اختاره سید العروة- ره-،- و هو بطلان الصلاة-.

(۲) ما اختاره جمع من محشی العروة و هو لزوم الجمع بین الاعادة و ترتیب اثر فوت غیر الرکن.

(۳) ما اختاره المحقق العراقی- ره- و هو التفصیل بین ما لو تذکر بعد الصلاة فیجب الاعادة، و بین ما لو تذکر فی اثنائها فصلاته صحیحة و یجب ترتیب اثر فوت غیر الرکن.

(۴) ما اختاره جمع من المحققین و هو الصحة و لزوم ترتیب اثر ترک غیر الرکن مطلقا. و ستعرف انه الاقوی.

و قد استدل للاول: بان قاعدة التجاوز فی نفسها تجری فی کل من طرفی العلم فتسقط بالمعارضة فیرجع الی استصحاب عدم الاتیان بالرکن المقتضی لبطلان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹۵

]...[

الصلاة، و لکن الاظهر ان قاعدة التجاوز الجاریة فی الرکن غیر معارضة بالجاریة فی غیره عند الدوران بعد ما کان اثر فوت الرکن بطلان الصلاة، و اثر ترک غیره عدم تمامیتها، و لزوم ضم شیء آخر الیها من قضاء ذلک الجزء و نحوه، و ذلک لان جریان القاعدة المتممة متوقف علی احراز ان الصلاة صحیحة من سائر الجهات، اذ فوت الجزء من الصلاة الباطلة لا أثر له، فما لم تجر القاعدة المصححة لا مورد القاعدة المتممة، و بعد جریانها لا تجری هی ایضاً للتعارض.

و بعبارة واضحة: ان القاعدة المتممة لا تجری علی کل تقدیر، اذ مع جریان القاعدة المصححة لا تجری للتعارض، و مع عدم جریانها لا تجری لعدم احراز الصحة، و علی ذلک فتجری قاعدة التجاوز فی الرکن و یحکم بصحة الصلاة، و فی الطرف الآخر یرجع الی اصالة عدم الاتیان به، فلا بد من ترتیب اثر ترکه بعد الصلاة. و بهذا ظهر مدرک القول الرابع.

و قد استدل للقول الثانی: بانه بعد تعارض قاعدة التجاوز الجاریة فی الرکن مع قاعدة التجاوز الجاریة فی غیره و تساقطهما، و تعارض استصحاب عدم اتیان الرکن مع استصحاب عدم اتیان غیره و تساقطهما، لا بد من الرجوع الی ما یقتضیه العلم الاجمالی بلزوم اعادة الصلاة، او لزوم ترتیب اثر فوت غیر الرکن و هو الجمع بینهما.

اقول: یرد علیه مضافا. الی ما عرفت من عدم تعارض قاعدتی التجاوز: انه لو سلم تعارضهما یتعین الرجوع الی استصحاب عدم الاتیان بالرکن الموجب للبطلان، و لا یعارضه الاصل فی غیره، لان الاستصحاب الجاری فی الرکن الموجب لبطلان الصلاة یوجب انعدام موضوع الاصل الجاری فی غیره، فان موضوعه الصلاة الصحیحة، اذ لا أثر للفوت فی الصلاة الباطلة فیکون من قبیل الاصل السببی فیجری هو خاصة، مع ان عدم اتیان غیر الرکن علی طبق امره معلوم وجدانا اما لترکه او لبطلان الصلاة بعدم اتیان الرکن، و معه لا مورد للاستصحاب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹۶

]...[

و قد استدل للقول الثالث: بانه اذا کان التذکر بعد الصلاة فمقتضی الاستصحاب بعد تساقط قاعدة التجاوز فی الاطراف لزوم اعادة الصلاة، و ان کان فی الاثناء تجری قاعدة التجاوز فی الرکن بلا معارض لعدم جریانها فی غیر الرکن للعلم بعدم سقوط امره، اما لبطلان الصلاة او لعدم الاتیان به، فلا بد من اتمام الصلاة و ترتیب اثر فوت غیر الرکن.

و فیه: انه لم یظهر لنا وجه الفرق بین الصورتین، فان ما ذکر فی الثانیة بعینه جار فی الاولی، مع انه قد عرفت ان قاعدة التجاوز فی الرکن لا معارض لها.

فتحصل: ان الاظهر صحة الصلاة و لزوم ترتیب اثر فوت غیر الرکن.

الموضع الثانی: فیما لو تذکر و لم یمض المحل علی التقدیرین: و فیه صور:.

الاولی: ان یکون المحل الشکی بالاضافة الیهما باقیا، فمقتضی قاعدة الشک فی المحل الاتیان بهما، و دعوی انه من جهة العلم باتیان احدهما لو اتی بهما یحصل له العلم الاجمالی بزیادة الرکن فالصلاة باطلة، و زیادة غیر الرکن فسجدة السهو لازمة، و مقتضی العلم الاجمالی لزوم ترتیب الاثرین، مندفعة بانه لو سلم مبطلیة الزیادة فی الرکن عن غیر عمد، و لزوم سجدة السهو لکل زیادة، مع انه ستعرف ما فی الثانی و عرفت ما فی الاول، و لا تعارض بین اصالة عدم زیادة الرکن و اصالة عدم زیادة غیره، اذ الاولی مصححة للصلاة، و الثانیة متممة، و قد مر آنفا عدم تعارض مثل هذین الاصلین فتجری الاولی بلا معارض و لا تجری الثانیة.

الصورة الثانیة: ما اذا کان المحل الشکی باقیا بالاضافة الی احدهما دون الآخر فتجری قاعدة التجاوز فیما مضی محله بلا معارض، و بمقتضی مفهوم دلیل القاعدة لا بد من الاتیان بما یکون محله باقیا.

الصورة الثالثة: ما اذا کان المحل الشکی بالاضافة الیهما ماضیا مع بقاء المحل الذکری بالاضافة الیهما، کما اذا کان فی القیام فعلم بفوت السجدتین او

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۲۹۷

و لو زاد رکوعا عمدا أو سهوا اعاد.

التشهد من الرکعة التی قام عنها، فحیث انه یعلم بعدم کون قیامه هذا مامورا به لوقوعه قبل التشهد او لبطلان الصلاة فحکم هذه الصورة حکم الصورة الاولی.

الصورة الرابعة: ما اذا کان المحل الشکی بالاضافة الیهما ماضیا مع بقاء المحل الذکری بالاضافة الی احدهما، فان کان الباقی محله الذکری هو الرکن تعارض قاعدة التجاوز بالاضافة الیهما، اذ لیس اثر عدم الاتیان بالرکن حینئذ هو البطلان کی یقال ان قاعدة التجاوز الجاریة فی غیره لا تعارض قاعدة التجاوز فیه، فیرجع الی اصالة عدم الاتیان بهما، فلا بد من الرجوع و الاتیان بالرکن فی محله، و ترتیب اثر ترک غیر الرکن، و ان کان الماضی محله الذکری هو الرکن فتجری قاعدة التجاوز فیه بلا معارض لما تقدم، و فی غیر الرکن یرجع الی اصالة عدم الاتیان فلا بد من الرجوع و الاتیان به.

و لا یخفی ان المسألة معنونة مفصلا فی رسالة فروع العلم الاجمالی التی حررها العالم الفاضل التقی رکن الاسلام و مفخرة هذه الایام الحاج الشیخ غلام حسین الطسوجی- ادام اللّه فضله- من تقریر ابحاثی.

حکم زیادة الرکوع- او السجدتین

مسألة ۶: و لو زاد رکوعا او سجدتین عمدا او سهوا اعاد الصلاة علی المشهور بین الاصحاب فی جمیع ذلک، بل عن مجمع البرهان: دعوی الاجماع علیه، و عن المدارک انه لا یعلم فیه مخالفا، و عن الریاض: نفی الخلاف فیه.

اقول: اما زیادتهما عمداً فلا اشکال بحسب الادلة فی مبطلیتها، انما الکلام فی موردین: الاول: انه هل یعتبر فی صدق الزیادة فیهما ما

یعتبر فی غیرهما من قصد کون الزائد من الصلاة، ام لا یعتبر ذلک بل تصدق الزیادة و ان لم یقصد ذلک؟ و فیه وجهان:

]...[

اظهرهما الثانی، و ذلک لحسن زرارة عن احد هما علیهما السلام: لا تقرأ فی المکتوبة بشیء من العزائم فان السجود زیادة فی المکتوبة «۱». فانه یدل علی ان السجدة التی لم یؤت بها بعنوان الصلاة بل اتی بها بعنوان التلاوة تکون زیادة فی المکتوبة، و ان لم تکن حقیقة کذلک لما عرفت من اعتبار القصد فی صدقها، الا انه للتعبد الشرعی نلتزم به فی هذا المورد، فاذا ثبت ذلک فی السجدة تثبت فی الرکوع بالاولویة القطعیة.

و یترتب علی ذلک عدم جواز اقحام الصلاة فی الصلاة فی غیر الموارد المنصوصة، اذ الرکوع و السجود و ان لم یؤت بهما بقصد الصلاة الاولی تصدق الزیادة علیهما فتوجبان البطلان. و سیأتی ان شاء اللّه تعالی تمام الکلام فی ذلک.

المورد الثانی: فی بطلان الصلاة بزیادة الرکوع او السجدتین سهوا:.

و قد استدل له بعموم ما دلّ علی قدح الزیادة و بما دل علی قدح الزیادة السهویة، و بصحیح منصور عن الامام الصادق (ع): عن رجل صلی فذکر انه زاد سجدة. قال (ع): لا یعید صلاة من سجدة و یعیدها من رکعة «۲». و نحوه خبر عبید بن زرارة «۳»، بتقریب ان الرکعة انما تطلق فی الاخبار علی کل من الرکعة التامة و الرکوع، و علیه ففی الخبرین بقرینة المقابلة بالسجود تکون ظاهرة فی الرکوع، و بالاجماع علی رکنیتهما بناءً علی تفسیر الرکن بما تبطل الصلاة بالاخلال به زیادة او نقیصة عمداً- او سهوا-.

اقول: اما الاولان: فقد مر فی المسألة الرابعة ما فیهما، و عرفت مقتضی الجمع بینهما و بین سائر النصوص، و ان مبطلیة زیادة الرکن سهوا احوط.

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

]...[

و أما الخبران: فظهورهما فی ارادة الرکوع غیر ثابت، لانه لو ارید بهما ما یشمل السجدتین لما کان منافیاً للمقابلة بالسجدة کما لا یخفی، فالمتیقن ارادة ما یشمل السجدتین.

و أما الاخیر: فیرد علیه: ان المحکی عن جماعة تفسیر الرکن بما تبطل الصلاة بنقصه عمدا أو سهوا.

فتحصل: انه لا دلیل علی بطلان الصلاة بزیادتهما سهواً، نعم هو احوط، و قد عرفت ان الاحتیاط لزومی.

حکم زیادة الرکعة

اشارة

مسألة ۷: المشهور بین الاصحاب انه تبطل الصلاة بزیادة الرکعة سهوا، و انها کزیادتها عمدا، و عن جماعة من الاصحاب منهم ابن الجنید و الشیخ فی التهذیب و المحقق فی المعتبر و المصنف فی بعض کتبه و الشهید فی الالفیة و غیرهم فی غیرها: انه ان جلس عقیب الرابعة بمقدار التشهد لم تبطل صلاته- تشهد ام لا- کما عن جمع منهم، او اذا تشهد کما عن آخرین.

و تنقیح القول فی المقام بالبحث فی موردین: الاول: فیما تقتضیه القاعدة، الثانی: فی مقتضی النصوص الخاصة.

[ما تقتضیه القاعدة]

اما المورد الاول: فالحق انها تقتضی الصحة، و عدم البطلان مطلقا حتی بناءً علی مبطلیة زیادة الرکن سهوا، و ذلک لان وجه البطلان فی المقام انما هو وقوع الرکن فی اثناء الصلاة و منعه عن اتصال الاجزاء الباقیة من التشهد و السلام بالاجزاء السابقة، و هذا لا یتم لان مقتضی حدیث لا تعاد الصلاة «۱» ان نقصان الصلاة من

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

]...[

ناحیة التشهد و السلام ان لم یکن عمدیا غیر موجب للبطلان، بل الصلاة محکومة بالصحة.

فان قلت: ان لازم المستثنی فی الحدیث و هو لزوم الاعادة من ناحیة الاخلال بالخمسة التی منها الرکوع بطلان الصلاة فی المقام لوقوع الرکوع فی اثناء الصلاة، و بعبارة اخری: شمول المستثنی منه للتشهد و السلام متوقف علی عدم امکان اتصالهما بالصلاة و خروج المصلی عنها، و هما متوقفان علی وقوع المبطل کما هو واضح، فوقوع المبطل متقدم رتبة علی شمول المستثنی منه لهما بمرتبتین، ففی المرتبة السابقة علی الحکم بعدم الاعادة من ناحیة التشهد و التسلیم التی هی مرتبة موضوع هذا الحکم یحکم ببطلان الصلاة من جهة وقوع الرکوع فی وسط الصلاة.

و بالجملة: رتبة وقوع المبطل متقدمة علی خروج من الصلاة، ففی تلک المرتبة یکون الرکوع واقعا فی وسط الصلاة فتکون محکومة بالبطلان.

قلت: مع الاغماض عما ذکرناه من عدم دلالة الحدیث علی مبطلیة زیادة الرکوع و السجود اذا کانت سهویة، انه لو سلم ذلک لا یوجب الرکوع و السجود فی المقام البطلان، اذ موضوع البطلان وقوعهما فی اثناء الصلاة، فلا بد من تحقق الموضوع خارجا لیترتب علیه الحکم، و فی المقام الخروج عن الصلاة الذی هو موضوع عدم الاعادة، و المبطل یتحققان فی الخارج فی زمان واحد، ففی زمان وجود الرکوع یتحقق الخروج عن الصلاة، و فی نفس ذلک الزمان یحکم بعدم الاعادة و سقوط جزئیة التشهد و التسلیم بنحو الاتصال، فلا وجه للحکم بالبطلان، و کون الحکم بالاعادة متأخرا رتبة لا یکفی فی الحکم بالبطلان، بل لا بد من التأخر الزمانی.

]...[

ما یقتضیه النصوص الخاصة

و أما المورد الثانی: فقد استدل للقول بالبطلان بطوائف من النصوص: الاولی: ما تدل علی مبطلیة مطلق الزیادة او الزیادة السهویة، و قد تقدمت.

و فیه: انه ببرکة حدیث لا تعاد الصلاة یحکم بسقوط جزئیة التشهد و السلام فی حال النسیان، و وقوع الرکعة بعد الفراغ من الصلاة و مثل هذه الزیادة لا یبطل قطعا.

الثانیة: ما تدل علی انه لا تعاد الصلاة من سجدة و انما تعاد من رکعة.

و فیه: ان المراد بالرکعة بقرینة المقابلة هو الرکوع، فتدل علی مبطلیة الرکوع و ان وقع فی الصلاة سهوا، و فی المقام و ان وقع الرکوع الا انه بعد تمامیة الصلاة لا فی اثنائها و قد مر انه لا یبطل.

الثالثة: خبر الاعمش المتقدم: و من لم یقصر فی السفر لم تجز صلاته لانه قد زاد فی فرض اللّه عز و جل.

و فیه: اولا- انه مختص بالثنائیة و عدم الفصل غیر ثابت، و ثانیا: انه من جهة ما فیه من التعلیل یختص بغیر حال السهو، اذ فی تلک الحال تسقط جزئیة التشهد و السلام فتکون الزیادة بعد الصلاة، اذ العلة تختص کما تعمم.

الرابعة: خبر زید الشحام: سألته عن الرجل یصلی العصر ست رکعات او خمس رکعات قال (ع): ان استیقن انه صلی خمسا اوستا فلیعد «۱».

و فیه: مضافا الی اضماره انه ضعیف السند، لان فی سنده ابی جمیلة و هو مجهول.

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

]...[

الخامسة: مصحح زرارة و یکبر عن ابی جعفر (ع): اذا استیقن انه زاد فی صلاته المکتوبة رکعة لم یعتد بها و استقبل صلاته استقبالًا اذا کان قد استیقن یقینا «۱»: و لا بأس به.

و بازاء هذا الخبر طائفتان من الاخبار: الاولی: ما تدل علی الصحة مطلقاً: کخبر عمرو بن خالد عن زید بن علی عن آبائه عن علی علیهم السلام قال: صلی بنا رسول اللّه (ص) الظهر خمس رکعات ثمّ انفتل فقال له القوم: یا رسول اللّه هل زید فی الصلاة شیء؟ قال: و ما ذاک؟ قالوا صلیت بنا خمس رکعات، قال: فاستقبل القبلة و کبّر و هو جالس ثمّ سجد سجدتین لیس فیهما قراءة و لا رکوع ثمّ سلم و کان یقول هما المرغمتان «۲».

و فیه: اولا: انه ضعیف السند لان فی طریقه الحسین بن علوان و هو عامی لم یوثق، و ثانیا: انه مشتمل علی سهو النبی (ص) و لا نقول به، و ثالثا: انه یمکن ان یکون الحاصل له (ص) بعد اعلامهم الشک لا الیقین، فیکون اجنبیا عن المقام.

الثانیة: ما تدل علی التفصیل: کصحیح زرارة عن الامام الباقر (ع): عن رجل صلی خمسا قال: ان کان قد جلس فی الرابعة قدر التشهد فقد تمت صلاته «۳». و مثله صحیح جمیل بن دراج «۴».

و خبر محمد بن مسلم عنه (ع): عن رجل استیقن بعد ما صلی الظهر انه صلی خمساً: قال و کیف استیقن؟ قلت: علم قال: ان کان علم انه کان جلس فی الرابعة

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۰۳

]...[

فصلاة الظهر تامة فلیقم فلیضف الی الرکعة الخامسة رکعة و سجدتین فتکونان رکعتین نافلة و لا شیء علیه «۱». و نحوها غیرها.

و قد قیل فی الجمع بینها و بین ما دل علی البطلان وجوه: منها: تقدیم ما دل علی البطلان من جهة موافقة ما دل علی التفصیل للعامة، ذهب الیه جمع من المحققین.

و فیه: ان مجرد الموافقة لهم لا یوجب طرح الخبر، فان ذلک موجب لترجیح احدی الحجتین علی الاخری بعد فقد جملة من المرجحات لا من ممیزات الحجة عن اللاحجة.

و منها: العمل بهما من دون ان یقید ما دل علی البطلان بما دل علی التفصیل، و لا یترتب علیه محذور و ذلک یبتنی علی بیان امرین:

الاول: ان المراد بالجلوس بقدر التشهد فی النصوص هو فعل التشهد لا الجلوس محضا و ذلک لوجوه:.

(۱) انه شاع فی الاخبار الکنایة عن التشهد بالجلوس، ففی صحیح الفضیل: فی الرجل یصلی رکعتین من المکتوبة فیقوم قبل ان یجلس بینهما قال: فلیجلس ما لم یرکع. و نحوه غیره مما هو کثیر.

(۲) انه من المستبعد جدا احراز انه جلس بعد الرابعة بمقدار التشهد من دون ان یتشهد، بل فعل التشهد من لوازم ذلک الجلوس عادة.

(۳) ان المأخوذ فی جملة من النصوص کخبر ابن مسلم المتقدم هو الجلوس، و حیث انه لا یمکن الاخذ باطلاق الجلوس و لو آنا ما، فیدور الامر بین تقییده و حمله علی المعهود الذهنی ای الجلوس المعهود فی الصلاة و هو المشتمل علی التشهد و الثانی اولی.

الثانی: ان السلام و ان کان واجباً الا انه جزء للمرکب المامور به لا للصلاة

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۰۴

]...[

کما تقدم تفصیله فی مبحث التسلیم و علی هذا فالطائفة الثانیة تدل علی ان الزیادة اذا کانت بعد التشهد لا تضر، و الوجه فیه انها حینئذ زیادة فی المرکب لا فی الصلاة، و الطائفة الاولی تدل علی مبطلیة الزیادة فی الصلاة فلا تنافی بین الطائفتین.

اقول: ان ما ذکر اولا و ان کان تاما الا ان الثانی لا یتم کما تقدم فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

و منها: انه بعد حمل الجلوس علی ارادة الجلوس لفعل التشهد یحمل علی ارادة ما یشمل السلام ایضاً لما شاع فی الاخبار من اطلاق التشهد علی ما یعمه، و علیه فحیث لا ریب فی ان زیادة الرکعة بعد السلام لا تبطل الصلاة بل لا تکون زیادة فی الصلاة فلا منافاة بین الطائفتین.

و فیه: انه حیث من المستبعد جدا هو زیادة الرکعة بعد السلام، اذ الزیادة سهوا انما یکون منشأها بحسب الغالب تخیل عدم تمامیة الصلاة، و علیه فحمل الجلوس علی ما یعم التسلیم لا یصح.

فالحق ان مقتضی قاعدة حمل المطلق علی المقید هو تقیید اطلاق الطائفة الاولی بالثانیة.

و دعوی اعراض الاصحاب عنها مندفعة باختیار جماعة من القدماء و المتاخرین القول بمضمونها، و لکن من جهة عدم افتاء الاکثر بل المشهور بمضمون الطائفة الثانیة مع انها صحاح و کثیرة و بمرأی منهم و منظر، و قانون حمل المطلق علی المقید من الواضحات، لا یترک الاحتیاط فانه سبیل النجاة.

ثمّ انه علی القول بالصحة لو علم بانه جلس قدر التشهد لو شک فی ذلک، مقتضی القاعدة هو البناء علی عدم التشهد، فانه و ان کان شاکاً فیه و قد مضی محله بالدخول فی المبطل، الا انه من جهة کونه محرزا لغفلته عن ذلک لا تجری قاعدة التجاوز فلا بد من الاتیان به، و مع ذلک شاک فی زیادة الرکعة المبطلة و الاصل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۰۵

و لو نقص من الصلاة رکعة أو رکعتین سهوا

عدمها، فیتشهد و یتم صلاته، اللهم الا ان یقال انه عالم بعدم الامر بالتشهد، اما للاتیان به او لبطلان الصلاة بزیادة الرکعة.

و علی ای تقدیر یدل علی صحة الصلاة فی الفرض و لزوم الاتیان بالتشهد صحیح محمد بن مسلم عن الامام الصادق (ع): عن رجل صلی الظهر خمساً قال: ان کان لا یدری جلس فی الرابعة ام لم یجلس فلیجعل اربع رکعات منها الظهر و یجلس و یتشهد ثمّ یصلی و هو جالس رکعتین و اربع سجدات و یضیفها الی الخامسة فتکون نافلة «۱».

و اورد علیه صاحب الحدائق: بانه حیث یکون التشهد مشکوکا فیه فمقتضی قاعدة التجاوز البناء علی الاتیان به، فلا محالة یکون المراد من التشهد المامور به تشهد النافلة، فالأنسب ذکره بعد الرکعتین من جلوس، و قد عرفت ما فیه، و اما ما تضمنه الحدیث من الامر بصلاة رکعتین من جلوس، و ضمهما الی الخامسة فالظاهر انه استحبابی.

حکم نسیان الرکعة فما زاد

مسألة ۸: (و لو نقص من الصلاة رکعة او رکعتین سهوا) فان ذکرها بعد التسلیم قبل فعل ما یبطل الصلاة عمدا قام و اتم صلاته، اذ لا وجه لبطلان صلاته سوی توهم ان السلام مخرج و مانع عن اتصال ما بعده بما قبله، و هو توهم فاسد، فان السلام المخرج هو الواقع فی محله، و اما الواقع فی غیر موضعه فلا یکون مخرجا،

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۰۶

و لم یذکر حتی تکلم أو

و الشاهد علیه حدیث (لا تعاد الصلاة) «۱» مضافا الی دلالة جملة من النصوص علیه کصحیح العیص عن الامام الصادق (ع): عن الرجل نسی رکعة من صلاته حتی فرغ منها ثمّ ذکر انه لم یرکع قال (ع): یقوم فیرکع و یسجد سجدتین «۲».

و خبر الحضرمی قال صلیت باصحابی المغرب فلما ان صلیت رکعتین سلمت- الی ان قال- ثمّ قال: - ای مولانا الصادق (ع)- انما یجزیک ان تقوم و ترکع رکعة «۳». و نحوهما غیرهما، فما عن ظاهر الحلبی من القول بوجوب الاعادة- ضعیف.

و ان لم یذکر حتی تکلم أو اتی بشیء مثله مما یبطل الصلاة عمدا لا سهوا فقد اختلفت کلماتهم فیه، فعن النهایة و الجمل و العقود و الوسیلة و المهذب و الغنیة و فی المتن و غیرها: وجوب الاعادة، و عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و المشهور بین الاصحاب: هو القول بالصحة و انه لا تبطل الصلاة بذلک، و حکی عن بعض الاصحاب: القول بوجوب الاعادة فی غیر الرباعیة.

و قد استدل للاول: بالاجماع المحکی عن الغنیة، و بمرسل المبسوط حیث قال: متی اعتقد انه فرغ من الصلاة لشبهة ثمّ تکلم عامدا فانه لا تفسد صلاته- الی ان قال- و قد روی انه اذا کان عامدا قطع الصلاة، و بانه لیس ساهیا فی الکلام بل کلامه عمدی و لذا، یصح لو کان عقدا او ایقاعا.

و فی الکل نظر: اما الاول فلوهنه بذهاب الاکثر الی الصحة، و اما الثانی: فلأنه مرسل یعمل به روایه، و اما الثالث: فلأن کلامه فی الصلاة سهوی من جهة غفلته عن وقوعه فیها، و مثل هذا لا یوجب البطلان لصحیح ابن الحجاج عن ابی عبد اللّه (ع):

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۰۷

]...[

عن الرجل یتکلم ناسیا فی الصلاة یقول: اقیموا صفوفکم قال (ع): یتم صلاته «۱». مع انه لو سلم عدم صدق الکلام السهوی علیه حیث انه معتقد لخروجه عن الصلاة فیکون جاهلا بکون کلامه هذا واقعا فی اثنا الصلاة، فمقتضی حدیث (لا تعاد الصلاة) صحة صلاته و عدم بطلانها بناءً علی ما تقدم من شمول الحدیث للجاهل بالموضوع ایضا، فظهر أن مقتضی القاعدة هی صحة.

و یشهد لها مضافا الی ذلک جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع): فی رجل صلی رکعتین من المکتوبة فسلم و هو یری انه قد اتم الصلاة و قد تکلم ثمّ ذکرانه لم یصل غیر رکعتین فقال (ع): یتم ما بقی من صلاته و لا شیء علیه «۲».

و صحیح زرارة عن ابی جعفر (ع): فی الرجل یسهو فی الرکعتین و یتکلم قال (ع): یتم ما بقی من صلاته تکلم او لم یتکلم و لا شیء علیه «۳». اذ الظاهر منه السهو فی عدد الرکعات و انه یزعم فی الرکعتین انه اخر صلاته فیخرج منها و یتکلم، و نحوهما غیرهما.

و اشتمال جملة من نصوص الباب علی قصة ذی الشمالین و سهو النبی (ص) الذی لا نقول به و مخالف لمذهبنا لا یمنع عن الاستدلال بما لیس فیه ذلک، و اما القول الاخیر فالظاهر ان مستنده هوما دل علی وجوب حفظ الاولیین و الثنائیة و الثلاثیة من السهو، و لکن ستعرف ان المراد به الشک فی عدد الرکعات.

فتحصل: ان الاظهر هی الصحة.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۰۸

استدبر القبلة اعاد

و ان لم یذکر النقص حتی استدبر القبلة أو أتی بغیره مما یبطل الصلاة و لو سهوا اعاد کما هو المشهور شهرة عظیمة کادت ان تکون اجماعا، بل هو اجماع، اذ لم ینقل الخلاف الا عن الصدوق فی کتاب المقنع، و هو غیر ثابت.

و یشهد له مضافا الی ان ذلک مقتضی القاعدة لفرض وقوع المبطل فی اثناء الصلاة جملة من النصوص: کصحیح جمیل عن الامام

الصادق (ع): عن رجل صلی رکعتین ثمّ قام قال: یستقبل قلت: فما یروی الناس- فذکرت له حدیث ذی الشمالین- فقال: ان رسول اللّه (ص) لم یبرح من مکانه و لو برح استقبل «۱». و نحوه موثقا سماعة و ابی بصیر «۲».

و مقتضی اطلاقها و ان کان البطلان بمجرد الانتقال من الموضع الا انها تحمل علی ما اذا فعل المبطل السهوی من الاستدبار و الفصل الماحی للصورة بقرینة النصوص المتقدمة فی الصورة السابقة بضمیمة عدم الفصل بین التکلم و غیره مما ینافی الصلاة عمدا لا سهوا.

و بازاء هذه النصوص طائفتان من الاخبار: الاولی: ما تدل علی الصحة اذا انتقل من موضعه ثمّ تذکر و اطلاقها یشمل صورة فعل المبطل: کصحیح عبید بن زرارة عن مولانا الصادق (ع): عن رجل صلی رکعة من الغداة ثمّ انصرف و خرج فی حوائجه ثمّ ذکر انه صلی رکعة قال: یتم ما بقی «۳». و نحوه موثقة «۴».

و صحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع): سأل عن رجل دخل مع الامام فی صلاته و قد سبقه برکعة فلما فرغ خرج مع الناس ثمّ ذکر بعد ذلک انه فاتته رکعة قال (ع): یعیدها رکعة واحدة «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۷- ۱۱- ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۷- ۱۱- ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳- ۴.

(۴) الوسائل باب ۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳- ۴.

(۵) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۰۹

]...[

الثانیة: ما تدل علی الصحة فی صورة فعل المبطل السهوی: کصحیح زرارة عن ابی جعفر "ع: "عن رجل صلی بالکوفة رکعتین ثمّ ذکر و هو بمکة او بالمدینة او بالبصرة او ببلدة من البلدان انه صلی رکعتین قال: یصلی رکعتین «۱».

و موثق عمار عن ابی عبد اللّه (ع): فی الرجل یذکر بعد ما قام و تکلم و مضی فی حوائجه انه انما صلی رکعتین من الظهر و العصر و العتمة و المغرب قال: یبنی علی صلاته و یتمها و لو بلغ الصین «۲».

اما الطائفة الاولی: فقد قیل فی وجه الجمع بینها و بین نصوص البطلان انها تحمل علی صورة عدم صدور المبطل السهوی منه.

و فیه: انه لو ثبت تذییل صحیح محمد بن مسلم کما عن الشیخ- ره- بقوله (ع): یجوز له ذلک اذا لم یحول وجهه عن القبلة فاذا حول وجهه عن القبلة فعلیه ان یستقبل الصلاة استقبالا. کان ذلک شاهدا علی هذا الجمع و الا فهما متعارضان و هذا جمع لا شاهد له.

و أما الطائفة الثانیة: فقد قیل فی الجمع بینها و بین نصوص البطلان وجوه:

(۱) ما عن المدارک: بحمل هذه علی الجواز و ما تضمن الاستئناف علی الاستحباب.

و فیه: ان الجمع بین الروایات لا یجوز بای نحو امکن، بل لا بد و ان یکون الجمع عرفیا، و ملاکه علی ما تکرر منافی هذا الشرح انه لو سمع العرف کلا المتنافیین من متکلم واحد فی مجلس واحد لم یروهما متنافیین، بل کان احدهما قرینة علی الآخر عندهم بحسب المتفاهم العرفی، و اخبار الباب لیست کذلک کما لا یخفی علی الناظر المنصف.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۹.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۱۰

و لو صلی علی مکان مغصوب او فی ثوب مغصوب أو نجس أو سجد علیه مع العلم اعاد.

---

(۲) ما عن الشیخ- ره- فی کتابی الاخبار: بحمل نصوص الصحة علی النافلة.

و فیه: انه حمل لا شاهد علیه.

(۳) ما عنه ایضاً: من حمل هذه النصوص علی ما اذا لم یتیقن الترک بل ظن بذلک.

و فیه: انه مناف لظهورها لو لم یکن منافیا لصریح بعضها.

و أما ما عن المجلسی- ره- و جملة من المتأخرین من حمل هذه النصوص علی التقیة، فهو مبنی علی جواز حمل النصوص علی التقیة و لو لم یوجد القائل بما تضمنته من المخالفین، و هذا غیر صحیح فان الحمل علی التقیة انما یکون عند التعارض و فقد جملة من المرجحات مع کون احد المتعارضین موافقا للعامة دون الآخر، و الا فلا وجه للحمل علیها.

فالصحیح ان نصوص الباب من الاخبار المتعارضة لا یمکن الجمع بینها بوجه، و لا بد من الرجوع الی المرجحات و اولها الشهرة و هی توجب تقدیم نصوص الاستئناف. فما عن المشهور من لزوم الاستئناف هو الاظهر.

الخلل فی المقدمات

مسألة ۹: فی الخلل فی المقدمات کالستر و القبلة و الطهارة و نحوها.

و قد اشبعنا الکلام فی ذلک فی الجزء الرابع من هذا الشرح، و انما نشیر الی ما اخترناه هناک من جهة تعرض المصنف- ره- لجملة منها.

و لو صلی فی مکان مغصوب او ثوب مغصوب او نجس او سجد علیه مع العلم اعاد بلا کلام لما ذکرناه فی مبحث مکان المصلی و لباسه، و کذلک لو کان عن

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۵، ص: ۳۱۱

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۱۱

و لو صلی بغیر طهارة اعاد مطلقا أو قبل الوقت أو مستدبر القبلة اعاد

جهل بالحکم عن تقصیر.

و لو صلی علی مکان مغصوب جهلا- بالغصبیة او نسیانا او جهلا- بالحکم عن قصور، او فی ثوب مغصوب کذلک صحت صلاته لحدیث لا تعاد الصلاة.

و لو صلی فی الثوب النجس جهلا بالحکم، و کان الجهل عن قصور صحت للحدیث، و کذلک ان کان عن جهل بالموضوع صحت لما تقدم فی محله، کما انه ظهر هناک انه لو صلی فیه نسیانا فان انکشف الخلاف فی الوقت اعاد- و الا فلا-.

و لو صلی بغیر طهارة اعاد مطلقاً اما اذا صلی کذلک عالما عامدا فواضح، و اما ان صلی نسیانا او عن جهل فلقول ابی جعفر (ع) فی صحیح زرارة: لا تعاد الصلاة الا من خمسة: الوقت و الطهور ... الخ «۱».

أو صلی قبل الوقت فان کان ذلک عن عمد اعاد، و ان کان نسیانا او معتقدا دخول الوقت فان وقعت بتمامها قبل الوقت اعاد لحدیث

(لا- تعاد)، و کذلک ان وقع بعضها فی الوقت و کان ذلک عن غفلة أو نسیان، و اما ان وقع بعضها فیه و کان دخوله فیها لاعتقاد دخول الوقت صحت صلاته لخبر اسماعیل بن ریاح- المتقدم فی محله-.

أو صلی مستدبر القبلة اعاد و قد اشبعنا الکلام فی ذلک فی مبحث القبلة و القواطع.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

و ان کان غیر رکن فله اقسام: الاول: ما لا حکم له و هو من نسی القراءة حتی رکع.

حکم نسیان غیر الرکن

اشارة

مسالة ۱۰: فی بیان حکم نسیان غیر الرکن.

و ان کان ما اخل به غیر رکن لم تبطل صلاته اجماعا کما عن الجواهر و غیره، و یشهد له: حدیث لا تعاد الصلاة المتقدم، و النصوص الآتیة الدالة علی انه اذا حفظ الرکوع و السجود فقد تمت صلاته، و اما بلحاظ وجوب شیء آخر علیه فقد قسمه المصنف کغیره.

و قال: فله اقسام:

الاول: ما لا حکم له

ای لا یجب علیه شیء بنسیانه من قضاء او سجدتی السهو و هو من نسی القراءة حتی رکع.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة عن احدهما (ع): ان اللّه عز و جل فرض الرکوع و السجود و جعل القراءة سنّة، فمن ترک القراءة متعمداً اعاد الصلاة و من نسی فلا شیء علیه «۱». و نحوه غیره.

ثمّ انه وقع الکلام فی المقام موضعین: الاول: انه اذا قلنا بوجوب سجدتی السهو لکل زیادة و نقیصة، هل تجب السجدة لنقصان القراءة ام لا؟.

اقول: الظاهر وجوبهما علی هذا المسلک، فان النسبة بین قوله (ع)-: و من نسی القراءة فقد تمت صلاته و لا شیء علیه. و بین قوله (ع) فی المرسل: تسجد سجدتی السهو فی کل زیادة تدخل علیک او نقصان «۲». عموم من وجه لأعمیة الاول من حیث

---

(۱) الوسائل باب ۲۷ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

أو الجهر أو الاخفات

نفی کل شیء و اخصیته من حیث الاختصاص بالقراءة، و اعمیة الثانی من حیث شموله لغیر القراءة و اخصیته من حیث الاختصاص بسجدة السهو، و لکن بما ان دلالة الثانی تکون بالعموم و دلالة الاول تکون بالاطلاق یقدم الثانی لما حققناه فی محله من انه فی موارد المخالفة بالعموم من وجه اذا کان احدهما عاما و الآخر مطلقا یقدم الاول: و سیأتی الکلام فی تحقیق المبنی و انه هل تجب السجدة لکل زیادة و نقیصة ام لا.

و أما ما نسب الی المحقق النائینی- ره- من دعوی اخصیة اخبار الباب عن اخبار سجدتی السهو فتکون مخصصة لها. بتقریب ان نصوص الباب متضمنة لانه لا شیء علیه بعد الحکم بتمامیة الصلاة فلا یکون المراد به نفی الاعادة فیبقی له موردان: احدهما: نفی وجوب قضاء القراءة، ثانیهما: نفی وجوب سجدتی السهو، و حیث ان حملها علی ارادة نفی القضاء بعید لدلالة اخبار قضاء التشهد و السجدة و الواحدة علی ان ما یجب قضائه منحصر بهما مع قیام الاجماع علی ذلک ایضا، فینحصر المنفی فی هذه الاخبار بسجدتی السهو، فتکون اخص من ما دل علی وجوب سجدة السهو لکل زیادة و نقیصة فیخصص بها، فغیر تام، و ذلک لان دلالتها علی عدم وجوب قضاء القراءة لا تنافی دلالة غیرها علی ذلک ایضا حتی یکون ذلک قرینة عدم دلالتها علیه: فالصحیح ما ذکرناه.

الثانی: ان من نسی القراءة حتی رکع هل یجب علیه اختیار القراءة فی الرکعات اللاحقة فان نسیها فی الثانیة قرأها فی الثالثة ام لا یجب ذلک؟ فیه خلاف، و قد حققنا المسألة فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مبحث ما یجب فی الرکعات الاخیرة.

او الجهر او الاخفات فی موضعهما کما عرفته فی الجزء الرابع من هذا الشرح فی مبحث الجهر و الاخفات من القراءة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۱۴

أو تسبیح الرکوع أو طمأنینته حتی ینتصب او رفع الرأس منه أو طمأنینته أو تسبیح السجود أو طمأنینته او احدی الاعضاء السبعة

(او تسبیح الرکوع) و یشهد له خبر علی بن یقطین قال: سألت ابا الحسن الاول عن رجل نسی تسبیحة فی رکوعه و سجوده قال: لا بأس بذلک «۱».

و خبر القداح عن جعفر عن ابیه: ان علیا (ع) سئل عن رجل رکع و لم یسبح ناسیا قال (ع) تمت صلاته «۲».

او طمأنینته حتی ینتصب: لما تقدم فی محله من ان ما یدل علی اشتراطها فی الرکوع قاصر عن الدلالة علیه فی غیر حال التذکر.

أو رفع الرأس منه او طمأنینته) بلا خلاف فیهما، و یشهد له حدیث (لا تعاد الصلاة).

او تسبیح السجود کما یشهد له خبر علی بن یقطین المتقدم.

او طمأنینته لقصور ما دل علی اعتبارها فیه عن شمول لغیر حال التذکر.

او بوضع احدی الاعضاء السبعة علی الارض، من غیر فرق بین الجبهة و غیرها علی ما یظهر من المتن و غیره، و لکن صرح غیر واحد بان هذا فی غیر الجبهة، و اما فیها فنسیان السجود علیها انما یوجب الاخلال بالسجود، فان اخل بها فی السجدتین بطلت الصلاة و الا فیلحقه حکم نسیان سجدة واحدة: و هذا مبنی علی کون وضع الجبهة من مقومات مفهوم السجود.

فلا بد من تنقیح المبنی کی یتضح الحکم فی هذا المقام، فاقول: ان ما اخل به مما اعتبر فی السجود علی اقسام: منها: ما یکون داخلا فی مفهومه و لا یصدق بدونه، و الظاهر ان الانحناء الخاص من هذا القبیل، اذ الظاهر من دلیله ان ما تضمنه من

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۱۵

أو رفع الرأس منه أو طمأنینته فی الرفع منها أو طمأنینة الجلوس فی التشهد الثانی ما یوجب التلافی فمن ذکرانه لم یقرأ الحمد و هو

فی السورة قرأ الحمد و اعاد السورة.

التحدید راجع الی تعیین المفهوم و تخطئة العرف فی التطبیق علی ما هو خارج عن الحد.

و منها: ما اعتبر فی السجود شرعا، و لعل کون وضع الجبهة منه.

و منها: ما هو من قیود الصلاة حال السجدة و تکون هی محلا له کالذکر، و لو شک فی ذلک و لم یحرز انه من قیود الصلاة فی حال السجدة او من قیود السجدة فیعامل معه معاملة قید الصلاة، و ذلک لان قیدیته للصلاة معلومة و یشک فی تقیید السجود به، و الاصل یقتضی العدم، فان کان ما اخل به من قبیل الاول لزم ترتیب اثر فوت السجدة و هو واضح.

کذلک ان کان من قبیل الثانی، فان ما تضمن ان السجدة الواحدة تقضی ان ترکت نسیانا، و ما دل علی اعادة الصلاة بنسیان السجدتین کحدیث لا تعاد الصلاة ظاهر ان فی ارادة السجدة الشرعیة لا المسمی العرفی.

و ان کان من قبیل الثالث، صحت الصلاة لحدیث لا تعاد.

او رفع الرأس منه ای اکماله کما صرح به فی القواعد لا نسیان الرفع بالمرة و الا فلا یتحقق نسیان الرفع مع تحقق السجدتین، و ما عن المسالک من حصول التعدد بالنیة واضح الدفع لانه بالنیة لا یصدق انه سجد مرتین او طمأنینته فی الرفع منهما- او طمأنینة الجلوس فی التشهد کل ذلک لحدیث لا تعاد الصلاة.

[الثانی] ما یتدارک من غیر سجدة السهو

اشارة

الثانی: ما یوجب التلافی من دون سجود السهو فمن ذکر انه لم یقرأ الحمد و هو فی السورة او بعدها قبل ان یرکع قرأ الحمد و اعاد السورة بلا خلاف لانه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۱۶

]...[

مقتضی القاعدة، فان السورة واقعة فی غیر محلها فتکون زائدة فیجب ان یقرأ الحمد لبقاء محله ثمّ الاتیان بالسورة بناءً علی وجوب السورة فی الصلاة.

فان قلت: ان الترتیب بین الاجزاء من شرائط الصلاة لا من شرائطها، فاذا اتی بالسورة قبل الحمد فلم یخل بالسورة بل هی وقعت علی طبق امرها، و انما اخل بالترتیب بینها و بین الحمد المعتبر فی الصلاة، و حیث انه لا یمکن تدارکه الا باعادة الصلاة، فمقتضی حدیث (لا تعاد الصلاة) «۱» صحتها و سقوط شرطیة الترتیب، فلا بد من الاتیان بالفاتحة بعدها و یجتزی بذلک، نعم اذا بقی من السورة شیء اتمها بعدها.

قلت: ان السورة المامور بها هی السورة الخاصة لا طبیعتها ای الواقعة بعد الحمد، فالترتیب شرط فیها، و علیه- فحیث ان محلها باق فلا بد من الاتیان بها بعد الفاتحة- و فی وجوب الاتیان بما اتی به نسیانا- و عدمه کلام سیأتی.

و یشهد لوجوب قراءة الحمد: خبر ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): عن رجل نسی ام القرآن قال: ان کان لم یرکع فلیعد ام القرآن «۲». و نحوه موثق سماعة «۳».

و قد یتوهم- دلالة خبر علی بن جعفر عن اخیه (ع): عن الرجل افتتح الصلاة فقرأ سورة قبل فاتحة الکتاب ثمّ ذکر بعد ما فرغ من

السورة قال: بمضی فی صلاته و یقرأ فاتحة الکتاب فیما یستقبل «۴». علی عدم وجوب الاتیان بالفاتحة فی هذه الرکعة و انه یکتفی باتیانها فی الرکعة اللاحقة، لکنه توهم فاسد، فان الظاهر کونه مسوقا لبیان کیفیة المضی دفعا لتوهم مضی محل فاتحة الکتاب، لانه قبل

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۲۸ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۱۷

]...[

السورة، فکانه قال: یمضی فی صلاته بالابتداء من الفاتحة، و بهذا یظهر دفع توهم آخر و هو دلالته علی عدم لزوم الاتیان بالسورة نظرا الی عدم التعرض لها.

فالاظهر لزوم استئناف الحمد ثمّ الاتیان بالسورة بعده، و هل تجب علیه سجدة السهو ام لا؟ وجهان: مبنیان علی لزومها لکل زیادة و نقیصة و عدمه.

ثمّ ان المشهور بین الاصحاب: ان له ان یقرأ بعد الحمد غیر السورة التی اتی بها نسیانا قبله، کما ان له الاتیان بها، و عن المبسوط و الارشاد: تعین الاتیان بما اتی به قبله.

و استدل له فی مقابل اطلاق ادلة وجوب السورة علی القول به المقتضی للتخییر: بما عن الفقه الرضوی: و ان نسیت الحمد حتی قرأت السورة ثمّ ذکرت قبل ان ترکع فاقرأ الحمد و أعد السورة «۱». و بتقریب ان اللام للعهد الذکری، و تکون اشارةً الی لزوم إعادة ما قرأ أولًا و بأن السورة انّما تتعین بارادتها لا بالشروع فیها و علیه فالسورة التی اتی بها بما انها مرادة تتعین، و بما عن المحقق النائینی- ره- من العثور علی روایة تدل علی التعین بالتعیین قبل الشروع.

و فی الکل نظر: اما الاول: فلعدم حجیته مضافا الی ان الظاهر من اللام کونها للجنس و لا صارف عن هذا الظهور فی الخبر، بل الظاهر ان اللام فی قوله اعد السورة کاللام فی قوله قرأت السورة، فکما انها لیست للعهد فکذلک هذه.

و أما الثانی: فلانه دعوی بلا شاهد.

و أما الثالث: فلعدم حجیته للارسال.

فالاظهر ان له الاتیان بغیر ما اتی به اولا.

---

(۱) المستدرک باب ۲۳ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۱۸

و من ذکر ترک الرکوع قبل السجود رکع.

لو تذکر ترک الرکوع قبل السجود

و من ذکر ترک الرکوع قبل الدخول فی السجود قام و رکع اجماعا کما عن غیر واحد.

و یشهد له: الامر بالرکوع لم یمتثل و محله باق یمکن امتثاله فلا بد من ذلک و زیادة الهوی علی فرض کونه من اجزاء الصلاة لا من مقدماتها و ان کان ذلک خلاف التحقیق. بما انها زیادة سهویة لا توجب البطلان لعموم- حدیث (لا تعاد الصلاة) «۱».

و أما صحیح ابن سنان: اذا نسیت شیئاً من الصلاة رکوعا او سجودا او تکبیراً فاقض الذی فاتک سهوا «۲». الذی استدل به لهذا القول بحمله علی ما قبل فوات المحل للاجماع علی عدم مشروعیة قضائها بعد الصلاة، فرد علمه الی اهله، اولی من هذا التأویل کما افاده بعض المحققین- ره- و قد استدل لبطلان الصلاة فی الفرض: بما دل علی مبطلیة نسیان الرکوع من النص و الاجماع.

و فیه: اولا- ان الهوی الی السجود لیس من الاجزاء فما لم یدخل فی السجود یکون محل الرکوع غیر متجاوز فلا- یصدق نسیان الرکوع.

و ثانیا: ان المستفاد من الادلة ان نقصان الصلاة من الرکوع و لو کان ترکه عن نسیان یوجب البطلان فی مقابل نقصانها من غیر الارکان، لا ان نسیانه من حیث هو من المبطلات، و فی المقام بما انه یمکن تدارک الرکوع فلا وجه لبطلان الصلاة.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۱۹

]...[

ثمّ ان الکلام فی هذا المقام وقع فی موضعین: الاول: فیما لو نسی الرکوع و تذکر بعد تحقق مسمی السجود، فالمنسوب الی المشهور بطلان الصلاة، بل صاحب الجواهر- ره- لم یقف علی من فصل بین السجدة الواحدة و السجدتین سوی ما یظهر من صاحب المدارک و تبعه صاحب الحدائق من المناقشة فی البطلان.

اقول: مقتضی القاعدة هی الصحة، فان السجدة الواحدة لوقوعها قبل الرکوع زائدة، و حیث ان زیادتها غیر عمدیة فلا توجب البطلان.

و قد استدل للبطلان: باطلاق ما دل علی فساد الصلاة بنسیان الرکوع اذا تذکر بعد ما یسجد کصحیح رفاعة: سألته عن رجل نسی ان یرکع حتی یسجد و یقوم قال (ع): یستقبل «۱».

و موثق اسحاق بن عمار: سألت ابا ابراهیم (ع) عن الرجل ینسی ان یرکع قال (ع): یستقبل حتی یضع کل شیء من ذلک موضعه «۲».

و خبر ابی بصیر: اذا ایقن الرجل انه ترک رکعة من الصلاة و قد سجد سجدتین و ترک الرکوع استأنف الصلاة «۳».

و باطلاق ما دل علی بطلان الصلاة بنسیان الرکوع کخبر ابی بصیر عن الامام الباقر (ع): عن رجل ینسی ان یرکع قال (ع): علیه الاعادة «۴».

و فیهما نظر: اما الاول فلأن تلک النصوص ظاهرة فی ارادة التذکر بعد السجدتین، اما الاخیر فواضح و اما الاول: فبقرینة قوله: و یقوم، و اما الثانی: فلدلالته

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الرکوع حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۲۰

]...[

بمقتضی التعلیل علی ان البطلان انما هو فیما لا یمکن وضع کل جزء فی محله، و فی المقام یمکن ذلک.

و أما الثانی: فلظهوره فی نسیان الرکوع فی تمام المحل، مع انه لو سلم دلالته علی ذلک لا بد من تقییده بالتعلیل فی موثق اسحاق، فالاظهر عدم بطلان الصلاة فی الفرض.

الموضع الثانی: انه لو انحنی بقصد الرکوع فنسی فی الاثناء فهوی للسجود، و ملخص القول فیه: انه تارة یکون نسیانه قبل الوصول الی حد الرکوع، و اخری یکون بعده، و علی التقدیرین تارة یتذکر قبل التجاوز عن اقصی الحد، و اخری بعده فهاهنا صور اربع:.

الاولی: ما اذا طرأ النسیان قبل الوصول الی الحد و تذکر بعد التجاوز عن اقصاه لا کلام فی وجوب العود لإتیان الرکوع و فی جواز انتصابه قائما بقصد الرکوع، انما الکلام فی انه هل یجب العود الی القیام، ام یجوز ان یعود الی محل النسیان منحنیاً ثمّ الانحناء بقصد الرکوع الی حده، ام یجوز ان یعود الی حد الرکوع؟.

وجه الاول: امران: احدهما: ان الرکوع الواجب هو المعنی الفعلی المصدری، فالواجب هو من اول الانحناء عن القیام الی البلوغ الی حد الرکوع، و ان الملفق من السابق و اللاحق لیس رکوعا واحدا عن اعتدال قیامی، فعلی ذلک لا یکفی العود الی الرکوع و لا إلی محل النسیان.

ثانیهما: ان القیام المتصل بالرکوع الذی هو من الارکان هو الذی لم یفصل بینه و بین الرکوع، و فی المقام بما انه وقع بینهما فصل فلا بد من القیام کی یتحقق القیام المتصل بالرکوع.

و وجه الثانی: ان الرکوع الواجب و ان کان هو المعنی الفعلی المصدری، الا انه یکفی الملفق من السابق و اللاحق، و ان القیام المتصل بالرکوع هو القیام المتصل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۲۱

]...[

بمطلق الانحناء و ان لم یصل الی حد الرکوع.

و وجه الثالث: ان الواجب من الرکوع هو المعنی الهیئی الاسم المصدری، و ان الهوی مقدمة له، و علی هذا فلا یعتبر اتصال القیام بالرکوع لتحقق الفصل بینهما قهرا، و الاظهر هو الاخیر.

و بما ذکرناه یظهر حکم الصورة الثانیة و هی ما لو طرأ النسیان قبل الوصول الی حد الرکوع و تذکر قبل التجاوز عن اقصی الحد.

الصورة الثالثة: اما لو طرأ النسیان بعد الوصول الی حد الرکوع و تذکر بعد التجاوز عن اقصی الحد، فهل یجب علیه القیام و الرکوع عنه، ام یجب العود الی حد الرکوع متقوسا و یأتی بالذکر و یراعی فیه سائر الشرائط کما عن بعض، ام یجب علیه ان یهوی الی السجود و لا یعود الی الرکوع کما لعله الظاهر من الجواهر؟ وجوه: وجه الاول: ان الرکوع لیس عبارة عن الوصول الی ذلک الحد، بل یعتبر فی صدقه انتهاء الانحناء و الهوی الی الحد الشرعی، و علیه ففی الفرض لم یتحقق فیجب العود الیه، و حیث ان القیام السابق لیس متصلا بالرکوع لو عاد الی حد الرکوع متقوسا، فیجب علیه القیام و الرکوع منه، مع ان الرکوع اسم للانحناء الحاصل عن اعتدال قیامی، فلو نهض منحنیا لا یقال انه رکع.

و وجه الثانی: ان الرکوع اسم للمعنی الهیئی الاسم المصدری فیکفی النهوض الیه منحنیا.

و وجه الثالث: ان الرکوع لا یعتبر فی صدقه انتهاء الانحناء و الهوی الی الحد الشرعی، بل یکفی فی صدقه الوصول الی ذلک الحد، و

علیه- فحیث انه تحقق و لیس المنسی الا واجبات الرکوع من الذکر و الطمأنینة و غیرهما التی یخرج محلها بالخروج عن الرکوع فلا یضر السهو عنه- لعموم حدیث لا تعاد الصلاة «۱» بعد کونها من

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۲۲

و من ذکر بعد القیام ترک سجدة قعد و سجد.

قیود الصلاة حاله لا من قیوده، و الأظهر هو الاخیر لان اعتبار الانتهاء الی الحد فی صدق الرکوع مما لم یدل دلیل علیه، و مقتضی الاصل عدمه بناءً علی ما هو الحق من جریان البراءة فی الاقل و الاکثر. و الاستشهاد لاعتباره فیه- بانه لا یقال للهاوی للسجود انه رکع و لیس ذلک الا لعدم الانتهاء، فاسد، فان عدم صدقه علیه انما هو لاعتبار القصد فی مفهومه.

و اضعف الاقوال القول الثانی، اذ مع فرض عدم صدق الرکوع علی الماتی به لو عاد الی حد الرکوع متقوسا و ان سلم صدق الرکوع من جهة انه سلم للمعنی الهیئی الاسم المصدری، الا انه لعدم تحقق القیام المتصل بالرکوع لا بد من العود الی القیام فتدبر.

لو ذکر بعد القیام ترک السجدة

. و من ذکر بعد القیام ترک سجدة قعد و سجد بلا خلاف فی لزوم العود الی السجود و صحة صلاته، لانه لا یلزم من العود الیه زیادة مبطلة، فمقتضی القاعدة هو ذلک.

و تشهد له مضافا الی ذلک جملة من النصوص: کصحیح اسماعیل بن جابر عن الامام الصادق (ع): فی رجل نسی ان یسجد سجدة من الثانیة حتی قام فذکر و هو قائم انه لم یسجد قال: فلیسجد ما لم یرکع، فاذا رکع و ذکر بعد رکوعه انه لم یسجد فلیمض علی صلاته حتی یسلم ثمّ یسجدها فانها قضاء «۱». و نحوه صحیح ابی بصیر «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۲۳

]...[

انما الکلام فی المقام وقع فی مواضع: الاول: انه اذا کان المنسی سجدتین، فعن ظاهر غیر واحد من القدماء کالمفید فی المقنعة و ابی الصلاح و ابن ادریس: القول ببطلان الصلاة، و لو تذکر قبل الرکوع، و المشهور بین الاصحاب هی الصحة، و هی الاظهر لما تقدم من بقاء المحل و عدم لزوم الزیادة المبطلة من العود و الاتیان بهما، مضافا الی اطلاق خبر المعلی الآتی.

و استدل للبطلان بالنصوص «۱» الدالة علی بطلان الصلاة بنسیان السجود خرج منها نسیان سجدة واحدة نصا و اجماعا و بقی الباقی.

و فیه: ما تقدم فی نسیان الرکوع من انها لا تدل علی مبطلیة النسیان من حیث هو، بل المبطل نقصان الصلاة عن السجدتین فراجع.

الموضع الثانی: انه ان علم نسیان سجدة واحدة، فهل یجب علیه ان یقعد و یسجد کما هو الظاهر المتن ام لا یجب الجلوس مطلقا بل یجوز ان یهوی الی السجود بلا احتیاج الی الجلوس ام یفصل بین ما اذا علم بالجلوس بعد السجدة الاولی فلا یجب علیه الجلوس، و بین ما اذا علم بعدمه او شک فیه فیجب علیه الجلوس؟ وجوه: و حق القول فی المقام ان یقال: انه ان علم بعدم الجلوس بعد الاولی

وجب علیه ان یقعد لانه من اجزاء الصلاة و محله باق فیجب الاتیان به.

و قد استدل لعدم وجوبه باطلاق صحیح اسماعیل المتقدم، فانه حکم فیه بوجوب الاتیان بالسجدة من دون تعرض للزوم الجلوس بلا استفصال عن کون ترک السجدة الثانیة مع ترک الجلوس بین السجدتین او مع الاتیان به و لو کان الجلوس مع ترکه واجبا لزم التعرض له، و بتعذر الجلوس الواجب فان الجلوس المقید بکون طرفیه السجدتان من غیر تخلل شیء بینه و بینهما هو الواجب، و علیه ففی الفرض بما ان

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۲۴

و یسجد سجدتی السهو.

القیام تخلل فیتعذر الجلوس الواجب فلا محالة یکون ساقطا.

و فیهما نظر: اما الاول: فلعدم کون المقام مورداً للتمسک بترک الاستفصال، فان الجلوس غیر السجود و المسئول عنه هو الثانی دون الاول، و لیس ترک الجلوس لازما غالبیا لترک السجدة، و علیه فعدم التعرض له لا یدل علی عدم وجوبه لو علم بترکه.

و أما الثانی: فلأن الواجب من الجلوس لم یثبت تقییده بالقید المزبور، و الاصل عدمه، مع ان الظاهر عدم اعتباره لجواز الخروج عن الجلوس بالحرکة یمنة و یسرة بما لا یعد من افعال الصلاة بین السجدتین قطعا.

و ان علم بالجلوس بعد الاولی لا یجب الجلوس و ان کان جلوسه بعدها لاعتقاد کونها الثانیة و انها جلسة الاستراحة، اذ الجلوس بین السجدتین و بعدهما لیسا حقیقتین متغایرتین کی یکون المعتبر فی کل منهما عنوانا قصدیا کالظهریة و العصریة، و علیه فان اتی به و لو باعتقاد انه بعد الثانیة فقد اتی بالمامور به، و یکون الخطأ فی التطبیق فلا یجب اعادته.

و ان شک فی الجلوس بعدها، فحیث انه فی حال القیام تذکر ترک السجدة الثانیة فیکون قیامه زائدا و لا یکون من اجزاء الصلاة، فبالنسبة الی الجلوس یکون الشک شکاً فی المحل فیجب الاتیان به.

فتحصل: ان الاظهر هو القول الثالث.

و الموضع الثالث: هل یجب علیه- ان یسجد سجدتی السهو کما فی المتن، ام لا کما هو خیرة جمع من الاساطین؟ وجهان: اقواهما الثانی: لما دل علی عدم وجوبهما لنسیان السجدة، و ان ذکر بعد مضی محل التدارک- کصحیح ابی بصیر و خبر محمد بن منصور و موثق مصدق الآتیة فی القسم الثالث، و ستعرف انها حجة فی موردها، و التعدی عنه واضح، و لما دل علی انه لا یجب سجدة السهو علی من حفظ سهوه و اتمه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۲۵

و کذا لو ذکر ترک التشهد

کموثق سماعة «۱».

و قد استدل لوجوبهما بخبر معلی بن خنیس عن ابی الحسن (ع): فی الرجل ینسی السجدة من صلاته قال: اذا ذکرها قبل رکوعه سجدها و بنی علی صلاته ثمّ سجد سجدتی السهو بعد انصرافه، و ان ذکرها بعد رکوعه اعاد الصلاة «۲».

و فیه: انه ضعیف السند للارسال فتأمل. نعم لا بأس بالقول باستحبابهما لقاعدة التسامح.

لو ذکر قبل الدخول فی الرکن ترک التشهد

. و کذا ای یجب التلافی لو ذکر ترک التشهد قبل ان یرکع بلا خلاف فیه.

و یشهد له مضافا الی ان ذلک مقتضی القاعدة فان محله باق و ما اتی به من القیام و غیره زیادة غیر عمدیة لا تبطل الصلاة جملة من النصوص: کصحیح الحلبی- او حسنه- عن الامام الصادق (ع) قال: اذا قمت فی الرکعتین من الظهر و من غیرها و لم تتشهد فیهما فذکرت ذلک فی الرکعة الثالثة قبل ان ترکع فاجلس و تشهد و قم فاتم صلاتک «۳». و نحوه صحیحا ابن ابی یعفور «۴» و سلیمان بن خالد «۵».

و لا یجب سجدة السهو للاصل و عموم بعض الاخبار الدال علی انه لا سهو علی من حفظ سهوه و اتمه، و خصوص خبر الحلبی عن الامام الصادق (ع): عن الرجل

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۹ من ابواب التشهد حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۴.

و لو ذکر بعد التسلیم ترک التشهد أو الصلاة علی النبی علیه السلام قضاه

یسهو فی الصلاة فینسی التشهد قال: یرجع فیتشهد قلت: لیسجد سجدتی السهو؟ قال: لیس فی هذا سجدتا السهو «۱».

و لو ذکر بعد التسلیم ترک التشهد او الصلاة علی النبی- ص- قضاه ای اتی به، و یشهد له فی التشهد صحیح محمد بن مسلم عن احدهما (ع): فی الرجل یفرغ من صلاته و قد نسی التشهد حتی ینصرف فقال: ان کان قریبا رجع الی مکانه فتشهد و الا طلب مکانا نظیفا فتشهد فیه «۲».

و لکن لا یستفاد من هذا الخبر أن ما یأتی به یکون تلافیاً ام قضاءً ففی هذا لا بد من الرجوع الی القواعد و علیه فاذا لم یکن آتیا بما یبطل مطلق وجوده یکون سلامه واقعا فی غیر محله و محل التشهد باق فیأتی به کذلک و یتم صلاته، و ان کان آتیا به قضاه.

و بما ذکرناه ظهر أنه لو ترک الصلاة علی النبی (ص) قضاها ای اتی بها و بما بعدها لو تذکر قبل ان یأتی بما یبطل مطلق وجوده، و ان کان بعده لا شیء علیه و تکون صلاته صحیحة لحدیث لا تعاد الصلاة.

و قد استدل لوجوب قضائها فی الفرض الاخیر: بانه مأمور بالاتیان بها و لم یأت بها فیبقی فی عهدته التکلیف الی ان یخرج منه بفعلها و بان التشهد یقضی بالنص فکذا ابعاضه، و بان مقتضی الاصل فساد الصلاة بترکها لانها من اجزائها، و لکن ثبت بالاجماع صحة الصلاة مع القضاء بدونه لم یحرز کون المأتی به مبرئاً، فمقتضی الاصل وجوب القضاء.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب التشهد حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۲.

الثالث.

و فی الکل نظر: اما الاول: فلأن الصلاة علی النبی واجبة فی التشهد و قد فات محلها و القضاء یحتاج الی امر جدید و هو منتف.

و أما الثانی: فلمنع الملازمة.

و أما الثالث: فلأن مقتضی حدیث لا تعاد الصلاة صحة الصلاة بترکها ان کان عن غیر عمد. فالاظهر عدم وجوب قضائها.

[الثالث] ما یتدارک مع سجدتی السهو

اشارة

. الثالث ما یتدارک مع سجدتی السهو عند المشهور، فقد ذکروا لذلک موردین:.

الاول: ما اذا تذکر ترک السجدة الواحدة بعد الدخول فی الرکوع.

الثانی: ما لو ذکر التشهد بعد الدخول فی الرکن.

[اذا تذکر ترک السجدة الواحدة بعد الدخول فی الرکوع]

اما المورد الاول: فالکلام فیه یقع فی جهات:.

الاولی: هل یوجب نسیان السجدة الواحدة بطلان الصلاة مطلقا کما عن العمانی و الکلینی، ام یوجب البطلان اذا کانت من الاولیین کما عن المفید و الشیخ، ام لا- یوجب ذلک بل الصلاة محکومة بالصحة و انما یجب قضائها بعد الصلاة کما هو المشهور بین الاصحاب؟ وجوه: اقواها الثالث، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح ابی بصیر عن مولانا الصادق (ع): من نسی ان یسجد سجدة واحدة فذکرها و هو قائم قال (ع): سجدها اذا ذکرها ما لم یرکع، فان کان قد رکع فلیمض علی صلاته، فاذا انصرف قضاها و لیس علیه سهو «۱».

و صحیح اسماعیل بن جابر عن ابی عبد اللّه (ع): فی رجل نسی ان یسجد

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۴.

]...[

السجدة الثانیة حتی قام فذکر و هو قائم انه لم یسجد- قال (ع): فلیسجد ما لم یرکع، فاذا رکع فذکر بعد رکوعه انه لم یسجد فلیمض علی صلاته حتی یسلم ثمّ یسجدها فانها قضاء «۱». و نحوهما- موثق الساباطی «۲»، و خبر علی بن جعفر «۳».

و استدل للقول الاول: بخبر معلی بن خنیس المتقدم، عن ابی الحسن الماضی (ع)- فی حدیث-: و ان ذکرها بعد رکوعه اعاد الصلاة، و نسیان السجدة فی الأولیین و الاخیرتین سواء.

و اورد علیه: بان المعلی ضعیف فی نفسه، مع- انه قتل فی حیاة الامام الصادق (ع) فکیف یروی عن الامام الکاظم (ع)، و بانه مرسل-.

و لکن یمکن دفع الاول: بان الروایات فی مدحه کثیرة و هی تدل علی عدالته، و ما- تضمن ذمه من النصوص یدل علی عدالته قبل اذاعته السر الموجبة لقتله، فالاخبار متفقة علی سبق عدالته و وثاقته و جلالة قدره، مع ان الشیخ عدله، و علیه- فلا یعتنی بتضعیف ابن الغضائری و النجاشی و المصنف- ره- ایاه.

و یمکن دفع الثانی: بانه لا مانع من روایته عنه فی زمان حیاة ابیه و ان کان طفلا صغیرا.

و یمکن دفع الثالث: بانه معمول به عند الاصحاب.

و الحق فی الجواب عنه: انه اما ان یکون ظاهرا فی نسیان السجدة المامور بها- و هی اثنتان- او یکون مطلقا شاملا لنسیانهما و نسیان واحدة منهما، فیقید اطلاقه بالنصوص المتقدمة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۸.

]...[

و استدل للقول الثانی: بصحیح البزنطی عن الامام الرضا (ع): عن رجل یصلی رکعتین ثمّ ذکر فی الثانیة و هو راکع انه ترک السجدة فی الاولی قال: کان ابو الحسن (ع) یقول: اذا ترک السجدة فی الرکعة الاولی فلم یدر واحدة او ثنتین استقبلت الصلاة حتی یصح لک ثنتان، و اذا کان فی الثالثة او الرابعة فترکت سجدة بعد ان تکون قد حفظت الرکوع اعدت السجود «۱». و هو و ان اختص بالرکعة الاولی الا انه یثبت فی الثانیة لعدم الفصل.

و بالاخبار الدالة علی انه لا سهو فی الاولیین: کخبر ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): اذا سهوت فی الرکعتین الاولتین فاعدهما «۲».

و حسن الحسن بن علی عن الامام الرضا (ع): الاعادة فی الرکعتین الاولیین و السهو فی الرکعتین الاخیرتین «۳». و نحوهما غیرهما، و جماعة من الاصحاب عملوا بعمومها و اوجبوا الاعادة بوقوع السهو فی شیء من الاولیین سجودا کان او غیره، و قد تقدم بعض موارده.

و لکن یرد علی الاول: انه مجمل و مضطرب، فان فی الکافی روایته مع زیادة لفظ الصلاة بعد استقبلت، و ابدال (الفاء) فی: فلم یدر (بالواو) و الاقتصار علی ما قبل و اذا کان فی الثالثة ... الخ.

و قد ذکروا فی بیان المراد من الجملة الاولی وجوها لعل امتنها ان یکون المراد من (و لم یدر واحدة او ثنتین الشک فی الرکعة الواحدة و الاثنتین لا فی السجدة، و علیه فالحکم بالاعادة انما هو لاجل الشک فی الاولیین، و لا ربط له بالمقام، و هذا و ان لم یکن

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۵.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۰.

]...[

ملائما مع سؤال السائل الا ان هذا لازم علی جمیع الوجوه، اذ فرض الشک فی الواحدة و الاثنتین ارید به الشک فی الرکعة او السجدة غیر ما هو فرض السائل فلاحظ و تدبر.

مع انه لو تمت دلالته لا بد من صرفه عن ظاهره لما هو صریح فی الصحة حتی اذا کان المنسی من الرکعتین الأولتین کخبر محمد بن

منصور عن الذی ینسی السجدة الثانیة من الرکعة الثانیة او شک فیها فقال (ع): اذا خفت الا تکون وضعت جبهتک الا مرة واحدة فاذا سلمت سجدت واحدة و تضع جبهتک مرة و لیس علیک سهو «۱».

و خبر جعفر بن بشیر: عن رجل ذکر انه لم یسجد فی الرکعتین الأولتین الا سجدة و هو فی التشهد الاول قال (ع): فلیسجدها ثمّ ینهض و اذا ذکره و هو فی التشهد الثانی قبل ان یسلم فلیسجدها ثمّ یسلم ثمّ یسجد سجدتی السهو «۲».

و خبر معلی المتضمن لاستواء نسیان السجدة فی الاولیین الاخیرتین «۳» فتأمل، فان الخبرین الاولین لا یخلو ان عن الاشکال الا ان فی الاخیر کفایة. و بذلک یظهر الجواب عن الوجه الثانی فان تلک النصوص لو تمت دلالتها وجب تقییدها بخبر معلی، مع انها مسوقة لبیان حکم الشک فی الرکعات و لیست فی مقام بیان حکم السهو فی الاجزاء.

فتحصل: ان ما ذهب الیه المشهور اظهر.

الجهة الثانیة: فی محل قضاء السجدة، و المشهور انه بعد الصلاة و عن المفید فی الرسالة الغریة انه قال: اذا ذکر بعد الرکوع فلیسجد فی الثانیة ثلاث سجدات واحدة منها قضاء، و عن ابی الحسن علی بن بابویه: ان السجدة المنسیة من الرکعة الاولی

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۵.

]...[

تقضی فی الرکعة الثالثة، و سجود الثانیة اذا ذکرت بعد الرکوع الثالثة یقضی فی الرکعة الرابعة، و سجود الثالثة یقضی بعد التسلیم. و عن الاسکافی: انه ان ایقن بترک السجدة بعد رکوعه فی الثالثة سجدها قبل سلامه.

و ما اختاره المشهور اظهر، و تشهد له النصوص المتقدمة.

و أما ما حکی عن المفید فقد اعترف غیر واحد بعدم العثور علی مستنده، و قد استدل بعضهم له: باطلاق صحیح ابن ابی یعفور عن الامام الصادق (ع): اذا نسی الرجل سجدة و ایقن انه قد ترکها فلیسجدها بعد ما یقعد قبل ان یسلم «۱». بدعوی ان اطلاقه یشمل القعود فی الثانیة.

و فیه: ان کالصریح فی ارادة القعود فی الرکعة الاخیرة، بل و فی کون السجدة بعد التشهد قبل السلام، و لذلک حمله فی محکی المدارک علی ما ذهب الیه من استحباب التسلیم، و علی ذلک فهو اجنبی عن ذلک، و حیث انه غیر معمول به فیطرح.

و أما ما عن ابن بابویه، فمستنده ما عن «۲» الفقه الرضوی: فان نسیت السجدة من الرکعة الاولی ثمّ ذکرت فی الثانیة من قبل ان ترکع فارسل نفسک و اسجدها ثمّ قم الی الثالثة واعد القراءة فان ذکرتها بعد ما رکعت فاقضها فی الرکعة الثالثة ... الخ.

و فیه: ما تکرر منا من عدم حجیة ما فی الفقه الرضوی.

و أما ما عن الاسکافی فقد استدل له: بخبر ابن ابی یعفور المتقدم، و خبر جعفر بن بشیر الآتی، و حیث انهما لم یعمل بهما فلا یعتمد علیهما.

فتحصل: ان الاظهر ما هو المشهور.

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب السجود حدیث ۱.

(۲) المستدرک باب ۱۲ من ابواب السجود حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۳۲

]...[

الجهة الثالثة: هل تجب سجدة السهو لنسیان السجدة کما هو المشهور، بل فی الجواهر: شهرة کادت تکون اجماعا، بل فی المنتهی: علیه الاجماع، ام لا تجب کما عن الصدوقین و العمانی و المفید و اکثر المتاخرین؟ وجهان: و استدل للاول: بما دل علی وجوبها لکل زیادة و نقیصة «۱»، و بما دل علی وجوبها لمطلق السهو «۲»، و بخبر جعفر بن بشیر عن احدهم علیهم السلام: انه سئل عن رجل ذکر انه لم یسجد فی الرکعتین الأولتین الا سجدة و هو فی التشهد الاول قال: فلیسجدها ثمّ لینهض، و اذا ذکره و هو فی التشهد الثانی قبل ان یسلم فلیسجدها ثمّ یسلم ثمّ یسجد سجدتی السهو «۳».

و فی الکل نظر: اما الاولان: فلأنهما لو تما لزم تقیید اطلاقهما بالنصوص الدالة علی عدم وجوبهما کصحیح ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): عمن نسی ان یسجد سجدة واحدة: فان کان قد رکع فلیمض علی صلاته فاذا انصرف قضاها و لیس علیه سهو «۴». و نحوه خبر محمد بن منصور «۵».

و موثق عمار عن الامام الصادق (ع): عن الرجل ینسی الرکوع او ینسی سجدة هل سجدتا السهو؟ قال (ع): لا قد اتم الصلاة «۶».

و عدم العمل بجزء منه لمعارض اقوی لا یسقطه عن الحجیة فیما عداه، و اما خبر جعفر فلأنه مع قطع النظر عن سنده، لو تمت دلالته لا بد من صرفه عن ظاهره و حمله علی الاستحباب بقرینة ما مر. فالاظهر عدم وجوبها.

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۱۴ من ابواب السجود حدیث ۴.

(۶) الوسائل باب ۲۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۳۳

]...[

قضاء التشهد

. و أما المورد الثانی: فالمشهور بین الاصحاب: صحة الصلاة و لزوم قضائه بعدها، و عن الصدوقین و المفید فی الغریة و صاحب الحدائق القول بانه یجزی التشهد الذی فی سجدتی السهو عن القضاء، و عن الکاتب: القول ببطلان الصلاة.

و یشهد للمشهور صحیح محمد بن مسلم عن احدهما علیهما السلام: فی الرجل یفرغ من صلاته و قد نسی التشهد حتی ینصرف، فقال (ع): ان کان قریبا رجع الی مکانه فتشهد، و الا طلب مکانا نظیفا فتشهد فیه «۱». و اطلاقه یشمل نسیان التشهد الاول، و اما اطلاقه بالنسبة الی ما بعد صدور المنافی فسیأتی الکلام فیه.

و خبر علی بن حمزة قال: قال ابو عبد اللّه (ع): اذا قمت فی الرکعتین الأولتین و لم تتشهد فذکرت قبل ان ترکع فاقعد فتشهد، و ان لم

تذکر حتی ترکع فامض فی صلاتک کما انت فاذا انصرفت سجدت سجدتین لا رکوع فیهما ثمّ تتشهد التشهد الذی فاتک «۲». و دلالته علی ما هو المشهور واضحة، و اما تقدیم سجدتی السهو علیه فسیأتی الکلام فیه.

و أما الاستدلال له بالاجماع و بعموم ما دل علی وجوب قضاء ما یفوت من الصلاة کصحیح ابن سنان عن الامام الصادق (ع) اذا نسیت شیئاً من الصلاة رکوعاً او سجودا او تکبیرا ثمّ ذکرت فاقض- او فاصنع الذی فاتک سهوا- او سواء «۳» -

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

]...[

و نحوه صحیح حکم «۱» و خبر الحلبی «۲» - فغیر تام اما الاجماع فلاستناد الاصحاب الی ما مر فلیس اجماعا تعبدیا، و اما النصوص فلم یعمل بعمومها بل و بما فیها من التکبیرة و الرکوع و حملها علی السجدة و التشهد کما تری، فلا بد من طرحها اورد علمها الی اهلها، فالعمدة الاخبار الخاصة.

و اورد علی الاستدلال بها: ان صحیح محمد ظاهر فی وجوب قضاء التشهد الاخیر، و لا أقل من قابلیة حمله علیه، فیحمل بقرینة ما هو ظاهر فی عدم وجوب قضاء الاول علیه، و خبر علی و ان کان ظاهرا فیه الا انه بقرینة تقدیم السجدتین و ما دل علی عدم وجوب القضاء یحمل التشهد فیه علی تشهد سجدة السهو «۳».

و أما النصوص المستفاد منها عدم الوجوب، فهی ما بین ما باطلاقه یدل علیه: کصحیح سلیمان بن خالد عن الامام الصادق (ع): عن الرجل نسی ان یجلس فی الرکعتین الأوّلتین فقال: ان ذکر قبل ان یرکع فلیجلس، و ان لم یذکر حتی یرکع فلیتم صلاته حتی اذا فرغ فلیسلم و یسجد سجدتی السهو و نحوه صحاح ابن ابی یعفور «۴» و الفضیل بن یسار «۵» و ابن سنان «۶» و الحلبی «۷» و حسن الحسین بن ابی العلاء «۸».

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب التشهد حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۹ من ابواب التشهد حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۴.

(۷) الوسائل باب ۹ من ابواب التشهد حدیث ۳.

(۸) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۵.

]...[

و بین ما فیه اشعار بذلک: کموثق ابی بصیر: عن الرجل ینسی ان یتشهد قال (ع): یسجد سجدتین یتشهد فیهما «۱». فان فیه ایماءً بان تشهد سجدة السهو بدل عن تشهد الصلاة.

و بین ما هو ظاهر فی ذلک کالفقه الرضوی «۲».

اقول: اما النصوص المطلقة: فهی تقید بما دل علی وجوب القضاء کما هو الشأن فی جمیع موارد المطلق و المقید، و اما ما فیه اشعار بالبدلیة: فهو غیر کونه دالا علیها فلا یعتمد علیه، و أما الفقه الرضوی فقد مر غیر مرة انه غیر حجة، و علیه فلا وجه لرفع الید عن اطلاق صحیح محمد و عن خبر علی بن حمزة مضافا الی عدم امکان حمل خبر علی علی تشهد السجدة لقوله (ع): ثمّ تتشهد التشهد الذی فاتک.

و بما ذکرناه ظهر أن القول الثانی ضعیف لا دلیل علیه.

و قد استدل للثالث: بموثق عمار عن الامام الصادق (ع): ان نسی رجل التشهد فی الصلاة فذکر انه قال بسم اللّه و باللّه فقط جازت صلاته و ان لم یذکر شیئاً من التشهد اعاد الصلاة «۳». و نحوه خبر علی بن جعفر «۴».

و لکن لصراحة النصوص المتقدمة فی الصحة ترفع الید عن ظهورهما و یحملان علی الاستحباب، و ان لم یکن هذا الجمع عرفیا یتعین طرحهما ورد علمهما الی اهلهما. ثمّ ان المشهور بین الاصحاب لزوم سجدة السهو لنسیان التشهد، و عن الخلاف و الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و عن ظاهر ابن ابی عقیل و الشیخ فی الجمل

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۶.

(۲) المستدرک باب ۵ من ابواب التشهد حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب التشهد حدیث ۸.

]...[

و الاقتصاد و ابی الصلاح: العدم حیث لم یذکروه فیما یوجب سجدة السهو، و عن الذخیرة: التردد فیه.

و الاول اقوی للنصوص المتقدمة، و ظاهر خبر علی بن حمزة و ان کان لزوم تقدیم السجدة علی قضاء التشهد الا ان المشهور خلافه، و سیأتی الکلام فیه.

و مدرک القول الثانی: عدم ظهور الامر الوارد فی الاخبار فی الوجوب، و لاجله تردد فی الذخیرة و هو کما تری.

ثمّ انه ربما یقال: بانه لو نسی بعض التشهد وجب قضائه، و استدل له: بعموم ما دل علی قضاء اجزاء الصلاة کصحیحی ابن سنان و حکم المتقدمین، و بانه اذا وجب قضاء الجمیع وجب قضاء البعض.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما تقدم من انه لم یعمل بعموم تلک الاخبار، فان البناء علی عمومها یستلزم القول بتخصیص الاکثر.

و أما الثانی: فبمنع الملازمة. فالاظهر عدم وجوب قضائه.

الشک فی الصلاة المقام الثانی:

فیما اذا شک فی وجود الخلل

اشارة

. و فیه فصول:.

(۱) فی الشک فی اصل الصلاة.

(۲) فی الشک فی الرکعات الموجب للبطلان.

(۳) فی الشک فی اجزاء الصلاة و شروطها.

(۴) فی الظن بعدد الرکعات و اجزاء الصلاة.

(۵) فی الشک فی الرکعات الموجب لصلاة الاحتیاط او شیء آخر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۳۷

]...[

---

(۶) فی الشک الذی لا اعتبار به.

[الفصل الاول فی الشک فی اصل الصلاة]

اما الفصل الاول ففیه مسائل:.

الاولی: اذا شک فی انه صلی ام لا، فان کان الوقت باقیا اتی به، و ان انقضی الوقت لم یلتفت و بنی علی انه صلی بلا خلاف، بل الظاهر جماعة: کونهما من المسلمات.

و یشهد لکلا الحکمین مصحح زرارة و الفضیل عن ابی جعفر (ع): متی استیقنت او شککت فی وقت فریضة انک لم تصلها او فی وقت فوتها انک لم تصلها صلیتها، و ان شککت بعد ما خرج وقت الفوت و قد دخل حائل فلا اعادة علیک من شیء حتی تستیقن، فان استیقنتها فعلیک ان تصلیها فی ای حال کنت «۱».

الثانیة: لو علم انه صلی العصر و لم یدر انه صلی الظهر ام لا، ففی العروة: الاحوط الاتیان بها، بل لا یخلو عن قوة و تبعه اکثر المحشین. و قد استدل المحقق الیزدی- ره- علی عدم لزوم الاتیان بها بقوله و یحتمل عدم الاعتناء بناءً علی کون المحل الملحوظ فی الدلیل اعم من المحل العادی، و حیث ان مختاره هذا المبنی فیعلم من ذلک بنائه علی عدم لزوم الاتیان بها، و بعض المعاصرین جعل جریان قاعدة التجاوز مفروغاً عنه، و انما جعل مورد النقض و الابرام ان القاعدة تثبت وجود المشکوک فیه بلحاظ صحة الفعل المتجاوز، او انها تثبت آثار وجوده من غیر هذه الجهة ثمّ هو یختار الثانی.

اقول: ستعرف فی الفصل الثالث ان قاعدة التجاوز لا تجری الا فی صورة التجاوز عن المحل الشرعی فی موارد الشک فی الوجود، و لا یکفی التجاوز عن المحل العادی، و علیه فلا تجری فی المقام، اذ محل الظهر الشرعی انما هو قبل العصر فی صورة التذکر لامع عدمه، و اما- لو فرضنا جریانها فلا اظن الترديد من احد فی انها

---

(۱) الوسائل باب ۶۰ من ابواب المواقیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۳۸

]...[

تثبت آثار وجود المشکوک فیه من جمیع الجهات، فمقتضی القاعدة لزوم الاتیان بها- الا انه یدل علی عدم لزوم الاتیان بها ما عن مستطرفات السرائر عن کتاب حریز عن زرارة عن ابی جعفر (ع): اذا جاء یقین بعد حائل قضاه و مضی علی الیقین و یقضی الحائل و الشک جمیعا، فان شک فی الظهر فیما بینه و بین ان یصلی العصر قضاها و ان دخله الشک بعد ان یصلی العصر فقد مضت الا ان یستیقن، لان العصر حائل فیما بینه و بین الظهر فلا یدع الحائل لما کان من الشک الا بیقین «۱».

و دعوی انه معارض مع صحیح زرارة و الفضیل المتقدم الدال علی لزوم الاتیان مع الشک فی الوقت و النسبة عموم من وجه فیتساقطان فیرجع الی قاعدة الاشتغال، مندفعة بان النسبة و ان کانت عموما من وجه- لان خبر السرائر اعم من الشک فی الوقت و خارجه، و صحیح زرارة و الفضیل اعم من الشک فی الاولی من المترتبتین و غیره- الا انه لأظهریة الاول یقدم هو و ذلک فانه لو قدم الصحیح لزم عدم المورد لقوله فی الخبر (لان العصر حائل) و عدم مدخلیته فی الحکم، و هذا بخلاف ما لو قدم الخبر، و علیه فالجمع العرفی یقتضی تقدیم الخبر، فالاظهر عدم لزوم الاتیان بها بمقتضی هذا الخبر، و هو و ان کان مختصا بالظهرین الا انه یثبت الحکم فی العشاءین لعدم القول بالفصل.

الثالثة: اذا بقی من الوقت مقدار اربع رکعات و شک فی اتیان الظهر، فان علم باتیان العصر لم یلتفت بهذا الشک لما تقدم فی المسألة السابقة، و ان علم بعدم الاتیان بها او شک فی الاتیان المحکوم بالعدم فبناء علی القول باختصاص آخر الوقت بالعصر کما هو المشهور بنی علی الاتیان بها لکونه من الشک بعد مضی الوقت، و اما بناءً علی القول بعدم الاختصاص کما اخترناه فلیس من الشک بعد الوقت فلا بد

---

(۱) الوسائل باب ۶۰ من ابواب المواقیت حدیث ۲.

]...[

من الاتیان بها بعد العصر، اللهم الا ان یقال: قوله (ع) فی صحیح زرارة و الفضیل (و ان شککت بعد ما خرج وقت الفوت و قد دخل حائل) لیس مختصا بخروج الوقت رأسا بل یشمل ما لو خرج الوقت الذی یکون مامورا بالاتیان بالصلاة المشکوک فیها، و علیه ففی المقام خرج وقت الظهر بهذا المعنی فتجری فیها قاعدة الحیلولة، و یمکن ان یقال بجریان قاعدة التجاوز و الحکم بانه اتی بها.

الرابعة: اذا بقی من الوقت مقدار رکعة و شک فی اتیان الصلاة- فهل یجب علیه الاعتناء بهذا الشک بواسطة دلیل تنزیل الوقت، ام لا یعتنی به من جهة ان التنزیل لیس ناظرا الی تنزیل الشک منزلة الشک فی الوقت، مع ان التنزیل انما وقع لمن لم یدرک الصلاة فی الوقت الاختیاری و هو مشکوک فیه بل مقتضی الاخذ بالقاعدة لتحقق موضوعها مع قطع النظر عن هذا التنزیل ادراک المکلف المذکور مجموع الصلاة فی الوقت المجعول للمختار فیخرج به عن موضوع دلیل تنزیل الوقت.

اقول: اما ما ذکر فی وجه عدم الاعتناء اولا فیرد علیه: ان مقتضی اطلاق دلیل التنزیل ترتیب جمیع آثار بقاء الوقت منها هذا الاثر.

و أما ما ذکر فی وجهه ثانیاً فیرد علیه: ان عدم ادراک الصلاة فی الوقت الاختیاری و ان کان مشکوکا فیه الا انه یجری استصحاب عدم الاتیان و یثبت به ذلک.

و أما ما ذکر فی وجهه ثالثاً فیرد علیه: ان دلیل تنزیل الوقت الجاری مع قطع النظر عن القاعدة یوجب رفع موضوع القاعدة، فکل من الدلیلین یصلح لرفع موضوع الاخر فلا محالة یتساقطان للتعارض.

لا- یقال: ان دلیل التنزیل انما یصلح لذلک بضمیمة الاستصحاب- ای استصحاب عدم الاتیان بالصلاة- و لا ریب فی ان القاعدة حاکمة علی الاصل.

فانه یقال: انه لو جری بما انه ینقح الموضوع و یوجب بضمیمة دلیل التنزیل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۴۰

الشک ان کان فی عدد الثنائیة.

ارتفاع موضوع القاعدة، فلا وجه للقول بتقدم القاعدة علیه، فعلی هذا لا مناص عن التساقط و الرجوع الی الاصول العملیة و هی تقتضی لزوم الاتیان بها ان کان موضوع القضاء عدم الاتیان، و ان کان الموضوع هو الفوت غیر الثابت باصالة عدم الاتیان فالأصل و هو اصل البراءة یقتضی عدم لزوم الاتیان بها. فتدبر فیما ذکرناه فانه دقیق.

الخامسة: لو شک فی اثناء صلاة العصر انه هل صلی الظهر ام لا، فان کان ذلک فی الوقت المختص بالعصر بنی علی الاتیان بها لکونه شکا فی الشیء بعد تجاوز محله الشرعی، و ان کان فی الوقت المشترک فقاعدة التجاوز لا تجری لما تقدم فی المسألة الثانیة، بل- مقتضی اصالة عدم الاتیان بالظهر و مفهوم قاعدة التجاوز بضمیمة اخبار العدول ان یعدل بنیته الی الظهر، الا انه یمکن القول بعدم الاعتناء بشکه لانه مقتضی اطلاق مفهوم قوله (ع) فی الخبر المروی عن مستطرفات السرائر المتقدم فی المسألة الثانیة- فان شک فی الظهر فیما بینه و بین ان یصلی العصر قضاها بل هو مقتضی اطلاق منطوق قوله (ع) فیه بعد ذلک و ان دخله الشک بعد ان یصلی العصر فقد مضت اما لان قوله بعد ان یصلی العصر بنفسه یشمل ما لو شرع فیها او انه محمول علی ذلک من جهة کونه تصریحا بمفهوم الجملة الاولی فتأمل.

حکم الشک فی عدد الثنائیة

الفصل الثانی: فی الشکوک فی الرکعات الباطلة

اشارة

. و فیه مسائل:

[لو کان الشک فی عدد الثنائیة]

اشارة

الاولی: الشک ان کان فی عدد الثنائیة اعاد الصلاة اذا کانت فریضة کالصبح و صلاة المسافر اجماعا کما عن التذکرة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۴۱

]...[

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح «۱» العلاء عن ابی عبد اللّه (ع): عن الرجل یشک فی الفجر قال (ع): یعید، قلت: المغرب؟ قال (ع): نعم و الوتر و الجمعة. من غیر ان اسأله.

و موثق سماعة: عن السهو فی صلاة الغداة فقال (ع): اذا لم تدر واحدة صلیت ام ثنتین فاعد الصلاة من اولها، و الجمعة ایضاً اذا سها فیها الامام فعلیه ان یعید الصلاة لانها رکعتان «۲».

و خبر عبد اللّه بن الفضل الهاشمی عن الامام الصادق (ع): عن رجل لم یدر أ واحدة صلی او ثنتین فقال (ع) له یعید الصلاة «۳».

و خبر الجعفی و ابن ابی یعفور عن الامام الباقر (ع) و الامام الصادق (ع): اذا لم تدر أ واحدة صلیت او ثنتین فاستقبل «۴». و نحوها غیرها.

ثمّ ان مقتضی اطلاق جمله من هذه النصوص کالثلاثة الاخیرة سیما الموثق منها لما فیه من التعلیل عموم الحکم لکل ثنائیة، ثمّ ان جملةً منها و ان اختصت بالنقیصة لاحظ خبری الهاشمی و الجعفی و الموثق الا ان جملة اخری منها کصحیح العلاء و غیره باطلاقها تعم الزیادة، و هی و ان کانت فی الغداة و الجمعة و لکن لعدم الفصل بینهما و بین غیرهما یثبت ذلک فی الجمیع.

فالمتحصل من النصوص بعد ضم بعضها الی بعض بضمیمة عدم الفصل ثبوت هذا الحکم لکل من الزیادة و النقیصة فی کل ثنائیة، نعم خرجت عنها النافلة و سیأتی تنقیح القول فیها.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۶.

]...[

و عن الصدوق: القول بالتخییر بین الاعادة و البناء علی الاقل، و صاحب الحدائق ینکر هذا و یدعی انه موافق للمشهور، و عن الوحید: الجزم بفساد. نقل ذلک عن الصدوق.

و کیف کان: فقد استدل لهذا القول: بانه مقتضی الجمع بین النصوص المتقدمة و النصوص الآمرة بالبناء علی الاقل کموثق عبد اللّه ابن ابی یعفور عن مولانا الصادق (ع): عن الرجل لا یدری ا رکعتین صلی ام واحدة قال (ع): یتم رکعة «۱». و نحوه خبرا الحسین بن ابی العلاء «۲»، و عبد الرحمن بن الحجاج «۳».

و فیه: ان الامر باعادة الصلاة و استقبالها. لیس امرا نفسیا بل انما هو ارشاد الی بطلان الصلاة، و علیه فلا معنی للتخییر بینه و بین البناء علی الاقل، نعم یمکن الجمع بوجه آخر و هو الالتزام بتعین البناء علی الاقل و استحباب اعادة الصلاة.

لکنه ایضا یمکن الخدشة فیه من جهة ان العرف اذا عرض علیهم قوله (ع) فی موثق ابن ابی یعفور (یتم رکعة) مع قوله (ع) فی موثق سماعة (علیه ان یعید لانه رکعتان) و ما ورد من ان عشر رکعات التی من فرض اللّه لا یدخل فیهن سهو، یرون التهافت بینهما بنحو لا یمکن الجمع، و علیه فالطائفتان متعارضتان و الترجیح مع الطائفة الاولی للشهرة و مخالفة العامة.

و ان ابیت عن ذلک فهذه النصوص لا یعتمد علیها لاعراض الاصحاب عنه، و اما ما تضمن البناء علی الاکثر و الاتیان بصلاة الاحتیاط کموثق عمار: عن رجل لم یدر صلی الفجر رکعتین او رکعة قال (ع): یتشهد و ینصرف ثمّ یقوم فیصلی رکعة

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲۳.

]...[

...الخ «۱» فلم یعمل احد به فیطرح، مضافا الی معارضته مع ما هو ارجح، منه فمبطلیة الشک فی عدد الثنائیة لا تنکر.

تنبیهات.

ثمّ انه ینبغی التنبیه علی امور.

[المراد بالیقین و الحفظ و التثبت]

الاول: ان المراد بالیقین و الحفظ و التثبت الواردة فی نصوص الباب کقوله (ع) فی صحیح ابن مسلم: یستقبل حتی یستیقن انه قد اتم «۲». و قوله (ع) فی خبر زرارة: اعاد حتی یحفظ و یکون علی یقین «۳». و قوله (ع) فی خبر ابی بصیر: فأعدهما حتی تثبتهما «۴». و یحتمل ان یکون احد امور، و توضیحها یتوقف علی بیان مقدمة و هی: انه تارة: تکون صورة الشیء حاضرة لدی الذهن و الذهن ملتفت الی ذلک، و هذا یسمی بالادراک المرکب.

و اخری: تکون الصورة حاضرة و لکن الذهن غیر ملتفت الیها الا انه لو التفت لوجدها حاضرة، و هذا یسمی بالادراک البسیط.

و ثالثة: تکون حاضرة و الذهن غیر ملتفت الیها و لو التفت و تفحص عنها فی خزانة النفس لوجدها و بدون التفحص فی الخزانة لا یجدها، و هذا یسمی بالسهو.

و رابعة: تکون زائلة عن الذهن و لا یلتفت الیها بالتفحص فی الخزانة بل یحتاج

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۵.

]...[

الی ادراک جدید، و هذا یسمی بالنسیان.

و خامسة: یکون الذهن مرددا بین الطرفین، و هو یسمی بالشک.

اذا عرفت هذه المقدمة فاعلم: ان المراد بالحفظ و الیقین و التثبت لیس هو خصوص الادراک المرکب لتعسره بل تعذره غالبا، بل و لا الإدراک البسیط، بل المراد بها ما یعم حضور صورة الشیء لدی النفس، و ان کان التفات الذهن الیها محتاجا الی التفحص فی خزانة النفس.

الامر الثانی:

هل الشک بنفسه من المبطلات

کالحدث ام لا، فلو تروی و زال قبل فعل المنافی صحت الصلاة؟ وجهان بل قولان: المشهور بین الاصحاب هو الثانی، و عن بعض اختیار الاول، و استدل له: باطلاق الامر بالاعادة عند الشک.

و یرد علیه: اولا: ما عرفت من انه اذا کانت الصورة حاضرة لدی الذهن و کان الذهن غیر ملتفت الیها و لکن کان بحیث لو تفحص

عنها فی الخزانة النفس لوجدها الذی هو حقیقة التروی، کان ذلک هو الیقین و الحفظ و التثبت، و لا یصدق علیه الشک.

و ثانیا: انه لو سلم صدق الشک علی هذه الحالة، لکن الظاهر من الروایات شرطیة الحفظ و الیقین لا قاطعیة الشک.

و ثالثا: ان الشک لو کان اعم من ما ذکرناه لغة لا ریب فی انصرافه الی الشک المستقر، و علیه فلو دلت النصوص علی قاطعیته لما بطلت الصلاة فی الفرض کما هو واضح.

الامر الثالث:

اذا عرض الشک هل یجب التروی

، و هو کما عرفت عبارة عن التأمل فی خزانة النفس، ام لا؟ وجهان: قال صاحب الجواهر- ره- و فی وجوبه و عدمه قولان. یقضی بثانیهما الاصل و اطلاق الادلة.

اقول: بناءً علی ما عرفت من ظهور الادلة فی ارادة الشک المستقر بعد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۴۵

]...[

التروی لا- مطلقه لا- إشکال فی وجوبه حینئذ و اما بناءً علی ظهوره فی ارادة مطلقة، فحیث انه إن تروی و زال الشک تکون الصلاة صحیحة لحصول الشرط و هو الیقین، لو تروی و لم یزل بطلت الصلاة، و هذا مشکوک فیه، فمقتضی اصالة البراءة عدم حرمة رفع الید عما بیده.

و بعبارة اخری: وجوب التروی علی هذا المسلک لا وجه له سوی مقدمیته لتحصیل الیقین الذی هو شرط لصحة الصلاة، و حیث ان تمکنه من ذلک مشکوک فیه فلا- محالة یشک فی وجوبه بتبعه یشک فی وجوب التروی و الاصل عدمه، اللهم. الا ان یقال: انه لا تجری اصالة البراءة فی موارد الشک فی القدرة، و علیه فیجب التروی علی کل تقدیر، فتدبر فانه دقیق.

فتحصل: ان الاظهر وجوبه.

ثمّ انه ان تروی و لم یحصل له الیقین فهل یجب علیه البقاء فی حال الصلاة الی ان یحصل الفصل الطویل مطلقا، ام یجوز الاستئناف کذلک، ام یفصل بین ما لو علم بزوال الشک لو صبر او شک فیه فیجب الصبر، و بین ما لو علم بعدم زواله فیجوز الاستئناف؟ وجوه: اقواها الاخیر.

اما فیما علم بعدم زوال الشک لو صبر فلأنه علی الفرض عالم بفساد الصلاة لعدم التمکن من تحصیل شرطه، فیجوز له الاستئناف، و اما لو علم بزواله فلأنه علی الفرض متمکن من اتمام الصلاة صحیحة فلا- وجه لجواز ابطالها، و اما لو شک فی ذلک فحیث انه من موارد الشک فی القدرة علی اتمام الصلاة و المختار عدم جریان البراءة فی موارد الشک فی القدرة، فلا یجوز الاستئناف، بل مقتضی القاعدة لزوم الصبر.

فتحصل: انه یجب التروی الی ان تنمحی صورة الصلاة او یحصل الیأس من العلم بعدد الرکعات.

[هل یقوم الامارة مقام القطع]

الامر الرابع: اذا أقام امارة دالة علی عدد الرکعات او ظن بها فهل یقوم ذلک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۴۶

]...[

مقام القطع بها فتصح صلاته، ام یلحقه حکم الشک؟ وجهان مبنیان علی ان الیقین بالعدد الماخوذ شرطا لصحة الصلاة هل هو مأخوذ فی الموضوع علی وجه الطریقیة، او انه مأخوذ علی وجه الصفتیة؟ و علی الاول تکون الامارات قائمة مقامه، و لیس کذلک علی الثانی کما حققناه ذلک فی الاصول فی حاشیتنا علی الکفایة.

اقول: الظاهر هو الاول اذا الیقین و الاحراز حقیقة نوریة محضة، بل حقیقته حقیقة الطریقیة و المرآتیة لا انه شیء لازمه الطریقیة و الانکشاف، و لهذا اذا رتب حکم علی یقین کان ظاهره ثبوته له بما انه طریق و کاشف لا بما هو صفة خاصة، اذ لو ارید اثبات حکم له بما هو صفة خاصة لزم قطع النظر عن طریقیته و صرفه عما هو علیه، و هذا یحتاج الی عنایة زائدة، و اما التعبیر بالحفظ فی بعض النصوص فلو لم یکن بنفسه ظاهرا فی ذلک لا ریب فی عدم کونه ظاهرا فی الخلاف کی یکون معارضا لهذا الظاهر، و علیه فالاظهر قیام الامارات فی هذا الباب مقام الیقین.

و دعوی ان لازم ذلک قیام الاستصحاب مقام الیقین فی المقام، مندفعة بان اخذ الیقین فی الموضوع ان کان من حیث اقتضائه الجری العملی علی وفق ما تعلق به القطع لا من حیث انه انکشاف للواقع، کان الاستصحاب و غیره من الاصول المحرزة قائمة مقامه، و لیس المدعی ذلک، فانا ندعی ظهوره فی انه مأخوذ فی الموضوع بما انه انکشاف للواقع و قد حقق فی محله عدم قیام الاصول المحرزة مقام القطع الماخوذ فی الموضوع علی هذا النحو، مضافا الی ما ستعرف من عدم حجیة الاستصحاب فی الشک فی الرکعات.

[عدم جواز المضی فی الصلاة فی حالة الشک و الترديد]

اشارة

الامر الخامس: لازم اعتبار احراز العدد فی الثنائیة فی صحة الصلاة عدم جواز المضی فی الصلاة فی حالة الشک و الترديد، مضافا الی التصریح به فی خبر ابن ابی یعفور، و یترتب علی هذا امران: الاول: انه لو مضی فی صلاته و الحال هذه بطلت صلاته لکونه زیادة عمدیة، الثانی: ان ما افاده سید العروة من انه لو شک بین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۴۷

]...[

الواحدة و الاثنتین و نحوه من الشکوک الباطلة، و کان فی السجدة مثلا- و علم انه لو رفع رأسه لا تفوت عنه الامارات الدالة علی الطرفین جاز له التأخیر الی رفع الرأس غیر تام.

[حکم الشک فی الصلاة المقصورة فی مواطن التخییر]

الامر السادس: فی حکم الشک فی الصلاة المقصورة فی مواضع التخییر و فیه صور:.

الاولی: ما اذا کان ناویا للتمام، لا کلام فی صحة الصلاة اذا کان الشک من الشکوک الصحیحة فی الرباعیة.

الثانیة: ما اذا کان ناویا للقصر و شک فی الرکعات بشک یکون من الشکوک الصحیحة فی الرباعیة کما اذا شک بین الاثنتین و الثلاث مثلا، ففی العروة: بطلت و لیس له العدول الی التمام و البناء علی الاکثر، و قد تبع فی ذلک صاحب الجواهر- ره- و جمعا من الاصحاب.

اقول: بناءً علی کون الشک فی عدد الثنائیة بنفسه مبطلا کالحدث یتم ذلک، کما انه یتم علی القول بعدم جواز العدول من القصر الی التمام، و اما بناء علی عدم کونه مبطلا- کما اخترناه- و جواز العدول کما سیأتی تحقیق القول فیه، فالاظهر ان له العدول و البناء علی

الاکثر، اذ بذلک یخرج الشک عن الشکوک الباطلة و یدخل فی الشکوک الصحیحة.

و دعوی ان جواز العدول انما یکون فیما اذا کانت الصلاة المعدول عنها صحیحة، و فی المقام لیست کذلک فان المعدول عنها لم تحرز صحتها، مندفعة بان المعدول عنها وقعت صحیحة الی حین حدوث الشک، و المفروض ان الشک لم یبطلها،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۴۸

]...[

و انما لا یجوز المضی مع الشک فیها، و هذا بخلاف ما لو عدل عنها الی التمام فله الاتمام بالعدول الی التمام.

فان قلت: انه لو کان العدول من القصر الی التمام جائزاً فی الفرض لزم صحة الصلاة الثنائیة الادائیة الواقعة فیها الشک اذا تمکن من العدول الی القضائیة الفائتة قلت: لا أری محذوراً فی الالتزام بذلک و ان ادعی المحقق النائینی- ره- انه باطل قطعا، ثمّ انه هل یجب العدول علی هذا کما عن العلامة الطباطبائی ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بانه ان لم یعدل بطلت الصلاة فیکون البطلان بفعله و اختیاره فیشمله ما دل علی حرمة ابطال الصلاة، و بامتناع التخییر بین الصحیح و الفاسد.

و لکن الاظهر هو الثانی لقصور ادلة حرمه قطع الصلاة عن الشمول للمقام لعدم الاطلاق لدلیلها، و لیس لازم القول بجواز الابطال و عدم وجوب العدول التخییر بین الصحیح و الفاسد، بل لازمه التخییر بین رفع الید عما بیده و استئناف صلاة اخری، و بین العدول عنه الی التمام و اتمامه، و لا محذور فی ذلک، فالاظهر عدم وجوب العدول.

الصورة الثالثة: ان لا یکون ناویا لشیء من القصر و التمام، بل دخل فی الصلاة بانیا علی ان یقصد بعد التشهد بناءً علی صحة الصلاة من دون قصد احدهما، و الاظهر فی هذه الصورة جواز الاتمام کما یظهر مما ذکرناه فی الصورة الثانیة، بل الظاهر وجوبه لانه مشغول بصلاة لا یتمکن من اتمامها علی تقدیر و یتمکن علی تقدیر آخر بلا احتیاج فی ذلک الی العدول، فتشملها ادلة حرمة قطع الصلاة کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۴۹

أو الثلاثیة.

حکم الشک فی عدد الثلاثیة

. المسألة الثانیة: ما اشار الیه المصنف بقوله او الثلاثیة، و نخبة القول فی المقام: ان الشک فی الثلاثیة من الشکوک الباطلة علی المشهور شهرة عظیمة، بل عن جماعة: دعوی الاجماع علیه، و نسب الی والد الصدوق- ره-: القول بجواز البناء علی الاقل، و انکر صاحب الحدائق ذلک و ادعی انه موافق للقوم. و یؤیده جعل الصدوق ما هو المشهور فی محکی الامالی من دین الامامیة الذی یجب الاقرار به.

و کیف کان: فیشهد للمشهور جملة من النصوص: کصحیح العلاء و موثق سماعة المتقدمین فی المسألة الاولی، و نحوهما فی الدلالة علی المشهور مضمر سماعة «۱» و خبر ابن مسلم «۲».

و أما موثق عمار عن الامام الصادق (ع): عن رجل شک فی المغرب فلم یدر رکعتین صلی ام ثلاثة قال (ع): یسلم ثمّ یقوم فیضیف الیها رکعة، ثمّ قال: هذا و اللّه مما لا یقضی ابدا «۳». و نحوه خبره الآخر «۴» فلعدم عمل الاصحاب بهما یطرحان، مضافا الی انهما معارضان لما هو ظاهر فی البطلان، و ان المغرب لا یدخلها الشک بنحو لا یمکن الجمع العرفی بین الطائفتین کما یظهر لمن تدبر فیهما و جمعهما فی کلام واحد، و حیث ان الطائفة الدالة علی البطلان ارجح فلا محالة تقدم و تطرح هذه النصوص.

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۱.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵۰

أو فی الاولیین من الرباعیة اعاد.

حکم الشک فی الاولیین من الرباعیة

اشارة

. المسألة الثالثة: ما ذکره بقوله او فی الاولیین من الرباعیة اعاد اجماعا کما عن غیر واحد نقله.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح رفاعة عن الامام الصادق (ع): عن رجل لا یدری صلی رکعة ام ثنتین قال (ع): یعید «۱».

و خبر عبد الملک قال: اذا لم تحفظ الرکعتین الأولتین فاعد صلاتک «۲».

و خبر ابی بصیر عن مولانا الصادق (ع): اذا سهوت فی الرکعتین الاولیین فاعدهما حتی تثبتهما «۳». و نحوها غیرها.

و منها النصوص «۴» المتضمنة ان عشر رکعات التی من فرض اللّه لا یدخل فیهن سهو.

و منها ما «۵» ورد فی الشک بین الواحدة و الاثنتین المتقدم بعضها.

و عن الصدوق: القول بالتخییر بین البناء علی الاقل و الاستئناف، و استدل له: بانه مقتضی الجمع بین هذه النصوص و بین النصوص الدالة علی البناء علی الاقل کخبر الحسین بن ابی العلاء «۶» و موثق ابن ابی یعفور «۷» و خبر عبد الرحمن بن الحجاج «۸». و لکن قد عرفت فی المسألة الاولی ما یرد علی هذا الجمع و انه لا بد من

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۵.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۶) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲۰.

(۷) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲۲.

(۸) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵۱

]...[

طرح هذه النصوص.

و عن والده موافقة المشهور فی المرة الاولی من الشک، و الحکم بالاعادة، و فی المرة الثانیة الحکم بالبناء علی الاقل، و لا مدرک له سوی ما عن الفقه الرضوی و قد عرفت غیر مرة عدم حجیته لا سیما مع معارضته بما هو اصح منه، و عدم عمل الاصحاب به.

ما به یحرز الرکعتان

ثمّ انه وقع الخلاف فیما به یحرز الرکعتان کی تبطل الصلاة مع الشک اذا کان قبل احرازهما، فعن المحقق فی المسائل البغدادیة، و ابن طاوس فی البشری: ان اکمال الرکعة یتحقق بالرکوع، و احتمله الشهید فی الذکری، و استدل له بان الرکعة واحدة الرکوع، و بما ورد فی صلاة الآیات انها عشر رکعات «۱».

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن کون الرکعة واحدة الرکوع لا ینافی ثبوت حقیقة شرعیة او متشرعیة لها فیما یشمل السجدتین.

و أما الثانی: فلأن اطلاقها علی الرکوع لا یوجب صرف هذا الظهور ای ظهورها عند المتشرعة فیما یشمل السجدة.

و عن بعض: انه انما یکون بالدخول فی السجدة الاولی، و استدل له: بان نسیان باقی الاجزاء الی رفع الرأس من الثانیة لا یوجب البطلان و لا تکون هی من فرض اللّه الذی لا یقع فیه الشک بل من فرض النبی (ص)، فاذا دخل فی السجدة الاولی فقد تم فرض اللّه، و الدلیل انما دل علی لزوم احراز ما فرضه اللّه و ان بدونه

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب صلاة الکسوف و الآیات.

]...[

تبطل الصلاة و لم یدل دلیل علی لزوم احراز ما فرضه النبی (ص).

و فیه: ان خروج الاجزاء الباقیة عن فرض اللّه اعم من خروجها من الرکعة و الدلیل انما دل علی لزوم احراز الرکعتین و ان الشک قبله مبطل لا علی لزوم احراز ما فرضه اللّه تعالی.

و عن الشهید فی الذکری: ان اکمال الرکعة انما یتحقق بوضع الجبهة فی السجدة الثانیة.

و استدل له: بان ترک الذکر نسیانا یغتفر، و بان الذکر لیس من مقومات السجدة.

و فیهما نظر: لان اغتفار الذکر یختص بحال النسیان، و عدم کونه من مقومات السجدة اعم من عدم کونه فی حال الذکر الذی هو واجب قطعا من مقومات الرکعة.

و عن الشهید الاول فی بعض کتبه، و الشهید الثانی فی جملة من کتبه: انه یتحقق باتمام الذکر الواجب من السجدة الثانیة و لو لم یحصل رفع الرأس منها. و مال الیه المحقق الثانی، و اختاره سید العروة و المحقق النائینی و جمع من محشی العروة.

و استدل له: بان ما هو الواجب من الرکعة انما هو مقدار السجود الذی یؤتی فیه بالذکر الواجب فی السجدة الثانیة مع الاتیان بالذکر، و اما الرفع فهو لیس منها و لا من محققاتها، بل و بقی فی السجود الی الابد یصدق علیه انه اتی بما کان علیه من الرکعة فیکون الرفع لاجل احراز ما بقی من الصلاة لا لأجل احراز ما قد اتی به منها، و اطالة الذکر و ان کانت موجبة لصدق السجود الطویل علی سجوده الموجب لصدق بقائه علی الرکعة الا انها لا تنافی صدق احراز الرکعة.

و فیه: انه لو ثبت کون رفع الراس غیر واجب شرعاً و انما یجب عقلا مقدمة للاتیان بسائر الاجزاء، او کونه غیر داخل فی الرکعة التی سجد لها ثمّ ما ذکر، و اما بناءً علی کونه واجبا کما تقدم فی محله فی الجزء الرابع من هذا الشرح و کونه من اجزاء

]...[

الرکعة فلا یتم.

و بهذا یظهر مدرک ما اختاره المشهور و هو ان اکمال الرکعة انما یکون برفع الرأس من الثانیة.

و استدل له: مضافا الی ما عرفت بوجهین: الاول: انه لا ریب فی انه لو بقی فی السجدة الثانیة بازید من مقدار الواجب لکان المقدار الزائد من الرکعة، فما دام لم یخرج من السجدة برفع الرأس منها لا یکون محرزا للاولیین و لما تمت الرکعتان، و قد دل الدلیل علی لزوم الاحراز فی جمیع حالات الاولیین.

و فیه: ان الخروج عن الرکعتین غیر احرازهما، و الذی یعتبر فیه الرفع هو الاول دون الثانی.

الثانی: الاستصحاب و لهم فیه تقریبان: احدهما: استصحاب مبطلیة الشک لانه قبل السجدة الثانیة کان مبطلا و یشک فیه بعد الدخول فیها و الاتیان بالذکر الواجب فیستصحب بقائها.

و فیه: اولا- انه لاجل الشک فی الموضوع لا- مورد للاستصحاب، و ثانیا: ان المختار عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام الکلیة الشرعیة کما اشرنا الی وجهه فی هذا الشرح مرارا.

ثانیهما: استصحاب بقاء الرکعة و لا بأس به لو شک فی ان الرفع الواجب هل هو من اجزاء الرکعة ام لا.

فتحصل: ان ما ذهب الیه المشهور اظهر، و یؤیده بل یدل علیه الخبر عن احدهما علیهما السلام: فی رجل لا یدری اثنتین صلی ام ثلاثا قال (ع): ان دخله الشک بعد دخوله فی الثالثة مضی فی الثالثة ثمّ صلی الاخری و لا شیء علیه «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵۴

و کذا اذا لم یعلم کم صلی.

و الایراد علیه کما عن المحقق النائینی- ره- بان ظاهره غیر معمول به من حیث اعتباره الدخول فی الثالثة لصحة الصلاة مع الشک بعد رفع الرأس من السجدة الثانیة قطعا و ان لم یدخل فی الثالثة، فی غیر محله، فان مقتضی اطلاق مفهومه و ان کان مبطلیة الشک قبل الدخول فی الثالثة، الا انه یقید بما ثبت قطعا صحة الصلاة بعد رفع الرأس من الثانیة قبل الدخول فی الثالثة.

اذا لم یدر کم صلی

اشارة

المسألة الرابعة: و کذا تجب الاعادة اذا لم یعلم کم صلی علی المشهور، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له ما دل علی مبطلیة الشک فی الاولیین فتأمل، و خبر صفوان عن ابی الحسن (ع): ان کنت لا تدری کم صلیت و لم یقع وهمک علی شیء فاعد الصلاة «۱». و نحوه غیره.

و عن ابن بابویه: اذا شککت فلم تدر واحدة صلیت ام اثنین او ثلاثا ام اربعا صلیت رکعة من قیام و رکعتین من جلوس.

و استدل له: بعموم ما دل علی البناء علی الاکثر «۲». و بصحیح ابن یقطین عن ابی الحسن (ع): عن الرجل لا یدری کم صلی واحدة ام اثنین او ثلاثا قال (ع) یبنی علی الجزم و یسجد سجدتی السهو «۳». و نحوه خبرا سهل و ابن مصعب.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵۵

]...[

و لکن یرد علی الاول: مضافا الی عدم جواز التمسک بعمومه کما سیمر علیک: انه لو ثبت عمومه بنحو یشمل المقام لا بد من تخصیصه بالنصوص المشار الیها.

و یرد علی الثانی: انه غیر منطبق علی ما اختاره ابن بابویه، لان رکعتین من جلوس بمنزلة رکعة فلا یکون ما ذکر تدارکا للنقص، مضافا الی معارضته بما هو ارجح منه کما لا یخفی.

ثمّ ان الاشکال علی القوم بانه لا فرق بین هذه المسألة و المسألة المتقدمة فکیف عنونوا الفقهاء هذه المسألة فی قبالها، و الجواب عنه، لا یهمّنا بعد وضوح الحکم، فلا وجه لاطالة الکلام فی ذلک.

الاستصحاب لا یجری فی الشک فی الرکعات

ثمّ انه لا بد من بیان الاصل فی الشکوک غیر المنصوصة کی یتضح حکم جملة من صور الشک، کما لو شک بین الثلاث و الست او الازید و غیر ذلک من الصور المذکورة فی العروة و غیرها.

اقول: الاظهر ان الاصل هو البطلان لقاعدة الاشتغال بعد عدم جریان استصحاب عدم الزیادة علی العدد المتیقن، اما عدم جریان الاصل المزبور فالوجه فیه ما دل علی لزوم اعادة الصلاة اذا لم یدر کم صلی، فانه باطلاقه یدل علی لزوم الاعادة فی کل شک فی عدد الرکعات و عدم جریان الاستصحاب المزبور.

و دعوی اختصاصه بصورة تکثر الاحتمالات، او بما اذا لم یحرز الاولیان، مندفعة بان ذلک تقیید بلا وجه، و علیه فهده النصوص تدل علی سقوط الاستصحاب فی عدد الرکعات، و ان الاصل هو البطلان.

و ربما یتوهم ان بازاء هذه الاخبار طائفتین من النصوص.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵۶

]...[

الاولی: ما دل علی البناء علی الاقل: کمصحح اسحاق بن عمار قال: قال لی ابو الحسن الاول (ع): اذا شککت فابن علی الیقین قلت: هذا اصل؟ قال (ع): نعم «۱».

و فیه: انه لیس فی المصحح ما یوجب تقیید متعلق الشک بخصوص الصلاة، فغایة ما هناک کون هذه الموثقة کبقیة الروایات الدالة علی حجیة الاستصحاب فتقید بما تضمن الامر بالاعادة لمن لا یدری کم صلی.

و أما الایراد علیه بانه ینافی ما دل علی ان الاصل هو البناء علی الاکثر و اتمام ما ظن نقصه بعد السلام، فمندفع بعد التنافی بینهما، فان المصحح یدل علی لزوم البناء علی عدم اتیان الاکثر الذی هو مقتضی الاستصحاب، و اما ان تکلیفه الفعلی هل هو الاتیان بالزائد متصلا او منفصلا فهو اجنبی عنه و یرجع ذلک الی النصوص الآمرة بالبناء علی الاکثر، فلیس مفاد المصحح منافیا لأدلة وجوب البناء علی الاکثر نعم لو لم تکن تلک الادلة کان مقتضی الجعل الاولی الاتیان بالزائد متصلا، الا ان تلک الادلة تخصصها فالصحیح ما

ذکرناه.

الثانیة: ما تدل علی البناء علی الاکثر: کموثق عمار عن الامام الصادق (ع) انه قال: یا عمار اجمع لک السهو کله فی کلمتین متی شککت فخذ بالاکثر فاذا سلمت فاتم ما ظننت انک قد نقصت «۲».

و فیه: انه مختص بما اذا کان الاکثر صحیحا و کان الشک فی الصحة ناشئا عن الشک فی النقیصة و لذا امر باتمام ما ظن نقصه بعد السلام.

فتحصل: ان مقتضی الروایات مبطلیة الشک فی عدد الرکعات اذا لم یکن

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵۷

]...[

منصوصا و عدم جریان الاستصحاب فیها، ثمّ انه قد استدل لعدم جریانه بوجوه اخر:.

الاول: ما عن بعض المحققین: و هو ان اصالة عدم الزیادة لا تثبت کون ما بیده هی الرکعة التی شک فی الزیادة علیها، مثلا اذا شک فی بین الاثنتین و الخمس لا یثبت الاصل المزبور کون الرکعة التی جلس فیها هی الثانیة الا علی القول بالاصل المثبت، و اذا لم یحرز ذلک لم یحرز کون التشهد الاول فی الثانیة و التشهد الثانی و السلام فی الرابعة، مع انه لا بد من احراز ذلک، اذ الواجب من التشهد ما کان فی الثانیة و الرابعة.

و فیه: ان محل التشهد و ان کان بعد اکمال السجدتین من الثانیة و الرابعة، الا انه لیس لاجل اخذ الرابعة مثلا بعنوانها دخیلة فی الموضوع بل غایة ما یستفاد من النصوص ان للتشهد محلا معینا و هو بعد الرابعة مثلا، بمعنی انه یجب الاتیان به کسائر اجزاء الصلاة مرتبا علی ما اعتبر الاتیان به قبله و متصلا به و علیه فلو شک فی اتیان الخامسة مثلا- یستصحب عدمها، و یحرز بضم التعبد الی الوجدان ان هذا هو محل التشهد، و لو لا ذلک لزم عدم جریان استصحاب عدم تحقق المبطل لو شک فیه کما لا یخفی.

الوجه الثانی: ان عدم الزیادة المتیقن سابقا هو عدم وجود الرکعة المشکوک وجودها علی نحو مفاد لیس التامة، و ما یراد اثباته عدم الزیادة علی حسب مفاد لیس الناقصة، مثلا لو شک بین الاربع و السبع استصحاب عدم الزیادة بنحو مفاد لیس التامة لا یفید بل لا بد و ان یثبت اتیان اربع رکعات لیست مزید فیها رکعة، و هذا لا یثبت بالاصل المزبور الا علی القول بالاصل المثبت.

و فیه: ان العدم الوصفی ای العدم علی حسب مفاد لیس الناقصة متیقن ضرورة انه بعد تمام الرکعة الرابعة ای رفع الرأس من السجدة الثانیة یقطع بالاربع لیست مزید فیها برکعة فیستصحب ذلک، مع انه لم یدل دلیل علی احراز العدم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵۸

و ان کان فی فعل انتقل عنه لم یلتفت.

النعتی فی الصلاة، بل غایة ما یدل علیه الدلیل الاتیان بالاربع و عدم الزیادة علیها برکعة.

الوجه الثالث: ان اصالة عدم الزیادة لا تثبت انطباق الصلاة المامور بها علی الماتی بها، لانه لیس اثرا شرعیا و هذا مما یلزم احرازه.

و فیه: ان اللازم احراز الاتیان باجزاء الصلاة و شرائطها باجمعها، و لا یعتبر زائداً علی ذلک شیء، فاذا شک بین الثلاث و الست یجری الاصل و یترتب علیه لزوم الاتیان برکعة اخری تتمیما للاربع، و بضم الوجدان الی الاصل یحرز اتیان الصلاة باجزائها و شرائطها، و

الاجزاء حینئذ یترتب علیه قهرا.

الوجه الرابع: ما دل علی البناء علی الاکثر، و قد تقدم انه مختص بما اذا کان الاکثر صحیحاً. فاذاً الصحیح فی وجه سقوط هذا الاصل ما ذکرناه فراجع.

حکم الشک فی الافعال

الفصل الثالث: فی الشک فی اجزاء الصلاة و شرائطها

اشارة

. و ان کان الشک فی فعل قد انتقل عنه لم یلتفت بلا خلاف فی ذلک فی الجملة، بل علیه الاجماع کما عن جماعة.

(و تشهد له) جملة من النصوص: کصحیح زرارة: قلت لابی عبد اللّه (ع): رجل شک فی الاذان و قد دخل فی الاقامة، قال (ع): یمضی قلت: رجل شک فی الاذان و الاقامة و قد کبر قال (ع): یمضی، قلت: رجل شک فی التکبیر و قد قرأ قال (ع): یمضی، قلت: رجل شک فی القراءة و قد رکع قال (ع): یمضی، قلت: شک فی الرکوع و قد سجد قال (ع): یمضی، ثمّ قال (ع): یا زرارة اذا خرجت من شیء ثمّ دخلت فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۵۹

]...[

غیره فشککت لیس بشیء «۱».

و صحیح اسماعیل بن جابر عن مولانا الصادق (ع): ان شک فی الرکوع بعد ما سجد فلیمض، و ان شک فی السجود بعد ما قام فلیمض، کل شیء شک فیه مما قد جاوزه و دخل فی غیره فلیمض علیه «۲».

و موثق محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع): کل ما شککت فیه مما قد مضی فامضه کما هو «۳».

و صحیح عبد الرحمن عن الامام الصادق (ع): فی رجل اهوی الی السجود فلم یدر ارکع ام لم یرکع قال (ع): قد رکع «۴».

و موثق ابن ابی یعفور عن سیدنا الصادق (ع): انما الشک اذا کنت فی شیء لم تجزه «۵». و نحوها غیرها.

فاصل الحکم مما لا ینبغی التوقف فیه.

و أما تنقیح القول فی قاعدة التجاوز المستفادة من هذه النصوص فیقتضی التکلم فی مواضع.

و لیعلم قبل الشروع فی البحث فی هذه المواضع ان جملة من المباحث الراجعة الیها مثل ان هذه القاعدة من المسائل الاصولیة او الفقهیة، و انها هل تکون من الامارات المثبتة لوقوع المشکوک فیه ام من الاصول التعبدیة، و انها هل تکون حجة فی مثبتاتها ام لا؟ و وجه تقدمها علی الاصول و انها مع قاعدة الفراغ هل تکون قاعدة

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الرکوع حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الرکوع حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۴۲ من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶۰

]...[

واحدة ام تکون غیرها، و المجعول فی کل منهما شیء غیر ما هو المجعول فی الاخری، و انها هل تکون عامة لجمیع الابواب ام مختصة بباب الصلاة لعدم دخلها فی المقام اغمضنا عن ذکرها، و قد اشبعنا الکلام فیها فی رسالة (القواعد الثلاث) المطبوعة، بل البحث فی المقام انما یکون فی مواضع مربوطة بکتاب الصلاة.

القاعدة تجری فی الرکعتین الاولیین

الموضع الاول: المشهور بین الاصحاب عدم اختصاص القاعدة بالرکعتین الاخیرتین و جریانها فی الاولیین من غیر فرق بین کون المشکوک فیه من الارکان ام غیرها.

و عن الشیخین و جماعة: اختصاصها بالاخیرتین، و عن المصنف- ره- فی التذکرة: انها لا تجری فی الارکان من الاولیین. و الاظهر هو الاول لإطلاق جملة من ما تقدم من النصوص و صراحة بعضها کصحیح زرارة فی اعتبار القاعدة فی الاولیین و فی الارکان منها.

و استدل لما ذهب الیه الشیخان: بما دل من النصوص علی ان الشک فی الاولیین موجب للبطلان، و انه لا بد من سلامتهما عن السهو کخبر ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): اذا سهوت فی الأوّلتین فاعدهما حتی تثبتهما «۱». و نحوه غیره، و مقتضی اطلاقها اعتبار سلامة الاولیین حتی من الشک فی الافعال.

و اجاب عنه المحققان الهمدانی و النائینی: بان تلک النصوص منصرفة الی الشک فی الرکعات و لا تشمل الشک فی الافعال.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۵.

]...[

و فیه: انها تدل علی اعتبار حفظ الرکعتین و الرکعة اسم لمجموع اجزاء معینة، فالشک فی تحقق واحد منها شک فی تحقق الرکعة و موجب لعدم احرازهما.

و لکن یرد علی هذا الدلیل: ان صحیح زرارة اخص من هذه النصوص فیقدم علیها، مع ان النسبة بین هذه النصوص و بین دلیل قاعدة التجاوز و ان کانت عموما من وجه، الا انه من جهة ان دلالة ذلک انما تکون بالعموم، و دلالة هذه بالاطلاق فلا بد من تقدیمه.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما نسب الی المصنف- ره- لصراحة صحیح زرارة فی الرکن من الرکعة الاولی، و استدل له: بان الشک فی الرکن شک فی الرکعة بخلاف ما اذا کان المشکوک فیه غیر رکن.

و فیه مضافا الی ما عرفت: انه لا وجه للتفصیل بین الرکن و غیره، فان الشک فی غیره ایضا شک فی الرکعة.

یعتبر الدخول فی الغیر فی جریانها

الثانی: هل یعتبر الدخول فی الغیر فی جریان القاعدة ام لا؟ و علی الاول فهل یعتبر الدخول فی الغیر الخاص ام یکفی الدخول فی مطلق الغیر؟.

اقول: فی موارد الشک فی الوجود کما لو شک فی وجود الرکوع یعتبر الدخول فی الغیر المترتب الشرعی لا لأخذ ذلک فی دلیلها بل لان التجاوز المعتبر فی جریانها حتی بناءً علی المختار من وحدة قاعدة التجاوز و الفراغ لا یتحقق فی تلک الموارد الّا بالدخول فی

الغیر، و الا- فلا یصدق التجاوز عنه بعد کون الشک فی اصل الوجود، ففی موارد الشک فی الوجود یعتبر الدخول فی الغیر المترتب الشرعی، و لازم ذلک هو اعتبار التجاوز عن المحل الذی جعل محلا للشیء شرعا و عدم کفایة التجاوز عن ما صار

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶۲

]...[

محلا للشیء بمقتضی العادة النوعیة او الشخصیة.

و فی رسائل الشیخ الاعظم- ره- فی الموضع الثانی: ان المراد بمحل الفعل المشکوک فی وجوده هی المرتبة المقررة له بحکم العقل او بوضع الشارع او غیره و لو کان نفس المکلف من جهة اعتیاده باتیان ذلک المشکوک فی ذلک المحل، ثمّ قال: هذا کله مما لا إشکال فیه الا- الاخیر، فانه ربما یتخیل انصراف اطلاق الاخبار الی غیره. مع ان فتح هذا الباب بالنسبة الی العادة یوجب مخالفة اطلاقات کثیرة، فمن اعتاد الصلاة فی اول وقتها او مع الجماعة فشک فی فعلها بعد ذلک فلا یجب علیه الفعل، و کذا من اعتاد فعل شیء بعد الفراغ من الصلاة فرأی نفسه فیه و شک فی فعل الصلاة، و کذا من اعتاد الوضوء بعد الحدث بلا فصل یعتد به او قبل دخول الوقت للتهیؤ فشک بعد ذلک فی الوضوء الی غیر ذلک من الفروع التی یبعد التزام الفقیه بها.

و اشکل علیه المحقق الیزدی فی درره: بان الامثلة المذکورة جلها من قبیل العادة الشخصیة، و المراد من محل الشیء ما صار محلا له شرعا او بمقتضی العادة النوعیة، و أما ما صار محلا له بمقتضی العادة الشخصیة فلا یشمله لفظ محل الشیء إذ إضافة المحل الی الشیء بقول مطلق لا- تصح بمجرد تحقق العادة لشخص خاص بخلاف ما لو کانت العادة بحسب النوع، و اما ما افاده من المخالفة للاطلاقات فیرد علیه انها لا تدل إلّا علی وجوب الاتیان بالفعل، و اما لو شک فی انه وجد ام لا فلا تدل علی عدم الایجاد، نعم قاعدة الاشتغال تقتضی وجوب الاتیان ما لم یقطع بالامتثال، و کذلک استصحاب عدم الاتیان، و علی فرض تمامیة نصوص الباب تکون قاعدة التجاوز مقدمة علیهما.

اقول: یرد علی الشیخ الاعظم- ره- ان الاخبار لا تشمل فی انفسها موارد التجاوز عن المحل العادی حتی نلتجئ فی اخراجها الی ما افاده من مخالفة الاطلاقات، اذ لیس الموضوع فی شیء من الاخبار التجاوز عن محل الشیء حتی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶۳

]...[

یقال بشموله لذلک، بل الموضوع فیها هو التجاوز عن الشیء و مضیه و الخروج عنه، و لکن حیث انه فی موارد الشک فی اصل الوجود لا معنی لذلک، فنلتزم بان المراد التجاوز عن محله.

و بعبارة اخری: یعتبر أن یکون بحیث لو ارید الاتیان به لوقع علی غیر الوجه المأمور به، و لا ریب ان ذلک یتوقف علی التجاوز عن المحل الشرعی فقط.

و بهذا یظهر أنّ ما استدل به المحقق الیزدی لما اختاره من کفایة التجاوز عن المحل العادی بحسب النوع من انه لیس فی الادلة ما یدل علی التقیید بخصوص المحل الشرعی، و ان اضافه المحل الی الشیء بقول مطلق تصح مع تحقق العادة النوعیة، ینبغی ان یعد من غرائب الکلام.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۵، ص: ۳۶۳

و أما ما اورده على الشيخ الاعظم حيث ذكر ان اجراء القاعدة فى الموارد المذكورة، مستلزم للمخالفة للاطلاقات الكثيرة بان اجرائها مستلزم للمخالفة لقاعدة الاشتغال و الاستصحاب لا للإطلاقات، فيرد عليه ان الظاهر أن مراد الشيخ- قده- من هذه الجملة ان الالتزام بكفاية التجاوز عن المحل العادى فى جريانها يستلزم تأسيس فقه جديد و يوجب الالتزام بمسائل خلاف الاجماع و الضرورة، فلا وجه لدعوى انه لا محذور فى جريانها.

فتحصل: ان الاظهر اعتبار التجاوز عن المحل الشرعى فى موارد الشك فى اصل الوجود.

و أما فى موارد الشك فى الصحة، فحيث ان التجاوز عن المشكوك فيه ملازم للدخول فى امر مغاير له فلا مخالفة يعتبر الدخول فى الغير من دون اعتبار قيد فيه عقلى او شرعى، فلو قيل باعتبار قيد فيه لا بد و ان يذكر له دليل، و الا فمقتضى اطلاق موثق ابن مسلم و غيره عدم الاعتبار.

و فى المقام قولان آخران: احدهما: اعتبار الدخول فى الغير الوجودى و لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶۴

]...[

يكتفى بالسكوت المجرد اختاره المحقق النائينى- ره- ثانيهما اعتبار الدخول فى الغير الشرعى الذى له عنوان مستقل.

و استدل للاول بوجهين: الاول: ان المطلقات لا إطلاق لها، و القدر المتيقن منها ذلك، و ذكروا فى توجيه ذلك امورا:.

منها: ان صدق الطبيعة المأخوذة فى الدليل على افرادها اذا كان بنحو التشكيك، و يكون بالقياس الى بعضها بالظهور و بالقياس الى الآخر بالخفاء، و لا يثبت الحكم الا للافراد الظاهرة، أ لا ترى ان صدق الحيوان على الانسان انما يكون بحسب المتفاهم العرفى بالخفاء، و لذلك التزمنا بانصراف ما دل على عدم جواز الصلاة فى شىء من اجزاء الحيوان الذى لا يؤكل لحمه عن اجزاء الانسان، و حيث ان صدق التجاوز و المضى و الفراغ بعد الدخول فى الغير الوجودى ظاهر بالقياس الى ما لم يدخل فيه، فلا محالة ينصرف الدليل اليه.

و فيه: ان ما ذكر من الضابط انما يتم بالنسبة الى الافراد التى يكون صدق الماهية عليها بالخفاء بحيث لا يراها العرف من مصاديقها، و ضرورى ان الامر فى المقام ليس كذلك، غاية الامر صدق التجاوز مع الدخول فى الغير الوجودى اظهر، و لكن الاظهرية ليست ملاك الانصراف.

و منها: ان القدر المتيقن فى مقام التخاطب فى الادلة هو خصوص ما اذا تحقق هناك دخول فى الغير الوجودى، فلا يصح التمسك بالاطلاق مع وجوده.

و فيه: اولا: ان القدر المتيقن لو سلم مانعيته عن التمسك بالاطلاق فانما هو فيما اذا كان القدر المتيقن فى مقام التخاطب لا مطلقه، و فى المقام ليس كذلك، غاية الامر وجود القدر المتيقن من الخارج.

و ثانيا: ما حققناه فى محله من ان القدر المتيقن فى مقام التخاطب ايضا لا يكون مانعا عن التمسك بالاطلاق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶۵

]...[

و ثالثا: ان الادلة لا تنحصر بالمطلقات بل فيها العمومات، و قد حقق فى محله ان اداة العموم ما كان منها من قبيل (كل) و (اى) بانفسها متكلفة لتسرية الحكم الى جميع افراد ما يصلح ان ينطبق عليه مدخولها من دون حاجة الى اجراء مقدمات الحكمة فى مدخولها.

و منها: ان غلبة وجود الشک فی الصحة فی خصوص ما اذا کان داخلا فی الغیر الوجودی تمنع عن التمسک بالاطلاق فی غیره.

و فیه: اولا: ان الغلبة لا توجب الانصراف.

و ثانیا: لا ینحصر الدلیل بالمطلقات.

فتحصل: ان مقتضی المطلقات و العمومات عدم اعتبار هذا القید فیه.

الوجه الثانی: ما اعتمد علیه المحقق النائینی- ره- و هو: ان مقتضی الاطلاقات و ان کان عدم اعتبار الدخول فی الغیر، الا ان ظاهر جملة من النصوص کموثق ابن ابی یعفور «۱» و غیره هو اعتبار الدخول فی الغیر، اذ الظاهر من قوله (ع) (و قد صرت فی حالة اخری) و قوله (ع) (دخلت فی غیره) و نحو ذلک مما ورد فی الاخبار هو الاشتغال بامر وجودی مغایر لحال الاشتغال بالمرکب، فلا بد من حمل المطلق علی المقید.

اقول: یرد علیه: إن غایة ما یستفاد من المقیدات اعتبار الدخول فی مطلق الغیر الذی عرفت انه ملازم لصدق عنوان التجاوز و المضی و الفراغ، و ظهورها فی اعتبار الدخول فی امر وجودی ممنوع، فاذاً لا تنافی بین المطلقات و المقیدات، و مفاد الجمیع واحد و هو کفایة الدخول فی مطلق الغیر. و بذلک ظهر انه لا تنافی بین صدر موثق ابن ابی یعفور الدال علی اعتبار الدخول فی الغیر، و ذیله المقتصر علی مجرد التجاوز لتلازم

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من ابواب الوضوء حدیث ۲.

]...[

العنوانین.

و استدل للقول الآخر و هو اعتبار الدخول فی الغیر الذی له عنوان مستقل بوجوه.

الاول: قوله (ع) فی صحیح زرارة: فاذا قمت من الوضوء و فرغت منه و قد صرت فی حال اخری فی الصلاة او غیرها «۱». فانه یدل علی اعتبار الدخول فی عبادة مترتبة علی الوضوء مثل الصلاة و غیرها.

و فیه اولا: ان الصحیح مختص بالوضوء، و التعدی یحتاج الی دلیل، و عدم الفصل غیر ثابت لا سیما بعد ملاحظة عدم جریان القاعدة فی اثنائه و جریانها فی اثناء غیره.

و ثانیا: ان هذه الشرطیة معارضة مع الشرطیة الاولی المذکورة فی صدره و هی قوله (ع): اذا کنت قاعدا علی وضوئک فلم تدر اغسلت ذراعیک ام لا- فأعد علیهما- الی أن قال- ما دمت فی حال الوضوء. و الظاهر و لا أقل من المحتمل کون الثانیة تصریحا بمفهوم الاولی، و بعبارة اخری: فی صدر الصحیح علق الاعتناء بالشک علی الاشتغال بالوضوء، فاما یؤخذ بمفهوم الصدر اذ التصرف فی الذیل اولی من التصرف فی الصدر، او یتعارضان فیحکم بالاجمال و الرجوع الی العمومات و المطلقات.

و ثالثا: ان قوله (ع) فی حال اخری ارید به بحسب الظاهر مطلق غیر حال الوضوء، و یؤیده قوله (ع) من الصلاة او غیرها اذا لو کان المراد هی الحال المخصوصة کان الاولی ان یقال او نحوها بدل او غیرها.

الوجه الثانی: وقوع التعلیق علی الدخول فی الغیر فی صحیحی اسماعیل و زرارة، و المنساق الی الذهن من الغیر فی امثال المقام ارادة فعل آخر من افعال الصلاة

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من ابواب الوضوء حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶۷

]...[

مما له استقلال بالملاحظة لا مطلق الغیر، و یؤید ذلک وقوع التمثیل فی صدر الصحیح بالشک فی الرکوع بعد ما سجد، و فی السجود بعد ما قام، فلو کان الهوی الی السجود و النهوض الی القیام کافیین لکانا اولی بالتمثیل، فیستکشف من ذلک ان المراد بالغیر المذکور فی الذیل لیس مطلقه بل ما کان من هذا القبیل.

و فیه: انه لا وجه لدعوی الانسباق المزبور الا احد امرین: احدهما: انصراف الشیء فی قوله (ع) کل شیء شک فی بادی النظر الی ما یکون له عنوان مستقل، فینسبق ذلک الی الذهن من لفظ الغیر بقرینة ما یماثله.

ثانیهما: التمثیل بالسجود و القیام.

و شیء منهما لا یصلح لذلک، اما الاول: فلأنه انصراف بدوی یزول بعد الالتفات الی عدم قصور لفظ الشیء عن الشمول لابعاض الاجزاء.

و بالجملة: مقتضی عموم لفظ الغیر شموله لمطلق ما یغایر المشکوک فیه، و دعوی الانصراف لا تسمع.

و أما الثانی: فلأن التمثیل بهما لا بالهوی و النهوض انما یکون لاجل عدم کونهما من اجزاء الصلاة، و قد مر انه یعتبر الدخول فی الغیر المترتب الشرعی فی موارد الشک فی اصل الوجود، او لاجل ان الغالب حصول الشک فی هذه الحال، و هذا لا یوجب تقیید اطلاق ما فی ذیلهما من الکبری الکلیة.

الوجه الثالث: وقوع العطف بثم الظاهرة فی التراخی فی صحیح زرارة اذا خرجت من شیء ثمّ دخلت فی غیره اذ لو کان الدخول فی مطلق الغیر کافیا لکان ذلک من لوازم الخروج. فلم یکن المناسب بثم.

و فیه: انه ان اریید بذلک ان العطف بثم ظاهر فی ارادة قسم خاص من الغیر و هو ما یکون منفصلا عن المشکوک فیه، فیرد علیه: انه لا فاصل بین التکبیرة و القراءة اللتین وقع التصریح بهما فی صدر الصحیح، و ان اریید به اعتبار المباینة الذاتیة، و هذه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶۸

]...[

کما تشمل الغیر الذی له عنوان مستقل کذلک تشمل غیره کما لا یخفی، و الظاهر کونه عطف تفسیر، و لعله المتبادر الی الذهن بعد الالتفات الی ان الدخول فی الغیر من مقومات صدق مضی المشکوک فیه.

فتحصل: انه لیس شیء یدل علی اعتبار امر زائد علی صدق عنوان التجاوز، و هو فی موارد الشک فی الوجود لا یصدق الا بعد الدخول فی الغیر المترتب الشرعی، و فی موارد الشک فی الصحة یصدق بالدخول فی مطلق الغیر، و هذا الاختلاف انما نشأ من اختلاف المصادیق و الا فالمفهوم المعلق علیه الحکم واحد. و من ذلک یظهر جریان قاعدة الفراغ فی موارد الشک فی صحة الجزء ایضا و لا یختص بمورد الشک فی صحة المرکب علی ما هو صریح المحقق النائینی- ره- فلو شک فی صحة التکبیرة بعد الفراغ منها و قبل الدخول فی القراءة تجری القاعدة فیها و لا یتوقف جریانها علی الدخول فی القراءة.

القاعدة تجری فی الاجزاء غیر المستقلة

الثالث هل یختص جریان قاعدة التجاوز بالاجزاء المستقلة بالتبویب، ام تجری فی اجزاء الاجزاء؟ قولان: اختار اولهما المحقق النائینی- ره- تبعا للشهید الثانی- ره- و الاظهر هو الثانی: لان مقتضی اطلاق ادلتها و عمومها جریان القاعدة فی کل مشکوک فیه، کانت

قاعدة الفراغ و التجاوز قاعدة واحدة ام متعددة، فلو شک فی آیة بعد الدخول فی آیة اخری لا یعتنی به و یمضی فی صلاته.

و قد استدل المحقق النائینی- ره- لما اختاره: بان قاعدة التجاوز مختصة بباب الصلاة، اذ اطلاق الادلة و عمومها بعد ما لم یمکن شمولهما للاجزاء و للمرکبات فی عرض واحد، و الا لزم الجمع بین لحاظ المتأخر و المتقدم فی لحاظ واحد، و هو ممتنع،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۶۹

]...[

و اختصاصهما بالمرکبات، فدخول الاجزاء فی عموم الشیء فی عرض دخول الکل لا یمکن الا بعنایة التعبد و التنزیل، و حینئذ فلا بد من الاقتصار علی مورد التنزیل، و المقدار الذی قام الدلیل علیه هی الاجزاء المستقلة بالتبویب، اذ الدلیل علیه هو صحیحا زرارة و اسماعیل المختص صدرهما بالاجزاء المستقلة الموجب ذلک لتضییق مصب عموم الشیء و اطلاق الغیر المذکورین فی الذیل.

اقول: یرد علیه: اولا- انه لا- مانع من شمول الادلة للمرکبات و اجزائها فی عرض واحد، اذ المانع المتوهم لیس الا لزوم ذلک الجمع بین لحاظ المرکب شیئا المستلزم ذلک للحاظ الاجزاء تبعیا لاندکاک شیئیة الجزء فی شیئیة الکل، و بین لحاظ الجزء شیئا مستقلا، و هو محال و بعبارة اخری: لحاظ الجزء فی نفسه سابق فی الرتبة علی لحاظ المرکب منه و من غیره من الاجزاء، فکیف یمکن الجمع بین الشیئین اللذین هما فی مرتبتین فی عرض واحد و الحکم علیهما فی دلیل واحد، و هو توهم فاسد، اذ لا- مانع من الجمع بین المتقدم و المتأخر فی دلیل واحد و لحاظهما فی عرض واحد بجامع ینطبق علیهما، و کون احدهما سابقا فی الرتبة علی الآخر، و کون لحاظه مندکا فی لحاظه، لا ینافی الجمع بینهما فی لحاظ آخر.

و ان شئت قلت: ان اللحاظ الآخر هو لحاظ الطبیعة الجامعة بینهما المعراة عن جمیع الخصوصیات، و اندکاک لحاظ الجزء فی لحاظ الکل انما هو فیما اذا لوحظت الخصوصیة کما هو واضح لمن راجع نظائر المقام، أ لا تری ان قولنا: کل عمل اختیاری فهو مسبوق بالارادة، یشمل المرکبات و الاجزاء فی عرض واحد، و کذلک کل ممکن یحتاج فی وجوده الی العلة الی غیر ذلک من الموارد.

مع انه یمکن ان یقال:: ان الملحوظ فی موارد الشک فی المرکبات انما هو الاجزاء و الشرائط و عدم الموانع المعتبرة فی المامور به دون المرکبات، اذ الشک فی صحة المرکب لا یتصور الا بالشک فی وجود جزءٍ او شرط او عدم مانع، و علیه فالمتعبد به هو وجود

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۰

]...[

الجزء او الشرط او عدم المانع. و تمام الکلام فی محله.

و ثانیا: انه لو تم ذلک ای عدم شمول دلیل واحد للمرکبات و الاجزاء- لما کان وجه لدعوی اختصاص الصحیحین بالاجزاء المستقلة، اذ الامثلة المذکورة فی صدرهما و ان کانت من هذا القبیل الا ان العبرة باطلاق الدلیل و عمومه، و قد تقدم انه لا قصور فی شمول ذیلهما لاجزاء الاجزاء ایضا، و لذا تری انه لم یتوقف احد فی اجراء القاعدة لو شک فی الحمد و هو فی السورة مع ان المذکور فی الصحیح هی القراءة، بل اقول: ان مقتضی اطلاق الدلیل و عمومه جریان القاعدة فی الشک فی صدر الآیة بعد الدخول فی ذیلها المخالف له مفهوما کما قد یتفق ذلک فی الآیات الطوال، نعم. شمولها لاجزاء الکلمة الواحدة او الکلام الواحد العرفی کالمبتدأ و الخبر مشکل، اذ لا یبعد دعوی ان اهل العرف یرون ذلک من الشک قبل التجاوز لا بعده فتدبر.

لا یکفی الدخول فی الهوی و النهوض فی جریان القاعدة

اشارة

الرابع: هل یکفی الدخول فی الهوی الی السجود فی عدم الاعتناء بالشک فی الرکوع و الدخول فی النهوض الی القیام فی جریان القاعدة فی الشک فی السجود ام لا؟ ام یفصل بین الفرعین فیکفی الاول دون الثانی؟ وجوه و اقوال.

اقول: یقع الکلام تارة: فیما یقتضیه القواعد، و اخری: فی ما یقتضیه النص الخاص.

اما من حیث القواعد، فکفایة الدخول فیهما و عدمها مبتنیان علی کون الهوی و النهوض من اجزاء الصلاة و کونهما من مقدماتها، اذ علی الاول: تجری القاعدة بعد الدخول فیهما لما تقدم من عدم اعتبار شیء فی جریان القاعدة سوی الدخول فی الغیر المترتب الشرعی فی موارد الشک فی الوجود، و علی الثانی: لا تجری، نعم اذا شک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۱

]...[

فی صحة الرکوع او السجود- و هو فی الهوی او النهوض- تجری القاعدة لما تقدم من عدم اعتبار الدخول فی الغیر الخاص فی جریان القاعدة فی موارد الشک فی الصحة، لکن ذلک خارج عن فرض المسألة، لان محل الکلام الشک فی الوجود، و حیث ان المختار عدم کونهما من اجزاء الصلاة لعدم الدلیل علیه، بل ربما یقال ان لابدیة الاتیان بهما لتوقف السجود و القیام علیهما تمنع من تعلق الامر الشرعی بهما، فانه یکون من الطلب اللغو غیر المحتاج الیه، فالاظهر عدم کفایة الدخول فیهما فی عدم الاعتناء بالشک فی الرکوع و السجود. هذا بحسب القاعدة.

و أما حیث النص الخاص فقد یقال کما عن سید المدارک- ره-: ان مقتضی مصحح عبد الرحمن بن ابی عبد اللّه: قلت لابی عبد اللّه (ع): رجل اهوی الی السجود فلم یدر ارکع ام لم یرکع قال (ع): قد رکع قلت: فرجل نهض من سجوده فشک قبل ان یستوی قائما فلم یدر اسجد ام لم یسجد قال (ع): یسجد «۱». هو التفصیل بین الفرعین، و انه یکفی الدخول فی الهوی فی عدم الاعتناء بالشک فی الرکوع، و لا یکفی الدخول فی النهوض فی عدم الاعتناء بالشک فی السجود.

و اورد علیه امران: الاول: ما عن صاحب الحدائق- ره- هو: ان القول بالتفصیل جمع بین المتناقضین، لانهما ان کانا من الاجزاء فتجری القاعدة فی الفرعین و الا فلا تجری فیهما.

و فیه: انه لا دلیل علی الملازمة بین الفرعین، و ما ذکره- ره- و ان کان بحسب القاعدة مما لا ریب فیه الا انه مع ورود النص بالتفصیل و عدم الدلیل علی الملازمة بین الفرعین لا مناص عن الالتزام به.

الثانی: ما عن المحقق النائینی- ره- و هو: ان دلالة المصحح علی کفایة

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الرکوع حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۲

]...[

الدخول فی الهوی غیر المنتهی الی السجود انما تکون بالاطلاق و هو یقید بصحیح اسماعیل: فان شک فی الرکوع بعد ما سجد فلیمض، و ان شک فی السجود بعد ما قام فلیمض کل شیء شک فیه و قد جاوزه فلیمض علیه «۱». الذی هو کالصریح فی عدم کفایة الدخول فی الهوی غیر المنتهی الی السجود، اذ تحدید جریان القاعدة بما اذا تحقق الدخول فی السجود مع کونه متأخراً عن الهوی یدل علی عدم الاعتبار بالدخول فی الهوی.

و فیه: ما عرفت من ان العبرة انما هی بعموم الجواب و اطلاقه لا بخصوص الامثلة الواردة فی الخبر قبل اعطاء الضابطة، لا سیما فی مثل

هـذه الامثلـة الواقعـة فی سؤال الراوی لاـ فی جواب الامـام (ع)، و علیه فجوابه (ع) و ان کان لا یشـمل الهوی- کما تقـدم- الا انه غیر مناف لثبوت عدم الاعتناء فیه ایضا بدلیل آخر.

و بالجملة خبر اسماعیل لا یدل علی عدم کفایة الدخول فی الهوی کی یوجب تقیید المصحح.

و الصـحیح فی الجواب عن المدارک: ان الظاهر من المصـحح فرض السؤال فی الشک فی الرکوع بعد الدخول فی السـجود، و ذلک للتعبیر بالفعـل الماضـی الظـاهر فی التحقق و المضـی و تعـدیته بـالی السـجود لاـ بمن القیام، فان ذلک یوجب ظهور الکلام فی تحقق الهوی المنتهی الی السـجود و مضیه، الملازم ذلک للدخول فی السجود، نعم لو کان المذکور فی المصحح یهوی بصیغة المضارع، او کـان اهوی من قیامه، کان الخبر ظاهرا فیما ذکره، لکنه لیس کـذلک و لو تنزلنا عن ذلک فلا اقل من اجمال الخبر و عـدم ظهوره فی خلاف ما تقتضیه القاعدة الاولیة من وجوب الاعتناء ما لم یدخل فی السجود.

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الرکوع حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۳

]...[

فتحصل: ان الاظهر عدم کفایة الدخول فی الهوی و النهوض فی عدم الاعتناء بالشک فی الرکوع و السجود.

الشک فی الرکوع بعد الانتصاب

بقی فی المقام فرع مناسب لهـذه المسألـة، و هو: انه لو شک المصـلی فی الرکوع بعـد انتصابه من الانحناء، بان شک فی انه وصل الی حـد الرکوع فقـام، او لم یصـل الیه، فهـل تجری القاعـدة فیه ام لاـ؟ وجهـان: اقواهما الاول، و ذلک لان الانتصاب من الاجزاء الواجبة للصـلاة بعد الرکوع فیکون الشک المزبور شـکاً فی الرکوع بعد الدخول فی الغیر المترتب الشرعی، فتجری القاعدة فیه، مضافا الی انه یدل علیه صـحیح الفضـیل: قلت لابی عبد اللّه (ع): اسـتقم قائما فلا ادری أ رکعت ام لا- قال (ع): بلی قد رکعت فامض فی صلاتک فان ذلک من الشیطان «۱».

فما عن الحـدائق من وجوب الاعتناء بهـذا الشک و لزوم الاتیان بالرکوع فی الفرض نصاً و فتوی، اشـتباه منه- قـده-، و خلط بین هـذا الفرع و فرع آخر و هو ما اذا شک فی الرکوع و هو قائم مع عـدم احراز الانحناء اصـلا، فان المفتی به فی هـذا الفرع وجوب الرکوع و هو مطابق للنص و القاعدة، لکنه اجنبی عن محل الکلام.

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۴

]...[

حکم الشک فی الجزء الاخیر

الخامس: اذا کان المشـکوک فیه هو الجزء الاخیر فقـد یقال بعـدم جریان القاعـدة فی العمل المرکب منه و من غیره للشک فی تحقق الفراغ منه.

اقول: تحقیق القول فی المقام: ان الشک فیه تارة. یکون قبل الاتیان بالمنافی العمدی و السهوی، و اخری. یکون بعد الاتیان بالمنافی العمدی و السهوی، و ثالثة یکون بعد الاتیان بالمنافی العمدی.

و علی الاول: فقد یکون ذلک بعد الدخول فی امر مترتب علی المشکوک فیه شرعا کما لو شک فی التسلیم و هو مشغول بالتعقیب و نحوه. و قد یکون قبله.

اما فی الصورة الاولی: و هی ما لو شک فیه بعد الدخول فی امر مترتب شرعی، فلا ینبغی التأمل فی جریان قاعدة التجاوز فی خصوص الجزء الاخیر، اذ الشک انما یکون فیما تجاوز و مضی باعتبار مضی محله و تجاوزه. هذا بناءً علی المختار من وحدة القاعدتین او تعددهما مع کون قاعدة التجاوز عامة لجمیع الابواب.

و أما علی القول بالتعدد و اختصاص قاعدة التجاوز بباب الصلاة، فقد یتوهم عدم جریان القاعدة فیه اذا کان المشکوک فیه غیر الصلاة، کما لو شک فی الجزء الاخیر من الوضوء، اما عدم جریان قاعدة التجاوز فیه فواضح، و اما عدم جریان قاعدة الفراغ و ان اعتقد الفراغ آناً ما فلأن اثبات الفراغ بالیقین الزائل غیر ظاهر الوجه، و نفس الیقین الزائل لا یکون حجة.

و بالجملة الفراغ مشکوک فیه فلا تجری، لکنه توهم فاسد، فان المراد بالفراغ الفراغ البنائی، اذ إرادة الفراغ الحقیقی تستلزم عدم حجیة القاعدة رأسا لأنه مع عدم احرازه لا مورد لجریانها، و مع احرازه لا شک فیه: هذا فیما اذا اعتقد الفراغ و لو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۵

]...[

آناً ما. و أما اذا لم یحرز ذلک فحیث ان المأخوذ فی ادلتها هو الانصراف و المضی، و هما یصدقان فی الفرض، فتجری القاعدة فیه.

و أما فی الصورة الثانیة: و هی ما لو شک فیه و لم یدخل فی الغیر المترتب و لم یأت بالمنافی حتی السکوت الطویل، فان اعتقد الفراغ و لو آناً ما تجری القاعدة فیه کما اختاره صاحب الجواهر- ره- اذ المراد من الفراغ هو الفراغ البنائی لا الحقیقی کما تقدم آنفا، فانکار الشیخ الاعظم- ره- ذلک فی غیر محله. و ان لم یعتقد الفراغ و لو آناً ما لا تجری القاعدة لعدم صدق التجاوز و المضی.

و اما فی الصورة الثالثة: و هی ما لو شک فیه بعد الاتیان بما یوجب مطلق وجوده البطلان کما لو شک فی التسلیم بعد الاستدبار، فقد یقال: انه لا تجری القاعدة حینئذ لاختصاصها بما اذا دخل فی الامر المترتب الشرعی، و لا یکون المنافی مترتبا علی الجزء الاخیر شرعا، لکنه غیر تام، اذ لم یرد دلیل دال علی اعتبار الدخول فی الامر المترتب، و انما التزمنا به من جهة انه لا یصدق التجاوز بدونه، و حیث انه مع الاتیان بالمنافی المزبور یصدق التجاوز، اذ لو اراید الاتیان به لوقع علی خلاف الوجه المامور به شرعا، فتجری القاعدة فیه.

و أما فی الصورة الرابعة: و هی ما لو شک فیه بعد الاتیان بالمنافی العمدی دون السهوی کما لو شک فی التسلیم بعد التکلم، فالاظهر عدم جریان القاعدة لعدم صدق التجاوز و المضی، اذ لو اتی به لوقع علی الوجه المامور به الشرعی.

و دعوی ان محل التسلیم قبل فعل المنافی العمدی ایضا فبعد الاتیان به یصدق التجاوز، مندفعة بعدم کونه کذلک، اذ لو تکلم قبله سهوا لا تبطل الصلاة. فما عن المحقق النائینی- ره- من جریان القاعدة فی هذه الصورة فی غیر محله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۶

]...[

حکم الشک فی الشیء مع احراز الغفلة

اشارة

السادس: اذا شک بعد الفراغ من العمل فی صحته و فساده فقد یکون محرزا للغفلة حال العمل عن رعایة المشکوک فیه، و قد یکون محرزا للغفلة قبل ترقب الاتیان بالمشکوک فیه مع احتمال التذکر حینه، و قد یکون غیر محرز لذلک ایضا.

اما فی الفرض الاول: فالاظهر خلافا لجمع من الاساطین کالمحققین النائینی- ره- و صاحب الدرر و غیرهما- و تبعا لجمع من المحققین عدم جریان القاعدة فیه، و ذلک لان القاعدة کما حقق فی محله لیست من الاصول التعبدیة، بل هی من الامارات النوعیة لوقوع المشکوک فیه کما هو المستفاد من التعلیل بالاذکریة و الاقربیة الی الحق، و علیه- فحیث لا أماریة فی الفرض و لا یحتمل الاذکریة فلا تجری القاعدة.

فان قلت: ان مقتضی عموم قوله (ع): کل شیء شک فیه و قد جاوزه ... الخ و غیره من النصوص جریانها فی الفرض.

قلت: انه یخصص بالعلة المنصوصة، مع ان مقام الاثبات تابع لمقام الثبوت، فاذا لم یکن هناک ملاک الطریقیة لا یعقل الحکم بالمضی بعنوان تتمیم الکشف و امضاء الطریق، ولیت شعری ان من التزم بکونها من الامارات کالمحقق النائینی- ره- کیف بنی علی جریانها فی الفرض و حمل التعلیل بالاذکریة علی الحکمة لا العلة؟.

و قد استدل المحقق الیزدی- ره- تبعا لصاحب الجواهر- ره- علی ان قوله (ع): هو حین یتوضأ اذکر ... الخ لیس من قبیل العلة بل من قبیل حکمة التشریع، فلا مقید لإطلاق الادلة. بامرین: الاول: خلو سائر المطلقات مع کونها فی مقام البیان عن ذکر تلک العلة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۷

]...[

الثانی: ما رواه ثقة الاسلام عن العدة عن احمد بن محمد عن علی بن الحکم عن الحسین بن ابی العلاء قال: سألت ابا عبد اللّه (ع) عن الخاتم اذا اغتسلت قال علیه السلام: حوله من مکانه، و قال فی الوضوء: تدیره فان نسیت حتی تقوم فی الصلاة فلا آمرک ان تعید الصلاة «۱». و تبعهما فی الوجه الثانی بعض المعاصرین.

اقول: مضافا الی ما تقدم آنفا من کونها من الامارات و معه لا یعقل شمول الادلة للفرض: انه یرد علی الوجه الاول: ان ذکر ما یوجب تقیید اطلاق الادلة فی دلیل منفصل غیر عزیز فی الفقه، بل غالب المقیدات مذکورة فی دلیل منفصل مع کون المطلقات فی مقام البیان، و الا لما انعقد الاطلاق.

و یرد علی الوجه الثانی امران: احدهما: ان الظاهر کون السؤال و الجواب واردین علی الخاتم الوسیع الذی یصل الماء تحته قطعا و یکون الجواب دالا علی استحباب التحویل و الادارة فی الفرض کما هو المشهور بین الاصحاب، بل عن المعتبر: هو مذهب فقهائنا رضوان اللّه علیهم. و لو ابیت عن ظهور الروایة فی ذلک فلا اقل من الاجمال.

الثانی: انه لو سلم ورودهما فی مورد الشک فی وصول الماء تحت الخاتم الا ان الخبر لا یدل علی صحة الوضوء و الغسل، و انما یدل علی صحة الصلاة و عدم وجوب اعادتها، فتکون الروایة دالة علی ان الاخلال فی الصلاة بالطهارة نسیانا کالاخلال بالقراءة و نحوها لا یوجب البطلان، فتکون معارضة لحدیث لا تعاد الصلاة «۲» المقدم علیها لوجوه لا تخفی. و العلم بان الصلاة تعاد من ناحیة الطهارة لا یوجب ظهور الروایة فی ارادة صحة الوضوء کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۸

]...[

و أما فی الفرض الثانی: فالاقوی هو الجریان، لان ملاک الطریقة موجود فیه، اذ المرید لمرکب یکون غالبا غافلا عن کثیر من الاجزاء و الشرائط تفصیلا قبل العمل، و لکن الالتفات الاجمالی الارتکازی یوجب الاتیان بکل جزء فی محله، فالغالب عند تعلق الارادة باتیان المرکب هو الاتیان بالاجزاء فی محالها، و ان لم یلتفت الیها تفصیلا قبل العمل، و العمومات و المطلقات تشمله، و التعلیل بالاذکریة ایضا شامل له، اذ لا وجه لتخصیصه بالذکر التفصیلی فی اول العمل، بل یشمل الذکر الاجمالی الارتکازی الموجب لإتیان الجزء فی محله، فملاک الطریقیة موجود، و الادلة فی مقام الاثبات تشمله، فتجری القاعدة فیه.

اذا کانت صورة العمل محفوظة

و أما الفرض الثالث: ففیه صورتان: الاولی: ما اذا لم تکن صورة العمل محفوظة و لاجله شک فی انطباق المامور به علی الماتی به، و هذه الصورة هی القدر المتیقن من موارد القاعدة من غیر فرق بین کون الشبهة موضوعیة کما لو شک بعد الصلاة فی انه رکع فیها ام لا- و بین- کونها حکمیة کما اذا علم بانه صلی بلا سورة و احتمل ان یکون ذلک لاجل تقلیده من یفتی بعدم وجوب السورة، فانه تجری القاعدة و یحکم بصحة الصلاة لاحتمال استنادها الی حکم ظاهری، الموجب ذلک لعدم وجوب الاعادة و القضاء و ان انکشف الخلاف. و من هذا القبیل ما اذا صلی بلا تقلید و اجتهاد ثمّ شک فی صحة ما اتی به من الصلوات من جهة احتمال رعایة الاحتیاط و الاتیان بکل ما یحتمل وجوبه من الاجزاء و الشرائط، فانه تجری القاعدة فیها، اذ لا یعبر فی جریانها معلومیة الحکم الواقعی او الظاهری بعینه، بل المیزان هو احتمال الاتیان بما هو وظیفته و هو متحقق فی الفرض لاحتمال رعایة الاحتیاط.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۷۹

]...[

و أما الصورة الثانیة: و هی ما اذا کانت صورة العمل محفوظة کما لو علم انه صلی الی جهة معینة احتمل کونها هی القبلة، او علم انه توضأ بمائع خاص و شک فی کونه ماءً او غیره، فالاظهر عدم جریان القاعدة فیها، اذ لا أماریة فی هذه الصورة. و بعبارة اخری: انه مع معلومیة المأتی به و الشک فی موضوع واقعی و انه یکون منطبقا علی الماتی به ام لا لا طریقیه للمطابقة و لکونه علی وفق الماتی به و علیه، فالادلة لا تشمل هذه الصورة، اذا مضافا الی ان التعلیل بالاذکریة موجب لتقیید اطلاقها الشامل فی نفسه للمقام، انه لاجل عدم الکاشفیة الناقصة لا یعقل الحکم بالمضی بعنوان الکاشفیة و امضاء الطریق لتبعیة مقام الاثبات لمقام الثبوت، و نظیر ذلک فی الشبهات الحکمیة ما اذا توضأ بماء الورد ثمّ شک فی صحة الوضوء به، فاللازم حینئذ اما اعادة الوضوء او الفحص عن حکم المسألة ثمّ العمل بما یقتضیه تکلیفه.

و بالجملة: المیزان فی جریان القاعدة هو کون الشک فی الانطباق ناشئاً عن الجهل بکیفیة الماتی به، و اما مع انحفاظ صورة العمل و کون الشک فی سرایة الامر الی هذا الماتی به الخارجی فلا تجری القاعدة، من غیر فرق بین الشبهات الموضوعیة و الحکمیة.

حکم الشک فی الاخلال العمدی

السابع: اذا شک فی صحة العمل السابق و فساده من جهة احتمال الخلل العمدی فهل تجری فیه قاعدة الفراغ ام لا؟.

اقول: ان مقتضی اطلاق الادلة جریانها فیه، الا ان التعلیل بالاذکریة یوجب اختصاص الادلة بصورة احتمال الترک عن غفلة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۰

]...[

و دعوی ان فی قوله علیه السّلام (هو حین یتوضأ اذکر) «۱» کبری کلیة مطویة، و هی ان الاذکر لا یترک، و یکون القیاس بصغراه و کبراه تعبداً بعدم الترک العمدی السهوی جمیعا، مندفعة بانه یمکن ان یکون عدم الترک العمدی مفروغا عنه، فاراد (ع) بذلک سد احتمال الترک السهوی.

و الغریب ان المحقق النائینی- ره- مع التزامه بان الاذکریة المذکورة علة للحکم من قبیل حکمة التشریع لا العلة، التزم فی المقام بعدم جریان القاعدة مستندا الی التعلیل المذکور.

فان قلت: ان المستفاد من مجموع الادلة بعد ضم بعضها الی بعض هو التعبد بما یقتضیه طبع کل احد قصد الاتیان بفعل مرکب، و کان فی مقام الامتثال، و هو کما یقتضی عدم الترک السهوی، کذلک یقتضی عدم الترک العمدی فتجری القاعدة عند احتمال الترک العمدی، کما تجری عند احتمال الترک السهوی.

قلت: ان هذا ان کان استدلالا بالنصوص فیرد علیه ما تقدم آنفا، و ان کان استدلالا ببناء العقلاء فیرد علیه انه لم یثبت بنائهم علی ذلک. فتأمل.

و ان کان استدلالا بظهور حال المسلم، فیرد علیه انه لا دلیل علی حجیته فی المقام فالاظهر عدم جریان القاعدة فی المقام، الا انه- بناءً علی ما حققناه فی محله من جریان اصالة الصحة فی عمل الشخص نفسه تجری تلک فی المقام و یحکم بالصحة.

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من ابواب الوضوء حدیث ۷.

]...[

حکم الشک فی الشرائط

الثامن: لا ریب و لا کلام فی جریان القاعدة لو شک فی صحة العمل و فساده لاجل احتمال الاخلال بشرط من الشروط بعد الفراغ من العمل، کما لو شک بعد الصلاة فی انه کان متطهرا ام لا.

انما الکلام فیما اذا حدث الشک فی الاثناء، و مخلص القول فیه: ان للشروط اقساما.

الاول: ما یکون بوجوده المتقدم علی العمل شرطا لصحته کالاقامة بالقیاس الی الصلاة علی القول باشتراط صحة الصلاة بها، و فی مثل ذلک تجری قاعدة التجاوز فی نفس الشرط للتجاوز عنه بمضی محله و یحکم بتحققه، فلو کان شرطا لصحة عمل آخر له الاتیان به من دون اعادة الشرط.

و دعوی ان المتعبد به وجود الشرط لما بیده لا مطلق وجوده فیها، ان المتعبد به لو کان وجدان المشروط لشرطه تم ما ذکر، و لکن اذا کان نفس وجود الشرط فلا یتم کما لا یخفی.

فان قلت: انه بناءً علی ما بنیتم علیه من ان الشرط فی الصلاة و غیرها من العبادات المشروطة بالطهارة هو نفس الوضوء لا- الأمر الحاصل منه، لازم ما ذکر فی المقام انه لو شک و هو فی الصلاة فی الوضوء قبلها جریان القاعدة فیه فله اتمام الصلاة و اتیان سائر ما یشترط بالطهارة من دون ان یعید وضوءه، و حیث انه لم یفت احد بذلک فیستکشف فساد احد المبنیین.

قلت: انا لم نلتزم بان الشرط هی الغسلات و المسحات بوجودها الآنی الحقیقی المتصرم، بل التزمنا بان الشارع الاقدس اعتبر بقاء تلک الافعال و ان کانت منعدمة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۲

]...[

حقیقة ما دام لم یتحقق الناقص لمصلحة تدعو الی اعتباره، و علیه فشرط کل عبادة مشروطة بالطهارة حصة خاصة من ذلک الامر الاعتباری المستمر الملازمة لها و التوأمة معها، فیخرج الشک فی الطهارة فی اثناء الصلاة عن الشک فی وجود الشرط المتقدم و یدخل فی الصورة الثانیة، و سیاتی حکمها ان شاء اللّه تعالی.

فان قلت: ان من هذا القبیل ما لو شک فی الاتیان بصلاة الظهر و هو فی اثناء العصر فمقتضی قاعدة التجاوز هو البناء علی تحققها و عدم لزوم شیء علیه سوی اتمام ما بیده.

قلت: ان تقدم صلاة الظهر علی صلاة العصر انما یکون شرطا ذکریا لا واقعیا، و علیه فلا یحرز التجاوز عنها بالدخول فی العصر لبقاء محلها الشرعی، فمقتضی القاعدة لزوم الابطال و اتیان الظهر ثمّ العصر بعدها لو لا اخبار العدول، نعم بناءً علی کفایة التجاوز عن المحل العادی فی اجراءِ القاعدة جرت فی المقام، لکن قد عرفت انها بمراحل عن الواقع.

القسم الثانی: ما اذا کان الشیء بوجوده المستمر المقارن للعمل شرطا له مع کون المشروط هو نفس المرکب بما له من الاجزاء و الآنات المتخللة بینها کالطهارة و الاستقبال و ما شابههما بالقیاس الی الصلاة، و فی هذا القسم لا مجال لجریان القاعدة لا بالقیاس الی نفس الشرط و لا بالقیاس الی المشروط اما بالقیاس الی نفس الشرط فلأن ما هو شرط بالنسبة الی الآن الذی هو فیه و ما بعده لیس هو وجوده المتقدم بل وجوده المقارن، فهو لم یتجاوز محله.

و أما بالقیاس الی المشروط فلعدم تجاوزه لفرض کونه مشغولا به و فی الاثناء و لا یتوهم فی المقام انه تجری القاعدة بالنسبة الی الاجزاء السابقة فاذا احرز الشرط للاجزاء اللاحقة و ضم الوجدان الی القاعدة فقد احرز تحقق المأمور به، فان المفروض شرطیة فی جمیع الآنات و فی حال الشک، و فی تلک الحال لم یحرز الشرط لا وجدانا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۳

]...[

و لا تعبدا.

فان قلت: ان ذلک یتم بالقیاس الی الاستقبال و نحوه، و لا یتم فی الطهارة و شبهها مما لها سبب شرعی و هو الوضوء مثلا الذی لا بد و ان یکون مقدما علی الصلاة، فانه اذا شک فی تحققه قبلها و هو فی الاثناء تجری القاعدة فی الوضوء لفرض التجاوز عن محله، فاذا جرت و احرز تحقق السبب فی ظرفه المقرر له شرعا یرتفع الشک فی بقاء الطهارة.

قلت: ان ذلک یتم لو شک فی صحة الوضوء و فساده مع احراز اصل وجوده لما تقدم من عدم اعتبار شیء فی جریان القاعدة فی موارد الشک فی اصل الوجود سوی الفراغ منه و الدخول فی حالة مغایرة للمشکوک فیه، و لا یتم فی مورد الشک فی اصل الوجود الذی هو المفروض فی هذا الامر لما تقدم من اعتبار التجاوز عن المحل الشرعی، اذ محل الوضوء شرعاً لیس قبل الصلاة بل هو محله العقلی من جهة اعتبار مقارنة الصلاة للطهارة، اذ حینئذ لا مناص عقلا الا تقدیم الوضوء و الا ففی کل مورد وقع الوضوء فقد وقع فی محله نعم بناءً علی کفایة التجاوز عن المحل العادی فی جریانها تجری القاعدة فی الوضوء و یحکم بتحققه، لکن عرفت انها بمراحل عن الواقع.

القسم الثالث: ما ذا کان الشیء شرطا مقارنا للاجزاء من دون دخله فی الآنات المتخللة کاعتبار اقتران القراءة بالاستقرار، و فی مثل ذلک تجری القاعدة فی المشروط المأتی به لفرض الشک فی صحته و فساده، و قد مر انه فی هذا المورد لا یعتبر فی جریان القاعدة

الدخول فی الغیر المترتب الشرعی فیحکم بصحته، فبالنسبة الی الاجزاء اللاحقة اذا احرز تحقق الشرط یتم عمله، نعم. اذا کان مشغولا بجزء فشک لا تجری القاعدة فیه لکونه من الشک فی المحل فلا بد من اعادته.

بقی فی المقام حکم ما اذا شک فی تحقق النیة و ما اذا شک فی تحقق الموالاة، اما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۴

]...[

النیة: فان ارید بها قصد القربة فلا یعتنی بهذا الشک سواء کان فی الاثناء او بعد الفراغ، و تجری القاعدة فی المشروط بها لکون الشک فیه شکاً فی الصحة بعد احراز اصل الوجود الذی لا- یعتبر فی جریان القاعدة فیه سوی کون الشاک فی حالة مغایرة لحال المشکوک فیه، و ان ارید بها القصد الذی یدور علیه تحقق ذات المامور به فی الخارج کما اذا شک فی انه صلی بقصد الصلاة ام بقصد التعلیم، فان کان الشک بعد الفراغ لا تجری فیه القاعدة لکون الشک فی اصل تحقق المامور به لا فی صحته و فساده، و حیث انه لم یدخل فی الغیر المترتب فلا- تجری القاعدة، و ان کان فی الاثناء فان کان رأی نفسه فی حال الشک قاصدا للصلاة تجری القاعدة فی الاجزاء السابقة لفرض کون الشک فی الوجود بعد الدخول فی الغیر المترتب الشرعی، و الا فلا تجری لانه بالنسبة الی ما بیده شک فی المحل، و بالنسبة الی الاجزاءِ السابقة لم یحرز الدخول فی الغیر المترتب.

و بما ذکرناه ظهر حکم ما اذا ارید بها الاختیار.

و أما الموالاة. فهی علی قسمین: الاول ما یکون معتبراً فی اجزاء الصلاة المستقلة کالتکبیرة و القراءة و الرکوع و نحوها، و فی هذا القسم تجری القاعدة فی المشروط بها اذا کان الشک بعد الفراغ منه سواء کان ذلک تمام العمل ام بعضه، نعم اذا شک فی تحققها بین ما تقدم و بین ما هو مشغول به لا- تجری القاعدة لکون الشک حینئذ فی المحل، الا انه یمکن احراز الصحة باستصحاب بقاء الموالاة و عدم تحقق الفصل الموجب للبطلان.

الثانی: ما یکون معتبراً بین اجزاء الکلمة الواحدة، و اعتبار هذا القسم عقلی، و من جهة عدم تحقق ذات المامور به بخلاف القسم الاول الذی یکون اعتباره شرعیا، و فی هذا القسم لا تجری القاعدة الا فیما اذا دخل فی الغیر المترتب الشرعی لرجوع الشک فیه الی الشک فی اصل الوجود، فلو کان هذا الشک فی الجزء الاخیر یلحقه ما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۵

و الا اتی به فان ذکر أنه قد فعله استأنف ان کان رکنا و الا فلا.

تقدم فیما اذا شک فی الجزء الاخیر من الاحکام باختلاف الصور فراجع.

هذا کله فیما اذا کان الشک فی فعل قد انتقل عنه، و قد عرفت انه لم یلتفت و الا ای و ان کان ذلک فی موضعه اتی به بلا خلاف.

و تشهد له مضافا الی قاعدة الاشتغال و الاستصحاب جملة من النصوص: کموثق ابن ابی یعفور المتقدم: انما الشک اذا کنت فی شیء لم تجزه.

و صحیح عبد الرحمن: قلت لابی عبد اللّه (ع): رجل رفع رأسه من السجود فشک قبل ان یستوی جالسا فلم یدر اسجد ام لم یسجد قال (ع): یسجد «۱».

و صحیح عمران الحلبی: الرجل یشک و هو قائم فلا یدری ارکع ام لا- قال (ع): فلیرکع «۲». و نحوه صحیح ابی بصیر «۳».

و بها یقید اطلاق صحیح ابی بصیر: فی الرجل لا یدری ارکع ام لم یرکع قال (ع): یرکع «۴».

و صحیح الحلبی: عن رجل سها فلم یدر سجد سجدة ام ثنتین قال (ع): یسجد اخری «۵».

فرع: اذا شک فی فعل قبل الدخول فی غیره فاتی به فان ذکرانه کان قد فعله استأنف الصلاة ان کان المأتی به رکنا و الا فلا، و ذلک لما تقدم من مبطلیة زیادة الرکن، و ان کان عن غیر عمد علی اشکال تقدم، و مجرد الامر الظاهری به لا یوجب تخصیص تلک الادلة الدالة.

علی وجوب اعادة الصلاة لزیادة الرکن، و عرفت ایضا ان زیادة غیر الرکن لا توجب البطلان ان لم تکن عمدیة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب السجود حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب الرکوع حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من ابواب الرکوع حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۲ من ابواب الرکوع حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۱۵ من ابواب السجود حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۶

]...[

حکم الظن فی عدد الرکعات

الفصل الرابع: فی الظن بعدد الرکعات، و اجزاء الصلاة

اشارة

. و الکلام فیه یقع فی مقامین:

[المقام] الاول: فی الظن بعدد الرکعات

. و الکلام فیه تارة یقع فی الاخیرتین، و اخری فی الاولتین و ما بحکمهما.

اما بالنسبة الی الاخیرتین: فالظاهر انه لا خلاف و لا إشکال فی حجیته و اعتباره مطلقا سواء کان ابتدائیا ام بعد التروی، و فی الریاض: حکایة الاجماع علیه من جماعة.

و تشهد له جملة من الروایات: کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (ع): ان کنت لا تدری ثلاثا صلیت ام اربعا و لم یذهب وهمک الی شیء فسلم- الی ان قال- و ان ذهب وهمک الی الثلاث فقم فصل الرکعة الرابعة و لا تسجد سجدتی السهو، و ان ذهب وهمک الی الاربع فتشهد و سلم ثمّ اسجد سجدتی السهو «۱».

و صحیح عبد الرحمن بن سیابة و ابی العباس: اذا لم تدر ثلاثا صلیت او اربعا و وقع رأیک علی الثلاث فابن علی الثلاث، و ان وقع رأیک علی الاربع فسلم و انصرف «۲». و نحوهما غیرهما. و هی و ان وردت فی موارد خاصة الا انه یتم دلالتها علی عموم الدعوی بعدم القول بالفصل.

و بازاء هذه الروایات نصوص کصحیح ابن مسلم: فیمن لا یدری ثلاثا صلی ام اربعا: فان کان اکثر وهمه الی الاربع تشهد و سلم ثمّ قرأ فاتحة الکتاب و رکع و سجد

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۷

]...[

ثمّ قرأ و سجد سجدتین و تشهد و سلم «۱». و نحوه غیره.

فان کان الجمع بحمل هذه علی الاستحباب عرفیا فهو، و الا- فیتعین ذلک او طرحها لاعراض الاصحاب عنها علی هذا و عملهم بالطائفة الاولی.

و أما بالنسبة الی الاولتین: فالمشهور بین الاصحاب: اعتباره، و عن ابن ادریس: عدم الحجیة، و وافقه صاحب الحدائق- ره-.

و یشهد للمشهور: مفهوم صحیح صفوان عن ابی الحسن (ع): ان کنت لا تدری کم صلیت و لم یقع وهمک علی شیء فاعد الصلاة «۲». و هو یدل علی حجیة الظن فیهما مطلقا، او یدل علیها عند تکثر المحتملات و یثبت فی غیر هذا المورد بالاولویة القطعیة.

و اورد علی الاستدلال به امران: الاول: ما ذکره صاحب الحدائق- ره- و هو: ان هذا الخبر شامل للرکعتین الاخیرتین فیکون اعم مما دل علی لزوم حفظ الاولتین و سلامتهما عن السهو.

و اجیب عنه: بان الخبر لتضمنه الامر بالاعادة یکون منطوقه مختصا بالاولتین فلا یمکن صرف مفهومه الی ما یشمل الاخیرتین.

و فیه: ما تقدم من ان الخبر عام شامل للاخیرتین و الازید ایضا، و علیه بنینا علی ان الاصل فی الشکوک البطلان خرج ما خرج، غایة الامر المنطوق خصص بواسطة ادلة الشکوک الصحیحة بالنسبة الیها، و اما غیرها فباق تحته، فلا وجه لتخصیص المفهوم بالاولتین.

و الحق فی الجواب عن هذا الایراد یتوقف علی بیان امور.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۸

]...[

۱- ان الحکم بثبوت ما تعلق الظن به او الامر بالعمل بالظن بحسب المتفاهم العرفی یکون ارشادا الی حجیته، و احتمال کون الاخذ بالطرف الراجح تعبدا صرفا خلاف الظاهر، و لذا لم یتوقف احد فی ان الامر بالعمل بالخبر الواحد الذی اشتمل علیه عدة من ادلة حجیته انما یکون ارشادا الی حجیته.

۲- ان الحجیة عبارة عن تتمیم الکشف و جعل ما لیس بعلم علما کما حقق فی محله.

۳- ما تقدم من ان الاحراز و الحفظ الماخوذ فی الموضوع بالنسبة الی الاولتین انما یکون علی وجه الطریقیة لا الموضوعیة.

۴- ان الامارات بادلة اعتبارها تقوم مقام العلم الماخوذ فی الموضوع علی وجه الطریقیة.

اذا عرفت هذه الامور تظهر لک حکومة صحیح صفوان علی تلک النصوص فیقدم علیها، و لا یلزم من تقدیمه عدم بقاء المورد لها فیلزم لغویتها کما هو واضح.

فتدبر حتی لا تبادر بالاشکال.

و بما ذکرناه اندفع الایراد الثانی الذی اورده بعض المحققین و هو انه یحتمل ان یکون المراد من الصحیح التردد بین الاحتمالات کثیرة اعم من ان یکون قدر متیقن فی البین او لا فتکون النسبة بینه و بین الادلة الدالة علی اعتبار العلم فی الاولتین عموما من وجه، و

لا یستفاد من الصحیح اعتبار الظن من باب الطریقیة لاحتمال ان یکون اعتباره من حیث انه صفة قائمة بالنفس فی مقابل الشک، فلا وجه لتقدیمه علیها فتدبر.

فتحصل: ان الاظهر اعتبار الظن سواء کان فی الرکعتین الاولتین- او فی الاخیرتین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۸۹

]...[

حکم الظن بالافعال

المقام الثانی: فی حکم الظن بالافعال

: المشهور بین الاصحاب علی ما نسب الیهم الشیخ الاعظم- ره-: اعتبار الظن بالافعال.

و استدل له: بالنبویین المرویین عن الذکری: اذا شک احدکم فی الصلاة فلینظر احری ذلک الی الصواب فلیبن علیه، و هما و ان کانا ضعیفین سندا الا انه لاعتماد الاصحاب علیهما یکونان حجة فی المقام بناءً علی حجیة الخبر الضعیف المنجبر بعمل الاصحاب.

و دعوی انه یحتمل ان یکون فی الصلاة متعلقا بالشک بمعنی تعلق الشک بالصلاة، مندفعة بکونه خلاف الظاهر، فان الظاهر منه کونه ظرفا للشک بمعنی وقوع الشک فی حال الصلاة، و حیث لم یقید من حیث المتعلق بالرکعات، فمقتضی اطلاقهما ثبوت الحجیة للظن بالافعال ایضا، و بفحوی ما دل علی حجیته فی الرکعات لا سیما الاولتین.

و تقریب الاستدلال بالفحوی وجوه احدها: انه لو کان الظن معتبراً فی الرکعة التی لیست الا مجموع الافعال کان بالحجیة فی ابعاضها اولی.

ثانیها: انه اذا اعتبر الظن فی الاولیین اللذین هما فرض اللّه کما هو المفروض فاعتباره فی مثل القراءة التی هی سنة اولی، و لا فرق بین القراءة و الارکان قطعا.

ثالثها: انه اذا اعتبر الظن فی الرکعة التی لا تسقط بحال، فاعتباره فی مثل السورة التی تسقط بمجرد الاستعجال اولی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۹۰

]...[

و باخبار «۱» رجوع المأموم الی الامام و بالعکس، و اخبار «۲» حفظ الصلاة بالحصی و الخاتم، اذ لا ریب فی عدم حصول العلم فی هذه الصور.

و بانه المناسب لشرع الصلاة التی هی کثیرة الافعال.

و بانه لو فرضنا المصلی شاکا بین الاثنین و الثلاث و کان شاکا فی انه فعل السجدة من الرکعة التی هو متلبس بها اولا و ظن انه لو فعل السجدة کانت الرکعة المتلبس بها ثالثة و ظن انه فعل الثالثة، فهل تری انه یأخذ بظنه بان الرکعة ثالثة لأدلة اعتبار الظن فی الرکعات و لا یأخذ بظنه بتحقق السجدة.

و بروایة اسحاق اذا ذهب وهمک الی التمام ابدأ فی کل صلاة فاسجد سجدتین بغیر رکوع «۳».

و فی الجمیع نظر: لان النبویین لا ینجبران بمجرد موافقتهما لفتوی الاصحاب (ر ض)، بل لا بد من الاستناد الیهما فی الفتوی و هو غیر ثابت.

و الفحوی غیر ظاهرة.

و اخبار رجوع الامام و الماموم لو سلم شمولها لرجوع احدهما الی الآخر فی الافعال مع ان فیه تاملا لا تدل علی حجیة مطلق الظن، کما ان حجیة خبر الواحد لا تدل علیها.

و بذلک ظهر الاشکال فی اخبار الحفظ بالحصی و الخاتم علی فرض شمولها للظن و شمولها للافعال مع انها غیر ثابتین و مجرد المناسبة لا تصلح لاثبات الاحکام الشرعیة، و لا أری ما یمنع عن الالتزام فی الصورة المفروضة بحجیة الظن بان الرکعة

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۹۱

فلو شک فیما زاد علی الاولیین فی الرباعیة و لا ظن بنی علی الزائد و احتاط.

ثالثة و عدم حجیة الظن بتحقق السجدة.

و مجرد الاستبعاد لا یکون مدرکا للحکم الشرعی.

و روایة اسحاق ظاهر فی الظن بعد الفراغ کما لا یخفی مضافا الی اشتمالها علی وجوب سجدتی السهو الذی لا قائل به، و فیها مناقشات اخر تظهر لمن تدبر فیها.

فتحصل: ان شیئا مما استدل به علی حجیة الظن المتعلق بالافعال لا یدل علیها، فالقوی ان حکمه حکم الشک، و لکن الإنصاف ان منع الفحوی مشکل، و الاحتیاط سبیل النجاة.

الشک الموجب لصلاة الاحتیاط

الفصل الخامس: فی الشک فی الرکعات الموجب لصلاة الاحتیاط

اشارة

. فاعلم: ان الشک فی الرباعیة بعد احراز الاولیین تارة: یکون طرفه اثنان کالشک بین الثلاث و الاربع، و اخری: یکون ازید کالشک بین الاثنتین و الثلاث و الاربع و علی کلا التقدیرین قد یکون الشک فی اعداد الرباعیة، و قد یکون بینها و بین الزیادة عنها کالشک بین الاربع و الخمس، و قد یکون فی طرف الزیادة کالشک بین الخمس و الست. فالکلام یقع فی مقامات:.

[المقام] الاول: فی الشک فی اعداد الرباعیة

اشارة

، و صوره اربع:، الشک بین الاثنتین و الثلاث، الشک بین الاثنتین و الاربع، الشک بین الثلاث و الاربع، الشک بین الاثنتین و الثلاث و الاربع، و الحکم فی جمیع الصور ما ذکره المصنف- ره- بقوله فلو شک فیما زاد علی الاولیین فی الرباعیة و لا ظن بنی علی الزائد و احتاط.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۹۲

]...[

و تشهد له جملة من الروايات كموثق عمار عن مولانا الصادق (ع): يا عمار اجمع لك السهو كله فى كلمتين: متى شككت فخذ بالاكثر، فاذا سلمت فاتم (فاتمم) ما ظننت انك نقصت «۱».

و المراد من السهو هو الشك، و من جمعه فى كلمتين هو جمع حكمه اى البناءِ على الاكثر.

و موثقة الآخر عنه (ع): كلما دخل عليك من الشك فى صلاتك فاعمل على الاكثر قال: فاذا انصرفت فاتم ما ظننت انك نقصت «۲».

و موثقة الثالث قال: سألت ابا عبد اللّه (ع) عن شىء من السهو فى الصلوات فقال: أ لا اعلمك شيئا اذا فعلته و ذكرت انك اتممت او نقصت لم يكن عليك شىء؟ قلت: بلى قال (ع): اذا سهوت فابن على الاكثر، فاذا فرغت و سلمت فقم فصل ما ظننت انك نقصت، فان كنت قد اتممت لم يكن عليك شىء، و ان ذكرت انك نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت «۳».

و تنقيح البحث فيما يستفاد من هذه الموثقات انما هو فى ضمن امور:.

الاول: ان هذه الاخبار مختصة بالشك فى اعداد الرباعية و لا تشمل ما اذا كان بينها و بين الزيادة عنها، و لاما يكون فى طرف الزيادة محضا للامر بالبناء على الاكثر، و هذا لا يصح فى المقامين الاخيرين، لان البناء على الاكثر فيهما موجب للبطلان، مع ان عدم التعرض فيها لاحتمال الزيادة يوجب اختصاصها بهذا المقام.

الثانى: ان هذه النصوص انما تقتضى لزوم مطابقة المأتى به من صلاة الاحتياط

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ۴.

(۳) الوسائل باب ۸ من ابواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ۳.

]...[

- مع ما يحتمل نقصه فى الركعة و فى الاجزاء و الشرائط، الا انه يدل على خلاف هذا النصوص الخاصة التى ستمر عليك.

الثالث: لا إشكال فى ان هذا الحكم اى لزوم البناء على الاكثر و الاتيان بصلاة الاحتياط- ليس حكما ظاهريا لا أماريا و لا أصليا اذ لازم ذلك عدم الاجزاء لو انكشف نقص الصلاة، و قد صرح فى هذه النصوص بانه لو تذكر النقص لم يكن عليه شىء فيستكشف من ذلك انه حكم واقعى مجعول للشاك، و ان تكليف الشاك واقعا على تقدير النقص هو الاتيان بالركعة المفصولة.

و قد نسب الى المحقق النائينى- ره-: ان هذا الحكم منحل الى حكمين و هما: وجوب البناء على الاكثر- و الاتيان بصلاة الاحتياط، و انه لا ريب فى ان الحكم الثانى حكم واقعى مجعول رعاية لاحتمال النقص بمعنى انه لو كانت الصلاة ناقصة كانت هذه جابرة للنقص، و لو كانت تامة كانت زائدة، و اما الحكم الاول فلا اشكال فى كونه حكما ظاهريا لكونه حكمها فى ظرف الشك، و حيث انه اخذ فى موضوعه الشك فلا ينبغى التوقف فى كونه حكماً ظاهريا اصليا لا أماريا.

اقول: نفس البرهان الذى ذكرناه لكون الحكم الثانى حكما واقعيا يقتضى كون هذا الحكم- اى البناء على الاكثر و ترتيب آثار الاكثر- حكما واقعيا، فانه لم يتوقف فقيه فى انه لو تذكر النقص لا يجب عليه قضاء التشهد لو شك بين الاثنتين و الثلاث و لا غير ذلك من آثار النقص، فيستكشف من ذلك كونه ايضا حكما واقعيا، بمعنى ان الشارع الاقدس انما جعل وظيفة ثانوية للشاك فى عدد الركعات و راعى فيها كلًا من النقص و الزيادة و رعاية للاول جعل الاحتياط، و رعاية للثانى حكم بالبناء على الاكثر بمعنى

ترتیب آثاره.

ثمّ انه بعد ما عرفت من ان الحکم بالبناء علی الاکثر لیس حکما اماریا، و انما هو حکم بترتیب آثار الاکثر، فاعلم ان ما کان من الآثار مترتبا شرعا علی الاکثر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۹۴

]...[

کعدم وجوب التشهد فیما بیده من الرکعة لو کان شاکا بین الاثنتین و الثلاث یکون ثابتا، کما ان الآثار الشرعیة المترتبة علی عدم الاقل تکون مترتبة مثلا- لو شک بین الثلاث و الاربع فی حال القیام و علم بانه ترک سجدة من الرکعة الثانیة، فانه لو کان ما بیده الرکعة الثالثة یجب علیه شرعا العود الی السجدة بمعنی ان یجلس و یسجد، و لو کانت هی الرابعة یجب علیه المضی و قضائها بعد الصلاة، فان المضی و فوات محل التدارک لیس من الآثار الشرعیة للاکثر، بل من آثار عدم کونها الاقل، و لکن یترتب ذلک ایضا، اذ معنی البناء علی الاکثر کالبناء علی الاربع فی الفرض- هو البناء علی عدم کونها ثالثة، فتثبت آثار عدم الثالثة و منها فوات محل السجدة.

و هذا کله مما لا ینبغی التوقف فیه، انما الکلام فی الآثار و اللوازم الاتفاقیة غیر الشرعیة، کما لو علم بانه علی تقدیر الاکثر ترک رکنا فی الرکعة الاولی من صلاته مثلا، فهل یترتب هذه الآثار و لازمه بطلان صلاته فی الفرض، ام لا یترتب، ام یفصل بین ما اذا کان لازم ترتیب تلک الآثار هو بطلان الصلاة کما فی الفرض فلا، و بین ما اذا کان لازمه الصحة کما لو علم بانه علی تقدیر الثلاث ترک رکنا فی الرکعة الاولی فیترتب؟ وجوه: الاظهر عدم ترتیبها مطلقا، فإنه بعد ما عرفت من ان هذا الحکم لیس حکما اماریا و انما هو حکم ثانوی مدلوله ترتیب آثار البناء علی الاکثر، فیما هو من الآثار الشرعیة لذلک یترتب و الا فلا، ففی المثالین لا یترتب ترک الرکوع فی الاول و عدمه فی الثانی، بل فی الموردین یرجع الی قاعدة التجاوز.

الا- انه فی المثالین خصوصیة اخری توجب الحکم ببطلان الصلاة، اما فی الثانی فلأنه یعتبر فی جریان اصالة الاکثر ان تکون صلاة الاحتیاط جابرة للنقص علی تقدیره، و فی المقام لیس کذلک، اذ علی تقدیر النقص تکون الصلاة باطلة لنفس الرکوع و لا تکون صلاة الاحتیاط جابرة.

و ان شئت قلت: انه یعلم بعدم الامر بصلاة الاحتیاط اما لتمامیة الصلاة، او

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۹۵

فمن شک بین الاثنتین و الثلاث

لبطلانها بترک الرکوع.

و أما فی الاول: فلانه یعتبر فی هذا الاصل مضافا الی ما عرفت صحة الصلاة و تمامیتها من سائر الجهات علی تقدیر الاکثر، فاذا فرض بطلان الصلاة علی هذا التقدیر کما هو المفروض فلا تکون مشمولة له.

هذا ما یستفاد من الموثقات، و اما ما یستفاد من الادلة الخاصة فی الصور الاربع المتقدمة فیحتاج الی التکلم فی کل واحدة منها.

حکم الشک بین الاثنتین و الثلاث

الصورة الاولی: ما ذکره- ره- بقوله فمن شک بین الاثنتین و الثلاث و المشهور بین الاصحاب: انه ان کان بعد اکمال السجدتین یبنی علی الثلاث و یأتی بالرابعة ثمّ یأتی بصلاة الاحتیاط مخیرا بین رکعة من قیام و رکعتین من جلوس. فها هنا دعویان: احداهما: البناء

علی الاکثر، ثانیتهما: التخییر فی صلاة الاحتیاط بین رکعة من قیام و رکعتین من جلوس.

اما الدعوی الاولی: فتشهد لها الموثقات المتقدمة و خبر العلاء المروی عن قرب الاسناد: عن الصادق (ع): فی رجل صلی رکعتین و شک فی الثالثة قال (ع): یبنی علی الیقین: فاذا فرغ تشهد و قام قائما فصلی رکعة بفاتحة الکتاب «۱». اذ المراد بالبناء علی الیقین البناء علی کون المشکوک فیه متیقنا بشهادة الامر بصلاة الاحتیاط، و بعبارة اخری: قاعدة البناء علی الیقین، ای الاکثر المعبر به عنه فی الاخبار، و صحیح محمد بن مسلم: و من سها فلم یدر ثلاثا صلی ام اربعا و اعتدل شکه قال یقوم فیتم ثمّ

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

]...[

یجلس و یتشهد و یسلم و یصلی رکعتین و اربع سجدات و هو جالس «۱». و اورد علیه تارة بانه مقطوع، و اخری بانه وارد فی الشک بین الثلاث و الاربع، فیکون اجنبیا عن المقام.

و لکن یرد الاول: ان من الضروری ان محمد بن مسلم لا یسأل عن غیر الامام، لا سیما مع نقله.

و یرد الثانی: ان ظاهر السؤال و ان کان ذلک، الا انه بقرینة الجواب لا بد من الحمل علی ارادة الشک بین الثلاث و الاربع قبل التلبس بالرکعة، بان یشک فی حال الجلوس فی ان الرکعة التی یرید الدخول فیها هل هی ثالثة ام رابعة، و ذلک لانه ان شک بین الثلاث و الاربع حقیقة فلا یخلو ام ان یکون ذلک فی حال الجلوس او فی حال القیام، فان کان فی حال الجلوس یجب علیه اتمام صلاته لا القیام و اضافة رکعة الیها، و ان کان فی حال القیام یتم صلاته. و علی کلا التقدیرین لا یلائم ذلک مع امره علیه السّلام بالقیام و اتمام الصلاة، فلا مناص عن الحمل علی ما ذکرناه.

و فی المقام اقوال اخر: احدها: ما عن المقنع و هو: مبطلیة هذا الشک، و استدل له: بصحیح عبید عن الامام الصادق (ع): عن رجل لم یدر ا رکعتین صلی ام ثلاثا قال: (ع): یعید قلت: أ لیس یقال لا یعید الصلاة فقیه؟ قال: انما ذلک فی الثلاث و الاربع «۲».

و فیه: انه مطلق شامل لما قبل اکمال السجدتین، فیحمل بقرینة ما تقدم علی هذا المورد، و یکون المراد من الثلاث و الاربع علی هذا الثالثة و الرابعة، و ان ابیت عن ذلک و اصررت علی انه یعارض ما تقدم فلا بد من طرحه لعدم عمل الاصحاب به فی مقابل ما تقدم.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

]...[

ثانیها: ما عن الفقیه: و هو تجویز البناء علی الاقل، و استدل له: بان هذا مما یقتضیه الجمع بین ما تقدم و بین ما دل بظاهره علی البناء علی الاقل کموثق عمار عن ابی الحسن الاول: اذا شککت فابن علی الیقین قال: قلت: هذا اصل؟ قال (ع): نعم «۱».

و فیه: ما تقدم فی بیان الاصل فی الشکوک من ان هذا الموثق غیر مناف لأدلة وجوب البناء علی الاکثر فراجع.

ثالثها: ما عن بعضهم: و هو التخییر بین البناء علی الاقل مع التشهد فی کل رکعة و البناء علی الاکثر، و المستند فی هذا ما عن الرضوی غیر الحجة عندنا.

و أما الدعوى الثانية: و هى التخيير فى صلاة الاحتياط بين ركعة من قيام و ركعتين من جلوس فقد استدل لها بوجوه: منها: ما دل على التخيير فى الشك بين الثلاث و الاربع «۲»، فانه شامل بنفسه للمقام، فان من شك بين الاثنتين و الثلاث لا محالة يشك فى ان الركعة التى بعدها هل هى ثالثة ام رابعة.

و فيه: ان الظاهر ان موضوع تلك الاخبار الشك المتعلق بالثلاث و الاربع ابتداءً لا بتوسط تعلقه بالاثنتين و الثلاث.

و منها: ذلك الدليل بضميمة تنقيح المناط او عدم القول بالفصل، اما الاول: فلأن المناط فى الشك بين الثلاث و الاربع هو احتمال نقص الركعة، و هذا بعينه موجود فى الشك بين الاثنتين و الثلاث، و اما الثانى: فواضح.

و فيه: ان المناط غير محرز، و افتاء الاصحاب فى المقام لعله مستند الى وجوه الاخر.

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ۲- ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۹۸

]...[

و منها: ان الجمع بين الموثقات و خبر العلاء المقتضية لتعين الركعة من قيام، و بين صحيح ابن مسلم الدال على تعين الركعتين جالسا يقتضى الحكم بالتخيير.

و فيه: انه ان اريد بذلك ان هذا هو مقتضى الجمع العرفى بينهما، فيرد عليه: انهما بحسب المتفاهم العرفى متنافيان و لا يمكن الجمع بينهما.

و ان اريد به انه بعد التعارض و الرجوع الى اخبار الترجيح و التخيير حيث لا مرجح لاحدهما يحكم بالتخيير، فيرد عليه: ان التخيير بين الخبرين انما يكون فى المسألة الاصولية و يكون ذلك بدويا لا استمراريا، فبعد الاخذ باحدهما بتعيين ذلك.

و منها: انه بعد البناء على الثلاث اذا قام و اضاف ركعة يحدث له الشك بين الثلاث و الاربع وجدانا، و العبرة فى تتالى الشكوك على الشك الاخير فيلحقه حكم الشك بين الثلاث و الاربع و هو التخيير، و هذا هو المنسوب الى المحقق النائينى- ره-.

و فيه: ان لازم هذا الوجه لغوية جعل الحكم للشك بين الاثنتين و الثلاث، اذ لو لم يضف ركعة بطلت صلاته، و ان اضاف لحقه حكم الشك بين الثلاث و الاربع.

و بالجملة بعد ملاحظة انقلاب الشك بين الاثنتين و الثلاث الى الثلاث و الاربع دائما اذا ورد دليل متضمن لبيان حكم للاول لا مناص عن الالتزام بان العبرة به لا بالشك الاخير و الا لزم لغويته، و الغريب انه- قده- اورد على نفسه بانه على هذا تقع المعارضة بين حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث، و بين حكم الشك بين الثلاث و الاربع، لانه قبل القيام كان محكوما بالحكم الاول، و بعده يصير محكوما بالثانى.

و اجاب عنه: بانه لا معارضة بينهما فانه بعد طروء الشك الثانى يزول حكم الاول لانقلاب الموضوع، فان جعل مثل هذا الحكم الذى يزول قبل العمل به دائما لانقلاب موضوعه لغو.

فتحصل: انه لا دليل على القول بالتخيير، فاذاً الاحوط اختيار ما دل على الركعة قائما و العمل به دائما و احوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعة من قيام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۳۹۹

أو بين الثلاث و الاربع بنى على الاكثر فاذا سلّم صلى ركعة من قيام او ركعتين من جلوس.

حکم الشک بین الثلاث و الاربع

الصورة الثانیة: ما ذکره المصنف بقوله او بین الثلاث و الاربع کان الشک فی حال القیام او بعده من الحالات الی ما بعد اکمال السجدتین بنی علی الاکثر، فاذا سلم صلی رکعة من قیام او رکعتین من جلوس کما هو المشهور و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، فها هنا ایضا دعویان: الاولی انه یبنی علی الاکثر: و تشهد له مضافا الی ما تقدم من الموثقات: جملة من النصوص: کحسن ابن ابی العلاء عن الامام الصادق (ع): اذا استوی فی الثلاث و الاربع سلم وصلی رکعتین و اربع سجدات بفاتحة الکتاب و هو جالس... الخ «۱».

و مقتضی اطلاقه شمول الحکم لجمیع الحالات، فما افاده صاحب الجواهر- ره من اختصاص نصوص الباب بما بعد اکمال السجدتین و انما یعم الحکم بضمیمة الاجماع و عدم الفصل، فی غیر محله، فان جملة منها و ان کانت کما افاده الا ان جملة منها، منها هذا الحسن مطلقة.

و صحیح الحلبی عن الامام الصادق (ع): ان کنت لا تدری ثلاثا صلیت ام اربعا و لم یذهب وهمک الی شیء فسلم ثمّ صل رکعتین و انت جالس تقرأ فیهما بام الکتاب «۲». و نحوهما غیرهما.

ثمّ انه قد یقال: انه یعارض هذه النصوص صحیح زرارة عن احدهما (علیهما

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

]...[

السّلام): اذا لم یدر فی ثلاث هو او اربع و قد احرز الثلاث قام فاضاف الیها اخری و لا شیء علیه و لا ینقض الیقین بالشک و لا یدخل الشک فی الیقین و لا یخلط احدهما بالآخر و لکن ینقض الشک بالیقین و یتم علی الیقین فیبنی علیه و لا یعتد بالشک فی حال من الحالات «۱». فانه یدل علی لزوم البناء علی الاقل، و اجراء الاستصحاب فی عدم الاتیان بالرابعة و الاتیان بها متصلة.

و اجابوا عنه باجوبة: الاول: ما عن الشیخ الاعظم- ره- و هو: ان الظاهر منه و لا أقل من المحتمل ارادة وجوب تحصیل الیقین بعدد الرکعات بان یکون المراد بالیقین الیقین بالفراغ، و کذلک المراد من الشک الشک فیه، فیکون المراد وجوب تحصیل الیقین بالبراءة بالبناء علی الاکثر، و فعل صلاة مستقلة قابلة لتدارک ما یحتمل نقصه، و لا ینبغی الاقتصار علی الشک بالفراغ.

و فیه: اولا- ان الیقین بالفراغ لم یذکر قبل کی تکون هذه اشارة الیه و ثانیا: ان معنی (لا ینقض) ابقاء الیقین الموجود لا إیجاده، و ما ذکره- ره- یرجع الی الامر بتحصیل الیقین.

الجواب الثانی: ما افاده المحقق الخراسانی- ره- و هو: ان المراد بالیقین الیقین بعدم الاتیان بالرکعة الرابعة، فهذا یقتضی الاتیان بها، و مقتضی اطلاقها لزوم الاتیان بها متصلة، و قد قام الدلیل علی التقیید و انه لا بد و ان یؤتی بها مفصولة.

و فیه: ان صلاة الاحتیاط ان کانت صلاة مستقلة امر بها لان تکون جابرة لمصلحة الصلاة علی تقدیر نقصها، فلا یعقل ترتب لزومها علی استصحاب عدم الاتیان بالرابعة، فانه من قبیل استصحاب شیء و التعبد بشیء آخر کاستصحاب عدالة زید و التعبد بآثار عدالة عمرو و ان کانت جزءاً علی تقدیر النقص فحیث ان

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۰۱

]...[

الصلاة المامور بها عند عدم الشک هی الصلاة مع تکبیرة واحدة و تسلیمة کذلک فاستصحاب عدم الاتیان بالرابعة و بقاء الامر بمثل هذه الصلاة لاثبات الامر بما یکون مشتملا علی تسلیمتین و تکبیرتین، یکون من قبیل استصحاب شیء و التعبد بشیء آخر اذ صیرورة شیء جزءاً للمرکب الاعتباری لا تعقل الا بتغیر امره و تبدله.

و ان شئت قلت: ان الاستصحاب انما یجری لترتیب آثار المتیقن فی ظرف الشک و اما ترتیب آثار نفس الشک فغیر مربوط بالاستصحاب، و علیه ففی المقام ان ارید استصحاب عدم الاتیان بالرابعة و ترتیب آثار الیقین بذلک فیلزم اتیانها متصلة، و هو مناف للروایات المتقدمة، و ان ارید ترتیب آثار الشک و هو البناء علی الاکثر و اتیان صلاة الاحتیاط فهو غیر مربوط بالاستصحاب.

الثالث: ما عن المحقق النائینی- ره- و هو: ان الاستصحاب انما یقتضی الاتیان بالرابعة لان مجراه عدم الاتیان بها، و اما ان تکلیفه الاتیان بها موصولة او منفصلة فالاستصحاب اجنبی عن ذلک، نعم الاتیان بالرکعة منفصلة ینافی الادلة الاولیة الدالة علی لزوم الاتیان بالرکعات متصلة، فادلة البناء علی الاکثر غیر منافیة حتی لإطلاق دلیل الاستصحاب من الصحیح و غیره.

و فیه: ما تقدم من ان الاستصحاب یقتضی الاتیان بها متصلة فراجع ما ذکرناه.

و دعوی ان الاتیان بالرکعة منفصلة مترتبة علی شیئین احدهما: الشک بین الثلاث و الاربع، و ثانیهما: عدم الاتیان بالرابعة فالاستصحاب انما یجری لتنقیح جزء الموضوع، مندفعة بان هذا الحکم تمام موضوعه الشک و لیس لعدم الاتیان بالرابعة دخل فیه، بل لا یمکن کونه جزء الموضوع، اذ علیه یتوقف تنجزه علی احراز فعلیة موضوعه، و جزءا الموضوع المشار الیهما لا یعقل احراز فعلیتهما، اذ لو احرز عدم الاتیان بالرابعة لا یبقی شک کما لا یخفی.

الجواب الرابع: ما ذکره المحقق الاصفهانی- ره- و یمکن استظهاره من

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۰۲

]...[

الفصول ایضاً، و هو: ان الیقین المحقق هنا هو الیقین بالثلاث لا بشرط فی قبال الثلاث بشرط لا الذی هو احد طرفی الشک و الثلاث بشرط شیء الذی هو الطرف الآخر، و الاخذ بکل من طرفی الشک فیه محذور النقص بلا جابر، او الزیادة بلا تدارک بخلاف رعایة الیقین بالثلاث لا بشرط، فانها لا تمکن الا بالوجه الذی قرره الامام (ع) من الاتمام علی ما احرز و اضافة رکعة منفصلة، و اما اضافة رکعة متصلة فانها من مقتضیات الیقین بشرط لاو المفروض انه لا بشرط.

و فیه: انه یعتبر فی جریان الاستصحاب وحدة المشکوک فیه و المتیقن، و بهذا التقریب المتیقن هو ثلاث رکعات، و المشکوک فیه الرکعة الرابعة.

فالصحیح فی الجواب عن الصحیح هو الالتزام بانه وارد فی مقام بیان قاعدة کلیة و هی التی استشهد بها الامام (ع) و اهتم بها، و اما تطبیقها علی المورد فهو یکون تقیة و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محله فی الاصول، فما عن الصدوق من التخییر بین البناء علی الاقل و البناء علی الاکثر ضعیف.

الدعوی الثانیة: انه مخیر فی صلاة الاحتیاط بین رکعتین جالسا و رکعة قائماً، و عن العمانی الجعفی: تعین الجلوس، و عن بعض

القدماء: تعین القیام و الاظهر هو الاول، فان اکثر نصوص الباب الواردة فی خصوص هذه الصورة و ان تضمنت للرکعتین جالسا، الا ان خبر جمیل عن الامام الصادق (ع): اذا اعتدل الوهم فی الثلاث و الاربع فهو بالخیار ان شاء صلی رکعة و هو قائم و ان شاء صلی رکعتین و اربع سجدات و هو جالس صریح فی التخییر فیحمل الامر بالرکعتین فی هذه النصوص علی الفضیلة، و ضعف سنده منجبر بعمل الاصحاب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۰۳

و من شک بین الاثنتین و الاربع بنی علی الاربع وصلی رکعتین من قیام.

حکم الشک بین الاثنتین و الاربع

و الصورة الثالثة: من شک بین الاثنتین و الاربع بعد احراز الاثنتین بنی علی الاربع و تشهد و سلم وصلی رکعتین من قیام کما هو المشهور بین الاصحاب شهرة عظیمة.

و تشهد له مضافا الی الموثقات جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن الامام الصادق (ع): عن رجل صلی رکعتین فلا یدری رکعتین هی ام اربع قال (ع): یسلم ثمّ یقوم فیصلی رکعتین بفاتحة الکتاب و یتشهد و ینصرف و لیس علیه شیء «۱».

و صحیح الحلبی عنه (ع): اذا لم تدر اثنتین صلیت ام اربعا و لم یذهب وهمک الی شیء فسلم ثمّ صل رکعتین و اربع سجدات تقرأ فیهما بام القرآن ثمّ تتشهد و تسلم، فان کنت انما صلیت رکعتین کانتا هاتان تمام الاربع، و ان کنت صلیت اربعا کانتا هاتان نافلة «۲».

و نحوهما غیرهما.

و بازاء هذه النصوص طائفتان من الاخبار:.

الاولی: ما ظاهرها البناء علی الاقل: کخبر ابی بصیر عن الامام الصادق (ع): اذا لم تدر اربعا صلیت ام رکعتین فقم و ارکع رکعتین ثمّ سلم و اسجد سجدتین و انت جالس ثمّ سلم بعدهما «۳». و نحوه صحیح بکیر المروی عن المحاسن «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۰۴

و من شک بین الاثنتین و الثلاث و الاربع بنی علی الاربع وصلی رکعتین من قیام و رکعتین من جلوس.

و لکن الجمع بین هذه الطائفة و بین ما تقدم یقتضی القول بتعین اتیان الرکعتین مفصولة لا متصلة، و اما ما فیهما من الامر بسجدتی السهو فمحمول علی الاستحباب لصراحة ما تقدم فی عدم وجوب شیء علیه.

الثانیة: ما ظاهرها مبطلیة هذا الشک: کصحیح العلاء عن محمد بن مسلم: عن الرجل لا یدری صلی رکعتین ام اربعا قال (ع): یعید الصلاة «۱».

و لکن لا بد من طرحه او حمله علی صورة عدم اکمال السجدتین حال الشک، او حمله علی الاستحباب لعدم عمل الاصحاب به، و لمعارضته مع ما تقدم فما ذکره المشهور هو المنصور، ثمّ انه فی هذه الصورة النصوص و الفتاوی متفقة علی الرکعتین قائما.

حکم الشک بین الاثنتین و الثلاث و الاربع

الصورة الرابعة: هی ما ذکره بقوله و من شک بین الاثنتین و الثلاث و الاربع و المشهور فی حکمها- انه یبنی علی الاربع فاذا سلم صلی رکعتین من قیام و رکعتین من جلوس و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و عن ابن الجنید: انه مجوز البناء علی الاقل، و قد تقدم الکلام فیه و عرفت ضعف هذا القول.

و عن الصدوق و أبی علی: انه یبنی علی الاربع فاذا سلم یصلی رکعة من قیام و رکعتین من جلوس، و قواه فی محکی الذکری و غیرها من حیث الاعتبار، و فی محکی اللمعة: انه قریب، و عن ظاهر المفید فی الغریة و الدیلمی فی المراسم و ابی العباس فی

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۷.

]...[

الموجز: تعین الرکعة قائما بدل الرکعتین جالسا، و عن التذکرة و المختلف و العلامة الطباطبائی: التخییر بین الرکعتین جالسا و رکعة قائما-.

و الاظهر هو الاول لشهادة بعض النصوص به کمرسل ابن ابی عمیر عن الامام الصادق (ع): فی رجل صلی فلم یدر اثنتین صلی ام ثلاثا ام اربعا قال (ع): یقوم فیصلی رکعتین من قیام و یسلم ثمّ یصلی رکعتین من جلوس و یسلم، فان کان صلی اربعا کانت الرکعتان نافلة و الا تمت الاربع «۱». و دلالته علی المشهور واضحة و من حیث السند ایضا لا کلام فیه لان مرسله لا یرسل الا عن ثقة، مضافا الی عمل المشهور به.

و استدل لما ذهب الیه الصدوقان و ابن الجنید: بصحیح عبد الرحمن بن الحجاج عن الامام الکاظم (ع) قال: قلت لابی عبد اللّه (ع): رجل لا یدری اثنتین صلی ام ثلاثا ام اربعا فقال: یصلی رکعة من قیام (علی ما فی نسخة من الفقیه) ثمّ یصلی رکعتین و هو جالس «۲». و نحوه ما عن الفقه الرضوی «۳»، و بانه موافق للاعتبار، فانه ان کانت صلاته تامة فهی، و ان کانت ثلاث رکعات کانت الرکعة قائما او رکعتین جالسا جابرة للنقص، و لو کانت رکعتین کانت الرکعة قائمة منضمة الی الرکعتین جالسا جابرة للنقص.

و فیهما نظر: اما الصحیح: فلأنه مروی فی نسخة اخری (یصلی رکعتین من قیام) بدل (یصلی رکعة من قیام) بل قیل انها هی المشهورة ضبطا، فلا یصح الاستدلال به لهذا القول.

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) المستدرک باب ۱۳ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

]...[

و دعوی انه لا بد من الحکم بالتخییر عند الاختلاف فی نقل الحدیث کما فی الحدیثین المتعارضین، مندفعة بان الترجیح و التخییر من آثار الخبرین المتعارضین لا الخبر الواحد المروی بطریقین، علی انه لو سلم ذلک فی هذا المورد ایضا لما کان مربوطا بالمقام مما

یکون الاختلاف من النساخ لا من الراوی. و تمام الکلام فی محله.

بل لا یبعد دعوی اصحیة النقل الثانی لموافقته لفتوی المشهور و للمرسل، و لان الشهید قوی هذا القول معللا بموافقته للاعتبار، و لو کان الخبر کما ذکر کان اولی بالذکر، و لان الصدوق- ره- نفسه بعد ذکر الصحیح و خبری علی بن حمزة و سهل بن الیسع: فیمن لا یدری أ واحدة صلی ام ثنتین ام ثلاثا ام اربعا قال: و قد روی: انه یصلی رکعة من قیام و رکعتین من جلوس، و لیست هذه الاخبار مختلفة صاحب السهو بالخیار بای خبر اخذ منها فهو مصیب فان ظاهره ان ما رواه مرسلا یغایر مضمونه مع کل واحدة من الروایات التی رواها مسندا، فیکشف ذلک عن صحة النسخة التی فیها لفظ الرکعتین، و علیه فهذا الصحیح یدل علی المشهور لا علی هذا القول.

و أما نفس هذه المرسلة التی رواها الصدوق فلارسالها و اعراض الاصحاب عنها لا یعتمد علیها، و اما ما عن الفقه الرضوی فقد مر غیر مرة انه لا یعتمد علیه، و اما الوجه الاعتباری المزبور فالاعتماد علیه اجتهاد فی قابل النص.

و قد استدل لتعین الرکعة قائما بدل الرکعتین جالسا: بالموثقات المتقدمة المتضمنة انه یبنی علی الاکثر و یتم ما ظن نقصه، فانه اذا اتی برکعتین قائما و رکعة قائما یحصل الجبر علی کل تقدیر، اذ لو کانت صلاته اثنتین تکون الرکعتین جابرة لنقصها، و لو کانت ثلاثا تکون الرکعة قائمة مقام الرابعة.

و فیه: ان مرسل ابن ابی عمیر من جهة انه لا یرسل الا عن ثقة، مضافا الی عمل الاصحاب به، یقدم علی الموثقات، لانه اخص مطلق منها فیقدم تقدم المقید علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۰۷

]...[

المطلق، و معه لا وجه للاعتماد علیها.

و قد استدل للتخییر بین الرکعة قائما و الرکعتین جالسا بوجهین: الاول: انه مقتضی الجمع بین الموثقات الظاهرة فی تعین الرکعة قائما، و المرسل الظاهر فی تعین الرکعتین من جلوس.

و فیه: ما تقدم من تقدم المرسل.

الثانی: ان هذا الشک مرکب من البسائط، و هی الشک بین الاثنتین و الثلاث، و الشک بین الثلاث و الاربع، و الشک بین الاثنتین و الاربع، فلا یزید علی ما وجب لکل واحد لو کان مستقلا، فیتعین علیه العمل بوظائف الشکوک المذکورة و هی الاحتیاط برکعتین قائما للشک بین الاثنتین و الاربع، و رکعتین جالسا، او رکعة قائما للشکین الآخرین.

و فیه: ان هذا الوجه و ان تم لو لم یکن دلیل فی البین و لکن بما انه (ع) بیّن حکم هذا الشک و ظاهر ما بیّن تعین الرکعتین جالسا، فلا مورد لهذا الاستدلال.

فتحصل: ان ما ذهب الیه المشهور من تعین الرکعتین قائما و رکعتین جالسا هو الاظهر، ثمّ ان ظاهر النص تعین تقدیم الرکعتین قائما کما هو المشهور، فما عن السید من التخییر فی تقدیم ایهما شاء لا وجه له.

حکم الشک بین اعداد الرباعیة و ما زاد

المقام الثانی: لو کان الشک بین اعداد الرباعیة و بین ما زاد عنها

اشارة

. و الصور المتصورة هنا کثیرة، فانه قد یکون الشک بسیطا، و قد یکون مرکبا.

و علی التقدیرین قد یکون طرفی الشک التمام و الزیادة، و قد یکونا النقیصة و الزیادة، و قد یکونا النقیصة و التمام الزیادة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۰۸

]...[

و علی جمیع التقادیر تارة یکون الشک فی حال القیام، و اخری فی حال الرکوع الی ما بعد السجدتین، و عن الشهید- قده- انهاء الصور فی هذا المقام الی مأتین و خمس و عشرین، و لا یهمّنا التعرض لها بعد ما عرفت من ان الاصل فی الشکوک المبطلیة، و المهم انما هو بیان الصور التی یکون الشک فیها من الشکوک الصحیحة، او قیل بکونه منها، و هی خمس:.

حکم الشک بین الاربع و الخمس

احداها: الشک بین الاربع و الخمس، و لها فروض احدها بعد اکمال السجدتین.

و المشهور بین الاصحاب: انه یبنی علی الاربع و یتم صلاته ثمّ یأتی بسجدتی السهو، و عن الخلاف: بطلان الصلاة، و عن الصدوق: وجوب رکعتین جالسا بعد السلام.

و الاول اظهر لدلالة جملة من النصوص علیه: کخبر عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (ع): اذا کنت لا تدری اربعا صلیت او خمسا فاسجد سجدتی السهو بعد تسلیمک ثمّ سلم بعدهما «۱». و نحوه صحیح الحلبی «۲»، و خبر ابی بصیر عنه (ع) «۳».

و اختصاص هذه النصوص بما بعد اکمال السجدتین انما هو للتعبیر بکلمة (صلیت) الظاهرة فی تحقق الرکعة، و اما ما عن الخلاف فلم اظفر بمستنده.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۰۹

]...[

و أما ما عن الصدوق فقد استدل له: بمضمر الشحام: سألته عن رجل صلی العصر ست رکعات او خمس رکعات قال (ع): ان استیقن انه صلی خمسا اوستا فلیعد، و ان کان لا یدری ازاد أم نقص فلیکبر و هو جالس ثمّ لیرکع رکعتین یقرأ فیهما بفاتحة الکتاب «۱». و لکن لإضماره و ضعفه فی نفسه و اعراض الاصحاب عنه لا یعتمد علیه.

ثمّ ان ظاهر النصوص و الفتاوی وجوب سجدتی السهو فی هذا الموضع، و عن جماعة: القول بالعدم، و الروایات المتقدمة حجة علیهم.

ثانیها: الشک بین الاربع و الخمس فی حال القیام.

و المشهور بین الاصحاب: انه یجب علیه هدم القیام و الجلوس و العمل عمل الشک بین الثلاث و الاربع و سجدة السهو لمکان القیام، و عن الحدائق: نفی الخلاف عنه.

و یشهد له: اطلاق ما دل علی حکم الشک بین الثلاث و الاربع لصدق الشاک بین الثلاث و الاربع علیه فعلا بالنسبة الی الرکعة التی قام عنها، و مقتضی تلک الاخبار زیادة القیام لان ما بیده تکون خامسة بنائیة.

و بعبارة اخری: تلک الادلة تدل علی لزوم فعل التشهد و التسلیم، فالقیام زائد فیجب هدمه، و بما ان زیادته غیر عمدیة فلا توجب بطلان الصلاة، فاذا سلم یعمل بوظیفة الشک بین الثلاث و الاربع و یسجد سجدة السهو علی القول بوجوبها لزیادة القیام.

و قد استدل بعضهم له: بانه من جهة عدم التمکن من احراز صحة الصلاة لو اتمها یجب علیه هدم القیام، فاذا هدم یرجع شکه الی ما بین الثلاث و الاربع فلا بد من الاتیان بوظیفته.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

]...[

و فیه: انه لو لم یحکم بزیادة القیام لما افاد الهدم شیئا، و زیادته فرع شمول ادلة البناء علی الاربع له.

و استدل الشیخ الاعظم- ره- له: باطلاق ادلة البناء علی الاکثر کالموثقات، فان مقتضاه البناء علی ان ما بیده خامسة، و حیث لم یدخل فی رکوعها فیرفع الید عنها و یتم صلاته علی الاربع و یأتی بعد السلام بما یحتمل النقص.

و فیه: ان الظاهر منها انما هو البناء علی الاکثر فیما کان الاکثر جزءا للصلاة لا زائدا یجب رفع الید عنه، فالصحیح ما ذکرناه.

ثالثها: الشک بین الاربع و الخمس بعد الدخول فی الرکوع الی قبل اکمال السجدتین.

و المشهور بین الاصحاب: بطلان الصلاة، و فیها اقوال اخر: منها انه یتم الصلاة و یعمل بوظیفة الشک بین الاربع و الخمس.

و منها: انه یتمها و لا شیء علیه.

و منها: غیر ذلک مما لا یهمّنا التعرض له.

و الاظهر هو الاول لما عرفت من ان الاصل فی الشکوک البطلان الا ما خرج، و هذا الشک لا یکون منصوصا و لا یمکن ارجاعه الی احد الشکوک المنصوصة.

و قد استدل للبطلان بوجه آخر: و هو ان ادلة البناء علی الاکثر عند الشک بین الثلاث و الاربع تشمل المقام من جهة الشک فی ان الرکعة السابقة علی ما بیده هل هی الثالثة او الرابعة، و لازمها البناء علی انها الرابعة، و مقتضی ذلک زیادة ما بیده فتکون هذه خامسة بنائیة تبطل الصلاة بها للرکوع.

و فیه: ان ادلة البناء علی الاربع لورودها فی مقام تصحیح العمل تختص بما اذا کان البناء علی الاربع موجبا لصحة الصلاة، و لا تشمل المقام الذی یکون لازم البناءِ علیها بطلان الصلاة.

]...[

و استدل للقول الثانی: باطلاق ما دل علی ان من شک بین الاربع و الخمس یبنی علی الاربع و یتم صلاته و یسجد سجدتی السهو.

و فیه: ما تقدم من اختصاص تلک النصوص بما بعد اکمال السجدتین.

و استدل للقول الثالث: باستصحاب عدم الخامسة بناءً علی جریانه فی رکعات الصلاة مطلقا او فی غیر الاولیین و الاخیرتین کما نسب الی المحقق النائینی- ره-.

و اورد علیه المحقق النائینی علی ما نسب الیه: بانه لا یثبت ان ما بقی من الصلاة یکون من الرابعة، و هو عند الشک فی کونه من الرابعة او الخامسة شاک فی ان ما بقی من اجزاء هذه الرکعة هل هو من الرابعة ام لا.

و فیه: ان اثر هذا الاستصحاب انما هو عدم بطلان الصلاة بزیادة الرکعة، و اما بالنسبة الی ما بقی من اجزاء الصلاة- ای السجدتین- حیث انه شاک فی الاتیان بسجدتی الرکعة الرابعة فیجری فیه استصحاب آخر و هو عدم الاتیان بهما فیأتی بهما و یتم صلاته، و لا یتوقف ذلک علی اثبات بقاء محلهما کی یقال ان الاستصحاب بالنسبة الیه مثبت، و لا ینافی هذا مع ادلة البناء علی الاکثر من جهة ان البناء علی عدم الاتیان بهما مع کون الشک فیهما من حیث الشک فی الرابعة لا فیهما انفسهما مع احراز کونه فی الرابعة عبارة عن البناء علی عدم الاتیان بالرابعة عند الشک فی الاتیان بها، مع انه کان مامورا بالبناء علی الاتیان بها عند الشک فی الاتیان بها جزءاً او کلا.

وجه عدم المنافاة ان ادلة البناء علی الاکثر قد مر انها من حیث اقتضاء البناء علی الاکثر فی المقام البطلان لا تشمل المقام، و البناء علی الاربع انما هو عند الشک فی الثلاث و الاربع لا عند الشک فی الاربع و الخمس، فاذاً لا بد من البناء علی الصحة، فالحق فی الجواب عن هذا الوجه ما تقدم من عدم جریان الاستصحاب فی اعداد رکعات الصلاة مطلقا.

فتحصل: ان الاظهر هو البطلان لعدم المصحح مع الشک فی الصحة و الفساد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱۲

]...[

حکم الشک بین الاربع و الست

الثانیة: الشک بین الاربع و الست بعد اکمال السجدتین.

و عن المحقق النائینی- ره- انه یبنی علی الاربع و یتم صلاته و لا شیء علیه، و استدل له: بمفهوم خبر زید الشحام: سألته عن رجل صلی العصر ست رکعات او خمس رکعات قال (ع): اذا استیقن انه صلی خمسا او ستا فلیعد «۱».

فان مفهومه انه لا یجب الاعادة اذا لم یستیقن ذلک.

و فیه: اولا: ان الخبر ضعیف السند لان الراوی عن زید الشحام ابو جمیلة، و هو اما مجهول او ضعیف.

و ثانیا: ان ذیل الخبر متضمن لبیان المفهوم و هو: و ان کان لا یدری ازاد أم نقص فلیکبر و هو جالس ثمّ لیرکع رکعتین یقرأ فیهما بفاتحة الکتاب. و قد عرفت انه لعدم عمل الاصحاب به لا بد من طرحه، و فیه مناقشات اخر لا یهمّنا التعرض لها. فالظهر هو البناء علی عدم الصحة.

و أما الشک بین الاربع و الست بعد الرکوع فحکمه ایضا البطلان و الکلام فیه هو الکلام فی الشک بین الاربع و الخمس فراجع.

و أما الشک بین الاربع و الست فی حال القیام، فالحکم بوجوب هدم القیام و الصحة یبتنی علی القول بصحة الصلاة اذا شک بین الثلاث و الخمس بعد اکمال السجدتین کما عن المحقق السید الشیرازی القول بها.

و محصل ما ذکر فی وجه ذلک: ان لهذا العلم الاجمالی بالنقیصة او الزیادة طرفین:

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱۳

]...[

احدهما: کون الرکعة ثالثة، ثانیهما: کونها خامسة، اما احتمال کونها خامسة فمدفوع باستصحاب العدم، و اما احتمال کونها ثالثة فلا

بـد من الاتیـان بالرکعـة مفصولـة لا متصـلة، فلو اتم صـلاته و اتی برکعـة مفصولـة یقطع بالامتثال لان احتمال الزیادة منفی بالاصل، و احتمال النقص مجبور بالرکعة المفصولة.

و فیه: ان صـحة الصـلاة بجبر النقص بالرکعـة المفصولـة متوقفـة علی ثبوت الدلیل و هو انما یدل علی ان الوظیفة ذلک بعد البناء علی الاـربع، و مع القطع بعـدم کون مـا بیـده رابعـة لا معنی للبناء علیها و لو عملا، مع انه قـد عرفت عـدم جریان الاستصـحاب فی رکعات الصلاة. فالاظهر هو البطلان فی الاصل و الفرع.

حکم الشک بین الاربع و الخمس و الست

الثالثة: الشک بین الاربع و الخمس و الست.

و لهـا ایضـا صور، لاـنه تـارة یکون الشـک بعـد اکمـال السـجدتین و اخری فی حال القیام، و ثالثـة بعـد الـدخول فی الرکوع الی قبل الاکمال و قد حکم المحقق النائینی- ره- بالصحة فی الصورتین الاولیین.

اما فی الاولی: فقد استدل له: بالاستصحاب، و بمفهوم خبر زید الشحام المتقدم.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما تقدم من عدم جریانه فی رکعات الصلاة، و اما الثانی: فلما تقدم من انه لا یعتمد علیه لوجوه.

و أمـا فی الصورة الثانیـة فقـد افـاد: انه یجب علیه هـدم القیـام و اتمام الصـلاة ثمّ الاتیان بوظیفـة الشک بین الثلاث و الاربع، و الاتیان بسجدتی السهو لکونه شاکا فی الرکعة السابقة علی هذه الرکعة لترددها بین الثلاث و الاربع و الخمس و حکم الشک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱۴

]...[

المزبور هو ذلک.

اقول: مـا افـاده من تفرع حکم هـذا الشـک علی الشـک بین الثلاـث و الاـربع و الخمس و ان کـان متینـا، الا ان ما ذکره من ان حکم الشک المذکور ذلک لا یتم کما سیمر علیک فانتظر. فالاظهر ان حکم هذا الشک فی جمیع فروضه البطلان.

حکم الشک بین الثلاث و الخمس

الرابعة الشک بین الثلاث و الخمس.

فان کان ذلک فی حال القیام یجب علیه هـدم القیام لکونه شاکا فی ان الرکعـة التی قام عنها هی الثانیة او الرابعة، فتکون وظیفته البناء علی الاربع، و لازم ذلک زیادة القیام فیهدمه و یعمل بوظیفة الشاک بین الاثنتین و الاربع. و قد تقدم.

و ان کان بعـد الـدخول فی الرکوع الی آخر الصـلاة فالحکم هو البطلان لعدم کونه بنفسه من الشـکوک المنصوصة و لا یکون راجعا الی احدها، فلا بد من البناء علی البطلان.

حکم الشک بین الثلاث و الاربع و الخمس

الخامسة: الشک بین الثلاث و الاربع و الخمس.

و لها ایضا فروض: الاول: کون الشک فی حال القیام، و حکمه حینئـذ الصـحة و وجوب هـدم القیام لکونه شاکا فی ان الرکعة السابقة علی ما بیده. هی الثانیة او الثالثة او الرابعة، و قد مر وظیفة هذا الشاک، فیهدم القیام و یأتی بوظیفته و تصح صلاته و لا شیء علیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱۵

]...[

الثانی: کون ذلک بعد اکمال السجدتین، فعن المشهور: البناء علی الصحة و تعین البناء علی الاربع و الاتیان بوظیفة الشاک بین الثلاث و الاربع، و الاربع و الخمس.

و استدل له: بالقطع بعدم تأثیر الهیئة الاجتماعیة فی الشکوک، فالشک فی المرکب تابع لبسائطه.

و فیه: اولا: ان دعوی انصراف ادلة الشکوک الی صور انفراد کل شک عن غیره غیر بعیدة، و ثانیا: ان من الشکوک التی ترکب منها هذا الشک هو الشک بین الثلاث و الخمس، و قد مر ان حکمه البطلان.

و دعوی: ان استصحاب عدم الخامسة یوجب الصحة من هذه الجهة ایضا، مندفعة بعدم جریانه کما مر. فالاظهر هو البطلان، و به یظهر حکم الفرض الثالث.

و قد ظهر مما ذکرناه حکم سائر الصور المفروضة فی هذا المقام.

حکم الشک فیما زاد علی اعداد الرباعیة

المقام الثالث: فی حکم الشک فی طرف الزیادة عن اعداد الرباعیة

. و صوره ایضا کثیرة، الا ان صورة واحدة منها ترجع الی المنصوص و البقیة محکومة بالبطلان، و هی ما لو شک بین الخمس و الست فی حال القیام، فانه یهدم قیامه و یتم صلاته و یأتی بوظیفة الشاک بین الاربع و الخمس کما مر توضیح ذلک، نعم بناءً علی ما اختاره المحقق النائینی- ره- من ان حکم الشک بین الاربع و الخمس و الست، و حکم الشک بین الاربع و الست هو البناء علی الاربع صورتان متفرعتان علیهما محکومتان بالصحة: احداهما الشک بین الخمس و الست و السبع فی حال القیام، فانه یهدم القیام و یکون من جهة الشک بین الاربع و الخمس و الست مامورا بالبناء علی الاربع، ثانیتهما: الشک بین الخمس و السبع فی حال القیام، و لکن قد مران حکم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱۶

]...[

الاصلین البطلان فکذلک الفرعان.

بعض فروع الشکوک الصحیحة

اشارة

ثمّ ان هاهنا فروعاً لا بد من التعرض لها:.

الاول:

فی فرض الشک بین الثلاث و الاربع

، اذا علم فی حال القیام انه ترک سجدة من الرکعة السابقة بطلت الصلاة، لا- لما ذکره سید العروة من انه یجب علیه هدم القیام لتدارک السجدة المنسیة فیرجع شکه الی ما قبل الاکمال، بل لأنّ القیام بما انه واقع قبل السجدة و تذکر ذلک قبل الدخول فی الرکن یکون زائداً و فی غیر محله، و حیث انه لم یسجد سجدة الرکعة التی قام عنها فلا محالة یکون شکه هذا شکا قبل احراز الاولیین، و قد

تقدم ان مثل هذا الشک مبطل للصلاة و لو تذکر ذلک بعد الدخول فی الرکوع صحت صلاته، لان جزئیة السجدة الثانیة للرکعة الثانیة ساقطة فی هذا الفرض، فیکون الشک بعد احراز الاولیین.

الثانی:

فی الشکوک التی یعتبر فیها اکمال السجدتین

کالشک بین الاثنتین و الثلاث، و الشک بین الاثنتین و الاربع، و الشک بین الاثنتین و الثلاث و الاربع، اذا شک فی اتیان السجدتین او احداهما و عدمه، فان کان ذلک قبل الدخول فی القیام او التشهد بطلت صلاته، لانه محکوم بعدم الاتیان بالمشکوک فیه فیکون شکه فی الرکعات قبل الاکمال، و ان کان الشک فی حال التشهد ففی العروة: لم تبطل لانه محکوم بالاتیان شرعا فیکون بعد الاکمال.

اقول: الاظهر هی الصحة فی الشک بین الاثنتین و الاربع، و البطلان فی غیره، اما البطلان فی غیره: فلأن التشهد لم یحرز وقوعه فی محله، اذ لعل ما بیده الثالثة فالتشهد فی غیر محله فلم یحرز الدخول فی الغیر المترتب الشرعی فلا تجری قاعدة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱۷

]...[

التجاوز فی السجدة، بل مقتضی اصالة عدم الاتیان بها کون الشک قبل الاکمال، و علی ای تقدیر لم یحرز کون الشک بعد الاکمال، و بعد احراز الاولیین فلا محالة یکون محکوما بالبطلان، مع انه فی صورة الشک بین الاثنتین و الثلاث لا یعقل شمول دلیل البناء علی الثلاث، لانه یلزم منه عدم الشمول، و ما یلزم من وجوده عدمه محال، فانه لو شمله الدلیل یکون التشهد محکوما بالزیادة، فاذا حکم بزیادة التشهد یکون الشک فی السجدة قبل الدخول فی الغیر، و ذلک الدلیل لا یشمل ما قبل اکمال السجدتین کما تقدم.

و أما الصحة فی ذلک الفرض: فلأن التشهد علی ای تقدیر مأمور به و واقع فی محله، فالسجدة بمقتضی- قاعدة التجاوز- محکومة بالاتیان فیکون الشک بعد الاکمال فتشمله ادلة البناء علی الاکثر فتدبر. فانی لم ار من فصل بین هذه الفروض.

و بما ذکرناه تظهر المناقشة فیما ذکره الاعاظم فی المقام، فلا نطیل بذکره و ما یرد علیه.

و ان کان الشک فی حال القیام، فحیث ان القیام واقع فی محله فالشک فی اتیان السجدة لا یعتنی به، بل هی محکومة بالاتیان فتشمله ادلة البناء علی الاکثر، ثمّ انه فی الموارد التی حکمنا فیها بالصحة لا فرق بین مقارنة حدوث الشکین او تقدم احدهما علی الآخر.

و ربما یقال فی فرض تقدم الشک فی الرکعات: بما انه لا تکون السجدة بحکم الشارع محکومة بالاتیان بها حین الشک و یحتمل واقعا و لو بعد عروض الشک عدم الاتیان بها فیکون الشک قبل احراز الاولیین.

و فیه: ان موضوع ادلة البناء علی الاکثر الشک بعد احراز الاولیین، و هذا متحقق اما قبل الشک فی اتیانها فللعلم، و اما بعده فلقاعدة التجاوز، و لا یکون الموضوع الشک بعد تحقق السجدتین واقعا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱۸

]...[

الشک فی ان حالته ظن او شک

الثالث: لو شک فی حالته، فان شک فی ان الحالة الفعلیة هل هو ظن او شک کما ربما یتفق لبعض الناس لخفاء ما به الامتیاز بین

الحالین او لانکماش النفس عن التوجه لبعض العوارض او لغیر ذلک، ففی العروة: کان ذلک شکا، و اورد علیه بعض المعاصرین: بان کلًا من الشک و الظن علی خلاف الاصل، فلا یمکن اثبات احدهما بعینه بالاصل، بل الواجب الرجوع الی قواعد العلم الاجمالی.

و حق القول فی المقام ان یقال: انه لو کان ذلک فی الشکوک الموجبة للبطلان کما لو شک فی انه شاک بین الواحدة و الاثنتین او ظان باحداهما، لا بد من ترتیب اثر الشک و هو البطلان لعدم احراز کونه ظانا.

لا یقال: انه لا بد علیه من اتمام ما بیده، بان یعامل معاملة الظن ثمّ یستأنف للعلم بتحقق احدهما و لکل منهما حکم یخصه من الاتمام او الاستئناف فیجب الجمع بینهما قضاءً للعلم الاجمالی.

فانه یقال: انه لا مانع فی امثال المقام من قطع الصلاة، و لا یجب الاتمام لما تقدم فی الجزء الرابع من هذا الشرح من ان عمدة مدرک حرمة قطع الصلاة الاجماع و القدر المتیقن منه حرمته فی الصلاة التی یجوز للمکلف الاقتصار علیها فی مقام الامتثال، فقطعها علی ای تقدیر جائز.

و لو کان ذلک فی الشکوک الصحیحة فان اتحدا فی تتمیم الصلاة کما لو شک فی انه شاک بین الثلاث و الاربع، او ظان بالاربع، یتمها ثمّ یأتی بوظیفة الشاک و لا شیء علیه، و ان لم یتحدا کما لو شک فی انه شاک بینهما او ظان بالثلاث فلا محالة یحصل له العلم الاجمالی بوجوب رکعة متصلة او مفصولة، فحیث لا یمکن له الامتثال القطعی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۱۹

]...[

فله ان یرفع الید عن ما بیده و یستأنف الصلاة، و لا یجب علیه الاخذ باحد طرفی الشک، اعنی معاملة الشک او الظن، ثمّ استئناف الصلاة کما عن بعض المحققین لما عرفت من عدم حرمة قطع الصلاة فی امثال المورد.

و ان حصل له حالة فی اثناء الصلاة و جری علی مقتضاها ثمّ بعد ذلک قبل الفراغ لم یدر انه کان شکا او ظنا، فان کان فعلا ظانا او شاکا بنی علیه لان العبرة بالحالة الموجودة بالفعل و لا أثر لما کانت: و ربما یقال: انه ان حدثت الحالة قبل السجدتین ثمّ بعد الاکمال شک فی انها شک لتبطل صلاته من جهة المضی علی الشک المؤدی الی زیادة الرکن، أو انها ظن کی تصح صلاته اشکل الحکم المذکور اذا کانت حالته الفعلیة الشک و کان الشک مما یعتبر فی عدم مبطلیته اکمال السجدتین.

و لا یمکن دفع هذا الاحتمال باجراء قاعدة التجاوز فی السجدتین، لانه لا یثبت بها کون الشک حادثا بعد الاکمال الاعلی القول بالاصل المثبت، و اذا لم یثبت ذلک و احتمل کون الشک حادثا قبل الاکمال باطلا، اذ لم ینص علیه بحکم، و کونه شاکا بعد اکمال السجدتین لا یجدی فی دخوله فی الشکوک الصحیحة، اذ العبرة فی الدخول فیها حال الحدوث لا البقاء.

و فیه: ان الموضوع فی ادلة الشکوک الصحیحة الشک بعد الاکمال غیر المتحقق قبله، فاذا کان فعلا شاکا و جری استصحاب عدم وجود الشک قبل الاکمال تحقق الموضوع فتشمله ادلة البناء علی الاکثر.

و ان علم بعد الفراغ من الصلاة انه طرأت له حالة تردد بین الاثنتین و الثلاث و انه بنی علی الثلاث و شک فی انه حصل له الظن به، او کان من باب البناء فی الشک، فقد یقال بوجوب صلاة الاحتیاط علیه، لان صلاة الاحتیاط انما تکون جابرة للنقص علی تقدیر النقص، و علیه فمقتضی قاعدة الاشتغال الاتیان بها و لا مورد لتوهم ان هذا شک بعد الفراغ فلا یعتنی به، لانه یندفع بانه لم یحرز من حیث انه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۰

]...[

شک فی عدد الرکعات کونه حادثا بعد الصلاة، و لعله کان فی الاثناء.

و فیه: انه یجری فیه ما ذکرناه فی سابقه، مع ان صلاة الاحتیاط امر بها بامر آخر غیر الامر المتعلق بالرکعة الاخیرة المتصلة، و علیه فدعوی ان ذلک الامر سقط قطعاً و الشک انما هو فی حدوث امر آخر فیکون المورد من موارد اصالة البراءة قریبة، فالاظهر عدم وجوبها.

حکم انقلاب الشک

الرابع: اذا انقلب شکه، فان کان ذلک فی الاثناء کما لو شک بین الثلاث و الاربع مثلا فبنی علی الاربع ثمّ بعد ذلک انقلب شکه الی الظن بالثلاث او بالاربع، او انقلب الی الشک بین الاثنتین و الاربع بنی علی ما انقلب الیه، و الظاهر انه لا خلاف فیه، و الوجه فیه ان الظاهر من النصوص ان حکم کل شک او ظن یدور مداره وجودا و عدما حدوثا و بقاءً، فلو انقلب شک الی شک آخر ینقلب الحکم ایضا.

و أما اذا انقلب الشک الی شک آخر بعد الفراغ من الصلاة، فان لم یکن الانقلاب موجبا للعلم بالزیادة او النقیصة او احداهما، ففی العروة: الاقوی عدم وجوب شیء علیه، لان الشک الاول قد زال و الشک الثانی بعد الصلاة فلا یلتفت الیه.

و اورد علیه المحقق الیزدی- ره- بان دلیل الشک بعد الفراغ لا یشمل المقام لانصرافه الی الفراغ بعنوان آخر الرکعات واقعا، و بعبارة اخری انه ینصرف الی الاتیان بالجزء الاخیر بتخیل انه الجزء الاخیر، و ما اتی به المصلی من السلام فی الفرض لیس بعنوان انه الجزء الاخیر ثمّ قال: انه لیس داخلا فی الشک قبل الفراغ، فان الشک قبل الفراغ عبارة عن الشک الذی حصل للمصلی قبل السلام المحتمل کونه تحلیلا للصلاة و جزءاً اخیرا منها، و ان کان من المحتمل وقوعه سهوا ایضا، و علیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۱

]...[

فلو اتی بالنقیصة المحتملة موصولة برأت ذمته یقینا، فانه لو کانت صلاته تامة لم تضر الزیادة بواسطة الفصل بالسلام الواقع فی محله، و ان کانت ناقصة یکون ما اتی به متمما لها، و بعد انحصار العلاج بذلک یجب، فان الاشتغال الیقینی یوجب البراءة الیقینیة.

و فیه: ان الشک قبل الفراغ، بعنوانه لیس موضوعا لحکم، بل موضوع ادلة الشکوک الصحیحة هو الشک، و قد خرج عن ذلک الشک بعد الفراغ، فالموضوع هو الشک الذی لا یکون شکا بعد الفراغ، و حیث ان المفروض انه لیس شکا بعد الفراغ لما افاده، و بعبارة اخری لان السلام لم یقع بعنوان الفراغ من الصلاة بل بعنوان مجامع، مع احتمال عدم الفراغ فلا یوجب الفراغ، فلا مانع من شمول دلیل الشک للشک بعد السلام فی الفرض: فما افاده من عدم شمول دلیل الشک بعد الفراغ للمقام و ان کان متینا فی بعض الصور کما ستعرف، الا ان ما افاده من عدم شمول دلیل الشک قبل الفراغ له لا یتم.

و الحق هو التفصیل بین ما اذا کان التسلیم بعنوان انه آخر اجزاء الصلاة کما لو شک بین الاربع و الخمس و بنی علی الاربع و اتم صلاته ثمّ شک بین الثلاث و الاربع، و فی مثل ذلک تجری قاعدة الفراغ بالنسبة الی الشک الثانی، و الشک الاول قد زال فلا یجب علیه شیء، و هکذا اذا کان التسلیم لا بهذا العنوان و لکن بعد الفراغ احرز ذلک کما لو شک بین الثلاث، و الاربع فبنی علی الاربع و اتم صلاته ثمّ انقلب شکه الی الشک بین الاربع و الخمس، فان الشک الاول قد زال و الثانی حادث بعد الفراغ، و بین ما اذا کان لا بهذا العنوان و لم یحرز ذلک کما لو شک بین الثلاث و الاربع ثمّ انقلب شکه الی الشک بین الاثنتین و الاربع، فان الشک الاول و ان زال الا ان الشک الثانی بما انه لیس بعد الفراغ کما تقدم فیشمله دلیل ذلک فیجب علیه ان یعمل بوظیفة الشاک بین الاثنتین و الاربع.

هذا کله فیما اذا لم یوجب الانقلاب العلم بالزیادة او النقیصة و اما اذا اوجب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۲

]...[

العلم بالزیادة کما لو شک بین الاثنتین و الثلاث و بنی علی الثلاث و اتی برکعة اخری موصولة ثمّ انقلب شکه الی الشک بین الخمس و الست، فلا ریب فی بطلان الصلاة لما تقدم من مبطلیتها مطلقا.

و أما اذا اوجب العلم بالنقیصة کما لو انقلب الشک بین الثلاث و الاربع الی الشک بین الاثنین و الثلاث فحکمه حکم من تبدل شکه فی اثناء الصلاة الی شک آخر للعلم بوقوع السلام فی غیر محله و انه فی الصلاة فعلا.

و مما ذکرناه فی هذه الصور یظهر انه لو انقلب الشک البسیط الی الشک المرکب مما وقع فی الصلاة و غیره کما لو انقلب الشک بین الاثنتین و الاربع الی الشک بین الاثنین و الثلاث و الاربع، فان کان الشک المنقلب الیه من الشکوک المنصوص علی صحتها کما فی المثال فیشمله دلیله، و ان کان من الشکوک الباطلة فیحکم بالبطلان الا اذا اتی بالسلام بعنوان انه آخر اجزاء الصلاة، او احرز ذلک بعد فانه فی هاتین الصورتین لا یجب علیه شیء.

و الظاهر انه مما ذکرناه ظهر حکم جمیع الصور المتصورة فی المقام، فلا وجه لاطالة الکلام فیها.

لو شک المصلی جالسا احد الشکوک الصحیحة

الخامس: اذا عرض احد الشکوک الصحیحة للمضطر الذی یصلی جالسا من جهة العجز عن القیام، فالظاهر ان حکمه حکم من یصلی قائما، اذ ادلة العلاج جملة منها و ان اختصت بالمختار لتضمنها للامر بالقیام و اتمام الصلاة او التخییر فی العلاج بین الجلوس و القیام، الا ان ادلة بدلیة الجلوس عن القیام تدل علی ان الصلاة جالسا فی حق العاجز بمنزلة الصلاة قائما فی حق المختار بما لها من الاحکام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۳

]...[

و علی هذا فلو کان شکه موجبا للتخییر بین الرکعة قائما، او رکعتین جالسا فی صلاة المختار، فهل یتعین علی المضطر الرکعتان جالسا من جهة عدم شمول ادلة بدلیة الجلوس للمقام و اختصاصها بصورة تعین القیام من جهة ان احد فردی التخییر ممتنع فی حقه فیتعین علیه الآخر، ام یتعین علیه الرکعة جالسا لإطلاق ادلة بدلیة الجلوس و عدم الاطلاق لأدلة التخییر بین الرکعة و الرکعتین فانها مختصة بمن تکون الرکعتان جالسا رکعة له، و لا یشمل من یعد الرکعتان له رکعتین، ام یتخیر بینهما لإطلاق ادلة البدلیة و ادلة التخییر؟ وجوه و اقوال:.

اقواها الاول: لانصراف ادلة بدلیة الجلوس عن القیام المجعول علی التخییر، لان الجلوس بدل اضطراری، و مع امکان الاتیان بالبدل الاختیاری لا وجه للانتقال الی البدل الاضطراری، نعم لو صلی جالسا ثمّ تمکن من القیام فی صلاة الاحتیاط فیعمل کما یعمل فی الصلاة قائما لعدم شمول ادلة بدلیة الجلوس قطعا.

السادس: لا یجوز فی الشکوک الصحیحة قطع الصلاة و استئنافها لحرمة قطع الصلاة المحکومة بالصحة، فعلی هذا لو اتی بالمنافی فی اثنائها و استأنف تکون صلاته صحیحة، و لو استأنف قبل الاتیان بالمنافی فبناء علی عدم جواز تبدیل الامتثال کما هو الاقوی لا تصح الصلاتان، اما الاولی فللإتیان بالمنافی فی اثنائها، و اما الثانیة فلعدم الامر بالاجزاء المأتی بها لوقوعها صحیحة: و هکذا الحال لو استأنف بعد الاتیان بالصلاة قبل الاتیان بالمنافی و قبل ان یأتی بصلاة الاحتیاط، و اما ان اتی بالمنافی ایضا فالصحة فی الثانیة تبتنی علی ان یکون الاتیان بالمنافی بین الصلاة الاصلیة و صلاة الاحتیاط موجبا لبطلانها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۴

مسائل: الاولی: لا سهو علی من کثر سهوه و تواتر.

حکم شک کثیر الشک

الفصل السادس: فی الشکوک التی لا اعتبار بها

اشارة

:. و فیه مسائل:

[لا اعتبار بالشک بعد التجاوز عنه]

الاولی: لا اعتبار بالشک فی الشیء بعد التجاوز عنه و بعد الفراغ عن العمل، و قد تقدم الکلام فیه.

[الشک فی الصلاة بعد الوقت]

الثانیة: الشک فی الصلاة بعد الوقت لا یعتنی به و قد مر.

[حکم شک کثیر الشک]

اشارة

الثالثة: لا شک لکثیر الشک، و هو المعبر عنه فی جملة من کلمات الفقهاء- رضوان اللّه تعالی علیهم- بانه- لا سهو علی من کثر سهوه و تواتر.

و لا خلاف و لا کلام فی اصل الحکم فی الجملة و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر (ع): اذا کثر علیک السهو فامض فی صلاتک فانه یوشک ان یدعک انما هو من الشیطان «۱». و نحوه مرسلا ابن سنان و من لا یحضر عن الامام الرضا (ع) «۲».

و حسن زرارة و ابی بصیر او صحیحهما قالا: قلنا له: الرجل یشک کثیرا فی صلاته حتی لا یدری کم صلی و لاما بقی علیه قال (ع): یعید قلنا: یکثر علیه ذلک کلما عاد شک قال (ع): یمضی فی شکه، ثمّ قال (ع): لا تعودوا الخبیث من انفسکم بنقض الصلاة فتطمعوه، فان الشیطان خبیث معتاد لما عود به، فلیمض احدکم فی الوهم و لا یکثرن نقض الصلاة فانه اذا فعل ذلک مرات لم یعد الیه الشک، قال زرارة:

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳- ۶.

]...[

ثمّ قال: انما یرید الخبیث ان یطاع فاذا عصی لم یعد الی احدکم «۱».

و موثق عمار عن الامام الصادق (ع): فی الرجل یکثر علیه الوهم فی الصلاة فیشک فی الرکوع فلا یدری ارکع ام لا و یشک فی السجود فلا یدری اسجد ام لا فقال (ع): لا یسجد و لا یرکع یمضی فی صلاته حتی یستیقن یقینا «۲».

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۵، ص: ۴۲۵

و الکلام فی هذه المسألة و ما یستفاد من هذه الاخبار یقع فی امور:

[عدم ترتیب آثار الشک]

الاول: ان الظاهر من المضی فی الصلاة البناء علی وقوع المشکوک فیه و عدم ترتیب آثار الشک کان اثره البطلان کالشک فی الاولیین، او لاحتیاط او سجدتی السهو، کالشک فی الاخیرتین، و الشک بین الاربع و الخمس، او لزوم الاتیان بالمشکوک فیه کالشک فی فعل قبل التجاوز عنه.

و بعبارة اخری: الظاهر من المضی هو البناء علی الصحة و وقوع المشکوک فیه مع عدم الاتیان بموجب الشک من الاحتیاط و غیره، و ذلک لظهور الامر بالمضی فی الصلاة و عدم الاعتناء بالشک فی ذلک، مضافا الی دلالة الموثق علیه و ذلک لوجهین: الاول: صراحته فی انه لا یرکع و لا یسجد، و هو و ان اختص بالشک فی الافعال الا انه لا ریب فی ان ذکرها من باب المثال و لا خصوصیة لها، الثانی: انه (ع) بعد حکمه بعدم الرکوع و السجود قال یمضی فی صلاته فیعلم من ذلک ان المراد من یمضی فی صلاته ما ذکرناه.

و بهذا ظهر اندفاع ما قیل من ان هذه النصوص مجملة و غایة ما یستفاد منها ان شک کثیر الشک لا یبطل الصلاة و لا تکون متعرضة لما هو التکلیف بالنسبة الی المشکوک فیه من انه یبنی علی وقوعه، او انه یجب صلاة الاحتیاط او سجدتا السهو

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۶

]...[

بعد الصلاة ام لا.

ثمّ انه بالتقریب المتقدم ظهر انه لو کان طرفی الشک التمام و الزیادة یبنی علی التمام، و یمکن تقریب دلالة النصوص علی ذلک بوجه آخر: و هو ان الشک مرکب من احتمالین، فان کان کل منهما اقتضائیا کما لو علم اجمالا انه اما زاد ام نقص فهو خارج عن مورد النصوص، و ان کان احدهما اقتضائیا دون الآخر کان معنی عدم الاعتناء بالشک و المضی فی الصلاة عدم ترتیب اثر الاحتمال الذی له اقتضاء، فلو شک بین الثلاث و الاربع یبنی علی الاربع لان الاحتمال الاقتضائی هو احتمال الثلاث، و لو شک بین الاثنتین و الثلاث فی الثنائیة یبنی علی الاثنتین لان الاحتمال الاقتضائی هو احتمال الثلاث.

[عدم الاعتناء بالشک حکم تعیینی الزامی]

الثانی: ان الظاهر من النصوص و الفتاوی ان هذا الحکم- ای المضی فی الصلاة و عدم الاعتناء بالشک- حکم تعیینی الزامی، فلو شک بین الثلاث و الاربع یجب البناء علی الاربع، و لو شک فی الرکوع یجب البناء علی وقوعه، فلو اتی به و الحال هذه بطلت الصلاة

لزیادة الرکن، و لو کان الشک فی الاولیین لا یجوز له رفع الید عما بیده و استئناف الصلاة، و الوجه فیه موثق عمار بالتقریبین المتقدمین و الامر بالمضی و عدم الاعتناء بالشک.

و عن الشهید- قده-، و المحقق الاردبیلی- ره-: التخییر بین ذلک و بین الاخذ بمقتضی الشک من الاستئناف او صلاة الاحتیاط او غیرهما.

و استدل له: بان ذلک مقتضی الجمع بین صدر حسن ابی بصیر و زرارة المتضمن للامر بالاعادة بعد السؤال عمن کثر شکه، و بین ذیله المتضمن للامر بالمضی و عدم الاعتناء بالشک، فان کلا منهما و ان کان ظاهرا فی نفسه فی تعین ما تضمنه الا ان الجمع بینهما انما یکون بالبناء علی التخییر.

و فیه: ان الکثرة المفروضة فی الصدر لیست کثرة افراد الشک، بل کثرة اطرافه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۷

]...[

کما یشهد له قوله (حتی لا یدری کم صلی) و الکثرة المفروضة فی الذیل هی کثرة الافراد التی هی محل الکلام فی المقام.

و عن المحقق الثانی فی الرسالة السهویة: التخییر بین البناء علی الاقل و بین البناء علی وقوع المشکوک فیه.

و استدل له: بان غایة ما یستفاد من النصوص عدم ترتیب آثار الشک علیه، و انه لا بد و ان یمضی فی صلاته، و هذا کما یلائم مع البناء علی وقوع المشکوک فیه، کذلک یلائم مع البناء علی الاقل.

و فیه: ما تقدم فی الامر الاول من ظهور الادلة فی الاول فراجع.

[حکم کثیر السهو و النسیان]

الثالث: وقع الخلاف بین الاعلام بعد اتفاقهم علی عدم اعتناء کثیر الشک بشکه. انه هل یکون کثیر السهو و النسیان ایضاً کذلک فلا یعتنی بنسیانه ام لا؟ المنسوب الی الاکثر هو الثانی، و عن الشهید الثانی الاول، و استدل للشهید بالاخبار المذکورة فیها السهو، اذ هو اما بمعنی النسیان او بمعنی یشمله.

و استدل للقول الآخر بوجهین: الاول: انه لم یرد بالسهو فی النصوص معناه الحقیقی و هو النسیان قطعا، لان کثیر الشک لا یعتنی بشکه بلا کلام، فیدور الامر بین حمله علی خصوص الشک او الاعم منه و من السهو، و لا ظهور اللفظ فی احد المجازین الا ان الشک متیقن علی کل حال.

و فیه: ان روایات الباب قسمان منها: ما تضمن ذکر السهو، و منها: ما تضمن ذکر الشک، فلا موجب لرفع الید عن ظهور القسم الاول.

الثانی: ان القول بالشمول مستلزم لتاسیس فقه جدید، اذ لا یمکن القول بان کثیر السهو عن الرکعة مثلا یکتفی بالصلاة الناقصة مع قطع بنقصان صلاته، و هذا بخلاف کثیر الشک فانه لا مانع من اکتفاء الشارع بالاطاعة الاحتمالیة.

و فیه: ان بطلان الصلاة فی مثل الفرض لیس اثر السهو کی یقال ان اخبار

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۸

]...[

الباب تدل علی عدم ترتبه، بل هو من جهة عدم مطابقة المأتی به للمامور به و بقاء الامر بالصلاة، بل اثر النسیان انما هو سجدة السهو و نحوها، و الالتزام بعدم وجوبها لا یستلزم تاسیس فقه جدید.

فالصحیح ان یستدل له بوجوه ان لم یتم دلالة کل واحد منها مستقلا لا ریب فی دلالتها باجمعها علی ذلک:.

(۱) ان السهو فی نصوص الخلل استعمل فی الشک کثیرا بحیث لم یبق له ظهور فی معناه الحقیقی و هو النسیان، فالادلة الدالة علی وجوب التدارک او سجدة السهو لا حاکم لها.

(۲) التعلیل للمضی فی الصلاة عند کثرة السهو فی صحیح ابن مسلم بانه انما هو من الشیطان، اذ ما ینشأ من وسوسة الشیطان و یزول بعدم الاعتناء به و یزداد بالاعتناء انما هو الشک لا النسیان.

(۳) ان التعبیر بالمضی یلائم مع الشک الموجب للوقوف، و بعبارة اخری: ان الظاهر من النص بیان حکم تلک الحالة، فانه متضمن للمضی لا لعدم الاعادة، و من الواضح ان الناسی لا یصح تکلیفه کما حقق فی محله، فالاظهر عدم الحاق کثیر النسیان بکثیر الشک فی هذا الحکم.

[فی الشکوک التی لا حکم لها بانفسها]

الرابع: فی الشکوک التی لا حکم لها بانفسها کالشک بین الاربع و الخمس فی حال القیام، فانه یجب فیه هدم القیام لاجل الشک فی ان الرکعة السابقة عما بیده هل هی رابعة ام ثالثة، و حکمه وجوب البناء علی الاربع، هل یجب علیه البناء علی احد طرفی الشک و هو الاربع فی المثال و اتمام الصلاة بلا اتیان شیء بعد الصلاة، ام یجب هدم القیام و البناء علی احد طرفی الشک؟ وجهان: المنسوب الی الشیخ الاعظم- ره- الثانی، و ذکر فی وجهه ان دلیل شک کثیر الشک حاکم علی ادلة الشکوک، و اذا لم یکن الحاکم فی مورد ورود المحکوم لزم لغویته، و حیث ان الشک بین الاربع و الخمس لا حکم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۲۹

]...[

له بنفسه، و الحکم انما هو للرکعة السابقة علی ما بیده، فلا مناص عن هدم القیام.

و فیه: ان ادلة هذا الشک انما تدل علی تعین البناء علی الصرفة مطلقاً و عدم الاعتناء بالشک کان له حکم بالخصوص ام کان مندرجاً تحت الادلة العامة، و مقتضی ذلک المضی فی صلاته من دون ان یعمل شیئاً مما یقتضیه الشک، فاذا جلس کان ذلک اعتناءً من جهته فلیس له ذلک.

و بعبارة اخری: اخبار الباب علی طائفتین: الاولی: ما لسانه نفی الشک عنه، الثانیة: ما تضمن الامر بالمضی. و مقتضی الثانیة ما ذکرناه، و ان کان ما افاده تم فی الاولی.

[لو کان کثیر الشک فی بعض الاحوال]

الخامس: اذا کان کثیر الشک فی فعل او افعال، فهل یعامل معه معاملة کثیر الشک و لو فی فعل آخر لم یکثر شکه فیه کما عن المدارک، ام یختص الحکم بما کثر الشک فیه، ام یفصل بین ما اذا کان کثیر الشک فی افعال من الصلاة التی لا یکون جامع لما فیه الکثرة اقرب من الصلاة و یقال بانه کثیر الشک فی الصلاة فحکمه حکم کثیر الشک فی جمیع الصلاة، و بین ما اذا کان کثیر الشک فی بعض افعالها او رکعاتها فحکمه حکم کثیر الشک فی خصوص ما کثر الشک فیه کما عن المحقق النائینی؟ وجوه: اظهرها الثانی لانه المتبادر من النصوص و لو بمناسبة الحکم و الموضوع لا سیما بملاحظة ما فیها من العلة.

[اذا کان کثیر الشک فیما لا حکم له]

السادس: اذا کان کثیر الشک فیما لا حکم له لعارض و هو وجود امارة موجبة لإلغاء الشک، کما اذا کان الامام کثیر الشک فی عدد رکعات الصلاة فی صلاة الجماعة خاصة مع حفظ المأموم اولا حکم له فی نفسه کالشک فی فعل الرکوع بعد تجاوز المحل و شک فیه مع عدم ذلک العارض کما لو شک الامام مع عدم حفظ المأموم، او شک فی الرکوع قبل التجاوز عنه فهل یجب الاعتناء بشکه مطلقا ام لا یجب کذلک ام یفصل بین الاول فالثانی و الثانی فالاول؟ وجوه: اقواها الثانی، فان فی صدق موضوع کثیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۳۰

]...[

الشک لا فرق بین ثبوت الحکم للشک و عدمه، و علیه فهو بما انه یصدق فی الموردین فیترتب علیه حکمه، عدم ثبوت الحکم للشکوک السابقة علیه لا یوجب عدم ترتب حکم کثیر الشک.

و دعوی ان الشک فی المحل مع الشک بعد التجاوز عنه نوعان مغایران فلو کان کثیر الشک فی الثانی لا یسری حکمه الی الاول، مندفعة بان الموضوع هو الشک فی الرکوع او السجود، مثلا، و هذا قد یکون فی المحل و قد یکون بعد التجاوز عنه، و بعبارة اخری: هذان من حالات الشک الواحد لا أنهما نوعان.

[لو کان شکه فی اصل الصلاة او الطهارة]

السابع: لا إشکال فی شمول هذا الحکم بالنسبة الی رکعات الصلاة و اجزائها و شرائطها الداخلیة و شرائطها الخارجیة اذا کان ذلک فی اثناء الصلاة، انما الاشکال موردین: الاول: ما لو کان کثیر الشک فی اصل الصلاة و لم یصل ذلک الی حد الوسواس.

الثانی: ما اذا شک فی الشرائط الخارجیة کالطهارة قبل الصلاة، فان النصوص بظاهرها لا تشملهما کما هو ظاهر، عموم العلة یوجب ثبوته، و اما الاجماع و نفی العسر و الحرج فلا یمکن الاستدلال بهما کما لا یخفی.

[لا یجب علی کثیر الشک حفظ الصلاة و ضبطها]

الثامن: الظاهر انه لا یجب علی کثیر الشک حفظ الصلاة عنه و ضبطها بنصب قیم او بالحصی او بالخاتم و نحو ذلک، کما لا یجب التخفیف لا لما نسب الی المحقق النائینی- ره- من ان ذلک اعتناء بالشک و مقتضی النصوص عدم الاعتناء به، فان الاعتناء بالشک عبارة عن ترتیب اثر الشک، و اما المنع عن تحققه فلیس هو اعتناءً به، بل لإطلاق الادلة مع عدم دلیل علی الوجوب، فان قوله (ع) فی خبر الخثعمی احص صلاتک بالحصی او احفظها بالحصی «۱». ظاهر فی الارشاد الی بیان علاج

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۳۱

]...[

السهو بقرینة السؤال قال: شکوت الی ابی عبد اللّه (ع) کثرة السهو فی الصلاة، و قوله علیه السلام فی موثق الحلبی الوارد فی کثیر السهو: ادرج صلاتک ادراجا «۱». محمول علی الاستحباب بقرینة قول الامام الصادق (ع) فی خبر عمران الحلبی: ینبغی تخفیف الصلاة من اجل السهو «۲». و قوله (ع) فی خبر حبیب بن المعلی لا بأس به «۳» فی جواب السائل قال له: انی رجل کثیر السهو فما احفظ صلاتی الا بخاتم احوله من مکان الی مکان.

حد الكثرة

التاسع: فی الحد الذی تتحقق به الكثرة.

فعن المشهور: ان المرجع فيه العرف، و عن ابن حمزة ان حده ان يسهو ثلاث مرات متواليات، عن الحلی: حده ان يسهو فی شیء واحد او فريضة واحدة ثلاث مرات او فی اكثر الخمس، ای الشك فيه، فيسقط فی الفريضة الرابعة.

و عن غيرهم غير ذلك من الاقوال، و لا يهمّنا التعرض لها انما المهم البحث عما يستفاد من الأدلة، و الكلام فی ذلك يقع فی مقامين:

الاول: فيما يستفاد من النص الخاص.

الثانی: فيما يستفاد من الادلة العامة.

اما المقام الاول: فقد ورد فی المقام خبر واحد و هو صحيح محمد بن ابی عمير

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حديث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۳۲

]...[

عن محمد بن ابی حمزة عن الامام الصادق (ع): اذا كان الرجل ممن يسهو فی كل ثلاث فهو ممن كثر عليه السهو «۱». و الاكثر ذهبوا الی انه مجمل و لذلك التجئوا الی تعيين مفهومه بحسب نظر العرف.

اقول: ينبغی التكلم فی موردين: الاول: فی ان الخبر هل له مفهوم ام لا.

الثانی: فی بيان المراد من الشرطية، و انها هل تكون مجملة ام مبينة، فان لم يكن له مفهوم او كانت الشرطية مجملة يتم ما ذهب اليه الاكثر.

اما المورد الاول: فقد يقال كما افاده بعض المعاصرين: ان قوله (ع) فی الجزاء: فهو ممن ... الخ كالصريح فی وجود فرد آخر له فيتعين لاجله البناء علی كون القضية مسوقة للمنطوق لا غير، فيكون مفادها جعل فرد لكثير السهو.

و فيه: ان فی الشرط لو كان: اذا كان الرجل يسهو ... الخ كان ما ذكر تاما، و لكن لاجل ان فيه: ان كان الرجل ممن يسهو ... الخ فلا يتم هذا الاستظهار كما لا يخفی، فالحق ان القضية كسائر القضايا الواردة فی مقام التحديد لها مفهوم.

و أما المورد الثانی: فالاحتمالات و ان كثرت فيها الا ان الاظهر منها كون المصلی علی حالة لا يمضی عليه ثلاث صلوات الا و يشك فی واحدة منها لا أقول: انه ظاهر فی انه يعتبر حصول السهو فی كل ثلاث صلوات الی آخر العمر كی يورد عليه بانه لا يحصل العلم بذلك الا بعد العمر، كما لا أقول: بظهوره فی اعتبار فعلية السهو فی كل ثلاث صلوات، بل اقول: انه لاجل التعبير بفعل المضارع فی قوله يسهو و تصديره بلفظ كان ظاهر فی ارادة ان يكون المصلی بحال توجب تلك الحال الشك فی كل ثلاث صلوات مرة فلو لم يشك فی صلوات ثلاث متواليات لعارض كحفظ الركعات بالحصی و الخاتم لما زال عنه حكم كثير الشك، فأول شك يحصل له يلحقه

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة الحديث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۳۳

و لا علی الامام او الماموم اذا حفظ علیه الآخر.

حکم کثیر الشک ان کانت تلک الحال موجودة.

و أما المقام الثانی: فالظاهر ان مفهوم هذا العنوان عند العرف لیس باوسع مما یستفاد من النص الخاص، فلا وجه لاطالة الکلام فی ذلک.

و بما ذکرناه ظهر ما فی کلمات القوم فی المقام فلا نطیل بذکرها.

ثمّ انه لو احرز ذلک فلا کلام، و لو شک فی حصول هذه الحالة له و عدمه یبنی علی عدمه للاستصحاب، کما انه لو شک فی زوالها بعد الحصول یبنی علی بقائها کما هو واضح، ثمّ انه اذا کان حصول هذه الحالة لا من ناحیة القاءِ الشیطان بل لضعف فی قوة الحافظة او لطرو عارض من هم، او غضب او نحو ذلک فالظاهر عدم لحوق حکم کثیر الشک له لما فی النصوص من التعلیلات فان الشک حینئذ لا یکون من الشیطان، و لا یکون عدم الاعتناء به موجبا لزواله.

لا اعتبار بشک کل من الامام و الماموم مع حفظ الآخر

المسألة الرابعة: و لا سهو علی الامام أو الماموم اذا حفظ علیه الآخر بلا خلاف فیه فی الجملة، و عن المدارک انه مما قطع به الاصحاب.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح ابن جعفر عن اخیه (ع): عن الرجل یصلی خلف الامام لا یدری کم صلی هل علیه سهو؟ قال (ع): لا «۱».

و صحیح حفص عن الامام الصادق (ع): لیس علی الامام سهو و لا علی من خلف الامام سهو «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۳۴

]...[

و مرسل یونس المروی عن الکافی و التهذیب عن الصادق (ع): لیس علی الامام سهو اذا حفظ علیه من خلفه سهوه باتفاق منهم، و لیس علی من خلف الامام سهو اذا لم یسه الامام «۱».

فاصل الحکم مما لا کلام فیه، انما الکلام یقع فی امور:.

الاول: مقتضی اطلاق النصوص عدم الفرق فی رجوع الامام الی الماموم بین کونه رجلا او امرأة، متحدا ام متعددا، بالغا او صبیا، بناءً علی شرعیة عباداته، او عادلا او فاسقا کما هو المشهور بین الاصحاب.

و لا یخفی ان الشرط لعدم الاعتناء انما هو حفظ الماموم لا إخباره بالحفظ، فلا بد من احراز ذلک من فعله او قوله، فلو کان فاسقا و احتمل کذبه فی اخباره بالحفظ و لم یحرز ذلک لا یعتمد علی قوله لما عرفت من ان المأخوذ فی الادلة حفظ الماموم لا إخباره به، فما عن المحقق النائینی- ره- من ان مقتضی اطلاق الاخبار حجیة اخباره بالحفظ مطلقا و ان کان فاسقا، غیر صحیح، اذ لیس فی شیء من النصوص حجیة اخباره.

و اضعف منه استدلاله له بان العبرة فی الرجوع ملاک الحفظ و هو عنایة وحدة صلاة الامام و الماموم فی الجماعة فکأن صلاتهما معاً صلاة واحدة، فاذا کان احدهما حافظا تکون عنایة الوحدة موجبة لتحقق الحفظ المعتبر فی صلاة غیر الحافظ ایضا.

فانه یرد علیه: مضافا الی ان ذلک وجه اعتباری استحسانی لا شاهد له من الاخبار، انه لو تم فانما هو فیما اذا احرز الحفظ لاما اذا اخبر به.

و دعوی ان النصوص منصرفة الی الرجل البالغ من جهة الغلبة، مندفعة بمنعها اولا، و عدم کونها منشأ للانصراف الموجب لتقیید الاطلاقات ثانیا، کما ان

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۸.

]...[

دعوی ان الظاهر المرسل اختصاص جواز الرجوع بما اذا کان الماموم متعددا فیقید به اطلاق الصحیحین، مندفعة بان ذلک انما یکون من جهة وروده جوابا عن فرض التعدد فی مورده. فتدبر.

الثانی: لا إشکال و لا کلام فی ان الشاک منهما یرجع الی المتیقن، و المتیقن منهما لا یرجع الی الآخر، انما الکلام و الخلاف وقع فی صورتین: الاولی فی ان الظان منهما هل یرجع الی المتیقن کما عن المیسیة و المقاصد العلیة و الروض و الروضة و فی العروة و غیرها، ام لا یرجع الیه کما عن جماعة؟ و الاظهر هو الثانی، اذ الدلیل انما یدل علی ان الشاک یرجع الی الحافظ، و الظان بواسطة دلیل حجیة الظن فی هذا المقام لیس بشاک بل حافظ.

و قد استدل للاول بوجوه:.

(۱) ان النسبة بین ادلة حجیة الظن، و ادلة الرجوع الی الحافظ عموم من وجه و الجمع العرفی یقتضی تقدیم الثانیة لظهورها فی ان المورد لها خصوصیة.

و فیه: ان ادلة حجیة الظن تکون حاکمة علیها، و تدل علی ان الظان لیس بساه و لا شاک بل حافظ، و معها کیف تقدم علیها.

(۲) دعوی انصراف الحفظ الی الحفظ القطعی و الظان لا یکون حفظه کذلک فیجب علیه الرجوع الی القاطع.

و فیه: اولا- ان فردیة الظن للحفظ انما تکون بجعل من الشارع و تعبد منه و جعله ایاه من افراد الحفظ، و معه کیف یدعی انصراف الحفظ عنه المتوقف علی عدم صدق الموضوع علی الفرد الخفی منه عند العرف فتدبر فانه دقیق.

و ثانیا: ان لازم هذا الوجه عدم قیام الامارات مقام القطع المأخوذ فی الموضوع علی وجه الطریقیة لعین هذا الوجه، و قد اشبعنا الکلام فی ذلک فی حاشیتنا علی الکفایة.

]...[

و ثالثا: ان مجرد انصراف الحفظ الی الحفظ القطعی لا یفید، فان من یجب علیه الرجوع لیس هو غیر الحافظ کی یقال انه یصدق علی الظان، بل هو فی الادلة الساهی و غیر العالم، و علیه فحیث ان ادلة حجیة الظن توجب خروج الظان عن تحت هذین العنوانین فلا مورد لرجوعه الی القاطع.

(۳) ان ملاک رجوع کل من الامام و الماموم الی الآخر هو وحدة صلاتهما کما مر، و حیث ان القطع و الظن اذا اجتمعا فی مورد

واحد یجب اتباع القطع لکونه اقوی، فیجب علی الظان فی المقام العمل بحفظ الآخر.

و فیه: مضافا الی ما تقدم من فساد المبنی، ان اجتماع الظن و القطع فی مورد واحد محال فکیف یؤخذ لزوم العمل بالقطع مفروغا عنه.

(۴) انه فی مرسل یونس المتقدم مع فرض الراوی میل الامام الی بعض المامومین فی السؤال، حکم (ع) برجوعه الی المامومین فی فرض الاتفاق، فهو یدل علی رجوع الامام اذا کان ظانا الی المامومین فیثبت فی العکس بعدم الفصل.

و فیه: ان جوابه (ع) لیس عن فرض السؤال، فانه فرض اختلاف المامومین و هو (ع) اجاب ببیان حکم صورة الاتفاق، مع انه یحتمل ان یکون المراد به ترجیح احدی الطائفتین للرجوع الیهم لا حدوث رجحان ظنی عنده موافقا مع احداهما.

فتحصل: ان الاظهر عدم رجوع الظان الی المتیقن.

الثانیة: فی ان الشاک هل یرجع الی الظان ام لا؟ و قد استدل للثانی: بالوجه الثانی المتقدم فی الصورة الاولی، و بان دلیل حجیة الظن انما یدل علی حجیته بلحاظ عمل الظان و لا یدل علی تنزیله منزلة العلم بلحاظ عمل غیر الظان، و بان الموجود فی الکافی و التهذیب عنه روایة مرسل یونس هکذا (لیس علی الامام سهو اذا حفظ علیه من خلفه بایقان منهم).

و فی الکل نظر: اما الاول: فلما تقدم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۳۷

]...[

و أما الثانی: فلأن دلیل رجوع الشاک الی الحافظ یوجب التوسعة فی دلیل حجیة الظن، و یدل علی حجیة حفظه الذی هو حجة فی عمل نفسه، لغیره.

و أما الثالث: فلأن الیقین کالحفظ یوجب دلیل حجیة الظن کون الظن فردا تعبدیا منه، مضافا الی ان الاولی ما عن الفقیه روایته هکذا باتقان منهم لانه المناسب لذیل الخبر. فالاظهر رجوع الشاک الظان.

الامر الثالث: لا إشکال فی رجوع الشاک من الامام و المامموم الی الحافظ منهما عند الشک فی الاخیرتین، و انما الکلام وقع فی موردین:.

الاول: فی الشک فی الاولیین: و استدل لعدم الرجوع فیه بما دل علی لزوم الحفظ فی الاولیین، و ان الشک فیهما مبطل.

و فیه: ان النسبة بین نصوص الباب، و بین تلک الاخبار و ان کانت عموما من وجه، الا انها تکون حاکمة علی ما دل علی مبطلیة الشک فی الاولتین لانها بلسان نفی السهو و الشک مع حفظ الآخر فراجع.

المورد الثانی: فی الشک فی الافعال: فعن المدارک: نسبة الرجوع فیه الی الاصحاب، و قد توقف فیه جماعة منهم صاحب الجواهر- ره-، و افتی جماعة منهم سید العروة و جمع من محشیها: بالعدم، و قد استدل للاول بامور:.

الاول: اطلاق قوله (ع) فی صحیح حفص: لیس علی الامام سهو و لا علی من خلف الامام سهو.

و فیه: انه محمول علی ارادة الشک فی عدد الرکعات لوجوه:.

(۱) من جهة سائر الفقرات فتأمل.

(۲) ان السهو لم یستعمل فی معناه الحقیقی بل ارید به المعنی المجازی و هو الشک فحینئذ یدور الامر بین ارادة مطلق الشک او الشک فی الرکعات و المتیقن الثانی.

(۳) ان السهو فی هذه النصوص التی هی بلسان واحد مثل: لا سهو فی المغرب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۳۸

]...[

و الصبح و نحوه هو خصوص الشک فی الرکعات.

الثانی ما نفی عن دعواه البعد المحقق الهمدانی- ره- و استجوده المحقق النائینی- ره- و هو انه یفهم من تعلیق نفی السهو علی الامام بکون من خلفه حافظا علیه سهوه، ان مناط هذا الحکم قیام حفظ المامومین مقام حفظ الامام، و کذا حفظ الامام مقام حفظ المامومین، و العبرة بعموم العلة.

و فیه: انه لم یعلل الحکم بعدم الاعتناء بکون الآخر حافظا کی یتمسک بعموم العلة بل انما حکم بعدم الاعتناء مع حفظ الآخر فهو جزء الموضوع لا العلة للحکم.

الثالث: ان حکم الاجزاء یستفاد بالاولویة، و یرد علیه منع الفحوی.

فتحصل: ان الاظهر عدم الرجوع فیه.

الامر الرابع: اذا کان الماموم واحدا ام متعددا مع کونهم متفقین فی الحفظ لا کلام فی رجوع الامام الیه، و اما لو اختلف المامومون فی الحفظ بان کان بعضهم یری کون الرکعة ثالثة، و بعضهم یری کونها رابعة، فالمشهور بین الاصحاب انه لا یرجع حینئذ و الوجه فیه قوله (ع) فی خبر یونس المتقدم (لیس علی الامام سهو اذا حفظ علیه من خلفه باتفاق منهم) و قوله (ع) فی ذیله (فاذا اختلف علی الامام من خلفه فعلیه و علیهم فی الاحتیاط و الاعادة الاخذ بالجزم) علی ما عن اکثر نسخ الفقیه و عن نسخ الکافی و التهذیب بعد قوله فی الاحتیاط (الاعادة و الاخذ بالجزم) بادخال کلمة الواو علی الاخذ دون الاعادة.

فعلی الاول یکون المراد: انه علی الامام و الماموم فی صلاة الاحتیاط و اعادة الصلاة الاخذ بالجزم بمعنی ان کلا منهما یجب علیه العمل بوظیفته، و لیس هذا مورد الرجوع.

و علی الثانی: یکون المراد: انه فی مقام الاحتیاط علی کل منهما اعادة الصلاة و الاخذ بالجزم ای الاتیان بصلاة الاحتیاط فیما یوجب الاعادة و صلاة الاحتیاط،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۳۹

]...[

و علی کل تقدیر یدل علی المطلوب، و انه لیس للامام التخییر فی الرجوع الی ایهما شاء فی صورة الاختلاف، و علی ما قدمناه من احتمال ان یکون المراد بقول السائل: و الامام مائل مع احدهما انه یری وجود مرجح مع احدی الطائفتین و للأخذ بقول احدهما یدل هذا علی عدم جواز الرجوع الی بعضهم، و ان کان لحفظه مرجح.

و لو کان المامومون مختلفین فی کون بعضهم و لو واحدا منهم علی یقین و الباقون علی الشک رجع الامام الی المتیقن منهم کما هو الاشهر لإطلاق الادلة، و استدل للقول بعدم جواز الرجوع: بمرسل یونس المتقدم، و تقریب الاستدلال به من وجهین: الاول: انه یدل علی عدم جواز الرجوع فی صورة الاختلاف و المفروض اختلاف المامومین.

الثانی: انه اعتبر فیه فی الرجوع الاتفاق و المفروض عدمه، و بانه مع اختلافهم فی الحفظ و الشک کما یصدق علیهم کونهم حافظین یصدق علیهم انهم شاکون ایضا.

و فی الکل نظر: اما الاول: فلان الظاهر منه فی نفسه و بقرینة السؤال هو الاختلاف فی الحفظ، اذ فی صورة کون بعضهم متیقنا و الآخرین شاکین لا یصدق عرفا انهم مختلفون لعدم الخلاف بینهم.

و أما الثانی: فلأن المراد به بقرینة الذیل و الصدر عدم الاختلاف، مع انه لو ارید به اتفاقهم فی الحفظ لا یمتنع غالبا الرجوع لعدم احراز الشرط غالبا کما هو واضح.

و أما الثالث: فلأنه ان كان المعتبر حفظ جميعهم لما صدق ما هو الموضوع فی الفرض، و الا لما صدق نقيضه. فتدبر.

فالاظهر ما هو الاشهر.

ثمّ انه بعد رجوع الامام الی المتيقن من المامومين هل يرجع الشاك منهم الی الامام ام لا؟ وجهان: قد استدل للثانی: بان حفظ من يرجع الامام اليه لا يكون طريقا للشاك بل انما هو جزء للموضوع المترتب عليه الحكم التعبدی الشرعی، بان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴۰

]...[

ظاهر ما دل علی رجوع كل من الامام و المامو‌م الی الآخر مع حفظه هو اعتبار كونه حافظا من قبل نفسه، و بالحفظ الداخلی لا الخارجی.

و يمكن دفع الاول: بان ظاهر الامر بالعمل بالحفظ و الظن و نحوهما مما له طريقيه ناقصة بقرينة الارتكاز العقلائی هو جعل الحجية له و تتميم كشفه، و انه من قبيل الطريق التام، أ لا ترى انه يستفاد من الامر بالعمل بخبر الثقة حجيته، و هكذا غيره مما له طريقيه ناقصة، و حفظ المامو‌م بالنسبة الی الامام من هذا القبيل، و يكون كأخباره و قوله، فالامر بالعمل به لا سيما بلسان نفی الشك ظاهر فی جعل الحجية و الطريقية له و عليه فهو محرز تعبداً فيرجع المامو‌م الشاك اليه.

و أما الثانی: فيمكن دفعه بان ظاهر الدليل و ان كان ذلك الا ان الحفظ و الاحراز التعبدی بدليل تعبده يصير من افراد الموضوع بالحكومة، فالاظهر هو الرجوع اليه.

ثمّ انه هل يجوز رجوع المامو‌م الشاك الی المامو‌م المتيقن ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بان صلاة الجماعة عن الامام و المامومين بمنزلة صلاة واحدة، فمن حيث وحدتهما يكفی فيها حفظ واحد و لو من بعض المامومين.

و فيه: ما تقدم من ان هذا وجه استحسانی لا يعتمد عليه فی الاحكام الشرعية التعبدية.

و اذا كان الامام و المامومون كلهم شاكين، فاما ان يكون شكهم متحدا كما اذا شك الجميع بين الثلاث و الاربع، و اما ان يكونوا مختلفين فی الشك مع عدم وجود قدر مشترك بين الشكين و عدم رابط بينهما كما اذا شك الامام بين الاثنتين و الثلاث، و المامو‌م شك بين الاربع و الخمس، و اما ان يكونوا مختلفين فی الشك مع وجود رابط بين الشكين كما اذا شك الامام بين الاثنتين و الثلاث، و المامو‌م شك بين الثلاث و الاربع.

اما الصورة الاولی: فحكمها واضح، فانه يعمل الجميع عمل ذلك الشك مع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴۱

]...[

بقاء القدوة، و فی جواز القدوة فی صلاة الاحتياط كلام محرر فی مبحث الجماعة.

و أما الصورة الثانية: فحكمها عمل كل منهما بما هو وظيفة شكه و وجوب قصد الانفراد من دون رجوع احدهما الی الآخر للعلم بخطائه، فان من شك بين الاثنتين و الثلاث عالم بعدم كون الركعة رابعة، كما ان من شك بين الاربع و الخمس عالم بعدم كونها ثالثة، و مع كيف يمكن بقاء القدوة.

و أما الصورة الثالثة: فعن المحقق المجلسی- ره- ان المشهور بين الاصحاب رجوعهما الی القدر المشترك، فعن جماعة منهم المحقق النائينی- ره- العدم و وجوب الانفراد عليهما.

و استدل للاول: بان الشاك بين الاثنتين و الثلاث حافظ لعدم الاربع، فالشاك بين الثلاث و الاربع يرجع اليه فی ذلك و يبنی علی

الثلاث، و الشاک بین الثلاث و الاربع حافظ لعدم کون الرکعة ثانیة و تحقق الثلاث، فالشاک بین الاثنتین و الثلاث یرجع الیه فیبنیان علی الرکعة ثالثة و یتمان صلاتهما.

و اورد علیه: بان الحفظ المعتبر فی من یرجع الیه و ان کان یصدق بحسب التحلیل العقلی مع الاختلاط بالشک، الا انه بحسب المتفاهم العرفی لا یصدق الا علی الحفظ السازج عن الشک، و لا یقال عرفا لمن شک بین الثلاث و الاربع انه حافظ للرکعة باعتبار قطعه بتحقق الثلاث، و حیث ان الخطابات الشرعیة منزلة علی التفاهم العرفی فلا یجوز الرجوع فی المقام.

و فیه: انه و ان لم یصدق علیه الحافظ للرکعة الا انه یصدق علیه الحافظ لتحقق الثلاث لعلمه به، و مجرد تقارن ذلک مع الشک فی شیء آخر و هو تحقق الاربع لا یمنع عن صدقه علیه، أ لا تری انه لو کان حافظا لعدد الرکعات شاکا فی افعالها و ان لم یصدق علیه الحافظ لصلاته الا انه یصدق علیه الحافظ لرکعاتها، و لذا یجوز الرجوع الیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴۲

و لا سهو فی سهو.

و بالجملة: عدم صدق الحفظ بالنسبة الی المجموع من المتیقن و المشکوک فیه لا ینافی صدق الحفظ بالاضافة الی المتیقن.

و علیه فظاهر الادلة بما انه رجوع الشاک من کل من الامام و الماموم الی الآخر اذا کان حافظا لما هو مورد شکه و ان کان هو شاکا فی شیء آخر لا محالة یجوز رجوع کل منهما فی هذه الصورة الی الآخر لکون کل منهما حافظا لما هو مورد شک الآخر.

السهو فی السهو لا یلتفت الیه

المسألة الخامسة: و المشهور بین الاصحاب: انه لا سهو فی سهو، بل هذه الکلمة فی الجملة مجمع علیها، و الاصل فیها تضمن بعض النصوص لها، ففی صحیح حفص المتقدم عن الامام الصادق (ع): و لا علی السهو سهو «۱».

و فی مرسل یونس المتقدم عنه (ع): لیس علی الامام سهو اذا حفظ علیه من خلفه سهوه باتفاق منهم، و لیس علی من خلف الامام سهو اذا لم یسه الامام، و لا سهو فی سهو و لیس فی المغرب و الفجر سهو «۲».

و قد اختلفت کلمات الفقهاء فی بیان المراد منها، و منشأ الاختلاف تطرق احتمالات کثیرة فی معناها، فان المراد من السهو فی الموضعین یحتمل ان یکون هو النسیان، و ان یکون هو الشک، و ان یکون هو الجامع بینهما، و ان یکون المراد من الاول بعض هذه المعانی، و من الآخر بعض آخر. فتحصل من المجموع تسع صور حاصلة من ضرب الثلاث فی الثلاث، و علی کل تقدیر فاما ان یقدر مضاف فی الموضعین، اولا

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴۳

]...[

یقدر فیهما، او یقدر فی احدهما دون الآخر، ثمّ المضاف المقدر یحتمل امورا، و علی هذا فترتقی الاحتمالات الی مراتب کثیرة، و المدعی ان المراد من السهو الاول موجب الشک بالفتح لا مطلقا، بل خصوص صلاة الاحتیاط اما بتقدیر المضاف، او بارادة ذلک من السهو کما فی قوله (ع): اجمع لک السهو کله فی کلمتین و من السهو الثانی ایضا ذلک، فیکون المتحصل انه لا صلاة احتیاط فی

الشک فی رکعات صلاة الاحتیاط، و الوجه فی ذلک: ان المراد من السهو لیس هو النسیان و لا الجامع بینه و بین الشک، بل المراد خصوص الشک بقرینة السیاق فی النصوص، فان المراد به فی سائر الفقرات المذکورة فیها ذلک، و کثرة استعمال السهو فی الشک کما یظهر لمن راجع النصوص الواردة فی الشکوک المبطلة، و الشکوک الصحیحة، و ما ورد فی کثرة الشک، و ما ورد فی ضبط عدد الرکعات بالحصی و غیر ذلک من الموارد، حتی قیل ان ارادة معناه اللغوی منه تحتاج الی القرینة، بل الظاهر و لا- أقل من المحتمل ارادة خصوص الشک فی الرکعات منه، و علی ذلک فاکثر الاحتمالات تکون ملغاة.

ثمّ ان المراد من السهو الثانی: هو موجب الشک بالفتح اما بتقدیر ذلک او بارادة عمل الشک منه لا الشک نفسه لعدم امکان ارادته منه فی خبر حفَص و لا علی السهو سهو، اذ الظرف اما ان یکون لغوا متعلقا بالسهو او یکون مستقرا خبر لیس و علی کل حال لا تصح ارادة الشک منه کما لا یخفی، فیکون المراد موجب السهو و هی صلاة الاحتیاط.

لا- یقال: ان موجب الشک امور منها: صلاة الاحتیاط، و منها: سجدة السهو، و منها: الاتیان بالمشکوک فیه اذا لم یتجاوز محله، فلا وجه للتخصیص بصلاة الاحتیاط.

فانه یقال: ان الاتیان بالمشکوک فیه لیس موجب الشک، بل انما یقتضیه الامر بالصلاة مع ذلک الجزء فانه یقتضی لزوم الاتیان به ما لم یحصل العلم بالفراغ، و اما سجدة السهو فهی و ان کانت موجبة الشک کما فی مورد الشک بین الاربع و الخمس،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴۴

]...[

الا انه من جهة دوران الامر بین ارادة موجب الشک منه بتقدیر الموجب، و بین ارادة العمل السهوی منه الذی هو صلاة الاحتیاط، و عدم المرجح لاحدهما یکون المتیقن هی صلاة الاحتیاط.

و أما السهو الاول فلا کلام فی ان المنفی لیس هو الشک نفسه بل عمله، و ما یترتب علیه، و علیه فیحتمل ان یکون نفیه من جهة کونه کالشک فی المغرب، بمعنی بطلانها بطروء الشک فی رکعاتها فیکون من قبیل لیس فی المغرب سهو، و یحتمل ان یکون نفیه من جهة کونها کالنافلة بمعنی ثبوت التخییر فیها بین البناء علی الاقل او الا-کثر، الا-ان یکون البناء علی الاکثر مبطلا فیجب البناء علی الاقل، و یحتمل ان یکون نفیه من جهة کون الشک فیها من قبیل شک کثیر الشک فلا یعتنی به و یبنی علی الاکثر، و الاظهر هو الاخیر.

اما کونه مبطلا فیدفعه ان صلاة الاحتیاط بدل عن الرکعتین الاخیرتین اللتین لا یعتبر فیهما الحفظ، و لا یکون الشک فیهما مبطلا، فهی اولی بعدم مبطلیة الشک فیها.

لا اقول: ان هذه الاولویة بنفسها دلیل للحکم حتی یقال بعدم ثبوتها علی وجه القطع، بل اقول: ان هذه الاولویة تصیر منشأ لاستفادة عدم الاعتناء بالشک فی صلاة الاحتیاط من قوله (ع) لا سهو فی سهو، و لا علی السهو سهو مضافا الی ان کلمة علی ظاهر فی ارادة نفی الوقوع فی الکلفة بسبب السهو.

و أما تعین البناء علی الاکثر لا التخییر بینه و بین الاقل فلأن الظاهر من الخبر هو نفی ما یکون جابرا فی الاخیرتین عن صلاة الاحتیاط، و لازم هذا اشتراکها معها فی البناء علی الا-کثر، ثمّ ان المنفی خصوص صلاة الاحتیاط کما یظهر لمن راجع ما ذکرناه من ارادتها بالخصوص من السهو الثانی.

بقی الکلام فی ان الشک فی صلاة الاحتیاط تارة یکون فی وجودها، و اخری فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴۵

الثانیة: من سها فی النافلة بنی علی الاقل و ان بنی علی الاکثر جاز.

رکعاتها، و ثالثة فی اجزائها و شرائطها و الاظهر- و لا أقل من المتیقن- هو ارادة خصوص الشک فی الرکعات بقرینة السیاق.

فتحصل من مجموع ما ذکرناه: ان المراد من هذه الکلمة الواقعة فی النصوص انه لا- صلاة احتیاط فی الشک فی رکعات صلاة الاحتیاط، و انه یجب البناء علی الصرفة فیها.

حکم الشک فی النافلة

المسألة السادسة: و هی الثانیة فی المتن من سها فی النافلة بنی علی الاقل، و ان بنی علی الاکثر جاز و بعبارة اخری: یتخیر بین البناء علی الاقل و البناء علی الاکثر کما هو المشهور بین الاصحاب، بل عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

هذا من حیث الفتوی، و اما من حیث الدلیل فقد افاد المحقق الیزدی- ره- انه لا دلیل علیه، و صاحب الحدائق و المدارک قالا: انه لا دلیل علی البناء علی الاکثر.

اقول: النصوص الواردة فی المقام ثلاثة: الاول: حسن ابن البختری المتقدم: و لا سهو فی نافلة «۱». و قد یقال: ان المنفی فیه هو عمل السهو، اعنی صلاة الاحتیاط من غیر دلالة له علی کون الوظیفة هو البناء علی الاقل او الاکثر او البطلان.

و لکن یرد علیه: انه بمناسبة الحکم و الموضوع من جهة کونها نافلة یتسامح فیها. و الاجماع و غیره مما دل علی عدم بطلان النافلة بالشک فیها کخبر الخصال الآتی الحاصر لا- یبطله السهو فی خمس صلوات، و ان المنفی لیس خصوص صلاة الاحتیاط بل کل احکام الشک منها مبطلیة الشک فی عدد الثنائیة یکون الحسن ظاهرا فی عدم

(۱) الوسائل باب ۲۵ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

]...[

مبطلیته، و انه لا- یعتنی «۱» به و له الاخذ بالاحتمال الذی تصح معه الصلاة کان هو الاقل او الاکثر، فالمستفاد من الحسن هو التخییر المزبور.

الثانی: صحیح محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال: سألته عن السهو فی النافلة فقال (ع): لیس علیک شیء کما فی نسخة- او (سهو)- کما فی نسخة اخری.

و هذا یدل علی عدم ثبوت شیء من احکام الشک علیه، فتکون النتیجة هو التخییر بین البناء علی الاقل او الاکثر.

الثالث: مرسل الکلینی: و روی: انه اذا سها فی النافلة بنی علی الاقل «۲».

و هو و ان کان ظاهرا فی تعینه، و لکن لاجل عدم صحة سنده لا یصلح لاثبات حکم لزومی، نعم یکون بضمیمة اخبار من بلغ صالحا لاثبات استحبابه و افضلیة البناء علی الاقل.

فتحصل: ان المستفاد من النصوص ما افتی به المشهور من التخییر و افضلیة البناء علی الاقل.

ثمّ انه ینبغی التنبیه علی امور: الاول: ان مقتضی اطلاق النصوص و الفتاوی عدم الفرق فی النافلة بین کونها ثنائیة کما هو الغالب، او ثلاثیة، او رباعیة کصلاة الاعرابی، او وحدانیة کمفردة الوتر ففی الجمیع یتخیر المکلف بین البناء علی الاقل او الاکثر.

نعم فی خصوص صلاة الوتر البطلان لو لم یکن اقوی لا ریب فی انه احوط لصحیح العلاء عن الامام الصادق (ع): عن الرجل یشک فی الفجر قال (ع): یعید،

(۱) الوسائل باب ۱۸ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴۷

]...[

قلت المغرب؟ قال: نعم الوتر و الجمعة- من غیر ان اسأله- «۱».

و فی حدیث الاربعمائة المروی عن الخصال: لا یکون السهو فی خمس: فی الوتر، و الجمعة، و الرکعتین الاولیین من کل صلاة مکتوبة، و فی الصبح، و المغرب «۲».

و قد حملها صاحب الوسائل- ره- علی الاستحباب، و المحقق الهمدانی- ره- حملهما علی الغالب من الشک فی اصل الوجود، و کلاهما کما تری، اذ الاول لا شاهد له، و الثانی ینافیه قوله (ع) (یعید) و لکن من جهة ما قیل من ذهاب المشهور الی عدم البطلان التوقف فی الافتاء حسن.

الثانی: اختلفت کلمات القوم فی النفل العارض علیه الفرض و الفرض الطارئ علیه النفل علی اقوال: منها: ان المدار علی الفرض و النفل الفعلیین، فالفرض الطارئ علیه النفل بحکم النفل، و النفل الطارئ علیه الفرض بحکم الفرض.

و منها: ان المدار علی الاصلیین، فالاول بحکم الفرض، و الثانی بحکم النفل.

و منها: ان المدار علی اجتماع النفل الاصلی و الفعلی معا، فهما معا بحکم الفرض.

اقول: الظاهر من النصوص هی النافلة الفعلیة کما هو الشأن فی کل عنوان اخذ فی موضوع الحکم، و ما عن الجواهر من انه یکفی حدوث مبدأ الاشتقاق فی بقاء الحکم و لو بعد ارتفاع نفلیته بطرو الفرض، یندفع بما حققناه فی حاشیتنا علی الکفایة من ان المشتق حقیقة فی خصوص المتلبس لا الأعم منه و ممن انقضی عنه المبدأ، کما ان الظاهر منها الصلاة المتصفة بالنفل بعنوان انها صلاة، فما عرضها الفرض لا بهذا العنوان تکون باقیة تحت هذه الادلة.

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة حدیث ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۵، ص: ۴۴۸

]...[

و علی ذلک فالنافلة المنذورة و ما وجبت بامر الوالد و شبهه تکون مشمولة لهذا الحکم، اذ الصلاة فی هذه الموارد بعنوانها لیست بواجبة، بل الوجوب عارض لها بما انها تعلق بها النذر، و العنوان الذی عرض له الوجوب اجنبی عن عنوان الصلاة و ان اتحدا وجودا فی الخارج، و کذلک صلاة العید المستحبة فی زمان الغیبة و شبهها من الصلوات التی تکون مستحبة بعنوان انها صلاة مشمولة لهذا الحکم.

فتحصل: ان المدار علی النفل الفعلی سواء أ کان اصلیا اما طارئا و لکن بشرط کون النفل طارئا علی الصلاة بعنوانها لا علی عنوان متحد معها وجودا.

الثالث: الظاهر اختصاص الحکم المذکور بالشک فی عدد الرکعات، و اما لو شک فی افعالها فحکمه حکم الشک فی افعال الفریضة

لما تقدم فى المسألة الرابعة فراجع.

الرابع: تغتفر زيادة الركن فى النافلة اذا لم تكن عمدية و يشهد له مضافا الى اختصاص مدرك مبطليتها بالفريضة خبر «۱» الصيقل عن الصادق (ع): فى الرجل يصلى الركعتين من الوتر ثمّ يقوم فينسى التشهد حتى يركع فيذكر و هو راكع- قال (ع): يجلس من ركوعه يتشهد ثمّ يقوم فيتم قال: قلت: أ ليس قلت فى الفريضة اذا ذكره بعد ما ركع مضى فى صلاته ثمّ سجد سجدتى السهو بعد ما ينصرف يتشهد فيهما؟ قال (ع): ليس النافلة مثل الفريضة.

و اورد عليه: بانه يجب الفصل بين الشفع و الوتر بالسلام، فتكون الثالثة من صلاة اخرى، فلا تكون زيادة فى الاولى كى تدل على عدم قدح الزيادة الركنية.

و اجيب: بانه قوله (ع) ليس النافلة كالفريضة يأبى عن ذلك، اذ لو حمل على كون الركعة الثالثة صلاة اخرى لم يكن فرق بين النافلة و الفريضة فى ذلك.

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب التشهد حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۵، ص: ۴۴۹

]...[

و فيه: ان زيادة الركوع و لو اتى به لا بقصد هذه الصلاة مبطلة للفريضة، فلو حمل الخبر على ذلك و انه لا يبطل النافلة ثبت الفرق بينهما، فغاية ما يستفاد من الخبران زيادة الركوع الذى لم يؤت به بقصد كونه من اجزاء المزيد فيه لا تبطل النافلة اذا لم تكن عمدية فلا يثبت به عدم المبطلية مطلقا، اللهم الا ان يقال: ان الخبر مشتمل على بيان حكمين: الاول: جواز الاتيان بالشفع و الوتر متصلتين، الثانى: عدم مبطلية الزيادة الركنية، و من حيث اشتماله على بيان الاول يكون كسائر الروايات الدالة على ذلك معارضا بما يدل على لزوم الفصل بالتسليم و اما من حيث اشتماله على الثانى فلا يكون معارضها بشىء فلا وجه لطرح الخبر بقول مطلق، كما لا وجه للاقتصار على مورده لعدم القول بالفصل.

و يدل على ذلك فى الجملة حسن الحلبى: عن الرجل سها فى ركعتين من النافلة فلم يجلس بينهما حتى قام فركع فى الثالثة قال (ع): يدع ركعة و يجلس و يتشهد و يسلم ثمّ يستانف الصلاة «۱» فانه يدل على ان الركوع المأتى به بقصد الصلاة الثانية لا يبطل الصلاة و لا يمنع عن لحوق التشهد بما قبله من الاجزاء، و لعله بضميمة عدم القول بالفصل يثبت ذلك فى سائر الموارد، و لكن فى النقيصة حيث لا دليل على عدم المبطلية و مقتضى حديث لا تعاد ذلك، فالاظهر ان حكمها فى ذلك حكم الفريضة.

الخامس: الظاهر ان حكم الظن فى ركعات النافلة حكمه فى الفريضة لإطلاق ما دل على حجيته فى الركعات و عدم شمول نصوص الباب له، اذ المراد بالسهو اما الشك او عمله، و على كل تقدير لا يشمل الظن المعتبر.

تم الجزء الخامس من كتابنا (فقه الصادق) و يتلوه فى الطبع الجزء السادس و الحمد للّه اولا و آخرا.

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من ابواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث ۴.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ

كَلَامِنَا لَاتَّبُعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخیص بحار الأنوار، للعلّامة فیض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُیونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّیخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائمیّة" الثّقافیّ بأصبَهانَ – إیرانَ: الشهید آیة الله "الشمس آباذی" – رَحِمَهُ اللهُ – کان أحداً من جَهابذة هذه المدینة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَیت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَیهِم) و لاسیَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (علیه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّریفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درایته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجریّة الشمسیّة (=۱۳۸۰ الهجریّة القمریّة)، مؤسَّسةً و طریقةً لم یَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ کلَّ یوم.

مرکز "القائمیّة" للتحرّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إیرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریّة القمریّة) تحتَ عنایة سماحة آیة الله الحاجّ السیّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّیجی الحوزات العلمیّة و طلاب الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثَقافة الثَّقَلَین (کتاب الله و اهل البیت علیهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشّباب و عموم الناس إلی التّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مکانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ– فی آکناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثُلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِي الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹